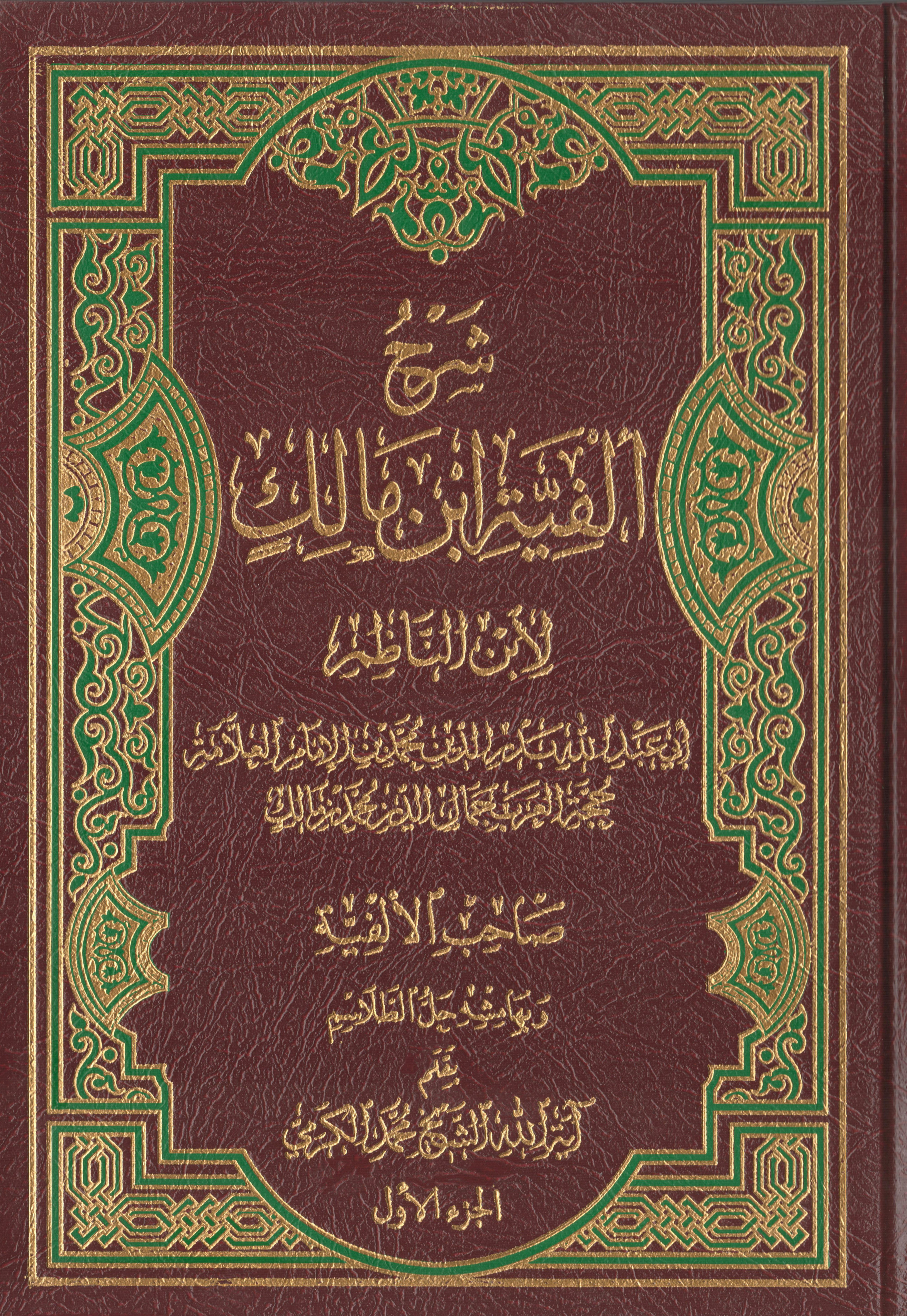

شرح
ألفية ابن مالك
لابن الناظم
أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة
حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك
صاحب الألفية
وبهامشه حل الطلاسم
تقديم
آية الله الشيخ محمد الكرمي
الجزء الأول



شرح
ألفية ابن مالك
لابن الناظم
١

شرح

ألفية ابن مالك

لابن الناظم

أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام العلّامة
حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية
وبهامشه حلّ الطلاسم لمحمد الكرمي

الجزء الأول



سرشناسه: ابن مالک، محمد بن محمد، ٦٨٦ق؟
عنوان قراردادی: الفیه، شرح
عنوان و نام پدیدآور: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم
مشخصات نشر: قم: دارالغدیر، ۱٤۳۸ ق.= ۱۳۹٦.
مشخصات ظاهری: ٤۸۷ ص.
شابک: 978-964-8485-84-4 (دوره) / جلد اول: 978-964-8485-85-1 /
جلد دوم: 978-964-8485-86-6
وضعیت فهرست نویسی: فیپا
یادداشت: عربی
موضوع: زبان عربی نحو
رده بندی کنگره: ۱۳۹٦ ۷۰۲۱۲۳۵الف ۱۸الف/ PJ٦١٥١
رده بندی دیویی: ۷۵ / ٤۹۲
شماره کتابشناسی ملی: ٤۸۳۹۹۱۷

هوية الكتاب

الكتاب .... شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ج ١

المؤلف .... محمد بن محمد بن مالك

الناشر .... دار الغدير

المطبعة .... گلوردي

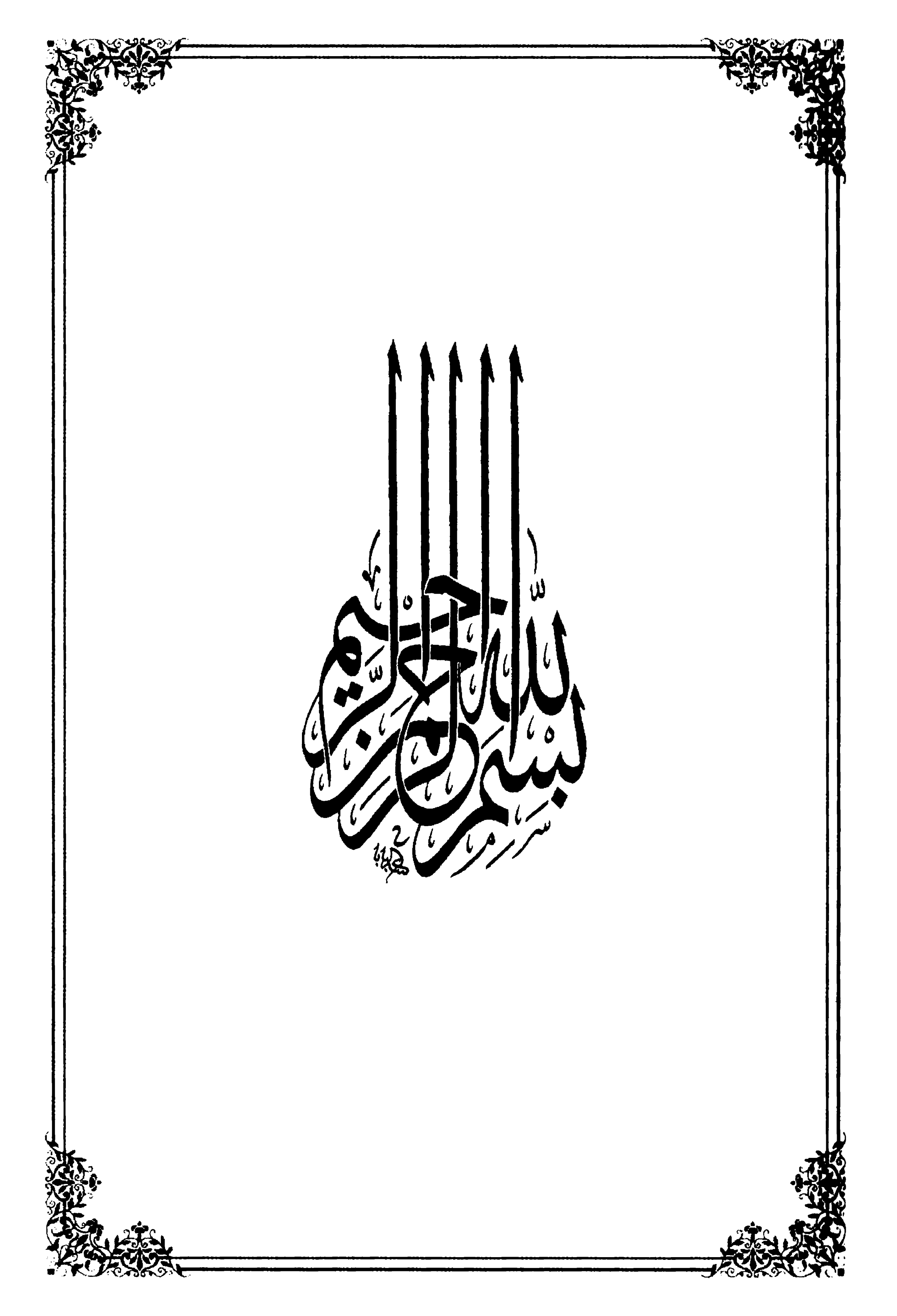
الطبعة .... الاولى: ١٤٣٨هـ

العدد .... ٢٠٠٠ نسخة

ردمك الدورة .... ٤ ـ ٨٤ ـ ٨٤٨٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

ردمك ج ١ .... ١ ـ ٨٥ ـ ٨٤٨٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

دار الغدير للطباعة والنشر ـ إيران ـ قم ـ الجوال: ٠٩١٢٦٥١٧٦٤٠ (٩٨+)


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر

إنّ في القاموس البشري ألفاظ ذات جرس مدويّ ووقع عميق في النفوس البشريّة السليمة و تتعشقها القلوب الآمنة المطمئنّة هي رسالة الرسول محمّد ﷺ وقضيّة الولاء لأهل بيت محمّد ﷺ وبدأ بهم حيث قال عزّ من قائل: ﴿ **وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ** ﴾ ولم يأل الرسول الهادي ﷺ جهداً في ترسيخ هذه وارسائها متينة محكمة في الوعي الانساني للأُمّة الاسلاميّة ولقد عانت هذه البذرة الكريمة بذرة الولاء لأهل البيت عليهم السلام منذ قرارها الأوّل في أرض الواقع الاسلامي ألواناً من الجور والاضطهاد والتشريد والتعصّب للأهواء الضالّة والنزوات الطائشة ومع ذلك وصعوبة العقبات تابعوا المسيرة داعين إلى عقيدتهم الصالحة ومنهجهم القويم حتّى ملكت صفحات جهادهم الناصعة امتداداً واسعاً من رقعة التاريخ الاسلامي وملؤها بالقيم السامية والنقاط المضيئة وما هذا الكتاب الذي بين يديك إلّا ثمرة من تلك المسيرة والتي تفضل بها العالم الفاضل والمحقّق المتقن والذي سهّل على الطالب المعرفة الكاملة وبأسهل الطرق وبشوق عالي ليحفظ مفردات اللغة العربيّة وقواعدها المتينة وقد جعلها بألفيّة تدعى بـ «ألفيّة ابن مالك» لـ «ابن الناظم، بدر الدين أبو عبدالله محمّد بن الامام محمّد بن مالك الطائي الجياني» تغمّده الله برحمته، وقد تفضّل المرحوم آية الله الشيخ محمّد الكرمي قدس سره بحل هذه الطلاسم من شرح الألفيّة لابن الناظم ثمّ أردفها برسالته الشهيرة «التحفة المحمّديّة بكليّات قواعد النحويّة» ليسهل على الطالب التعرّف على القواعد النحويّة وهو واحد ممّن تروّوا من نمير الولاء الصافي وتربوا في أحضان المودة الصادقة لأهل البيت عليهم السلام وبذل ما أمكنه البذل حتّى يجعله بهذا الشكل الجذّاب والقريب إلى قلوب القرّاء

والطلّاب وأهل العلم ولعلّ هذا الشرح وبهذا السبك فريداً في بابه دقيقاً في شرحه والتعليق على هذه الألفيّة وحاشيتها التي عنت بالنحو وقواعده ولا يسعني إلّا أن أبدأ بالشكر والتقدير إلى السيّد عبدالكريم النور الذي راجع الكـتاب وصـحّح المتون كذلك لجنة المقابلة الأخ رياض الدبّاغ والحاج فالح السماوي وإلى كلّ من ساهم باظهار هذا الكتاب بشكله الجميل الجيد أسجل شكري و تقديري.

دار الغدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العامل الفاضل الكامل المتقن المحقق، مجمع

حلُّ الطلاسم

من شرح الألفية لابن الناظم

بسمه تعالىٰ

تقديم:

بعد الحمد لله، والسلام علىٰ رسول الله وآله آل الله.

فالتعاليق التي تمرّ بك هي حلّ الرموز والطلاسم من شرح الألفية لابن الناظم (العالم الكامل بدر الدين) وهذا الشرح في نظري ونظر الكثيرين من أدق وأمتن الشروح والتعاليق علىٰ ألفية ابن مالك في علم النحو، ومع ذلك لم أقف إلىٰ الآن علىٰ تحقيقات مدوّنة علىٰ هذا الشرح المغلق في كثير من أبوابه، وكنت في سالف الدهر علّقت بعض النبذ علىٰ بعض رموزه، لكنني لم استوف جميع ما استعصىٰ منه ؛ لأنني لم أكن حينذاك بصدد تدوين تعليق عليه وشرح له، حتىٰ رغب إليّ كثيرون في إعادة النظر وتدوين ما سنح وخطر، فأجبت مسؤولهم ونظرت في الكتاب مرّة أخرىٰ من أوّله إلىٰ آخره، وكتبت هذه التعليقة الفاتحة لمقفله، والموضحة لمشكله، والقائمة بحل عويصه.

الفضائل، فريد دهره، ولسان عصره بدر الدين أبو عبد الله محمد بن الإمام حجة العرب محمد بن مالك الطائي الجياني تغمده الله برحمته:

أما بعد حمد الله سبحانه بما له من المحامد علىٰ ما أسبغ من نعمه البوادىء والعوائد، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد، المرسل رحمة للعالمين وقدوة للعارفين، وعلىٰ آله وأصحابه الطاهرين، وعلىٰ سائر عباد الله الصالحين.

فإني ذاكر في هذا الكتاب أُرجوزة والدي رحمه الله في علم النحو، المسماة بالخلاصة. ومرصِّعها بشرح يحل منها المشكل، ويفتح من أبوابها كلَّ مقفل، جانبت فيها الإيجاز المخل، والإطناب الممل، حرصاً علىٰ التقريب لفهم مقاصدها، والحصول علىٰ جملة فوائدها، راجياً من الله تعالىٰ حسن التأييد والتوفيق والتسديد، بِمَنِّهِ وعونهِ.

وهذه أول الأرجوزة:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي ٱللهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلِّياً عَلَى ٱلرَّسُولِ ٱلْمُصْطَفَى ... وَآلِهِ ٱلْمُسْتَكْمِلِينَ ٱلشَّرَفَا

وأردفتها برسالتي الشهيرة باسمها (التحفة المحمدية بكليات القواعد النحويّة) لتكون كالفهرست لقواعد النحو.

والله هو الموفق للصواب، فإنه منه المبدأ وإليه المآب.

محمّد الكرمي

وَأَسْتَعِينُ ٱللهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ ٱلنَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

النحو في اللغة: هو القصد.

وفي اصطلاحنا: عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكَلِم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني، من الكيفية والتقديم والتأخير، ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم، وفي الحذو عليه.

تُقَرِّبُ ٱلأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

يقول: إنّ هذه الألفية مع أنها حاوية للمقصد الأعظم من علم النحو؛ لما فيها من المزيّة علىٰ نظائرها ـ إنها تقرّبُ إلىٰ الأفهام المعاني البعيدة، بسبب وجازة اللفظ، وإصابة المعنىٰ، وتنقيح العبارة، وتبسط البذل أي: توسع العطاء بما تمنحه من الفوائد لقرائها، واعدة بحصول مأربهم، وناجزة بوفائها.

باب المقدمة والكلام وما يتألف منه

قوله: «النحو في اللغة هو القصد»: فإنه يقال: نحا هذه الناحية، إذا قصدها.

قوله: «وفي اصطلاحنا»: يعني نحن النحاة.

قوله: «أعني أحكام الكلم في ذواتها»: بأنها معربة أو مبنيّة مثلاً.

قوله: «أو فيما يعرض لها بالتركيب»: من فاعلية ومفعولية وغير ذلك.

قوله: «من الكيفية»: بالرفع والنصب والجرّ والجزم.

قوله: «ليحترز بذلك»: أي بمراعاة ذلك.

قوله: «وفي الحذو عليه»: بمعنىٰ عن الخطأ في الحذو عليه.

وَتَـقْتَضِي رِضىً بغَيْرِ سُخْطِ فَـائِقَةً أَلْـفِيَّةَ ٱبْـنِ مُـعْطِ

وَهْـوَ بِسَـبْقٍ حَـائِزٌ تَـفْضِيلَا مُسْـتَوْجِبٌ ثَـنَائِيَ ٱلْـجَمِيلَا

وَٱللهُ يَـقْضِي بِـهِبَاتٍ وَافِـرَهْ لِي وَلَـهُ فِـي دَرَجَاتِ ٱلآخِـرَهْ

الكلامُ وما يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ... وَٱسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ ٱلْكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَٱلْقَوْلُ عَمّ ... وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمّ

الكلام عند النحويين: هو اللفظ الدال علىٰ معنىً يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: «مفيد كاستقم»، كأنه قال: الكلام: لفظ مفيد فائدة تامة، يصح الاكتفاء بها، كالفائدة في «استقم» فاكتفىٰ عن تتميم الحد بالتمثيل.

ولابد للكلام من طرفين: مسند، ومسند إليه، ولا يكونان إلّا اسمين، نحو: «زيد قائم»، أو اسماً وفعلاً، نحو: «قامَ زيدٌ»، ومنه «استقم» فإنّهُ مركب من فعل أمر وفاعل، هو ضمير المخاطب، تقديره: «استقمْ أنت».

وقوله: «واسْمٌ وفعلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ واحدُهُ كلمةٌ» يعني أن الكلم اسم جنس، واحده كلمة، كـ«لبنة» و «لبن» و «نبقة» و «نبق».

وهي علىٰ ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف؛ لأنّ الكلمة إمّا أن يصح أن

قوله: «فاكتفىٰ عن تتميم الحدّ»: فإنّ حدّ الكلام ـ كما سلف منه ـ هو قوله: «اللفظ الدال علىٰ معنى يحسن السكوت عليه» والمصنف قال في تعريفه: «لفظ مفيد» وهو تعريف ناقص، فأتمّه بقوله: «كاستقم» لما في هذا المثال من الفائدة التامّة التي يصحّ الاكتفاء بها.

قوله: «لأنّ الكلمة إمّا أن يصحّ أن تكون ركناً للإسناد أو لا»: [لا] يصح أن تكون ركناً له، فلا تقع مسنداً ولا مسنداً إليه، وهذا الذي لا يصحّ أن يكون ركناً للإسناد أصلاً هو الحرف، فإنّ الحرف يفقد هذه الصلاحية.

تكون ركناً للإسناد، أو لا، الثاني الحرف، والأول: إما أن يصح أن يسند إليه، أو لا، الثاني الفعل، والأول الاسم.

وقد ظهر من هذا انحصار الكلمة في ثلاثة أقسام.

والمراد بالكلمة: لفظ بالقوة، أو لفظ بالفعل، مستقل ، دال بجملته علىٰ معنى مفرد بالوضع.

«فاللفظ» مخرج للخط والعقد والإشارة والنصب، و «بالقوة» مدخل

والذي يصح أن يكون ركناً للإسناد إمّا يصلح أن يسند إليه أو لا يصلح لذلك، والذي يصلح لأن يسند إليه هو الاسم فقط. أمّا الذي يسند، فيجوز أن يكون فعلاً، مثل: زيد قام، فإنّ قام فعل أُسند إلىٰ زيد، ويجوز أن يكون اسماً، مثل: زيد قائم. فالفعل دائماً لا يصلح أن يكون إلّا مسنداً.

قوله: «لفظ بالقوّة»: وهو الضمير المستتر، كالضمير المستتر في قوله: «استقم».

قوله: «أو لفظ بالفعل»: مثل: زيد.

قوله: «مستقل»: أي له وجود في نفسه ممتاز عن غيره، مثل: «زيد، قام، عن» وغير المستقل، كألف المفاعلة في مثل: المضاربة، فإنّ هذه الألف تدلّ علىٰ حصول الضرب من الطرفين، ولكن هذه الألف غير مستقلة في نفسها، بل هي داخلة في ضمن كلمة أُخرىٰ بعنوان أنّها جزء منها.

قوله: «فاللفظ»: باعتبار أنه يلفظ من الفم، مخرجٌ للخطّ الذي لا ربط له بالفم، وإنّما يخطّ الإنسان معمولاً بأصابعه، ومخرجٌ للعقد، كمن يحسب بأنامله، ومخرج للإشارة بالأنامل والجفون وسائر الأعضاء، ومخرج للنصب، وهي العلائم المنصوبة، وكلّ من الخط والعقد والإشارة والنصب تدلّ علىٰ المعنىٰ الذي قصد بها، ولكنها ليست ألفاظاً.

للضمير في نحو: افعل، وتفعل، و «لفظ بالفعل» مدخل لنحو «زيد» في «قام زيد»، و «مستقل» مخرج للأبعاض الدالة علىٰ معنى كألف المفاعلة، وحروف المضارعة، و «دال» معمم لما دلالته ثابتة، كرجل، ولما دلالته زائلة،

قوله: «في نحو: افعل»: أنا، وتفعل أنت.

قوله: «وحروف المضارعة»: فإنّ الهمزة تدلّ علىٰ التكلّم «أفعل» والتاء علىٰ الخطاب «تفعل» والنون علىٰ جماعة المتكلمين «نفعل» والياء علىٰ الغيبة «يفعل».

قوله: «ودالّ معمّم»: أي شامل لما دلالته ثابتة دائمة لمعنى واحد، كرجل، فإنّه يدل علىٰ الإنسان الذكر البالغ، ولا تزول دلالته عن هذا المعنىٰ أبداً ما دام اسم جنس، ولما دلالته زائلة، كأحد جزئي امرىء القيس العلمي، فإنّ امرؤ القيس بدون أن يكون مجموع كلمتيه علماً لشخص معهود، كالشاعر المعروف، فإنّ كلّاً منهما كلمة برأسها، وحيث يسمّىٰ بهما معاً، فإنّ معناهما يكون واحداً جزئياً كمعنىٰ زيد وعمرو، ويزول من كلّ منهما معناه اللغوي ويختصان معاً بالدلالة علىٰ ذات مشخصة في الخارج.

أمّا حيث يراعىٰ في امرىء معناه وحده، وفي القيس معناه وحده يكون كلّ منهما مستقلاً في الدلالة علىٰ معناه الموضوع له، بخلاف امرىء القيس العلمي، فإنّ استقلال جزئيه يزول منه، وإن أُعرب كلُّ جزء منهما بما يقتضيه التركيب بحسب الظاهر الذي هو هنا تركيب الإضافة، فكان كالمركبات الإسناديّة، نظير «برق نحره» علماً فإنه في الظاهر فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح، ومعه فاعله، وفي الحقيقة هو بمجموعه فعلاً وفاعلاً علمٌ لذات خاصة، وعلىٰ هذا فالإعراب في أجزاء امرىء القيس العلمي، وبرق نحره العلمي إعراب صوري لا يرتبط بمعناه الذي هو مسمّىٰ علمي.

وبعد هذا: فالمركبات بالأسر حين تكون أعلاماً شخصية تفقد معنىٰ تركيبها قبل العلمية، ويكون إعرابها بعد العلمية علىٰ حسب معانيها السابقة إعراباً صورياً، فليلتفت إلىٰ ذلك.

كأحد جزئَي «امرئ القيس»؛ لأنه كلمة، ولذلك أعرب بإعرابين، كل علىٰ حدة، و «بجملته» مخرج للمركب، كـ«غلام زيد»، فإنه دال بجزئيه علىٰ جزئي معناه، و «بالوضع» مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية، كدلالة اللفظ علىٰ حال اللافظ به.

وبين الكلام والكلم عموم من وجه، وخصوص من وجه، فالكلام أعم من قبل أنه يتناول المركب من كلمتين فصاعداً، وأخص من قبل أنه لا يتناول غير المفيد، والكلم أعم من قبل أنه يتناول المفيد، وغير المفيد، وأخص من قبل أنه لا يتناول المركب من كلمتين؛ لأن أقل الجمع ثلاثة.

وقوله: «والقَوْلُ عَمّْ» يعني أنّ القول يطلق علىٰ الكَلِم والكلمة، فهو أعم.

قوله: «كغلام زيد»: الذي يراد به معناه الإضافي، لا حيث يفرض علماً لشخص خاص.

قوله: «علىٰ حال اللافظ به»: إنّه إنسان مثلاً أو ببّغاء.

قوله: «فالكلام أعم»: من الكلم، من جهة أنّ الكلام يتناول المركب حتىٰ من كلمتين فقط، كزيد قائم، وقام زيد، كما يتناول ما يتركب من كلمات كثيرة، بخلاف الكلم، فإنه لا يتناول المركب من كلمتين ؛ لأنّ أقل الجمع ثلاثة، والكلم جمع كلمة، فأقل ما يدل عليه ثلاثة، لكن الكلام يكون أخصّ من الكلم؛ لأنه لا يتناول إلّا ما أفاد فائدة تامة يصح السكوت عليها، أمّا الكلم فهي تشمل ما دلّ علىٰ الفائدة التامة المسكوت عليها وغيره، كجملة الشرط وحده، مثل: إن قام زيد، فإنّها كلمات متعددة، ومع ذلك لا يصح السكوت عليها، فهي كَلِم لا كلام، وملاك العموم والخصوص من وجه دائماً هو الاجتماع في مورد، مثل اجتماع الكلم والكلام في قولنا: جاء زيد راكباً، والافتراق في موردين، كافتراق الكلم عن الكلام في قولنا: جاء زيد، وافتراق الكلام عن الكلم في قولنا: إن جاء زيد.

قوله: «فهو أعم»: لأنّ القول هو اللفظ الدال علىٰ معنى، وهذا التعريف بسعته يشمل الكلمة

وقوله: «وكَلِمَةٌ بها كلامٌ قَدْ يُؤَمّ» يعني: أنه قد يقصد بالكلمة ما يقصد بالكلام، من اللفظ الدال علىٰ معنى يحسن السكوت عليه، كقوله صلّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلم: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قالَها شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ، وهي قوله:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطِلُ وكلُّ نَعيمٍ لا محالةَ زَائِلُ»

وكقولهم: «كلمةُ الشهادةِ» يريدون بها: «لا إِلَهَ إِلّا اللهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله»، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عيناً، والبيت من الشعر قافية.

وقد يسمون القصيدة قافية؛ لاشتمالها عليها، قال الشاعر:

وكَمْ علَّمتُهُ نَظْمَ القوافي فَلَمَّا قَالَ قافيةً هَجَاني

وما تألف منها كلاماً وكَلِماً.

قوله: «كلمة لبيد»: فإنّ بيت لبيد كلام كثير الأجزاء، ومع ذلك سمّاه (ص) كلمة، وهكذا الشهادتان بالتوحيد ورسالة الإسلام لمحمّد (ص) كلام كثير الأجزاء، وأطلق عليه كلمة الشهادة.

قوله: «ربيئة القوم عيناً»: والمنظور بالعين هنا الباصرة، وهي بعض من الربيئة، وجهاز من أجهزته، لكنها لما كانت هي العمدة في الربيئة ؛ لأنّ المقصود به هو الناظر اللاحظ الذي يفتّش ببصره عن وجود خطر في المحيط أُطلقت عليه، فقيل له: عين، وللجماعة من الربيئة: عيون.

قوله: «والبيت من الشعر»: المحتوي علىٰ القافية، وهي من أجزائه وأبعاضه يسمّونه قافية؛ تسمية للكلّ باسم بعضه ؛ لأنّ القافية في الشعر لها وزنها وقيمتها، باعتبار كثرة التوجه إليها في اختيارها وانتخابها، وقد يسمّون القصيدة كلّها قافية للداعي الذي ذكرناه، ولهذا قال:

فلمّا قال قافية هجاني: بها

أراد قصيدة.

بِـالْجَرِّ وَٱلتَّـنْوِينِ وَٱلنِّـدَا وَأَلْ وَمُسْـنَدٍ لِـلاسْمِ تَـمْيِيزٌ حَـصَلْ

قد عرفتَ أنّ الكلمة تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، فلابدَّ من معرفة ما يميز بعضها عن بعضٍ، وإلّا فلا فائدة في التقسيم.

ولما أخذ في بيان ذلك ذكر للاسم علامات تـخصه، ويـمتاز بـها عـن قسيميه، وتلك العلامات هي: الجر والتنوين والنداء والألف واللام والإسناد إليه.

أمّا الجر فمختص بالأسماء؛ لأن كل مجرور مخبر عنه في المـعنىٰ، ولا يخبر إلّا عن الاسم، فلا يجر إلّا الاسم، كزيد وعمرو، في قولك: مررت بـزيد، ونظرت إلىٰ عمرو.

وأمّا التنوين فهو نون ساكنة زائدة، تلحق آخر الاسم لفظاً، وتسقط خطّاً، وهو علىٰ أنواع:

تنوين الأمكنية: كـ«زيدٍ» و «عمروٍ».

علامات الاسم

قوله: «وإلّا فلا فائدة في التقسيم»: لأنّ التقسيم إلىٰ مطالب مبهمة إبقاءٌ للـمقسم عـلىٰ إيهامه بالنسبة إلىٰ أقسامه.

قوله: «مررت بزيد ونظرت إلىٰ عمرو»: فهو بتقدير قولك: زيد ممرور به وعمرو منظور إليه.

قوله: «تنوين الأمكنية، كزيد وعمرو»: وغيرهما من الأسماء المـتمكنة مـن الإعـراب،

وتنوين التنكير: كـ «سيبويهِ وسيبويهٍ آخر».

وتنوين المقابلة: كـ «مسلماتٍ».

وتنوين التعويض: كـ «حينئذٍ».

حيث ترفع وتنصب وتجرّ في مواقع ذلك بالحركات المخصّصة للرفع، وهي الضمة، وللنصب وهي الفتحة، وللجر وهي الكسرة، فتصير الضمة ضمتين بالتنوين، والفتحة فتحتين بالتنوين، والكسرة كسرتين بالتنوين خطاً ونوناً باللسان لفظاً.

قوله: «كسيبويهِ وسيبويهٍ آخر»: سيبويه الأولىٰ بالكسر؛ لأنها مبنية علىٰ الكسرة في أمثاله، وهو علم معرفة، وسيبويه الثاني بالتنوين، وهو نكرة بمنزلة رجل وإنسان، حيث لا يدُلّان علىٰ شخص خاصّ، فسيبويه ونظائره حيث يراد تنكيرها تنوّن، وتنوينها يقال له تنوين التنكير؛ لأنّ العلم يخرج به عن علميّته، ويصير كأحد النكرات.

قوله: «وتنوين المقابلة»: ومعناه أنّ كلمة مسلم مثلاً مذكرة، وكلمة مسلمة مؤنثة، وتجمع الأُولىٰ علىٰ مسلمين، والثانية علىٰ مسلمات، فَزِيدَ علىٰ جمع المذكر حرفان، أمّا مسلمة المؤنثة فإنّها زِيدَ فيها الألف فقط، لسبق وجود التاء في المفرد، فنقص جمع الإناث عن جمع الذكور بحرف، فجبرُ نقصِهِ إعطاؤه التنوين، حتىٰ تتمّ مقابلته بجمع المذكر، وبهذا سمّي تنوين المقابلة، أو يقال: إنّ النون في جمع المذكر جيء بها لداعيين: العوض عمّا فاته من الإعراب بالحركات، وعمّا فاته من دخول التنوين عليه، فجبر بتنوين المقابلة في مسلماتٍ ونظيرها ما فاتها من هذه الإضافات المتوفرة في جمع المذكر السالم.

قوله: «وتنوين التعويض، كحينئذٍ»: كلمة إذ من ملازمات الإضافة، فحيث يحذف المضاف إليه يعوّض بالتنوين، مثلاً أصل حينئذٍ: حين إذْ قام زيد، فتحذف جملة: قام زيد، ويعوض عنها بالتنوين يدخل علىٰ ذال إذ، فيقال حينئذٍ.

وتنوين الترنم: وهو المبدل من حرف الإطلاق، نحو قول الشاعر:

يا صاحِ ما هاجَ العُيونَ الذُّرَّفَنْ   مِنْ طَلَلٍ كالأتحمِيِّ أنْهَجَنْ

وتنوين الغالي: وهو اللاحق للروي المقيد، كقول الشاعر:

وقاتِمِ الأعْماقِ خَاوي المختَرِقْنْ   مُشْتَبِهِ الأعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

علىٰ ما حكاه الأخفش.

وهذه الأنواع كلُّها إلّا تنوين الترنم والغالي مختصة بالأسماء؛ لأنها لِمعانٍ لا تليق بغيرها؛ لأنّ الأمكنية، والتنكير، والمقابلة للجمع المذكر السالم، وقبول

قوله: «وتنوين الترنم»: الترنم نوع من الغنّة، وأصل الشعر في قوله:

يا صاح ماهاج العيون الذرّفن

الذّرّفا بألف الإطلاق، وهي تتولد من مدّ الفتحة، فأبدلت هذه الألف إلىٰ نون، وهذه النون هي تنوين الترنم، وهذا هو معنىٰ قوله: «وهو المبدل من حرف الإطلاق».

قوله: «للرويّ المقيّد»: أي الساكن، والأصل في قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

خاوي المخترق بالقاف بدون نون، ومن الغلوّ فيها وهي ساكنة أن ألحقوا بها نون التنوين، فقالوا: المخترقن.

قوله: «إلّا تنوين الترنم والغالي»: لأنك عرفت أنّ تنوين الترنم يبدل من حرف الإطلاق، وحرف الإطلاق كما يكون في الأسماء، مثل «العيون الذرّفا» يكون في الأفعال مثل «لن افعلا» كما عرفت أنّ تنوين الغالي يلحق بالرويّ المقيّد، والرويّ المقيّد كما يكون في الأسماء مثل «خاوي المخترق» يكون في الأفعال المسكّنة الأواخر، فلهذا لا يكون التنوينان المذكوران من علامات الأسماء؛ لأنّ العلامة معناها الاختصاص، وهنا لا يوجد اختصاص كما رأيت.

الإضافة، والتعويض عنها مما استأثر به الاسم علىٰ غيره.

وأما النداء، كقولك: «يا زيدُ»، و «يا رجلُ» فمختص بالاسم أيضاً؛ لأن المنادىٰ مفعول به، والمفعول به لا يكون إلّا اسماً؛ لأنّه مخبر عنه في المعنىٰ.

وأما الألف واللام، وهي المعبر عنها بأل، فهي من خواص الأسماء أيضاً؛ لأنها موضوعة للتعريف، ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم، كقولك في «رجل»: «الرجل»، وفي «غلام»: «الغلام».

وأما الإسناد إليه، فهو أن ينسب إلىٰ اللفظ ـ باعتبار معناه ـ ما تتم به الفائدة، كقولك: «زيدٌ قائِمٌ»، و «عمرٌو منطلقٌ»، وهو من خواص الأسماء، فإنّ الموضوع للنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم، لا غير.

قوله:«**ممّا استأثر به الاسم علىٰ غيره**» : أمّا الحروف فكلّها مبنية وليست معربة ولا متمكنة في الإعراب، والأفعال كذلك إلّا في بعض من صور فعل المضارع.

والتنكير من خواص الأسماء، فلا تتصف الحروف به وكذلك الأفعال، كما لا تتصف بالتعريف أيضاً، وكذلك عناوين جمع المذكر السالم والمؤنث ممّا لا ترتبط بالحروف والأفعال، وكذلك قبول الإضافة والتعويض عنها ممّا لا يرتبط بالحروف والأفعال، نعم الجمل الفعلية تقع مضافاً إليها لا مضافة هي بأنفسها إلىٰ شيءٍ آخر.

قوله:«**لأنّ المنادىٰ مفعول به**» : أي في الأصل، فقولك: يا زيد أصله: أدعو زيداً.

قوله: «**لأنّه مخبر عنه في المعنىٰ**»: فزيداً من قولنا: أدعو زيداً، في معناه زيدٌ مدعوّ.

قوله:«**وإنّما يقبل ذلك الاسم**» : لأنك عرفت أنّ الحروف والأفعال ليست محلّاً للتعريف والتنكير.

قوله:«**فإنّ الموضوع للنسبة إليه باعتبار مسمّاه هو الاسم لا غير**» : وبعبارة أُخرىٰ المسند إليه لا يتصور حدثاً محضاً، وإنّما تتصور الذوات وما نزّل منزلتها مسندات إليها، أمّا

وقد عبر عن هذه العلامات بالبيت المذكور، وتقديره: حصل للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند، أي: والإسناد إليه، فأقام اسم المفعول مقام المصدر، واللام مقام «إلىٰ»، وحذف صلته اعتماداً علىٰ التنوين، وإسناد المعنىٰ إليه.

ولما فرغ من ذكر علامات الأسماء أخذ في ذكر علامات الأفعال، فقال:

قولك: زيد قائم، فواضح ؛ لأنّ المسند إليه ذات، وأمّا قولك: القيام هو الانتصاب، فانّك نزّلت هذا الحدث، وهو القيام المصدري بمنزلة ذات متجمّعة الأطراف في الذهن، أو في الخارج، وحملت عليها كلمة الانتصاب، والحرف والفعل لا يتصور فيهما بمراعاة معانيهما تنزيلهما منزلة الذوات المتجمعة الأطراف في الذهن أو الخارج، وذلك ممّا يلتفت إليه بعد الدقّة.

قوله: «واللام مقام إلىٰ»: وهذا ليس بصحيح ؛ لأننا إذا قلنا: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجرّ والتنوين والنداء وأل ومسند، فاللام في محلّها، وهي متعلقة بحصل، وليست عندنا لام أُخرىٰ أقامها مقام إلىٰ، وكلمة مسند أقامها الماتن مقام قولنا: «والإسناد إليه» برمّته، وحذف الماتن صلة كلمة مسند التي هي بمعنىٰ الاسناد، والصلة هنا هي كلمة إليه اعتماداً علىٰ التنوين الموجود في آخر كلمة مسندٍ.

والحق أنّ هذا تطويل من الشارح بلا طائل، وكان من حقّه أن يقول هكذا: وتقديره حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجرّ والتنوين والندا وأل ومسند، أي والإسناد إليه، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وصلته.

قوله: «وإسناد المعنىٰ إليه»: أي واعتماداً علىٰ عطف مسند علىٰ الجرّ والتنوين والندا وأل استطاع أن يفهمنا أن (مسند) في الرجز بمعنىٰ الاسناد إليه، فقوله: «وإسناد المعنىٰ إليه» يريد به الاسم، أي أنّ هذه المذكورات في الرجز أُسندت إلىٰ الاسم لتميّزه عن غيره، فكلمة مسند ما بينها لا تصحّ إلّا بمعنىٰ الإسناد إليه، ولا تصح بمعنىٰ اسم المفعول.

علامات الفعل

بِـتَا فَـعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَـا ٱفْـعَلِي   وَنُـونِ أَقْـبِلَنَّ فِـعْلٌ يَـنْجَلِي

أي يعرف الفعل، وينجلي أمره بالصلاحية لدخول تاء ضمير المخاطب عليه، كقولك في «فَعَلَ»: «فَعَلْتُ»، وفي «لَيسَ»: «لَسْتَ ذاهباً»، وفي «تَبَارَكَ»: «تباركْتَ يا رحمن».

أو بتاء التأنيث الساكنة، كقولك في «أَقـبَلَ»: «أقـبلتْ»، وفـي «أتـىٰ»: «أتتْ»، أو ياء المخاطبة، كـقولك فـي «افْـعَلْ»: «افْـعَلي»، أو نـون التأكـيد، كقولك في «أقبلْ»: «أقْبِلَنَّ».

فمتىٰ حسن في الكلمة شيء من هذه العلامات المذكورة علم أنها فعل، ومتىٰ لم يحسن في الكلمة شيء من العلامات المذكورة للأسماء والأفعال علم

علامات الفعل

قوله: «**لدخول تاء ضمير المخاطب عليه**»: لا خصوصية للمخاطب المذكر بذلك، بل المخاطبة وتاء ضمير المتكلم مثله؛ لأنّ هذا الضمير لا يتصل بغير الأفعال.

قوله: «**أو بتاء التأنيث الساكنة**»: احترازٌ عن المتحركة في مثل مسلمة وفاطمة.

قوله: «**كقولك في «افعل»: افعلي**»: وكقولك: تفعلين في مضارع المخاطبة.

قوله: «**في «أقبل»: اقبلنّ**»: وشذّ دخولها علىٰ غير الفعل، كما سيأتي في باب نوني التأكيد.

أنها حرف، مالم يدلَّ علىٰ نفي الحرفية دليل، فتكون أسماء، نحو «قَطُّ»، فإنه لا يحسن فيه شيء من هذه العلامات المذكورة، ومع ذلك فهو اسم؛ لامتناع أن يكون فعلاً أو حرفاً؛ لاستعماله مسنداً إليه في المعنىٰ، فإنك إذا قلت: «ما فعلته قَطّ»، فهو في قوة قولك: ما فعلته في الزمان الماضي، وغير الاسم لا يسند إليه، لا لفظاً ولا معنىً.

وقد عرّف الحرف بقوله:

سِوَاهُما ٱلْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ

وَمَاضِيَ ٱلأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ... بِالنُّونِ فِعْلَ ٱلأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

يعني أنّ «هل» و «في» و «لم» ونحوها حروف؛ لامتناع كونها أسماء أو أفعالاً، لعدم صلاحيتها لعلاماتهما، وعدم ما يمنع الحرفية.

قوله: «ما لم يدل علىٰ نفي الحرفية دليل»: يعني هناك من الكلمات ما لا يقبل علامات الأسماء والأفعال بوضعه الحاضر، مع أنه ليس بحرف.

قوله: «ما فعلته قطّ»: فإنّ كلمة قطّ لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، ومع ذلك فهي ليست بحرف، بل هي اسم؛ لأنها في المثال المذكور بمعنىٰ ما فعلته في الزمان الماضي، وهذا التركيب بمفاد مبتدأ وخبرٍ بهذا التقدير الزمان الماضي غير مفعول فيه هذا الفعل منّي، فقد وقع ما هو بمعنىٰ قطّ مبتدأ ولا يقع مسنداً إليه إلّا الاسم كما تقدم في علاماته.

مميزات الأفعال بعضها عن بعض

وقوله: «فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ» مع البيت الذي يليه بيان على أنّ الفعل على ثلاثة أقسام: مضارع وماضٍ وأمر، فعلامة المضارع أن يحسن فيه «لَمْ»، كقولك في «يشَم»: «لم يشَمّ»، وفي «يخرجُ» و «ينطلقُ»: «لم يخرجْ» و «لم ينطلقْ»، وهو يصلح للحال والاستقبال، تقول: «يفعلُ الآن»، و «هو يفعلُ»، و «يفعلُ غداً»، ويسمىٰ مضارعاً لمشابهته الاسم في احتمال الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته.

وعلامة الماضي أن يحسن فيه تاء التأنيث الساكنة، نحو: «نِعْمَتْ»،

مميّزات الأفعال بعضها عن بعض

قوله: «وهو يفعل» : أي حين انشغاله بالفعل، وذلك لا يكون إلّا للحال.

قوله: «في احتمال الإبهام والتخصيص» : الاسم المبهم، مثل: رجل، فإذا قلت: رجل عالم، فقد خصصته عن الجاهل، وهكذا إذا قلت: يفعل الآن، فقد خصصته عن المستقبل، وهكذا: يفعل غداً، يخرج الفعل عن الحال، وحيث يترك بلا مخصص، مثل «يفعل» فإنه مبهم، لا يدرىٰ للحاضر هو أو للمستقبل، وإن كان ينطبق علىٰ الحال بإطلاقه.

قوله: «وقبول لام الابتداء» : مثل: زيد ليَفْعَلُ، وزيد لَفاعِلٌ.

قوله: «علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته» : فقولك: يَفْعَلُ مثل قولك: فَاعِلٌ في تحرّك أوّليهما وسكون ما بعد الأوّل، وتحرك الحرف الثالث.

و «بِئْسَتْ»، وهو موضوع للماضي من الأزمنة.

وعلامة فعل الأمر أن تدلَّ الكلمة علىٰ الأمر، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: «قُمْ»، فإنه يدلُّ علىٰ الأمر، كما ترىٰ، ويحسن فيه نون التأكيد، نحو: «قُومَنَّ».

وَٱلأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّ ... فِيْهِ هُوَ ٱسْمٌ، نَحْوُ «صَهْ» وَ«حَيَّهَلْ»

إذا دلت الكلمة علىٰ معنىٰ فعل الأمر، ولم تصلح لنون التأكيد فهي اسم فعل، نحو: «صه» بمعنىٰ «اسكتْ»، و «حيَّهَل» بمعنىٰ «أقْبِلْ» أو «أَسْرِعْ» أو «عَجِّلْ».

فهذان اسمان؛ لأنهما يدلان علىٰ الأمر، ولا يدخلهما نون التأكيد، لا تقول: «صَهَنَّ»، ولا «حَيَّهَلَنَّ»، وكذا إذا رادفت الكلمة الفعل الماضي، ولم تصلح لتاء التأنيث الساكنة، كـ «هيهات» بمعنىٰ «بَعُدَ»، أو رادفت الكلمة الفعل المضارع، ولم تصلح لـ (لَمْ)، كـ «أوَّه» بمعنىٰ: «أتوجع»، وكـ «أُفّ» بمعنىٰ: «أتضجر»، فهي اسم.

والحاصل: إنّ الكلمة متىٰ رادفت الفعل، ولم تصلح لعلاماته فهي اسم؛ لانتفاء الفعلية؛ لانتفاء لازمها، وهو القبول لعلامات الفعل، وانتفاء الحرفية؛ لكون

قوله: **«نحو: قومنّ»**: وحيث لا يحسن فيه دخول نون التأكيد مع دلالته علىٰ الأمر يكون اسم فعل أمر، مثل: صه ومه، وحيث يحسن فيه دخول نون التأكيد لكن لا يدلّ علىٰ الأمر بنفسه، مثل: ليفعلنّ، يكون فعلاً مضارعاً وليس هذا من فعل الأمر بشيء؛ لأنّ إفادة الأمر من اللام لا من الفعل نفسه.

ما يرادف الفعل قدوقع أحد ركني الإسناد، فوجب أن يكون اسماً، وإن لم يحسن فيه العلامات المذكورة للأسماء؛ لأن الاسم أصل، فالإلحاق به عند التردد أولىٰ.

قوله: «**قد وقع أحد ركني الإسناد**»: وقد تقدم أنّ الصالح لأن يكون أحد ركني الإسناد لا يكون حرفاً، فهو إمّا اسم، وإمّا فعل.

قوله: «**لأنّ الاسم أصل**»: هذه الأصالة لا تتحقق بالدعوىٰ المجردة، فاسم الفعل لما فيه من شائبة الفعلية لا يقال له: اسم مجرداً من كل ضميمة، بل هو اسم فعل بالضميمة المذكورة.

المعرب والمبني

وَٱلاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي　　لِشَبَهٍ مِنَ ٱلْحُرُوفِ مُدْنِي

تقدير الكلام: إنّ الاسم منه معرب ومنه مبني، أي أنّ الاسم منحصر في قسمين:

أحدهما: المعرب، وهو ما سلم من شبه الحرف، ويسمىٰ متمكّناً.

والثاني: المبني، وهو ما أشبه الحرف شبهاً تامّاً، وهو المراد بقوله:(لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي) ، أي يبنىٰ الاسم لشبه بالحرف، مقرب منه.

ثم بيّن جهات الشبه، فقال:

كَالشَّبَهِ ٱلْوَضْعِيّ فِي ٱسْمَيْ «جِئْتَنَا»　　وَٱلْمَعْنَوِيِّ فِي «مَتَى» وَفِي «هُنَا»

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ ٱلْفِعْلِ بِلَا　　تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

يبنىٰ الاسم لشبهه بالحرف في الوضع، أو في المعنىٰ، أو في الاستعمال، أو في الافتقار.

المعرب والمبني

قوله«ويسمّىٰ متمكناً» : أي من وجوه الإعراب.

قوله«لشبهه بالحرف في الوضع» : أي من الواضع الذي وضع الحرف، كما وضع الاسم.

أما بناؤه لشبهه بالحرف في الوضع، فإذا كان الاسم علىٰ حرف واحد، أو حرفين، فإنّ الأصل في الأسماء أن تكون علىٰ ثلاثة أحرف فصاعداً، والأصل في الحروف أن تكون علىٰ حرف واحد، كباء الجر، أو لامه، أو حرفين كـ«مِنْ» و «عَنْ»، فإذا وضع الاسم علىٰ حرف واحد، أو حرفين بني؛ حملاً علىٰ الحرف، فالتاء في قوله: «جئتنا» اسم؛ لأنه مسند إليه، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع علىٰ حرف واحد، و «نا» أيضاً من «جئتنا» اسم؛ لأنه يصح أن يسند إليه، كقولك: «جئتنا» ويدخله حرف الجر، نحو: مررت بنا، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع علىٰ حرفين.

فإن قلت: يد، ودم، علىٰ حرفين، ونراه معرباً.

قلت: لأنه موضوع في الأصل علىٰ ثلاثة أحرف، والأصل فيهما «يَدَيٌ»، و «دَمَيٌ»، بدليل قولهم: الأيدي ، والدِّماء، واليَدَيان، والدَّمَيان، فما لم يكن موضوعاً في الأصل علىٰ حرفين لم يكن قريب الشبه من الحرف، فلم يعتبر.

وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنىٰ، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمناً لازماً للفظ

قوله: «**علىٰ حرف واحد أو حرفين**»: مثل: تاء الضمير، ونا الضميريّة.

قوله: «**فإنّ الأصل في الأسماء ... والأصل في الحروف**»: هذا الأصل هنا بمعنىٰ الكثرة لا بمعنىٰ القاعدة.

قوله: «**حملاً علىٰ الحرف**»: أي في التشابه الوضعي.

قوله: «**الأيدي والدماء واليديان والدميان**»: وإنّما يستدلّ بالجموع، والمثنّيات ؛ لأنّها تردّ الكلمات المفردة إلىٰ أُصولها، وهمزة الدماء مقلوبة عن ياء.

قوله: «**تضمناً لازماً للفظ**»: مثل: متىٰ الاستفهامية، فإنّها اسم، وبنيت لتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام، وهي حرف.

أو المحل، غير معارض بما يقتضي الإعراب، يبنىٰ كـ«متىٰ» و «هنا» وكالمنادىٰ المفرد المعرفة، نحو: «يا زيد».

أما «متىٰ» و «هنا» فهما اسمان؛ لدخول حرف الجر عليهما، نحو: «إلىٰ متىٰ تقيم؟» و «من هنا تسير»، وهما مبنيان لشبههما بالحرف في المعنىٰ، للزوم «متىٰ» تضمن معنىٰ همزة الاستفهام ولزوم «هنا» تضمن معنىٰ الإشارة، فإنه معنى من معاني الحروف، وإن لم يوضع له لفظ يدل عليه، ولكنه كالخطاب والتنبيه، فمن حق اللفظ المتضمن معنىٰ الإشارة أن يبنىٰ، كما يبنىٰ سائر ما تضمن معنىٰ الحرف، فلما لازمت «متىٰ» و «هنا» تضمن معنىٰ الحرف بلا معارض تعين بناؤهما.

وأما المنادىٰ المفرد المعرفة، نحو: «يا زيد»، فهو مبني للزوم محله تضمن معنىٰ الخطاب، فإن كل منادىٰ مخاطب غير مظهر معه حرف الخطاب، فلمّا لازم محله تضمن معنىٰ الحرف بلا معارض بُني.

ولو لم يكن تضمن الاسم لمعنىٰ الحرف لازماً للفظ، أو المحل الذي وقع فيه لم يؤثر، كما في نحو: «سرت يوماً» و «فرسخاً»، فإن «يوماً» و «فرسخاً»

قوله: «**أو المحلّ**»: كالمنادىٰ المفرد المعرفة، مثل: يا زيد ويا رجل المقصود، فإنهما تضمنا معنى كاف الخطاب ؛ لحلولهما محلّها، فإنّ المنادىٰ المفرد المعرفة مخاطب، وغير المفرد من المناديات المعرفة باعتبار تركبه أو شبه تركبه، وإن كان حالاًّ محل كاف الخطاب إلّا أنّ جهة البناء فيه معارضة بما يستدعي الاعراب، كالإضافة وشبهها.

قوله: «**فإنّه معنى من معاني الحروف**»: لأنّه في أصله مأخوذ من إشارة الأصابع أو الجفون، وهي معانٍ بسيطة لا تستدعي إعراباً، وأحلّ محلّ إشارة الإصبع والجفن كلمات منها هنا وذا وغيرها.

قوله: «**كالخطاب والتنبيه**»: فالدال علىٰ الخطاب كافه وتاؤه، والدال علىٰ التنبيه كلمة: ها.

مما يستعمل ظرفاً تارةً، وغير ظرف أخرىٰ، ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استُصْحِبَ ؛ لأنه الأصل في الاسم، وذلك نحو «أي» في الاستفهام، نحو: «أيَّهم رأيت؟» وفي الشرط، نحو: «أيَّهم تضربْ أضربْ»، فإنها بالنظر إلىٰ تضمنها معنىٰ الحرف تستحق البناء، لكن عارض ذلك لزوم الإضافة إلىٰ الاسم المفرد، التي هي من خواص الأسماء فأُعربت.

وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في الاستعمال، فإذا لازم طريقة هي للحرف، كأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

أما أسماء الأفعال نحو: «صَهْ» و «مَهْ» و «دَرَاك» و «هَيْهَات» فإنها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال.

وهذا لأنّ أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلىٰ الفاعل، فهي أبداً عاملة، ولا يعمل فيها شيء فأشبهت في استعمالها الحروف العاملة، كـ «إنّ» وأخواتها، فبنيت لذلك.

قوله: «ظرفاً تارة»: مثل قولنا: صمت يوم الخميس، علىٰ إرادة وقوع الصوم فيه فيكون ظرفاً.

قوله: «وغير ظرف أُخرىٰ»: مثل قولنا: صمت يوم الخميس، أيضاً علىٰ إرادة وقوع الصوم عليه بعنوانه مفعولاً، فلا يكون ظرفاً.

قوله: «استصحب لأنّه الأصل في الاسم»: بل الحقّ أن يقول: لم يتمكن منه شبه الحرف، فلم يكن موجبٌ لبنائه، وحيث لا يكون واجب البناء لا يُبنىٰ، وحيث يجوز إعرابه لا يوسم بأنّه من المبنيّات.

قوله: «بالنظر إلىٰ تضمنها معنىٰ الحرف»: وهو همزة الاستفهام.

قوله: «كإنّ وأخواتها»: فإنّها تعمل ولا يعمل فيها شيء، نعم هي بما معها تقع معمولة، مثل «أعجبني أنّك ذاهب» ولكن المعمول مدخولها لا هي بنفسها.

وأما الأسماء الموصولة، نحو «الذي» و «التي» مما يفتقر إلىٰ الوصل بجملة خبرية، مشتملة علىٰ ضمير عائد فإنّ حقَّها البناء؛ لأنها تلازم الجمل، فهي كالحرف في الاستعمال، فإنّ الحروف بأسرها لا تستعمل إلّا مع الجمل إمّا ظاهرة، أو مقدرة، ولو عارض شبه الحرف في الاستعمال ما يقتضي الإعراب عمل به، ولذلك أعرب «اللذان» و «اللتان» وإن أشبها الحرف في الاستعمال؛ لأنه قد عارض ذلك ما فيهما من التثنية التي هي من خواص الأسماء.

وَمُعْرَبُ ٱلأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ ٱلْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف علىٰ الوجه المذكور، فمثّل للمعرب من الأسماء بمثال من الصحيح، وهو «أرض»، وبمثال من المعتل وهو «سُما» علىٰ وزن هُدًى، لغة في «الاسم» تنبيهاً علىٰ أنّ المعرب علىٰ ضربين: أحدهما يظهر إعرابه، والآخر يقدر فيه.

قوله: «**امّا ظاهرة أو مقدرة**»: نحو:

قالت بنات العمّ: يا سلمىٰ وإن ... كان فقيراً معدماً قالت: وإن

فإنّ الأُولىٰ متصلة بجملة ظاهرة، والثانية متصلة بجملة مقدرة تقديرها «وإن كان فقيراً معدماً».

قوله: «**من التثنية التي هي من خواص الأسماء**»: بما لها من شعار الألف والنون، والياء والنون الحرفيات، وإلّا فيضربان وتضربان وضربا واضربا فيها شعار التثنية، إلّا أنّ ألف التثنية فيها ضمائر وليست حروفاً، كما لا تبدل في المضارع المنصوب إلىٰ ياء، وبهذا اختصت التثنية بما لها من خصوصية بالأسماء.

قوله: «**يظهر إعرابه**»: وهو الصحيح.

قوله: «**والآخر يقدّر فيه**»: وهو المعتلّ، علىٰ تفصيل يأتي.

وَفِـعْلُ أَمْـرٍ ومُـضِيٌّ بُـنِيَا وَأَعْـرَبُوا مُـضَارِعاً إِنْ عَـرِيَا
مِنْ نُونِ تَـوْكِـيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِـنْ نُـونِ إِنَـاثٍ، كَـيَرُعْنَ مَـنْ فُـتِنْ

الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعـراب بـاختلاف صـيغها؛ لاختلاف المعاني التي تعتور عليها، فجاء مثال المـاضي والأمـر عـلىٰ وفـق الأصل، فبُنِي الماضي علىٰ الفتح، نحو: «قـامَ»، و «قـعدَ» وبـني الأمـر عـلىٰ السكون، نحو: «قُمْ» و «اقْعُدْ».

وأمّا المضارع فأُعـرب حـملاً عـلىٰ الاسـم؛ لشـبهه بـه فـي الإبـهام، والتخصيص، ودخول لام الابـتداء، والجـريان عـلىٰ حـركات اسـم الفـاعل وسكناته، لكن إعرابه مشروط بألّا يتصل به نون توكيد ولا نون إناث، فإن اتصل به نون التوكيد بُني علىٰ الفتح، نحو: «لا تفعَلَنَّ» ؛ لأنه تركب مع النون تـركيب «خمسةَ عشرَ» فبني بناءه، ولهذا لو حال بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، نحو: «هل تضربانِّ» و «هل تضربُنَّ» و «هل تضربِنَّ» لم

قوله: **«لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها»**: كأنه يريد أن يُفهم أنّ الإعـراب إنّـما جيء به للاسم ؛ لتكون حركاته المختلفة سبباً لاختلاف صيغه، فزيدٌ المرفوع المنوّن صيغته غير صيغة زيداً المنصوب المنوّن وهلّم جرّا، والأفعال لمّا كـانت مـختلفة الصيغ، فصيغة الماضي غير صيغة المضارع، وصيغتهما غير صيغة الأمر، والمـبني للمعلوم صيغته غير صيغة المبني للمجهول استغنت بذلك عن الاعراب.

قوله: **«بُني علىٰ الفتح»**: لأنه أخف الحركات نطقاً، وأسلس علىٰ اللسان لفظاً.

قوله: **«نحو: هل تضربانّ، وهل تضربنّ، وهل تضربن»**: بضم باء تضربنّ الأُولىٰ، وكسر باء تضربنّ الثانية، والضمة شعار واو الجمع المحذوفة، والكسرة شعار ياء المـخاطبة المحذوفة.

يحكم عليه بالبناء؛ لتعذر الحكم عليه بالتركيب؛ إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء، فيجعلوها شيئاً واحداً.

والأصل في نحو: «هل تَضْرِبانِّ» «هل تَضْرِبانِنَّ»، فاستثقلت النونات، فحذفت نون الرفع تخفيفاً، وبقي الفعل مقدر الإعراب، وإلىٰ هذا أشار بقوله: (مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ).

قوله: «إذ لم يركبوا ثلاثة أشياء»: وهي الفعل وضمير الجمع أو ياء الخطاب ونون التأكيد.

فإن قلت: لازم هذا القول في التثنية أن يقال: «هل تضربَنّ» بفتح الباء وحذف الألف في حال أنّهم يقولون: «هل تضربانّ» مع الألف.

قلت: إنّما لم تحذف الألف لأنّها لو حذفت لما كان عليها دليل، إذ الفتحة الموجودة علىٰ الباء مع حذف الألف لا تعتبر شعاراً عليها، وإنّما هي من مقتضيات نون التأكيد، ولذلك أبقوها لتدل علىٰ ما أُريد بها من تثنية، أمّا واو الجمع وياء المخاطبة حيث يحذفان فإنّ هناك شعاراً عليهما بالضمة مكان الواو، والكسرة مكان الياء.

قوله: «والأصل في نحو: هل تضربان، هل تضربانِنٌّ»: بكسر نون التثنية، فاستثقلت النونات الثلاثة فحذفت نون الرفع ؛ لأنّ الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون، ولا داعي لحذفها إلّا التخفيف، وبقي الفعل مقدّر الإعراب، إذ لا شعار عليه سوىٰ النون المذكورة، والمفروض أنّها حذفت في غير نصب ولا جزم، والأصل في «تضربُنّ» مضموم الباء تضربُونَنّ، فحذفت نون الرفع تخفيفاً وواو الجمع لالتقائها ساكنة مع إحدىٰ نوني التوكيد المدغمتين، وبقيت الضمة شعاراً عليها، كما أنّ الأصل في «تضربِنّ» بكسر الباء «تضربيننّ» حذفت نون الإعراب تخفيفاً وياء الخطاب لالتقائها ساكنة مع إحدىٰ نوني التوكيد المدغمتين، وبقيت الكسرة شعاراً عليها وصارت هذه الأفعال مقدرة الاعراب ؛ لأنها جميعاً ترفع بثبوت النون ولا نون معها، إذ ليس المقام مقام نصب وجزم ؛ لعدم الناصب والجازم.

وإذا اتصل بالمضارع نون الإناث بُنِي علىٰ السكون؛ لأنه اتصل به ما لا يتصل هو ولا نظيره بالأسماء، فضعف شبهه بالاسم، فرجع إلىٰ أصله من البناء، وحمل علىٰ نظيره من الماضي المسند إلىٰ النون، فبني علىٰ السكون، فقالوا: «هُنَّ يَقُمْنَ» و «يَرُعْنَ» ونحو ذلك، فأسكنوا ما قبل النون في المضارع كما قالوا: «قُمْنَ» و «رُعْنَ» بإسكان ما قبلها في الماضي.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَٱلسَّاكِنُ كَمْ

الحروف كلُّها مبنية لا حظَّ لها في الإعراب؛ لأنها لا تتصرف ولا يعتور عليها من المعاني ما يحتاج إلىٰ الإعراب لبيانها، فبنيت لذلك.

وقد ظهر من قوله: (والاسمُ منْهُ معربٌ ومَبْنِي) إلىٰ هنا أنّ الكلمات منحصرة في قسمين: معرب ومبني، وأنّ المعرب هو الاسم المتمكن، والفعل المضارع غير المتصل بنون التوكيد أو بنون الإناث، وأنّ المبني منها هو الاسم المشبّه بالحرف، والفعل الماضي، وفعل الأمر والمضارع المتصل بنون التوكيد أو نون الإناث وكلّ الحروف.

قوله: «لأنّه اتصل به»: أي بالفعل المضارع ما لا يتصل هو، أي نون الإناث، ولا نظيره الذي هو تاء التأنيث الساكنة بالأسماء.

قوله: «لأنها لا تتصرف»: أي بأنفسها في وجوه الكلام، ولا يعتور عليها من حيث نفسها من المعاني ما تحتاج معه إلىٰ الإعراب، نعم تتصرف وجوه الكلام فتتغير معاني الحروف من أجل تصرّف غيرها المقرونة هي به، كما سيجيء مفصّل ذلك في بيان معاني حروف الجرّ، وتعدّد معنىٰ الحرف الواحد منها باعتبار سياق الحديث.

فإن قلت: من الكلمات ما هو محكي، كقولك: «مَنْ زيدٍ؟» لمن قال: «مررتُ بزيدٍ»، ومنها ما هو متبع، كقراءة بعضهم: ﴿الحمدِ للهِ ربِّ العالمين﴾ وذلك ينافي الانحصار في القسمين.

قلت: لا ينافيه؛ لأنّ المحكي والمتّبع داخلان في قسم المعرب، بمعنىٰ القابل للإعراب.

والأصل في البناء أن يكون علىٰ السكون؛ لأنه أخف من الحركة، فاعتباره أقرب، فإن مَنَعَ من البناء علىٰ السكون مانعٌ أُلجِئَ إلىٰ البناء علىٰ الحركة، وهي: فتح، أو كسر، أو ضم.

فالبناء علىٰ السكون يكون في الاسم، نحو «مَنْ» و «كَمْ» وفي الفعل، نحو «قُمْ» و «اقْعُدْ» وفي الحرف، نحو «هَلْ» و «بَلْ».

والبناء علىٰ الفتح يكون في الاسم، نحو: «أيْنَ» و «كَيْفَ» وفي الفعل، نحو «قامَ» و «قَعَدَ» وفي الحرف، نحو «إنّ» و «ليتَ».

والبناء علىٰ الكسر يكون في الاسم، نحو «أمْسِ» و «هؤُلاءِ» وفي الحرف، نحو «جَيْرِ» بمعنىٰ «نَعَمْ» وفي نحو باء الجر ولامِه، ولا كسرَ في الفعل.

والبناء علىٰ الضم يكون في الاسم، نحو: «حيثُ» و «قَبْلُ» و «بَعْدُ» وفي

قوله: «كقولك: مَن زيد»: من استفهامية، وزيد هنا مجرور منوّن.

قوله: ﴿الحمدِ لله﴾: بكسر دال الحمد.

قوله: «ولا كسر في الفعل»: أي بالأصالة، وإلّا فقد يكسر بعد حذف حرف العلّة أو لالتقائه بساكن.

قوله: «وقبل وبعد»: أي في بعض الوجوه من تحرّك أواخرهما، وسيجيء مفصّل البحث عنه في باب الإضافة.

الحرف، نحو «منذُ» علىٰ لغة من جرّ بها، ولا ضمَّ في الفعل .

وَٱلرَّفْعَ وَٱلنَّصْبَ ٱجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوُ «لنْ أَهَابَا»

وَٱلاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ ٱلْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

الإعراب: أثر ظاهر أو مُقدّر يجلبه العامل في آخر المعرب .

والمراد بالعامل ما كان معه جهة مقتضية لذلك الأثر، نحو «جاءَني» و «رأيت» من قولك «جاءَني زيدٌ» و «رأيت زيداً» أو دعا الواضع إلىٰ ذلك، كالحروف الجارة، فإنّ الواضع لما رآها ملازمة للأسماء، وغير منزّلة منها منزلة الجزء، ورأىٰ أنّ كلَّ ما لازم شيئاً ولم ينزل منزلة الجزء أثر فيه غالباً ـ

قوله:«علىٰ لغة من جرّ بها» : وإنّما قال ذلك لأنّها تكون ظرفاً ويأتي القول عنها.

قوله:«ولا ضمّ في الفعل» : أي بالأصالة، وإلّا فقد يضمّ لمناسبة واو الجمع، حيث تقرن به، وحيث يكون معتلاً بالواو وتحذف الواو بما يدعو إلىٰ حذفها منه.

قوله:«أثر ظاهر» : كما في الأسماء الصحيحة والأفعال المعربة غير المعتلة، ولا الأمثلة الخمسة إذا أردنا به الحركات، وحيث نريد ما هو الأعمّ من ذلك تدخل الجموع المذكرة السالمة والمثنيات والأسماء الستّة والأمثلة الخمسة.

قوله:«أو مقدر» : كما في المعتلات التي لا تلائم الحركات التي يتقاضاها العامل.

قوله:«نحو جاءني» : فإنّه يتقاضىٰ فاعلاً.

قوله:«ورأيت» : فإنّه يتقاضىٰ مفعولاً به.

قوله:«منزلة الجزء» : كألف المفاعلة وحروف المضارعة.

قوله:«أثّر فيه غالباً» : احترز عن غير الغالب كأدوات التحضيض وسوف، فإنها مختصة بالأفعال، ولم تنزّل منها منزلة الجزء، ومع ذلك لم تؤثر فيها.

استحسن أن يجعلها مؤثّرة في الأسماء ، وعاملة فيها عملاً ليس للفعل، وهو الجر ، كالباء من قولك: «مررتُ بزيدٍ» وسنوضح هذا في موضع آخر إن شاء الله تعالىٰ .

وأنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم .

فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال .

وأنواع الإعراب في الاسم ثلاثة : رفع ونصب وجر لا رابع لها ؛ لأنّ المعاني التي جيءَ بها في الاسم لبيانها بالإعراب ثلاثة أجناس : معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنىٰ عنه، كالفاعلية وله الرفع ، ومعنى هو فضلة يتمُّ الكلام بدونه، كالمفعولية، وله النصب ، ومعنى هو بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه، نحو «غلام زيد» وله الجر .

وأمّا الفعل المضارع فمحمول في الإعراب علىٰ الاسم ، فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب كما للاسم ، فأعرب بالرفع والنصب إذا لم يمنع منهما مانع،

قوله: «عملا ليس للفعل»: أي يتقاضاه فإنّ الفعل يتقاضىٰ الرفع مرّة، كقام زيد، والنصب مرّة ثانية، كرأيت زيداً، لكنه لا يتقاضىٰ الجرّ.

قوله: «يتمّ الكلام بدونه»: بمعنىٰ أنّ الكلام بدونه لا يبقىٰ كالمهملات، بل يفيد معنى يصحّ السكوت عليه، غير أنّ المقصود لا يتم إلّا بالفضلة، كالحاجة إلىٰ ذكر المفعول أو الحال أو غيرهما.

قوله: «هو بين العمدة والفضلة»: فإنّ المضاف إليه باعتبار أنه يراد معرّفاً أو مخصصاً يكون عمدة، وباعتبار أنّه ليس أحد ركني الإسناد، فليس بعمدة، ولا يخفىٰ أنّ كل ذلك استحسان.

قوله: «إذا لم يمنع منهما مانع»: بدخول نوني التأكيد والنسوة فإنّه يبنىٰ.

ولم يعرب بالجر؛ لأنه لا يكون إلّا للإضافة ، والأفعال لا تقبلها؛ لأنّ الإضافة إخبار في المعنىٰ ، والفعل لا يصح أن يخبر عنه أصلاً، فلما لم يُعرب بالجر عُوِّضَ عنه بالجزم ، فالرفع بضمة، نحو «زيدٌ يقومُ»، والنصب بفتحة، نحو «لن أهابَ زيداً»، والجر بكسرة، نحو «مررتُ بزيدٍ»، والجزم بسكون، نحو «لم يقمْ زيدٌ».

وقد يكون الإعراب بغير ما ذكر علىٰ طريق النيابة، كما قال :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَٱنْصِبَنْ فَتْحاً وَجُرّ ... كَسْـراً، كَـذِكْرُ ٱللهِ عَـبْدَهُ يَسُـرّ

وَٱجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَـيْرُ مَا ذُكِـرْ ... يَنُوبُ، نَحْوُ: جَا أَخُو بَـنِي نَـمِرْ

مثل للرفع والنصب والجر بقوله : «كذكرُ اللهِ عبْدَهُ يَسُرّ».

ومثل لما يعرب بغير ما ذكر علىٰ طريق النيابة بقوله : (أخُو بَنِي نَمِرْ) .

فـ «أخو» مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، و «بني» مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة .

ثم أخذ في بيان مواضع النيابة ، فقال :

قوله:«والأفعال لا تقبلها» : بما هي أفعال، أمّا الجمل الفعلية فإنّها يضاف إليها باعتبارها جملة، كما سيأتي في باب الإضافة.

قوله:«لأنّ الإضافة إخبار في المعنىٰ» : فقولك: عمرو غلام زيد يكون معناه: زيد مضافٌ إليه غلامه عمرو.

الأسماء الستّة

وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَٱنْصِبَنَّ بِالأَلِفْ ... وَٱجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ ٱلأَسْمَا أَصِفْ

مِنْ ذَاكَ «ذُو» إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَٱلفَمُ حَيْثُ ٱلْمِيْمُ مِنْهُ بَانَا

«أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ» كَذَاكَ وَ «هَنُ» ... وَٱلنَّقْصُ فِي هٰذا ٱلأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِي «أبٍ» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وَشَرْطُ ذَا ٱلإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا ... لِلْيا، كَـ «جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا ٱعْتِلَا»

في الأسماء المتمكنة ستة أسماء يكون رفعها بالواو ، ونصبها بالألف، وجرها بالياء بشرط الإضافة إلىٰ غير ياء المتكلم، وهي «ذو» بمعنىٰ «صاحب» والفم بغير الميم والأب والأخ والحم والهَنُ .

فإن قلت : لِمَ اعتبر كون «ذو» بمعنىٰ صاحب والفم بغير الميم ؟

قلت : احترازاً من «ذو» بمعنىٰ «الذي» فإنّ الأعرف فيه البناء، كقوله :

فحسْبيَ من ذُو عندَهم ما كفانِيا

وإعلاماً بأنّ الفم ما دامت ميمه باقية يعرب بالحركات، وأنه لا يعرب بالحروف إلّا إذا زالت ميمه، نحو : «هذا فوك» و «رأيت فاك» و «نظرت إلىٰ

الأسماء الستة

قوله: «في الأسماء المتمكنة» : أي من الإعراب.

فيك».

فإن قلت : لم كان شرطاً في إعراب هذه الأسماء بالحروف إضافتها إلىٰ غير ياء المتكلم ؟

قلت : لأنّ ما كان منها غير مضاف فهو معرب بالحركات نحو : «أبٌ» و «أَخٌ» و «حمٌ»، وما كان منها مضافاً إلىٰ ياء المتكلم قُدِّرَ إعرابه كغيره مما يضاف إلىٰ الياء، نحو : «هذا أبي» و «رأيت أبي» و «مررت بأبي»، وما كان منها مضافاً إلىٰ غير ياء المتكلم أُعرب بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، كما في قوله: «جا أخو أبيكَ ذا اعْتِلا» .

والسبب في أن جَرَتْ هذه الأسماء هذا المجرىٰ هو أنّ أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة، وأتبعوا تلك الحركات حركة ما قبل الآخر ، فأدّىٰ ذلك إلىٰ كونه واواً في الرفع ، وألفاً في النصب، وياءً في الجر .

بيان ذلك :

إنّ «ذُو» أصله «ذويٌ»، بدليل قولهم في التثنية : «ذويان» فحذفت الياء وبقيت الواو حرف الإعراب، ثم أُلزم الإضافة إلىٰ اسم الجنس والإتباع ، تقول في الرفع : «هذا ذو مال» ، أصله «ذُوُ مال» ، بواو مضمومة للرفع، وذال مضمومة للإتباع، ثم استثقلت الضمة علىٰ الواو المضموم ما قبلها فسكنت، كما في نحو :

قوله: «حال الإضافة معتلة»: لأنّ الإضافة تردّ الأشياء إلىٰ أُصولها فتظهر حروف العلة حيث تضاف هذه الأسماء المعتلة إلىٰ غير ياء المتكلم.

قوله: «فحذفت الياء»: أي تخفيفاً.

قوله: «والاتباع»: أي والزم الاتباع مراعاة للتناسب.

«يغزو» فصار «ذُو مال»، وتقول في النصب : «رأيت ذا مال» ، أصله ذَوَ مال بواو مفتوحة للنصب وذال مفتوحة للإتباع، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً فصار «ذا مال»، وتقول في الجر: «مررت بذي مال» ، أصله «بِذِوِ مال» ، بواو مكسورة للجر ، وذال مكسورة للإتباع ثم استثقلت الكسرة علىٰ الواو المكسور ما قبلها كما تستثقل علىٰ الياء المكسور ما قبلها، فحذفت وقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار : «بذي مال» .

وأما «فم» فأصله «فوه» بدليل قولهم في الجمع: «أفواه» وفي التصغير: «فويه» فحذفت منه الهاء، ثم إذا لم يضف يعوّض عن واوه ميم؛ لأنها من مخرجها وأقوىٰ منها علىٰ الحركة، فيقال : «هذا فم» ، و «رأيت فماً» ، و «نظرت إلىٰ فم» ، وإذا أُضيف جاز فيه التعويض وتركه، وهو الأكثر، وإذا لم يعوض يلزم

قوله:«كما في نحو يغزو» : أي الفعل المضارع المعتل بالواو في مقام تجرده عن الناصب والجازم فإنه حيث يرفع بالضمة علىٰ الواو المضموم ما قبلها، فيحصل ثقل واضح.

قوله:«فقلبت الواو ألفاً» : أي طبقاً للقاعدة في حرف العلّة إذا تحرك وانفتح ما قبله مثل جَيَأَ فصارت جاء.

قوله:«كما تستثقل» : أي الكسرة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة، فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بذي مال.

قوله:«فحذفت منه الهاء» : أي تخفيفاً.

قوله:«لأنها من مخرجها» : أي من الشفاه وأقوىٰ منها علىٰ الحركة ؛ لأنّ الميم ليست حرف علة كالواو.

قوله:«وإذا أُضيف جاز فيه التعويض» : بأن يقال: «فمه» وترك التعويض بأن يقال: «فوه» وإذا لم تعوض الواو بالميم، بل بقيت علىٰ مكانها لزم اتباع ما قبلها في تحركه لها، فتضمّ الفاء في غير نصب ولا جرّ، وتفتح في مقام النصب ؛ لأنّ الواو إذا فتحت في

الإتباع فيقال : «هذا فوك» ، و «رأيت فاك» ، و «نظرت إلىٰ فيك» ، والأصل : «فُوُك» ، و «فُوَك» ، و «فُوِك» ، ففعل به ما فعل بـ«ذُو» .

وأما «أب ، وأخ ، وحم» فأصلها «أبوٌ ، وأخوٌ ، وحموٌ» ؛ لقولهم في التثنية : «أبوان وأخوان وحموان»، ولكنهم حذفوا في الإفراد والإضافة إلىٰ ياء المتكلم أواخرَها، وردوا المحذوفَ في الإضافة إلىٰ غير ياء المتكلم ، كما ردوه في التثنية وأتبعوا حركة العين بحركة اللام، فصارت بواو في الرفع، وألف في النصب، وياء في الجر علىٰ ما تقدم .

ونظير هذه الأسماء في الإتباع فيها لحركة الإعراب «امرؤٌ ، وابنمٌ» تقول : «هذا امرؤٌ وابنُمٌ» و «رأيت امرأً وابنماً» ، و «مررت بامرِئٍ وابنِمٍ» .

وأما «هن» وهو الكناية عن اسم الجنس فأصله «هنوٌ» بدليل قولهم في «هنة» : «هنية وهنوات» ، وله استعمالان :

أحدهما : إنّه يجري مجرىٰ «أب وأخ» كقولهم : «هذا هنوك» ، و «رأيت هناك» ، و «مررت بهنيك» .

مقام النصب وتبعتها الفاء جاءت القاعدة الصرفية السابقة الذكر: إنّ حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب ألفاً، فقولنا: رأيت فوك، يجب أن يستحيل إلىٰ قولنا: فاك، وبالآخرة ما ذكرناه في «ذو» يأتي هنا حرفاً بحرف.

قوله: «حركة العين بحركة اللام»: أي اتبعوا ما قبل الآخر للآخر، فكان في الرفع بواو مضمومة في نفسها مضموم ما قبلها، وفي النصب بواو مفتوحة مفتوح ما قبلها، فأدّىٰ ذلك إلىٰ انقلابها ألفاً، وفي الجرّ بواو مكسورة مكسور ما قبلها، فانجرّ إلىٰ انقلابها ياء، كما سبق تفصيله.

قوله: «فأصله هنو»: فعمل فيه ما عمل بذو وأب وأخ في مقام الرفع بواو والنصب بألف والجرّ بياء.

والاستعمال الآخر وهو الأفصح والأشهر: أن يكون مستلزم النقص جارياً مجرىٰ «يد ودم» في الإضافة وغيرها، كقوله صلىٰ الله عليه وسلم : «من تعزَّىٰ بعَزَاءِ الجاهلية فأَعِضُّوه بهَن أبيهِ ولا تكنُوا» .

وإلىٰ هذا أشار بقوله :«**والنقصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ**» .

وقوله :«**وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ**» يعني أنه قد ندر في بعض اللغات التزام نقص «أب وأخ وحم» كقولك : «جاءني أبُك ، وأخُك ، وحَمُك».

قال الشاعر :

بأَبِهِ اقْتَدىٰ عَدِيٌّ في الكَرَمْ ... وَمَن يُشابه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وقوله :«**وقصرُها من نقصِهِنَّ أشْهَرُ**» : يعني أن في «أب وأخ وحم» لغة ثالثة أشهر من لغة النقص ، وهي القصر ، نحو «جاءني الأبا والأخا والحما».

قال الشاعر :

إنَّ أباها وأبا أباها ... قدْ بَلَغا في المجدِ غايَتاها

وفي المثل «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل».

بِالأَلِفِ ٱرْفَعِ ٱلْمُثَنَّىٰ وَكِلَا ... إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلَا

كِلْتَا كَذَاكَ ٱثْنَانِ وَٱثْنَتَانِ ... كَٱبْنَيْنِ وَٱبْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

قوله:«**مستلزم النقص**» : وهو حذف الواو منه وبقاء آخره علىٰ النون وإعرابه يكون بالحركات ضمّة وفتحة وكسرة.

قوله:«**مكره أخاك لابطل**» : فمكره خبر مقدّم مرفوع بالضمة الظاهرة، وأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة ؛ لأنه اسم مقصور علىٰ هذه اللغة.

وَتَخْلُفَ آلْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

المثنىٰ : هو الاسم الدال علىٰ اثنين بزيادة في آخره، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه، نحو «زيدان وعَمْران»، فإنه يصح فيهما التجريد والعطف، نحو «زيد وزيد»، و «عمرو وعمرو».

فإن دلّ الاسم علىٰ التثنية بغير الزيادة، نحو «شَفْع وزكا» فهو اسم للتثنية، وكذا إذا كان بالزيادة ولم يصلح للتجريد والعطف، نحو «اثنان» فإنه لا يصح مكانه «أُثْنٌ واثْنٌ».

وإذ قد عرفت هذا فنقول : إعراب المثنىٰ يكون بزيادة ألف في الرفع، وياء مفتوح ما قبلها في الجر والنصب، يليهما نون مكسورة تسقط للإضافة.

وحمل علىٰ المثنىٰ من أسماء التثنية كلمات، منها : «كلا وكلتا» بشرط إضافتهما إلىٰ مضمر، كما ينبىء عنه قوله: «...**وكِلا * إذا بمُضْمَرٍ مُضافاً وُصِلا * كلتا كذاكَ**...» أي «كلتا» مثل «كلا» في أنها لا تعرب بالحروف إلّا إذا وصلت مضافة بمضمر، تقول : «جاءني كلاهما وكلتاهما» ، و «رأيت كليهما وكلتيهما»، و «مررت بكليهما وكلتيهما»، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً؛ لإضافتهما إلىٰ المضمر.

فلو أضيفا إلىٰ الظاهر لم تقلب ألفهما ياءً، وكانا اسمين مقصورين يُقدّر فيهما الإعراب، نحو «جاءني كلا الرجلين»، و «رأيت كلا الرجلين»، و «مررت

باب المثنّىٰ

قوله: «فهو اسم للتثنية»: أي كما يقال: اسم جمع.

بكلا الرجلين» .

ومنها : «اثنان واثنتان» مطلقاً أي سواء كانا مجردين أو مضافين، وهذا ما أراد بقوله : «اثْنان واثنَتَان * كابنين وابنتين يَجْرِيانِ» يعني أنّ هذين الاسمين ليسا في إلحاقهما بالمثنىٰ مثل (كلا وكلتا) في اشتراط الإضافة إلىٰ المضمر ، بل هما كالمثنىٰ من غير فرق .

فإن قيل : لم كان إعراب المثنىٰ بألف في الرفع، وبياء مفتوح ما قبلها في النصب والجر ؟ ولِمَ وليهما نون مكسورة ؟ ولِمَ حذفت للإضافة ؟

قلت : أما إعراب المثنىٰ بالحروف، فلأن التثنية لما كانت كثيرة الدوران في الكلام ناسب أن تستتبع أمرين :

خفة العلامة الدالة عليها، وترك الإخلال بظهور الإعراب؛ احترازاً عن تكثير اللبس، فجعلت علامة التثنية ألفاً؛ لأنها أخفُّ الزوائد، ومدلول بها علىٰ التثنية مع الفعل اسماً في نحو «أفعلا» ، وحرفاً في نحو «فعلا أخواك» ، وجعل الإعراب بالانقلاب؛ لأنّ التثنية مطلوب فيها ظهور الإعراب، والألف لا يمكن عليها ظهور الحركة ، فلجيء إلىٰ الإعراب بقرار الألف علىٰ صورتها في حالة الرفع، فإذا دخل عليها عامل الجرّ قلبوا الألف ياء؛ لمكان المناسبة ، وأبقوا

قوله: «احترازاً عن تكثير اللبس»: فإنّ الإعراب بالرفع والنصب والجرّ والجزم الظاهر المكشوف يعين علىٰ فهم محتوىٰ الكلام، وما أُريد به بخلافه حيث يكون مقدّراً.

قوله: «أخفّ الزوائد»: وهي الألف والواو والياء في الأغلب.

قوله: «مع الفعل اسماً»: لأنها تكون ضميراً لا حرفاً، نعم تكون حرفاً إذا لحقت بالفعل وفاعله اسم ظاهر، كما في لغة: «أكلوني البراغيث» علىٰ بعض الوجوه.

قوله: «لمكان المناسبة»: أي للكسرة التي يتقاضاها الجرّ، وأبقوا الفتحة قبل الياء إشعاراً بكون الياء ألفاً في الأصل.

الفتحة قبلها إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل، وحملوا النصب علىٰ الجر؛ لأن قلب الألف في النصب إلىٰ غير الياء غير مناسب، فلم يبق إلّا حمل النصب علىٰ الرفع أو الجر ، فكان حمله علىٰ الجر أولىٰ ؛ لأنه مثله في الورود فضلة في الكلام .

تقول في الرفع : «جاءني الزيدان» فالألف علامة التثنية من حيث هي زيادة في الآخر ؛ لدلالتها علىٰ التثنية، وعلامة الرفع أيضاً من حيث هي علىٰ صورتها في أول الوضع .

وتقول في الجرّ : «مررت بالزيدين» فالياء علامة التثنية من حيث هي زيادة في الآخر ؛ لمعنىٰ التثنية وعلامة الجر أيضاً من حيث هي منقلبة عن ألف .

وتقول في النصب : «رأيت الزيدين» والقول فيه كالقول في الجر .

وأما النون فإنما لحقت المثنىٰ عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت علىٰ الأصل في التقاء الساكنين .

قوله: «لأنّ قلب الألف في النصب إلىٰ غير الياء»: وهو الواو غير مناسب للألف ولا لما يتقاضاه النصب.

قوله: «فلم يبق إلّا حمل النصب علىٰ الرفع»: بإبقاء الألف علىٰ رسلها أو الجرّ بقلبها ياء، فكان حمله علىٰ الجرّ أولىٰ ؛ لأنّ مقام النصب مثل مقام الجرّ في الورود فضلة في الكلام.

قوله: «من حيث هي علىٰ صورتها في أول الوضع»: أي لم تنقلب إلىٰ حرف آخر.

قوله: «عمّا فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه»: فإنّ زيداً قبل تثنيته كان يعرب بالحركات ويدخله التنوين، وبعد التثنية يفوته ذلك.

قوله: «في التقاء الساكنين»: هما ياء الإعراب أو ألفه مع هذه النون التعويضية قبل إعطائها الحركة، ثم هذه النون لمّا اعتبرت عوضاً عن شيئين، هما الإعراب بالحركات الذي يفوت في حال التثنية، ودخول التنوين الذي امتنع في المثنىٰ، حذفت في مقام

وأما حذف النون في الإضافة دون غيرها، فللتنبيه على التعويض، فحذفت في الإضافة نظراً إلىٰ التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلىٰ التعويض بها عن الحركة أيضاً .

فإن قيل : لِمَ كان لـ «كلا وكلتا» حالان في الإعراب : الإجراء مجرىٰ المثنّىٰ والإعراب بالحركات المقدرة ؟ ولِمَ خُصَّ إجراؤهما مجرىٰ المثنىٰ بحال الإضافة إلىٰ المضمر ؟

قلت : «كلا وكلتا» اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد ومعناهما مثنىٰ، ولذلك أجيزَ في ضميريهما اعتبار المعنىٰ فيثنىٰ، واعتبار اللفظ فيفرد .

وقد اجتمع الاعتباران في قوله :

كلاهُما حينَ جدَّ الجرْيُ بَينَهُما ... قَدْ أقْلَعا وكلا أنفَيْهما رابي

إلّا أنّ اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا** ﴾ ولم يقل : «آتتا» .

فلما كان لـ «كلا وكلتا» حظٌّ من الإفراد وحظٌّ من التثنية أُجريا في إعرابهما مجرىٰ المفرد تارة ومجرىٰ المثنىٰ أخرىٰ.

وخُصّ إجراؤهما مجرىٰ المثنىٰ بحال الإضافة إلىٰ المضمر ؛ لأن

الإضافة اعتباراً بعوضيتها عن التنوين ؛ لأنه لا يجامع الإضافة ولم تحذف مع الألف واللام، حيث يقال الزيدان في حال أنّ التنوين لا يجامع الألف واللام أيضاً، اعتباراً بعوضيّتها عن الإعراب بالحركات.

قوله: «قد أقلعا»: فالفعل مع ضمير التثنية خبر لقوله: كلاهما، حين جدّ الجري بينهما، أمّا «رابى» فهو مفرد مع أنه خبر عن قوله: وكلا أنفيهما فأقلعا بالتثنية لمراعاة المعنىٰ، ورابى بالإفراد لمراعاة اللفظ.

الإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلىٰ المضمر فـرع عـن الإضـافة إلىٰ الظـاهر ؛ لأن الظـاهر أصـل المـضمر، فـجعل الفـرع مـع الفرع والأصل مع الأصل ؛ تحصيلاً لكمال المناسبة .

وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ   سَـالِمَ جَـمْعِ عَـامِرٍ وَمُـذْنِبِ
وَشِـبْهِ ذَيْـنِ وَبِـهِ عِشْـرُونَا   وَبَـابُهُ أُلْـحِقَ وَٱلأَهْـلُونَا
أُولُـو وَعَـالَمُونَ عِـلِّيُونَا   وَأَرَضُـونَ شَـذَّ وَٱلسِّنُونَا
وَبَـابُهُ وَمِـثْلَ حِـيْنٍ قَـدْ يَـرِدْ   ذَا ٱلْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَـطَّرِدْ

القول في هذه الأبيات يستدعي تقديم مقدمة، وهي أنّ الاسم الدال علىٰ أكثر من اثنين علىٰ ثلاثة أضرب : جمع، واسم جمع، واسم جنس .

وذلك لأنّ الدال علىٰ أكثر من اثنين بشهادة التأمل: إمّا أن يكون موضوعاً للآحاد المجتمعة، دالاًّ عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف.

وإمّا أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد، دالاًّ عليها دلالة المفرد عـلىٰ

قوله: «لأنّ الظاهر أصل المضمر»: ومرجعه ومعاده.

قوله: «فجعل الفرع مع الفرع»: الإعراب بالحروف مع الإضافة إلىٰ الضمير، والأصل وهو الاعراب بالحركات مع الأصل، وهو الإضافة إلىٰ الظاهر.

باب الجمع

قوله: «للآحاد المجتمعة»: بحيث يلحظ الاجتماع طارئاً علىٰ التفرّق، وهو الجمع.

قوله: «لمجموع الآحاد»: بحيث يلحظ نفس المجموع المكوّر لا أنّه طرأ عليه التجمّع بعد

جملة أجزاء مسماه.

وإمّا أن يكون موضوعاً للحقيقة، ملغى فيه اعتبار الفردية والجمعية، إلّا أنّ الواحد ينتفي بنفيه.

فالموضوع للآحاد المجتمعة هو الجمع، سواء كان له واحد من لفظه مستعمل، كـ «رجال وأسود» أو لم يكن، كـ «أبابيل»، والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع، سواء كان له واحد من لفظه كـ «ركب وصحب» أو لم يكن كـ «قوم ورهط».

والموضوع للحقيقة بالمعنىٰ المذكور هو اسم الجنس، وهو غالب فيما يُفَرَّق بينه وبين واحده بالتاء، كـ «تمرة، وتمر» وعكسه «جبأة وكمأة».

ومما يعرف به الجمع كونه علىٰ وزن لم تُبْنَ عليه الآحاد كـ «أبابيل» وغلبة التأنيث عليه، ولذلك حكم علىٰ نحو «تخم» أنه جمع «تخمة» مع أن

التفرّق، وهو اسم الجمع.

قوله: «موضوعاً للحقيقة»: أي بما هي، بلا دخل لاعتبار الفردية والجمعية فيه، وهو اسم الجنس.

قوله: «إلّا أنّ الواحد ينتفي بنفيه»: بخلاف الجموع وأسمائها، فإنّ الجمع إذا انتفىٰ لا ينتفي الفرد، بخلاف الموضوع للحقيقة فإنّ الحقيقة إذا انتفت انتفىٰ كل محتملاتها من جمعية وفردية.

قوله: «جبأة»: الجبأ هو الكمأة الحمراء، والكمأة هي البيضاء، فالتمرة في متعارف أهل اللسان تقال للواحدة من التمر، أمّا الكمأة بالتاء فتقال لاسم الجنس نفسه.

قوله: «وغلبة التأنيث عليه»: أي في جموع التكسير فإنّها تستعمل استعمال المؤنثات.

قوله: «جمع تخمة»: وهي الامتلاء وجمعها «تخم» في حال أنّ «رطبا» بظاهره جمع «رطبة» ولا يستعمل مؤنّثاً، بل مذكراً، فيقال: هذا رطب، لا هذه رطب، ولذلك اعتبر

نظيره «رطبة، ورطب» محكوم عليه أنه اسم جنس ؛ لأن «تخماً» غلب عليها التأنيث ، يقال : «هذه تخم» ، ولا يقال : «هذا تخم» .

فعلم أنه في معنىٰ جماعة ، وليس مسلوكاً به سبيل «رطب» ونحوه .

ومما يعرف به اسم الجمع كونه علىٰ وزن الآحاد، وليس له واحد من لفظه، كـ«قوم ورهط» ، وكونه مساوياً للواحد في تذكيره والنسبة إليه .

ولذلك حكم علىٰ نحو «غَزِيّ» أنه اسمٌ لجمع «غازٍ» وإن كان نحو «كَلِيب» جمع لـ«كلب» ؛ لأن «غَزِيّاً» مذكر، و «كليباً» مؤنث .

وحكم أيضاً علىٰ نحو «ركاب» أنه اسم لجمع «ركوب» لأنهم نسبوا إليه فقالوا : «زيت ركابي» والجموع لا ينسب إليها إلّا إذا غلبت كأنصاري .

اسم جنس لا جمعاً، بخلاف «تخم» فإنه لا يقال: التخم يؤذي المزاج، بل يقال: تؤذي المزاج، بالتأنيث.

قوله: «كونه علىٰ وزن الآحاد»: كزيد وعمرو في موازنتهما لركب وصحب ورهط.

قوله: «في تذكيره والنسبة إليه»: فيقال: هذا رهط، لا هذه وهذا رهطيّ وقوميّ، كما يقال: زيدي وجعفريّ.

قوله: «علىٰ نحو غَزيّ»: بفتح الغين وكسر الزاي وتشديد الياء، وأصله «غَزِيو» علىٰ وزن فَعِيل، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة طلباً للتخفيف، وأُدغمت الياء في الياء فصار غزيّا.

قوله: «نحو كليب»: علىٰ فعيل بفتح الفاء وكسر العين، جماعة الكلاب.

قوله: «لأن غزياً مذكر»: أي في الاستعمال، وبذلك استدلوا علىٰ أنه اسم جمع لغازي، لا جمع بخلاف كليب في الاستعمال، فإنه مؤنث، ومن ذلك انتقلوا إلىٰ كونه جمعاً.

قوله: «فقالوا زيت ركابي»: فمن صحة النسبة إليه قالوا: إنه اسم جمع لا جمع.

قوله: «إلّا إذا غُلّبت»: فإنّ «انصاراً» في أصل وضعه يقال لكل ناصر، ولكن غلّب علىٰ

وإذ قد عرفت هذا فنقول : الجمع ينقسم إلىٰ جمع تصحيح، وهو ما سلم فيه لفظ الواحد ، وإلىٰ جمع تكسير وهو ما تغير فيه لفظ الواحد تحقيقاً أو تقديراً .

ثم جمع التصحيح ويسمىٰ السالم ينقسم إلىٰ مذكر ومؤنث .

فالمؤنث : هو ما زيد في آخره ألف وتاء ، كـ«مسلمات» .

وأما جمع المذكر السالم فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعاً ، وياء مكسور ما قبلها جرّاً ونصباً ، يليهما نون مفتوحة نحو «جاء المسلمون» ، و «مررت بالمسلمين» ، و «رأيت المسلمين» .

والسبب في أنّ إعراب هذا الجمع بهذا الإعراب هو أنه كالمثنىٰ في كثرة دوره في الكلام فأُجري مجرىٰ المثنىٰ في خفة العلامة وترك الإخلال بظهور الإعراب، فجعلت علامة الجمع المذكر السالم في الرفع واواً ؛ لأنها من أُمّهات الزوائد ، ومدلول بها علىٰ الجمعية مع الفعل اسماً في نحو قولهم : «فعلوا» ، وحرفاً نحو «أكلوني البراغيث» وضموا ما قبل الواو إتباعاً ، وجعلوا الإعراب

أنصار رسول الله من الأوس والخزرج، فصار كالأعلام، ولذلك نسب إليه فقيل: جابر بن عبد الله الأنصاري.

قوله: «وهو ما تغيّر فيه لفظ الواحد تحقيقاً»: كرجل ورجال، أو تقديراً كالفلك المشحون، وجرين بهم، فتارة يكون مفرداً ويراد الإفراد منه، وأُخرىٰ جمعاً وتراد الجمعية منه، ولا فارق في اللفظ، إنّما الفارق في الاستعمال المشعر بالوحدة أو الجمعية، ويوزن «فُلك» المفرد بأنّه كقفل، و «فَلك» الجمع بأنه كبدن.

قوله: «لأنها من أُمّهات الزوائد»: التي هي الواو والألف والياء، وكونها أُمّاً لها صرف استحسان.

فيه بالانقلاب ؛ لامتناع ظهور الحركات علىٰ الواو المضموم ما قبلها فلجيء إلىٰ الإعراب بقرار الواو في الرفع علىٰ صورتها في أول الوضع ، فإذا دخل عامل الجر قلبوا الواو ياء ، لمكان المناسبة، وكسروا ما قبل الياء ، كما ضموا ما قبل الواو ؛ لئلا يلتبس الجمع بالمثنىٰ في بعض الصور في حالة الإضافة ، وحملوا النصب علىٰ الجر كما في التثنية ، ولأنك لو قلبت الواو ألفاً في النصب لأفضىٰ ذلك إلىٰ الالتباس بالمثنىٰ المرفوع، ولحقت النون عوضاً عن الحركة والتنوين ، ولذلك تحذف للإضافة ، وفتحوها تخفيفاً ، ولما أخذ في بيان ما يعرب بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً قال:

وَٱرْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا ٱجْرُرْ وَٱنْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

فأضاف الجمع إلىٰ مثال ما يطّرد فيه، وذلك أنّ جمع المذكر السالم مطرد في كل:

اسم خالٍ من تاء التأنيث لمذكر عاقل علماً، كـ «عامر» و «سعيد» ، أو

قوله: «لامتناع ظهور الحركات علىٰ الواو المضموم ما قبلها»: والحق أن يقول لاستثقال ظهور الحركات، لا أنّه متعذر.

قوله: «لمكان المناسبة»: بين الكسرة والياء.

قوله: «في بعض الصور في حالة الإضافة»: كالإضافة إلىٰ ياء المتكلم، فإنك إذا قلت: «مسلميّ» بكسر لام «مسلم» في التثنية والجمع معاً أو بفتحها في الحالتين معاً امتنع تشخيص المثنّىٰ من الجمع، لكن فتحها في التثنية وكسرها في الجمع يحصل به الفارق.

قوله: «فأضاف الجمع»: أي كلمة جمع إلىٰ «عامر» الذي هو علم شخص عاقل و «مذنب» الذي هو صفة العاقل.

قوله: «من تاء التأنيث»: كحمزة فإنه يجمع علىٰ حمزات، وطلحة يجمع علىٰ طلحات.

صفة تقبل تاء التأنيث باطراد إن قصد معناه ، أو في معنىٰ ما يقبلها كـ «ضارب» و «مذنب» ، و «الأحسن» و «الأفضل» فيقال : «عامرون» و «سعيدون» و «ضاربون» و «مذنبون» و «الأحسنون» و «الأفضلون» ، وكذلك ما أشبهها .

قوله : «...وبه عِشْرُونا * وَبابُهُ...» الخ ، معناه : أنه قد ألحق بجمع المذكر السالم المطرد أسماء جموع وجموع تكسير وجموع تصحيح لم تستوفِ الشروط .

فمن أسماء الجموع «عشرون» وبابه، وهو «ثلاثون إلىٰ تسعين» .

ومنه «عِلِّيُّون» مما ليس له واحد من لفظه ، و «كعالمين» مما واحده أعمُّ في الدلالة منه .

ومن جموع التكسير «أرضون ، وسنون» وبابه ، وهو كل ثلاثي في الأصل قد حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث كأرة وأرين ، وظُبَةٌ وظُبِيْن ، وقُلَةٌ وقُلِيْن .

فهذه كلها جموع تكسير ؛ لتغير لفظ الواحد فيها ، ولكنها أجريت مجرىٰ

قوله:«أو في معنىٰ ما يقبلها»: وهو ما يؤنث بالألف، كالفضلىٰ.

قوله:«وكعالمين»: فإنّ واحده في اللفظ «عالَم» بفتح اللام، وهو يطلق علىٰ العاقل وغيره، الهامد والمتحرك، ولا يطلق «عالِمون» إلّا علىٰ العقلاء، إذاً فهو اسم جمع لا جمع.

قوله:«وهو كل ثلاثي في الأصل»: أي في أصل وضعه لا في استعماله.

قوله:«كأرة»: أصلها «أرى» وهو موضع النار و «الظبة» أصلها «ظبو» بالواو، حدّ السيف و «قلة» أصلها «قلو» بالواو، وهي عودان يلعب بهما الصبيان و «سنة» أصلها «سنو» بالواو أو «سنه» بالهاء حذفت لامه وعوّض عنها تاء التأنيث و «عضة» أصلها «عضو» من العضوية بالواو و «عزة» أصلها «عزو» بالواو، وهي الفرقة من الناس والرقة هي الفضة واللدة: المساوي في السن.

جمع الصحيح في الإعراب تعويضاً عن المحذوف .

ومن جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط «أهلون» مما سلم فيه بناء واحده، فإنه جمع أهل وهو لا عَلَمٌ ولا صفة ، فتصحيحه شاذ ، كما شذ تصحيح «الوابل» في قول الهذلي :

تلاعبُ الرّيحُ بالعَصْرَيْن قسطلَهُ والوابلُونَ وتَهْتانُ التَّجاويدِ

فإنه لما لا يعقل فحقه أن لا يصحح، ولكنه ورد فوجب قبوله ، وكما شذ تصحيح «مرقة» في قول بعضهم : «أطعمنا مرقة من مرقين» أي : أمراقاً من لحوم شتىٰ .

وكثر هذا الاستعمال في باب «سنين» وهو كل مؤنث بالتاء محذوف اللام غير ثابت التكسير، فيجيء بسلامة ما أوله مكسور كإرة وأرين ، ومئة ومئين ، وبتغير ما أوله مفتوح كسنة وسنين ، وبوجهين ما أوله مضموم كقُلَة وقُلِيْن .

وقلّ هذا الاستعمال فيما ثبت تكسيره، كظُبَة وظُبيْن ، وفيما يحذف منه غير اللام كلِدَة ولِدِيْن، ورقة ورقيْن .

قوله:«تعويضاً عن المحذوف» : أي عن لاماتها التي أشرنا إلىٰ جملة منها.

قوله:«غير ثابت التكسير» : أي في جميع مصاديق القاعدة، فيجيء نوعاً بسلامة ما أوّله مكسور في الإفراد والجمع معاً كأرة وأرين ومئة ومئين.

قوله:«وبوجهين فيما أوّله مضموم» : أي في الإفراد، فيضمّ في الجمع ويكسر، كقلة وقلين، فصيغة الجمع ورد فيها كسر القاف وضمّها.

قوله:«كظبة» : أي بضم الظاء في المفرد وكسرها في الجمع.

قوله:«غير اللام كلدة» : فإنّ أصله من الولد بالواو في أوّله، فحذف وسيأتي الكلام عن مثل هذه التعويضات في ذيل الكتاب.

قوله:«ورقة» : وهي الفضة المضروبة وأصلها ورق بالواو في أوّله.

قوله : «... ومثلَ حيْنٍ قَدْ يَرِدْ * ذا الباب...» يعني: أنّ باب سنين قد يستعمل مثل حين، فيجعل إعرابه بالحركات علىٰ النون منونة ، ولا تسقطها الإضافة، نحو : هذه سنينٌ ، ورأيت سنيناً ، ومررت بسنينٍ .

قال الشاعر :

دعاني من نَجْدٍ فإنَّ سنِينَهُ ... لَعِبْنَ بنَا شيباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

وفي الحديث علىٰ بعض الروايات : «اللَّهُمَّ اجْعَلْها عَلَيْهِمْ سنيناً كسنين يوسف» .

قوله : «وَهْوَ عنْدَ قَوْمٍ يَطّرِدْ» يعني : أن إجراء سنين وبابه مجرىٰ حين مطرد عند قوم من النحويين ، منهم الفراء ، وقد استعمله غيرهم علىٰ وجه الشذوذ ، كما في الحديث المذكور .

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ ٱلْتَحَقْ ... فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَٱلْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ ٱسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

قد تقدم الكلام علىٰ نوني التثنية والجمع علىٰ حدة، ولم يبق فيه إلّا ما نبّه عليه من أن نون الجمع حقها الفتح ، وقد تكسر ، وأن نون التثنية حقها الكسر ، وقد تفتح .

فأما كسر نون الجمع فإنه يجيء للضرورة ، كقول جرير :

عَرينٌ من عُرَينَةَ ليْسَ منّا ... بَرِئْتُ إلىٰ عُرَيْنَةَ منْ عَرينِ
عَرَفْنا جَعْفَراً وبني أبيهِ ... وأنْكَرْنا زَعانِفَ آخرينِ

وكقول الآخر :

أكُـلَّ الدّهْـر حَـلٌّ وارْتِـحالٌ أمـا يُـبْقي عَـليَّ وَلا يَـقيني

ومـاذا يَـبْتَغي الشُّعراءُ مِنّي وقـدْ جـاوَزْتُ حـدَّ الأَرْبَـعينِ

وأما فتح نون التثنية، فلغة قوم من العرب ، حكىٰ ذلك الفراء وأنشد :

علىٰ أحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَـمَا هِـيَ إلّا لَـمْحَةٌ وتَـغِيبُ

بفتح نون التثنية .

وَمَـا بِـتَا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِعَا يُكْسَرُ فِي ٱلْجَرِّ وَفِي ٱلنَّصْبِ مَعَا

كَذَا أُولَاتُ وَٱلَّذِي ٱسْماً قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعَـاتٍ فِـيْهِ ذَا أَيْضاً قُـبِلْ

الذي يجمع بالألف والتاء هو جمع المؤنث السالم، وله إعراب علىٰ حدة ؛ وذلك لأن رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة، نحو : هؤلاء مسلماتٌ ، ورأيت مسلماتٍ ، ومررت بمسلماتٍ ، أجروه في النصب مجراه في الجر ، كما فعلوا ذلك في جمع المذكر السالم، وحمل علىٰ جمع المؤنث السالم في إعرابه أولات وما سمي به، كعرفاتٍ وأذرعاتٍ .

فأما (أولات) فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وهو بمعنىٰ ذوات ، ولكنهم أجروه مجرىٰ الجمع، نحو : هؤلاء أولاتُ فضل ، ورأيت أولاتِ فضل ، ومررت بأولاتِ فضل .

وأما ما سمي به فالأكثر فيه إجراؤه مجرىٰ الجمع، نحو : هذه أذرعاتٌ ،

قوله: «أُولات»: مع أنه لا مفرد له من لفظه.

قوله: «كعرفات وأذرعات»: أسماء علمية لأمكنة.

ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ .

ومنهم من يجعله كأرطأة غير منصرف علماً ، فيقول : هـذه أذرعـاتُ ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأذرعاتَ ، فإذا وقف عليه قلبت التاء هاء .

ومنهم من يحذف التنوين ويعربه بالضمة في الرفع وبالكسرة فـي الجـر والنصب .

وَجُـرَّ بِـالْفَتْحَةِ مَـا لاَ يَـنْصَرِفْ ٭ مَا لَمْ يُضَفْ أوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

الاسم المعرب علىٰ ضربين : منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف ما لم يشابه الفعل، كزيد وعمرو ، وغير المنصرف ما يشابه الفعل، كأحمد ومروان .

فالمنصرف ينوَّن ويجرّ بالكسرة في كل حال ، نحو : هذا زيـدٌ ، ورأيت

قوله:«كأرطاة غير منصرف علماً» : فينصب ويجرّ بفتحة.

قوله:«ومنهم من يحذف التنوين» : فقط ويبقيه علىٰ حكم ما جمع بألف وتاء.

باب ما لا ينصرف

قوله:«وغير المنصرف ما يشابه الفعل» : قالوا: في الفعل فرعيّتان علىٰ الاسم، فرعية من ناحية اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية من جهة المعنىٰ، وهي احتياجه إلىٰ الفاعل، والفاعل لا يكون إلّا اسماً، وحيث يكون في الاسم فرعيّتان، واحدة مـن جهة لفظه وواحدة من جهة معناه أشبه الفعل من هذا الطراز، فأحمد إنّما مـنع مـن الصرف لما فيه من فرعية ترجع إلىٰ لفظه، وهي وزن الفعل، وفرعية ترجع إلىٰ معناه، وهي التعريف، فكان كالفعل في فرعيته اللفظية والمعنوية.

زيداً، ومررت بزيدٍ.

وغير المنصرف لا ينوّن، ويجرّ بالفتحة ما لم يضف أو يدخله الألف واللام، نحو: هذا أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ.

وذلك أنّ الاسم إذا شابه الفعل ثقل، فلم يدخله التنوين؛ لأنه علامة الأخف عليهم، والأمكن عندهم.

ومنع الجر بالكسرة تبعاً لمنع التنوين؛ لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء، وتعاقبهما علىٰ معنى واحد في باب راقود خلّاً، وراقود خلٍّ، فلما لم يجرُّوه بالكسرة عوَّضوه عنها بالفتحة.

فإذا أضيف ما لا ينصرف أو دخله الألف واللام فأمن فيه التنوين جرَّ

قوله: «فلم يدخله التنوين»: أي كما لا يدخل الفعل.

قوله: «منع الجرّ بالكسرة»: إذ لا كسرة في آخر الفعل بالأصالة، ولذلك كان الجرّ بما يستتبعه من كسرة من مختصات الأسماء كالتنوين، وتآخيهما من هذه الناحية.

قوله: «وتعاقبهما علىٰ معنى واحد»: في باب التمييز، حيث تجوز إضافة المميّز إلىٰ تمييزه، مثل: راقود خلّ، كما يجوز انتصابه علىٰ الأصل مثل: راقود خلّا، فخلّ الذي هو التمييز تراه منوّناً مع نصبه ومجروراً بالكسرة، حيث يضاف إليه، وهو في مثال النصب والجرّ بمعنىٰ واحد، ولذلك تعاقب عليه هذان الأخوان، ففي نصبه حصل التنوين ولم يمتنع؛ لأنه من أمكنة أخيه الجرّ بالكسرة، حيث يضاف المميّز إلىٰ تمييزه: وهذا كلّه اعتبار محض.

قوله: «فأمن فيه التنوين»: أي من جهة بعده مع الإضافة والألف واللام عن الفعل، فحيث يبعد عنه يقرب منه التنوين، إلّا أن يمنع بمانع آخر، وهو الإضافة، فإنها لا تجتمع مع التنوين في المضاف والألف واللام، فإنّ مدخولهما لا ينوّن.

بالكسرة نحو: مررت بأحمدِكُم، وبالحمراءِ.

وَٱجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ ٱلنُّونَا　　رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَٱلنّصْبِ سِمَهْ　　كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

المراد بنحو يفعلان وتدعين وتسألون كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، فإن المضارع إذا اتصل به أحد هذه الثلاثة كانت علامة رفعه نوناً مكسورةً بعد الألف، مفتوحةً بعد الواو والياء، وعلامة جزمه ونصبه حذف تلك النون، تقول في الرفع: يفعلانِ ويفعلونَ وتفعليْنَ، فإذا دخل الجازم قلت: لم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي بحذف النون للجزمِ كما ثبت للرفع، والنصب كالجزم، نحو: لن يفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلي، حملوا النصب علىٰ الجزم هنا، كما حملوا النصب علىٰ الجر في التثنية والجمع؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم.

قوله: «كَلَمْ تَكُونِي لترُومي مَظْلَمَهْ» مثال لحذف نون الرفع في الجزم

قوله: «مررت بأحمدكم»: فيه اشتباه؛ وذلك لأنّ الأعلام لا تضاف إلّا مع نيّة التنكير، فإذا نكّرت زال منها التعريف الذي هو أحد ركني المنع من الصرف، والصحيح أن يقول: بأفضلكم، فإنّ زنة الفعل والوصفية موجودتان فيه سواء أُضيف أم لم يضف.

باب الأمثلة الخمسة

قوله: «نظير الجرّ في الاسم»: في كون كلّ منهما جهة افتراق لصاحبه، فكما لا جرّ في الأفعال لا جزم في الأسماء.

والنصب : «فتكوني» مجزوم بلم ، وكان أصله تكونين ، فلما دخل الجازم حذفت النون ، و«ترومي» منصوب بأن مضمرة، تقديرها «لأن ترومي» وأصله ترومين ، فلما دخل الناصب حذفت النون ، كما حذفت في الجزم .

وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ ٱلأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَٱلْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ ٱلإِعْرَابُ فِيْهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهْوَ ٱلَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَٱلثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

اعلم أنّ الاسم المعرب علىٰ ضربين : صحيح ، ومعتل .

والمعتلّ علىٰ ضربين : مقصور ومنقوص .

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو : الفتىٰ ، والعصا ، والمصطفىٰ ، وقُيِّدَت الألف بكونها لازمة احترازاً من نحو: الزيدان في الرفع ، ومن نحو : أخاك ، وأباك في النصب .

المقصور والمنقوص

قوله: «من نحو: الزيدان في الرفع»: وهذا الاحتراز ليس بصحيح ؛ لأنّ الألف ليست في آخر المثنّىٰ وألف المقصور تكون في آخره، وهكذا من نحو: أباك وأخاك في النصب، فإنّ هذه الألف لا تكون إلّا حيث يضافان إلىٰ غير ياء المتكلم، فهي عند التحقيق ليست آخر الأخ والأب مع الشرط المذكور، ولذا حيث تستعمل آخر الكلمة منهما، كالأخا والأبا تكون من الأسماء المقصورة التي تعرب بالحركات المقدرة، مثل: إنّ أباها وأبا أباها، و: مكره أخاك لا بطل كما تقدم الكلام فيه.

والمنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة تلي كسرة، كالقاضي والداعي والمرتقي.

واحترزت باللزوم من نحو: الزيدين وأخيك، وبقولي: «تلي كسرة» مما آخره ياء ساكن ما قبلها، نحو: نحي، وظبي، فإنّه معدود من باب الصحيح.

وقد ظهر من هذا أنّ الاسم المعرب ينقسم إلىٰ صحيح ومقصور ومنقوص، ولكلٍّ منها حكم.

فالصحيح يظهر فيه الإعراب كله، ولا يقدر فيه شيء منه، أي من الإعراب.

والمقصور: يقدر فيه الإعراب كله؛ لتعذر الحركة علىٰ الألف، تقول: جاءني الفتىٰ، ورأيت الفتىٰ، ومررت بالفتىٰ، فالفتىٰ أوّلاً مرفوع بضمة مقدرة علىٰ الألف، وثانياً منصوب بفتحة مقدرة علىٰ الألف، وثالثاً مجرور بكسرة مقدرة علىٰ الألف.

والمنقوص يقدر فيه الرفع والجر؛ لثقل الضمة والكسرة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، ويظهر فيه النصب بالفتحة؛ لخفتها، تقول: جاءني القاضي، ورأيت القاضيَ، ومررت بالقاضي، فالقاضي أوّلاً مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ الياء، وثانياً منصوب وعلامة نصبه فتحة الياء، وثالثاً مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ الياء. وعلىٰ هذا يجري جميع المقصور والمنقوص في الكلام.

قوله: «من نحو الزيدين وأخيك»: فيه المحذور الذي تقدّم نظيره، فلا الياء من الزيدين آخر الكلمة ولا الياء من أخيك بالشرط الذي سلف بيانه.

قوله: «نَحْي»: هو وعاء اللبن، ومنه المثل المعروف «اشغل من ذات النحيين».

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلّاً عُرِفْ
فَالأَلِفَ آنْوِ فِيْهِ غَيْرَ آلْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
وَآلرَّفْعَ فِيْهِمَا آنْوِ وَآحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا

الفعل المضارع كالاسم في كونه ينقسم إلىٰ صحيح ومعتل ، وهو ما آخره ألف، كيخشىٰ ، أو ياء، كيرمي ، أو واو، كيدعو .

فأما الصحيح، فيظهر فيه الإعراب .

وأما المعتل، فإن كان بالألف لم يظهر فيه الرفع والنصب ؛ لتعذر الحركة علىٰ الألف ، ويظهر فيه الجزم بحذف الألف، تقول في الرفع : هو يخشىٰ ، فعلامة الرفع فيه ضمة مقدرة علىٰ الألف ، وفي النصب : لن يخشىٰ ، فعلامة النصب فيه فتحة مقدرة علىٰ الألف ، وفي الجزم : لم يخشَ ، فعلامة الجزم حذف الألف ، أقاموا حذف الألف مقام السكون في الجزم ، كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام

الفعل المعتلّ الآخر

قوله: «ويظهر فيه الجزم بحذف الألف»: والحقّ أنّ هذا ليس بظهور، بل الظهور إسكان آخر حروف الفعل المضارع، مثل: لم يقم، و: لم يكن، نعم الجزم في المعتلّ يؤثر حذف حرف العلة، لا أنّه يعطىٰ أثره المتعارف، وهو تسكين الآخر.

قوله: «كما أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة»: وهذا اشتباه فإنّ الألف هي محلّ الحركة ضمّة وفتحة، لا أنها تقوم مقامها، ولذلك قال: تقول في الرفع: هو يخشىٰ، فعلامة الرفع فيه ضمّة مقدرة علىٰ الألف، وفي النصب: لن يخشىٰ، فعلامة النصب فيه فتحة

الحركة .

وإن كان معتلاًّ بالياء أو الواو، لم يظهر فيه الرفع ؛ لثقل الضمة علىٰ الياء المكسور ما قبلها، وعلىٰ الواو المضموم ما قبلها ، ويظهر النصب بالفتحة ؛ لخفتها ، والجزم بالحذف ، كما فيما آخره ألف ، تقول : هو يرمي ويدعو ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة علىٰ الياء وعلىٰ الواو ، ولن يرميَ ولن يدعوَ ، فعلامة النصب فتحة الياء وفتحة الواو ، ولم يرمِ ولم يدعُ ، فعلامة الجزم حذف الياء وحذف الواو .

والحاصل: إنّ الفعل المعتل يقدر رفعه ويظهر جزمه بالحذف ، وأما النصب فيقدر في الألف ويظهر في الياء والواو ، والله أعلم .

مقدرة علىٰ الألف، فكيف مع هذا يقول: أقاموا ثبوتها ساكنة مقام الحركة؟ كما أنّ حذف الألف مع الجازم ليس قائماً مقام السكون، فإنّ السكون المجلوب بالجازم يقع علىٰ نفس الحرف، مثل سكون ميم «يقم» في قولنا: لم يقم.

قوله: «يقدّر رفعه»: أي في جميع أقسامه.

قوله: «ويظهر جزمه بالحذف»: أي في جميع أقسامه أيضاً.

النكرة والمعرفة

نَكِــرَةٌ قَــابِلُ أَلْ مُــؤَثِّرَا أَوْ وَاقِــعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا
وَغَــيْرُهُ مَــعْرِفَةٌ، كَـهُمْ وَذِي وَهِـنْدَ وَٱبْنِي وَٱلْـغُلَامِ وَٱلَّـذِي

الاسم علىٰ ضربين : معرفة ونكرة وهي الأصل ؛ لاندراج كلّ معرفة تحت كلّ نكرة من غير عكس .

والمعرفة منحصرة بالاستقراء في سبعة أقسام : ستة نبّه عليها، وهي :

المضمر، نحو : هم وأنت ، والعَلَم، نحو : زيد وهند ، واسم الإشارة، نحو : ذا وذي ، والموصول، نحو : الذي والتي ، والمعرف بالألف واللام، نحو : الغلام والفرس ، والمعرف بالإضافة، نحو : ابني وغلامُ زيدٍ ، وواحد أهمله المصنف وهو المعرف بالنداء نحو : يا رجلُ .

فهذه السبعة هي المعارف ، وما عداها من الأسماء فنكرة .

وقد ضبط النكرة بقوله : «نكرةٌ قابلُ ألْ مُؤَثِّرا» البيت: يعني أن النكرة ما

النكرة والمعرفة

قوله: «لاندراج كل معرفة تحت كل نكرة»: في التعبير ضعف، والحق أن يقول: لاندراج المعارف في النكرات من حيث الجنس، فإنّ «زيداً» العلم مندرج في جنس «رجل» وهكذا، ومن هنا ينوىٰ بالعلم التنكير فيصير نكرة.

تقبل التعريف بالألف واللام ، أو تكون بمعنىٰ ما يقبله ، فالأول: كرجل وفرس، فإنه يدخل عليهما الألف واللام للتعريف نحو : الرجل والفرس ، والثاني : ذو بمعنىٰ صاحب، فإنه نكرة وإن لم يقبل التعريف بالألف واللام، فهو في معنىٰ ما يقبله، وهو صاحب .

واحترز بقوله : «مؤثرا» من العلم الداخل عليه الألف واللام للمح الصفة، كقولهم في حارث وعباس : الحارث والعباس .

ولما فرغ من الكلام علىٰ المعرفة إجمالاً أخذ في الكلام عليها تفصيلاً، فقال :

فَمَا لِذي غَيْبَةٍ أوْ حُضُورِ ... كَأَنْتَ وَهْوَ - سَمِّ بِالضَّمِيرِ

المضمر ما دل علىٰ نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب، كأنا وأنت وهو .

وقد أدرج قسمي المتكلم والمخاطب تحت ذي الحضور ؛ لأنّ المتكلم حاضر للمخاطب والمخاطب حاضر للمتكلم ، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة في المضمر ؛ لأنّ الحاضر ثلاثة : متكلم ومخاطب ولا متكلم ولا

قوله: «فالأوّل» : أي القابل بنفسه لدخول أل عليه.

قوله: «والثاني» : أي الذي لا يقبله بنفسه، بل برديفه.

قوله: «العلم الداخل عليه الألف واللام» : فإنه مع فرض علميّته معرفة، فلا يستفيد بأل تعريفاً ؛ لأنه من تحصيل الحاصل.

قوله: «للمح الصفة» : هذا تعليل للداعي الذي من أجله يؤتىٰ بأل في الأعلام الشخصية، واللمح هو الإشعار، فأل في العبّاس مثلاً مشعرة بكونه في الأصل من أمثلة المبالغة في العبوس.

مخاطب، وهو المشار إليه ، علىٰ أنّ هذا الإبهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر.

وَذُو آتِّـصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَـلِي إِلَّا آخْـتِيَاراً أَبـدَا

المضمر أولاً ينقسم إلىٰ بارز ومستتر ، وهو ما لا صورة له في اللفظ ، وسيأتي ذكره إن شاء الله تعالىٰ .

والبارز ينقسم إلىٰ متصل ومنفصل :

فالمنفصل هو ما يصح وقوعه في أول الكلام .

والمتصل : ما لا يصح أن يقع في أول الكلام ، كتاء قمت ، وكاف أكرمك، ولا يقع بعد «إلّا» اختياراً ، فإنك لا تقول : ما قام إلّاتَ ، وما رأيت إلّاه ، وإنما تقول : ما قام إلّا أنتَ ، وما رأيت إلّا إياه .

ولا يقع الضمير المتصل بعد «إلّا» إلّا في الضرورة ، كقوله :

وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا أن لا يُجاورَنا إلّاكِ دَيَّارُ

ولمّا ذكر ضابط الضمير المتصل مثله بقوله :

الضمير

قوله: «افراد اسم الإشارة بالذكر»: أي في بابه الخاص به.

قوله: «المضمر أوّلاً»: يعني للضمير تقسيمات عديدة، منها تقسيمه إلىٰ البارز والمستتر وهكذا.

قوله: «بعد إلّا اختياراً»: لأنّ «إلّا» تستدعي الاستقلال في اللفظ لما بعدها.

كَالْيَاءِ وَٱلْكَافِ مِنِ ٱبْنِي أَكْرَمَكْ ... وَٱلْيَاءِ وَٱلْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

اعلم أنّ الضمير المتصل علىٰ ثلاثة أقسام: مختص بمحل الرفع، ومشترك بين النصب والجرّ، وواقع في الإعراب كله.

وقد يفهم هذا من قوله:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ ٱلْبِنَا يَجِبْ، ... وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحْ، ... كَاعْرِفْ بِنَا، فَإِنَّنَا نِلْنَا ٱلْمِنَحْ

وَأَلِفٌ وَٱلْوَاوُ وَٱلنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَٱعْلَمَا

المضمرات كلها مبنية؛ لشبهها بالحروف في المعنىٰ؛ لأنّ كل مضمر متضمن معنىٰ التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهو من معاني الحروف، مدلول عليه

قوله: «من ابني أكرمك»: ياء «ابني» ضمير تكلم، وآخر «أكرمك» كاف الخطاب.

قوله: «سليه»: الياء ياء مخاطبة والهاء ضمير غيبة.

قوله: «وهو من معاني الحروف»: أي معنىٰ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف؛ لأنّ التكلم تبرزه إشارة الأنملة إلىٰ النفس، والخطاب تبرزه إشارة الأنملة إلىٰ خارج في الحضور، فهذه المعاني كما تراها بسيطة للغاية، فلا تحتاج إلىٰ إعراب يظهرها ويميّزها ويكشف عن معمّاها.

قوله: «مدلول عليه بالياء»: تكلماً وخطاباً لمؤنث و «نا» لجماعة المتكلمين والكاف خطاباً لمذكر ومؤنث أيضاً، والهاء للغائب والغائبة حال كون الياء، و «نا» والكاف والهاء حروفاً في نحو: إيّاي وإيانا وإياك وإيّاه؛ لأنّ الضمير في هذه المذكورات هو إيّا، وما وراءها شعار تكلم وخطاب وغيبة، ومن هنا تعرف أنّ الضمائر الاسميّة

بالياء ونا والكاف والهاء حروفاً في نحو: إيّاي وإيّانا وإيّاك وإيّاه.

وقيل: بنيت المضمرات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعاني.

ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علّة البناء، فقال: «ولفظُ ما جُرَّ كلفظِ ما نُصِبْ» أي الصالح للجر من الضمائر المتصلة هو الصالح للنصب لا غير.

والمتصل الصالح للنصب ضربان: صالح للرفع، وغير صالح له.

فالصالح منه للرفع هو (نا) وحدها، ولذلك أفردها بهذا الحكم، فقال:

لِلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَجَـرٍّ نَـا صَلَحْ ... كَـاعْرِفْ بِنَا فَـإِنَّنَا نِـلْنَا ٱلْـمِنَحْ

فموضع «نا» جرٌّ بعد الباء ونصبٌ بعد «إنَّ» ورفعٌ بعد الفعل.

ولما بيّن أنّ الواقع من الضمائر المتصلة في الإعراب كله هو «نا» علم أنّ ما عداها من المتصل المنصوب لا يتعدىٰ النصب إلّا إلىٰ الجرّ، وذلك ياء المتكلم

حالّة محال حروف، وقائمة بمعانيها، ومن أجل ذلك بنيت.

قوله: «باختلاف صيغها لاختلاف المعاني»: المقصودة، فمثلاً تاء الضمير في التكلم صيغتها غير صيغة تاء الضمير في الخطاب للمذكر والخطاب للمؤنث، وقس علىٰ ذلك.

قوله: «ولذلك»: أي ولأجل اختلاف صيغها لاختلاف المعاني، فياء تكلم وكاف خطاب وياء مخاطبة وهاء غائب، عقبه بتقسيمها بحسب أماكنها من الإعراب كأنه قصد بذكر اختلاف صيغها أوّلاً، وبيان مواقعها من الإعراب ثانياً إظهار علة البناء وأنه لا داعي لإعرابها بعد أن اختلفت صيغها وتعيّنت مواقع إعرابها.

قوله: «لا غير»: أي لا غير النصب وهو الضمير المختص بمحل الرفع.

وكاف الخطاب وهاء الغائب .

ويعرف هذا من التمثيل في قوله قبل : «...من ابني أكْرَمَكْ *... سَلِيه ما مَلَكْ» فأوقع الياء في موضع الجر بالإضافة، فعلم أنها صالحة للنصب، نحو : أكرمني زيد ، وأوقع الكاف والهاء في موضع النصب بالمفعول، فعلم أنهما صالحان للجرّ، نحو : رغبت فيك ، وعنه .

ويختلف حال الكاف بحسب أحوال المخاطب، فتكون مفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة، وموصولة بميم وألف للمخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتَيْنِ ، وبميم ساكنة أو مضمومة للمخاطَبِينَ ، وبنون مشدّدة للمخاطَبات نحو : أكرمكَ وأكرمكِ وأكرمكُما وأكرمكُمْ وأكرمكُنَّ .

والهاء كذلك، فتضم للغائب وتفتح للغائبة، وتوصل في التثنية والجمع بما توصل به الكاف، نحو : أكرمهُ وأكرمها وأكرمهُما وأكرمَهُمْ وأكرمَهُنَّ .

وما عدا ما ذكرنا من الضمائر المتصلة مختص بالرفع، وهي :تاء الضمير ، وألفه ، وواوه، وياء المخاطبة ، ونون الإناث .

فالتاء تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة، وتوصل في التثنية والجمع بما توصل به الهاء، نحو : فعلتُ ، وفعلتَ ، وفعلتِ ، وفعلتُما ، وفعلتُمْ ، وفعلتُنَّ ، والألف للاثنين، والواو لجماعة الذكور العقلاء ، وياء المخاطبة كالفاعل من قوله : «سَلِيه ما مَلَكْ» .

ونون الإناث، كقولك : الهندات يقمْنَ.

ويشترك الألف والواو والنون في المجيء للمخاطب تارة، وللغائب أخرىٰ، ولذلك أشار بقوله : «... لِما * غابَ وغَيْرِه كقَاما واعْلَما» تقول : افعلا وافعلوا وافعلنَ ، فالألف ضمير للمخاطبَيْنِ، والواو ضمير المخاطَبِينَ، والنون ضمير المخاطبات .

وتقول : فَعَلا وفَعَلوا وفعلن ، فالألف هنا ضمير الغائبَيْنِ ، والواو ضمير الغائِبِينَ، والنون ضمير الغائبات .

وَمِنْ ضَمِيرِ ٱلرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أَوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

لما فرغ من الكلام علىٰ الضمير المتصل أخذ في الكلام علىٰ الضمير المستتر، فقال : (ومنْ ضميرِ الرفْعِ ما يَستترُ) فعلم أنّ المستتر لا يكون ضمير جرٍّ ولا ضمير نصب ؛ لأنّ العمدة لما لم يستغنَ عنها في المعنىٰ صحّ أن تقدر مع العامل في قوة المنطوق بها، ولا كذلك الفضلة .

والحاصل أنّ ضمير الرفع يستتر استغناءً عن لفظه بظهور معناه، وذلك علىٰ ضربين : واجب الاستتار وجائزه ، فالواجب الاستتار في خمسة أشياء :

فعل أمر الواحد: كافْعَلْ ، والمضارع ذو الهمزة، كأوافق ، والنون كنغتبط ، وتاء المخاطب كتَشكرُ ، واسم الفعل لغير الماضي كأوّه ، ونزالِ يا زيد ، ونزالِ يا زيدان .

والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة وبالصفات المحضة، نحو : زيد قام، وهند تقوم، وعبد الله منطلق .

ففي قام ضمير زيد ، وفي تقوم ضمير هند ، وفي منطلق ضمير عبد الله ، وهي مستترة جوازاً، بمعنىٰ أنه يجوز أن يخلفها الظاهر نحو : قام زيد وتقوم

قوله:«بظهور معناه» : وإن لم يكن له لفظ يشعر به، لكن السياق داع إليه مثل: زيد قام، فقام باعتبار أنها فعل تحتاج إلىٰ فاعل يتلبس بالقيام ويربط بينها، وبين: زيد المبتدأ.

قوله:«كأوه» : لأنها بمعنىٰ أتوجع، ونزال لأنها بمعنىٰ انزل.

هند، والضمير المنفصل في نحو: زيد، إنما قام هو، وزيد هند ضاربها هو، والله أعلم.

وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ أَنَا هُو ... وَأَنْتَ وَٱلْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... إِيَّايَ وَٱلتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

الضمير المنفصل ضربان:

أحدهما: مختص بالرفع، وهو «أنا» للمتكلم، و «نحن» له مشاركاً أو تعظيماً، و «أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ» للمخاطب، بحسب أحواله، و «هو، وهي، وهما، وهم، وهنَّ» للغائب بحسب أحواله.

وقد أشار إلىٰ أمثلة فروع الإفراد والتذكير بقوله: «والفروعُ لا تَشْتَبهُ».

والثاني: مختص بالنصب، وهو «إيّا» مردفاً بما يدل علىٰ المعنىٰ، نحو: «إيّاي» للمتكلم، و «إيّاك» للمخاطب، و «إيّاه» للغائب، وفروع الإفراد والتذكير ظاهرة، نحو: «إيانا، وإياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكنَّ، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنَّ».

قوله: «والضمير المنفصل»: أي يخلفها الضمير المنفصل.

قوله: «في نحو زيد إنما قام هو»: هذا المثال ونظائره واجب ظهور الضمير فيه؛ لأنّ الناطق إذا أراد أن يظهر أنّ القائم زيد لا غير، وجب أن يقول في المثال المذكور: هو؛ لأنه إذا قال: زيد إنّما قام، ولم يقل: هو، كان معناه أنه قائم لا قاعد، ولا ينفي قيام غيره ويحصر القيام به.

قوله: «زيد هند ضاربها هو»: وإظهار «هو» هنا لازم لتحقيق أنّ الضارب لهند هو زيد.

وَفِي ٱخْتِيَارٍ لَايَجِيءُ ٱلْـمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَأَتَّـى أَنْ يَـجِيءَ ٱلْـمُتَّصِلْ

الأصل أنّ الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه المتصل ؛ لأنّ الغرض من وضع الضمير التوصل إلىٰ الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتصل يأبىٰ ذلك .

فحق الضمير المنفصل أن لا يكون إلّا حيث يتعذر الاتصال، كما إذا تقدم علىٰ العامل، نحو : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أو كان محصوراً، نحو : إنما قام أنا ، فإنك لو قلت : «إنما قمت» انقلب الحصر من جانب الفاعل وصار في جانب الفعل ، أما إذا أمكن الاتصال، فإنه يجب رعايته فيما ليس خبراً لكان أو إحدىٰ أخواتها ، إن ولي العاملَ، نحو : أكرمَنا وأكرمتنا ، أو فصلهُ منه ضمير رفع متصل، نحو : أكرمتك ، فإنه لا سبيل فيه إلىٰ الانفصال إلّا في ضرورة الشعر، كقوله :

وَما أُصاحِبُ منْ قَوْمٍ فأذْكُـرَهُمْ ... إلّا يَـــزِيْدُهُم حُـبّاً إليَّ هُــمُ

قوله:«كما إذا تقدم علىٰ العامل» : لداعي التخصيص، مثل: إيّاك نعبد، وإذا لم يكن هناك داع لتقديمه لم يجز تقديمه المستلزم لفصله، بل وجب وصله.

قوله:«إنّما قام أنا» : أي لا غيري، وهو لحصر الفاعل بالمتكلم.

قوله:«إنما قمت» : أي ولم أنم أو أجلس أو غير ذلك، وهو لحصر حالة المتكلم بالقيام دون القعود أو غيره.

قوله:«فيما ليس خبراً لكان» : مثل: الصديق كأنه زيد، أو كان إيّاه زيد.

قوله:«إن ولي العامل» : هو قيد لقوله: فإنه تجب رعايته.

قوله:«نحو أكرمنا» : أي هو، وأكرمتْنا أي هي.

قوله:«إلّا يزيدهم حبّاً إليّ هم» : أي يزيدونهم حبّاً إليّ.

وقال الآخر :

بالباعِثِ الوَارِثِ الأمواتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إيّاهُمُ الأرْضُ في دَهْرِ الدَّهـاريرِ

وما سوىٰ ما ذكر مما يمكن فيه الاتصال يجوز فيه الوجهان ، وقد نـبه علىٰ هذا بقوله :

وَصِلْ أَوِ ٱفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَـا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ ٱلْـخُلْفُ ٱنْـتَمى

كَـــذَاكَ خِـــلْتَنِيهِ وَٱتِّـصَالاَ ... أَخْتَارُ غَيْرِي ٱخْـتَارَ ٱلانْـفِصالاَ

المبيح لجواز اتصال الضمير وانـفصاله هـو كـونه إمّـا ثـاني ضـميرين أوّلهما أخصّ وغير مرفوع ، وإمّا كونه خبراً لكان أو إحدىٰ أخواتها .

أمّا الأول، فكالهاء من (سلنيهِ) ، و(منعُكَها) في قوله :

فــلا تَـطْمَعْ أَبَـيْتَ اللَّـعْنَ فـيها ... ومـــنعُكَها بشــيءٍ يُسْــتَطاعُ

فإنّ الهاء منهما ثاني ضميرين أولهما أخصّ ؛ لما علمت أنّ المتكلم أخصّ من المخاطب ، والمخاطب أخصّ من الغائب ، وغير مرفوع أيضاً ؛ لأنـه فـي المثال الأول منصوب وفي الثاني مجرور ، فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان

قوله:«قد ضمنت إيّاهم الأرض» : أي ضمنتهم الأرض.

قوله:«أوّلهما أخص» : كالتكلم بالنسبة إلىٰ الخطاب، والخطاب بالنسبة إلىٰ الغيبة، فـإنّ الأوّل أكثر تشخيصاً من الباقيين، والثاني أعرف من الثالث.

قوله:«فكالهاء من سلنيه» : فالياء للتكلم، وهو أعرف من ضمير الغيبة الذي وراءه، مع أنه ضمير نصب لا رفع ؛ لأنه مفعول به.

قوله:«منعكها» : فالكاف أعرف من ضمير الغيبة الذي بعده مع كونه في محلّ ضمير جرّ بالإضافة، لا أنّه في محل ضمير رفع.

نحو : سلنيهِ ، وسلني إياه ، ومنعُكها ، ومنعُك إياها ، إلّا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿أَنُلزِمُكُمُوها وَأَنْتُمْ لها كارِهونَ﴾ ، والانفصال جائز في السعة، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «إنّ الله ملّككمْ إيَّاهُمْ، ولَوْ شاء لملَّكهُمْ أيَّاكُمْ» .

ولو كان أول الضميرين غير أخص وجب في الثاني الانفصال، كما في (لملكهم إياكم)، وسيأتي ذكره .

ولو كان أول الضميرين مرفوعاً وجب الاتصال نحو : أكرمتك ، وأعطيتك.

وأمّا الثاني فكالهاء من قولك : أما الصديق فكنته ، فإنه يجوز فيه الاتصال ؛ لشبهه بالمفعول ، والانفصال أيضاً ؛ لأن منصوب كان خبر في الأصل ، والخبر لا حظّ له في الاتصال .

واختار أكثرهم الانفصال .

والصحيح اختيار الاتصال ؛ لكثرته في النظم والنثر الفصيح ، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد : «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ ، وإن لا يَكُنْهُ فَلا خَير لَكَ في قَتْلِهِ».

قوله: «والانفصال جائز في السعة»: بل هو في مثل ما ذكره من قوله (ص): «إنّ الله ملّككم إيّاهم» شبيه الواجب للثقل علىٰ النطق مع الاتصال.

قوله: «وأمّا الثاني»: وهو المراد بقوله سابقاً: وإمّا كونه خبراً لكان.

قوله: «والخبر لا حظّ له في الاتصال»: أي بما أخبر عنه ولولا هذا المعنىٰ لما كان باب «كنته» مشمولاً لباب «سلنيه» لأنّ الضمير الأول فيه ضمير رفع، وقد قرأت في عبارة الشارح أنّ الضمير الأوّل الذي هو الأخص يجب أن يكون غير مرفوع.

وحكىٰ سيبويه عمن يوثق به : (عليهِ رَجُلاً لَيْسَني) .

وأنشد لأبي الأسود :

فَـإن لا يكـنْها أو تكُـنْهُ فـإنَّهُ ... أخُـوها غَـذَتْهُ أُمُّـهُ بِـلِبانِها

وأمّا الانفصال، فجاء في الشعر، كقوله :

لَئِنْ كانَ إيَّـاهُ لَـقَدْ حـالَ بَـعْدَنا ... عن الْعَهْدِ والإنْسـانُ قَـد يَـتَغَيَّرُ

ولم يجئ في النثر إلاّ في الاستثناء، نحو : «أتوني ليس إياك» و «لا يكون إياك» فإن الاتصال فيه من الضرورة كقوله :

عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَـعَديدِ الطَّـيْسِ ... إذْ ذَهَبَ القَـوْمُ الكِـرامُ لَـيْسي

وأما نحو : «خِلْتَنيهِ» فمن باب سَلْنِيهِ ، ولكنه أفرده بالذكر ؛ لينبه علىٰ ما فيه من الخلاف ويذكر رأيه فيه، فقال : (كذاك خلتنيهِ...) فعلم أنه يجوز في الهاء منه الاتصال والانفصال .

ثم ذكر أنه يختار الاتصال ، وأنّ منهم من يختار الانفصال ؛ نظراً إلىٰ أنه خبر في الأصل، وليس بمرضيٍّ ؛ لأنّ الاتصال قد جاء في الكتاب العزيز في قوله سبحانه وتعالىٰ : ﴿ **إذْ يُريكَهُمُ اللهُ في مَنامِكَ قَلِيْلاً وَلَوْ أراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ** ﴾ .

والانفصال لا يكاد يعثر عليه إلاّ في الشعر، كقوله :

أخي حَسِبْتُكَ إيَّـاهُ وَقَـدْ مُـلِئَتْ ... أرْجاءُ صَدْرِكَ بالأضْغانِ والإحَـنِ

وَقَـدِّمِ ٱلأَخَـصَّ فِـي ٱتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِـي ٱنْفِصَالِ

قوله «وقدّم الأخصّ في اتصال وقدِّمَنْ ما شئت في انفصال» : يريد أنك متىٰ أردت إبقاء

وَفِي ٱتِّحَادِ ٱلرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْغَيْبُ فِيْهِ وَصْلَا

مقصوده من البيت الأول بيان أن المراد بـ«ما أشبهه» من قوله : «وَصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سَلْنِيه وما * أشْبَهَهُ...» هو كل ثاني ضميرين الأول منهما أخصّ، فإنه أوجب تقديم الأخص مع الاتصال ، وخيَّر بين تقديم الأخص وتقديم غيره مع الانفصال .

فعلم ضرورة أنه متىٰ تقدم غير الأخص وجب الانفصال ؛ لأنهّ مع الاتصال يجب تقديم الأخص، وعلم أيضاً أنّ الأخص متىٰ تقدم جاز في الثاني

الاتصال بين الضميرين في باب سلنيه وما أشبهه، فدعه كما هو من تقدم الأخص منهما علىٰ غيره، بل لا تستطيع أن تصوغهما بصورة الاتصال من جديد علىٰ خلاف صورتهما الفعلية، بأن تقدم غير الأخص عليه، فقل: أعطيتكه، ولا تقل: أعطيته ك، وأمّا حيث تفصل بينهما، فإنه يجوز لك تقديم ما شئت، فتقول: الدرهم أعطيته إياك، وأعطيتك إياه.

قوله: «وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا»: أي حيث لا يكون بين الضميرين أخصّ وغير أخص، بل كانا متساويين في التكلم أو الخطاب أو الغيبة فافصل بينهما، فلا تقل: ظننتني ي، ولا: علمتك ك، ولا ظننته ـه، بل قل: ظننتني إيايّ، وعلمتك إيّاك، وظننته إياه، وليس الحكم بلزوم الفصل في مثل هذه المطالب إلّا لأنّه لم يقله أهل اللسان، ولم يتكلموا به ولا يتمشىٰ مع السليقة البشرية.

قوله: «فعلم ضرورة أنّه متىٰ تقدّم غير الأخص»: أي مثل ملكهم إيّاكم وجب الانفصال ؛ لأنه إذا صحّ فيه صياغة الاتصال وجب تقديم الأخص، وعلم أيضاً أنّ الأخص متىٰ تقدم جاز في الثاني الاتصال ؛ لأنه قد وجد شرط صحته ، وهو تقدّم الأخص عليه وجاز أيضاً الانفصال ، لأنّه خيّر في حال الانفصال بين تقديم الأخصّ، مثل: الدرهم أعطيتك إياه، وتقديم غيره مثل: أعطيته إياك.

الاتصال ؛ لأنه قد وجد شرط صحته وجاز أيضاً الانفصال ؛ لأنه قد خيّر في حال الانفصال بين تقديم الأخص وغيره .

ثم إذا كان المقدم من الضميرين غير الأخص، فإمّا أن يكون مخالفاً في الرتبة أو مساوياً فيها ، فإن كان مخالفاً في الرتبة لم يجز اتصال ما بعده بحال، وذلك نحو : الدرهم أعطيته إياك ، وأعجبني إعطاؤك إياي .

وإن كان مساوياً في الرتبة: فإن كان لمتكلم أو مخاطب لم يكن بُدٌّ من الانفصال ، كقولك : ظَنَنْتَنِي إياي ، وعَلِمْتُك إياكَ ، وإن كان لغائب، فإن اتحد لفظ الضميرين فهو كما إذا كان لمخاطب ، تقول : زيد ظننته إياه ، ولا يمكن فيه الاتصال، وإن اختلف لفظهما فالوجه الانفصال ، وقد يجيء فيه الاتصال، كقول مغلس بن لقيط :

قوله: «ثم إذا كان المقدّم من الضميرين غير الأخص فإمّا أن يكون مخالفاً في الرتبة أو مساوياً فيها»: هذا التعبير مخدوش فإننا إذا فرضنا أنّ المقدم من الضميرين غير الأخص كان لازمه أنّ الأخص متأخر فيكونان مختلفين في الرتبة، فكيف مع هذا يجوز فرضهما متساويين فيها؟ فإنّ المتساويين ليس فيهما أخص حتىٰ يقال: إنه متقدم أو متأخر، وكان من حقّ العبارة أن يقول: ثم الضميران إمّا أن يكونا مختلفين في الرتبة أو متساويين فيها، فإن كانا مختلفين ولم يكن متقدمهما أخص وجب الانفصال، وإن كان المتقدم هو الأخص جاز الانفصال، وإن كانا متساويين، فإن كانا لمتكلم أو مخاطب لم يكن بدّ من الانفصال، وإن كانا لغائب، فإن اتحد لفظ الضميرين فهو كما لو كانا لمتكلم أو مخاطب، وإن اختلف لفظهما فالوجه الانفصال أيضاً، وقد يجيء فيه الاتصال ـ الخ ـ.

قوله: «كقول مغلّس بن لقيط:

وأبقت ليَ الأيام بعدك مرّةً ... ومدركَ والدنيا كريه عتابها

وَقَدْ جَعلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ بِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهماها يَقْرَعُ الْعَظْم نابُها

وقول الآخر:

لِوَجْهِكَ في الإحْسانِ بَسْطٌ وبَهْجَةٌ أنالَهُماهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ

وحكىٰ الكسائي: (هُمْ أحْسَنُ الناس وجوهاً وأنْضَرُهُمُوها).

وقوله: «وقد يبيحُ الغَيْبُ فيهِ وَصْلا» بلفظ التنكير علىٰ معنىٰ نوع من الوصل، تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً، بل بقيد، وهو الاختلاف في اللفظ.

وَقَبْلَ يَا ٱلنَّفْسِ مَعَ ٱلْفِعْلِ ٱلْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

وقد جعلت نفسي تطيبُ بضغمةٍ لضغمهماها يقرع العظم نابها»: الضغمة الشدة والمصيبة، وضمير التثنية يرجع لمرّة ومدرك في البيت الأول، وضمير التأنيث الغائب يرجع للضغمة، وضمير التثنية الغائب وضمير الإفراد الغائب متساويان في الرتبة، لكنهما مختلفان بالتثنية والإفراد، وهذا الاختلاف هو الذي جوّز وصلهما.

قوله: «وقول الآخر»: فهما من قوله: أنالهماه، ضمير: تثنية يرجع للبسط والبهجة، وضمير الغائب المفرد (ه) يرجع للوجه، وهذا الاختلاف في التثنية والإفراد مع التساوي في الرتبة هو الذي سوغ الاتصال فقال: أنالهماه.

قوله: «وأنضرهموها»: ضمير الجمع الغائب يرجع للناس وضمير التأنيث الغائب يرجع للوجوه، وهذا الاختلاف في الجمعية والإفراد باللفظ هو الذي سوّغ الاتصال، فقال: أنضرهموها.

قوله: «وهو الاختلاف في اللفظ»: جمعاً أو تثنية أو إفراداً كما قرأت في الشواهد المارة الذكر.

وَلَـيْتَنِي فَشَا وَلَـيْتِي نَـدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ آعْكِسْ وَكُـنْ مُـخَيَّرَا

فِي آلْبَاقِيَاتِ وَآضْطِرَاراً خَـفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَـدْ سَلَفَا

وَفِـي لَـدُنِّي لَـدُني قَـلَّ وَفِـي ... قَدْنِي وَقَطْنِي آلْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

ياء المتكلم من الضمائر التي تتصل بالأسماء وغيرها، وقد أُلزمت كسر ما قبلها إتباعاً، ما لم يكُنْ ألفاً أو ياءً متحركاً ما قبلها نحو: فتاي ومسلميّ.

فإذا نصبها الفعل وجب أن يلحق ما قبلها نون تقي الفعل كسرة الإتباع؛ لأنّها شبيهة بالجرّ، لكثرة وقوعها في الأسماء، فلم تلحق بالفعل إلّا معها نون الوقاية، أي الياء، بخلاف الكسرة التي قبل ياء المخاطبة، نحو: «تفعلين» فإنها لا تشبه الجر؛ لأنّ ياء المخاطبة مختصّة بالفعل، فصانوا الأفعال عن الكسرة لياء المتكلم بإلحاق نون الوقاية، كقولك: أكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأكْرِمْنِي.

ولا تتصل الياء بالفعل بدون النون إلّا فيما ندر من نحو:

إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكرامُ لَيْسي

والوجه: ليسني، أو ليس إياي.

أما إذا نصب الياء الحرف، أعني «إنّ» أو إحدىٰ أخواتها ففيه تفصيل، فإنّ الناصب إن كان «ليت» وجب إلحاق النون، نحو: ﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُم﴾ ولم تترك إلّا فيما ندر من نحو قوله:

قوله: «وغيرها»: فتتصل بالأفعال، مثل «ضربني» وبالحروف مثل: لي و بي.

قوله: «ومسلمي»: فحيث يكون «مسلمَي» مثنىٰ أُضيف إلىٰ ياء المتكلم فإنّ ميمه تبقىٰ مفتوحة كما كانت.

قوله: «لأنها شبيهة بالجرّ»: أي ياء المتكلم شبيهة بالجرّ.

كـمُنْيَةِ جـابِرٍ إذْ قـالَ لَـيْتي　　　أُصـادِفهُ وأفْـقِدُ بَـعْضَ مـالي

وإن كان «لعل» فالوجه تجردها من النون، نحو قوله تعالىٰ: ﴿لَعَلّي أطَّلِعُ إلىٰ إلٰهِ مُوسىٰ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿لَعَلِّي أبْلُغُ الأسْبابَ﴾.

ولا تلحقها النون إلّا في الضرورة، كقوله:

فَقلْتُ: أعـيراني القَـدُومَ لعـلّني　　　أخُطّ بـها قـبراً لأبْـيَضَ مـاجِدِ

وإن كان الناصب للياء «إنَّ أو أنَّ أو كأنَّ أو لكنَّ» جاز الوجهان عـلىٰ السواء.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: (...وكُنْ مخيَّراً في الباقيات...).

تقول: إنّي، وإنني، وكأني، وكأنني، ولكنّي، ولكنّني، بـإثبات النـون وحذفها؛ لأن هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل، فحسن فيها أن تصان عـمّا صِينَ عنه الفعل، تارة إلحاقاً لها به، وأن لا تصان عنه أُخرىٰ فرقاً بينها وبينه.

واستأثرت «ليت» بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم؛ تنبيهاً علىٰ مزيّتها علىٰ أخواتها في الشبه بـالفعل، إذ كـانت تـغيّر مـعنىٰ الابـتداء، ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها.

قوله: «لأنّ هذه الحروف قريبة الشبه من الفعل»: فإنّ بمعنىٰ أُؤكد، ولكن بمعنىٰ أستدرك، وكأنّ بمعنىٰ أُشبّه.

قوله: «تغيّر معنىٰ الابتداء»: بخلاف إنّ وأنّ كسراً وفتحاً في الهـمزة، فـإنهما لا تـفيدان معنىٰ غير التأكيد أمّا «ليت» فتعطي معنىٰ التمنّي، لكنّ هذا المعنىٰ لا اختصاص له بليت وحدها، فكأنّ ولكنّ ولعلّ تعطي أيضاً معاني مضافة إلىٰ ما أُريد من الإخبار عن المبتدأ.

قوله: «ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها»: أي لا تكون حرفاً كحروف الجرّ الرابطة بين سابقها

وخُصّتْ «لعل» بغلبة التجريد؛ لأنها أبعد من أخواتها عن الفعل؛ لشبهها بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها، كما في قولك: تُبْ لَعَلَّكَ تُفْلِحْ.

وإذا كانت الياء مجرورة لم تلحق قبلها النون إلّا أن يكون الجار «من» أو «عن» أو «لدن» أو «قد» بمعنىٰ «حسب» أو «قط» أختها.

فأمّا «من، وعن» فلابد معهما من النون، نحو: منّي وعنّي، إلّا فيما ندر من إنشاد بعض النحويين:

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي   لستُ منْ قَيْسَ ولا قَيْسُ مني

وأما «لدن» فالأكثر فيها إلحاق النون، وقد لا تلحق، كقراءة نافع: ﴿ من لَدُنِي عذراً ﴾، وكذا قرأ أبو بكر، إلّا أنّه أشمَّ ضمة الدال.

وأما «قد، وقط» فبالعكس من «لدن» لأنّ «قدي» و «قطي» في كلامهم أكثر من «قدني»، و «قطني».

ومن شواهدهما قول الشاعر:

إذا قالَ: قَدْني قال: بالله حَلْفَةً   لتُغْنِيَ عَنّي ذا إنائك أجْمَعا

وقال الآخر:

قَدْني مَن نَصْرِ الْخُبَيْبَيْن قدِي   لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

فجمع بين اللغتين.

وفي الحديث: «**قطْ قطِ بعزَّتِك وكَرَمَك**»، يروىٰ بسكون الطاء وكسرها مع ياء ودونها، ويروىٰ: قطني قطني، وقطٍ قطٍ.

ولاحقها.

قوله: «تب لعلّك تفلح»: فقد تعلّق الفلاح بالتوبة أي ما بعد «لعلّ» بما قبلها.

قال الشاعر:

امــتَلأَ الحَــوْضُ وقــالَ قَـطْنِي   مَـهْلاً رُوَيْـداً قَـد مَـلأْتُ بَـطْنِي

العلم

إِسْــمٌ يُــعَيِّنُ ٱلْــمُسَمَّى مُـطْلَقَا عَــلَمُهُ كَــجَعْفَرٍ وَخِــرْنِقَا
وَقَــرَنٍ وَعَــدَنٍ وَلَاحِــقِ وَشَــذْقَمٍ وَهَــيْلَةٍ وَوَاشِــقِ

العلم عند النحويين علىٰ ضربين: علم شخصي، وعلم جنسي.

فالعلم الشخصي: هو الدال علىٰ معيّن مطلقاً، أي بلا قيدٍ، بل بمجرد وضع اللفظ له علىٰ وجه منع الشركة فيه.

«فالدال علىٰ معين» جنس للمعارف و «مطلقاً» خاصة للعلم، يميّزه عن سائر المعارف، فإنّ كل معرفة ما خلا العلم دلالته علىٰ التعيين بقرينة خارجة عن دلالة لفظه، وتلك القرينة إمّا لفظية، كالألف واللام والصلة، وإمّا معنوية كالحضور والغيبة.

وقولي: «علىٰ وجه منع الشركة فيه» مخرج لاسم الجنس الذي مسماه واحد بالشخص، كالشمس، فإنّه يدلُّ علىٰ معين بوضع اللفظ له وليس بعلم؛ لأنّ

باب العلم

قوله: «كالألف واللام»: بالنسبة إلىٰ مدخولها والصلة بالنسبة إلىٰ الموصول.

قوله: «وإمّا معنوية، كالحضور»: بالنسبة إلىٰ المتكلم والمخاطب والغيبة بالنسبة إلىٰ الغائب.

قوله: «واحد بالشخص»: أي صدفة لا أنّ شخصه مقصود بالتسمية.

وضع اللفظ له ليس علىٰ وجه منع الشركة .

وأمّا العلم الجنسي، فهو كل اسم جنس ، جرىٰ مجرىٰ العلم الشخصي في الاستعمال، كأُسامة ، وذؤالة ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالىٰ .

ثم العلم الشخصي مسماه أُولو العلم من المذكرين، كجعفر ، ومن المؤنثات، كخِرْنِق . وما يحتاج إلىٰ تعيينه مما يتخذ ويؤلف يعني : الذي يحتاج إلىٰ تعيين هو الذي يتخذ ويؤلّف غالباً ، وقد نبّه علىٰ ذلك بالأمثلة المذكورة .

فأعلام أُولي العلم : أسماء الملائكة والجنّ والإنس، كجعفر في الرجال ، وخرنق في النساء ، ومنها أسماء الله تعالىٰ ، وأعلام ما يتخذ ويؤلف، كأسماء القبائل ، والأمكنة والخيل والإبل والغنم والكلاب وما أشبه ذلك، نحو : قَرَنٌ لقبيلة ، وعَدَن لبلد ، ولاحِق لفرس ، وشذقم لجمل ، وهَيْلة لشاة ، وواشق لكلب ، وقالوا : (باءتْ عَرَار بكحل) يعنون بقرتين .

وَٱسْماً أَتَىٰ وَكُنْيَةً ولَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ ٱلَّذِي رَدِفْ

العلم إن كان مضافاً مصدّراً بأب أو بأم، سُمِّيَ كنية، كأبي بكر ، وأُمُّ كلثوم .

وإن لم يكن كذلك، فإن أشعر برفعة المسمىٰ، كزين العابدين ، أو ضعته

قوله:«ممّا يتخذ ويؤلف» : أي في البيوت من فرس وكلب وحمار، بخلاف ما هو بعيد عن الإلفة، كوحش البرّ مثلاً.

قوله:«عرار بكحل» : وهما علمان شخصيان علىٰ بقرتين مشخصتين.

قوله:«واخّرن ذا» : أي اللقب.

قوله:«فأضف» : أي الاسم إلىٰ اللقب.

سمي لقباً، كبطة وقفة وأنف الناقة.

وإن لم يكن كذلك، سمي الاسم الخاص، كزيد وعمرو ونحو ذلك.

وإذا اجتمع اللقب مع غيره أخّر اللقب فإن كانا مفردين أُضيف الاسم إلىٰ اللقب نحو: هذا زيدُ بطةٍ، وسعيد كرزٍ، علىٰ تأويل الاسم الأول بالمسمىٰ، والثاني بالاسم، كأنك قلت: هذا صاحب هذا الاسم.

ولم يجوّز البصريون في الجمع بين الاسم واللقب إذا كانا مفردين إلّا الإضافة، وأجاز الكوفيون فيه الإتباع والقطع بالرفع والنصب.

فالإتباع نحو: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، بجعل الثاني بياناً للأول، أو مبدلاً منه.

والقطع نحو: مررت بسعيدٍ كرزاً، تنصبه بإضمار فعل، ولك أن ترفعه فتقول: مررت بسعيدٍ كرزٌ، علىٰ معنىٰ: هو كرزٌ.

وما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس.

وأمّا إذا لم يكن الاسم واللقب مفردين فلابد من الإتباع سواء كانا مركبين، نحو: هذا عبدُ اللهِ أنفُ الناقةِ، أو أحدهما مركباً، نحو: هذا زيدٌ عائذ الكلب، وهذا عبدُ الله بطةُ.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو آرْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

قوله: «سعيد كرّز»: الكرّز علىٰ وزن فُعّل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة: اللئيم، ويقال: الحاذق كما يقال النجيب.

قوله: «وما قاله الكوفيون في ذلك»: أي الإتباع والقطع.

العلم ينقسم إلىٰ منقول ومرتجل :

لأنه إن سبق له استعمال لِغير العلمية فهو منقول، وإلّا فهو مرتجل، نحو : سعاد : اسم امرأة ، وأُدد : اسم رجل .

والمنقول إمّا من مصدر، كفضل وسعد ، أو صفة كحارث وغالب ومسعود ، أو اسم عين، كثور وأسد ، أو من فعل ماض، نحو : شَمِر : اسم فرس ، وبذر : اسم ماء ، أو فعل مضارع نحو : يزيد ويشكر ، أو جملة نحو : تأَبط شرّاً ، وبَرِقَ نحرُه ، ويزيد في قولهِ :

نُبِّئْتُ أَخْوالي بَني يَزيدُ   ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمْ فَديدُ

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا   ذَا إنْ بِغَيرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

وَشَاعَ فِي ٱلأَعْلَامِ ذُو ٱلإِضَافَهْ   كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

العلم بالنسبة إلىٰ لفظه ينقسم إلىٰ مفرد ومركب ، والمركب ينقسم إلىٰ جملة، ومركب تركيب مزج، ومضاف، ولما أخذ في بيان هذا قال : (وجُمْلَةٌ...) أي ومن العلم جملة ، والمراد بها ما كان في الأصل مبتدأً وخبراً ، أو فعلاً وفاعلاً ، كبرق نحره ، ولا تكون إلّا محكية .

قوله:«فهو منقول» : أي منه إلىٰ العلميّة.

قوله:«ويزيد في قوله: نبئت أخوالي بني يزيد» : بضم الدال ليدلّ علىٰ أنّه جملة فعلية، مثل برق نحره، إذ لو أُريد به العلم الفردي لقيل: «يزيدَ» بفتح الدال ؛ لأنه حينذاك اسم علمي ممنوع من الصرف، وجرّه يكون بفتحة.

قوله:«وما بمزج ركّبا ذا» : أي المركب المزجي.

قوله:«ولا تكون إلّا محكية» : علىٰ ما كانت عليه قبل التسمية.

والمركب تركيب المزجي: هو كل اسمين جعلا اسْماً واحداً ونزّل ثانيهما منزلة تاء التأنيث ، فيبنىٰ الأول علىٰ الفتح، ما لم يكن آخره ياء ، فيبنىٰ علىٰ السكون، وذلك نحو: بعلبك ، وحضرموت ، ومعديكرب ، وأمّا الثاني فيعرب ، ما لم يكن اسم صوت، كويه في سيبويه ، وعمرويه، فيبنىٰ ؛ لأنّ الأصوات لا حظّ لها في الإعراب .

وأما المضاف فنحو : عبد شمس ، وامرئ القيس ، وهو أكثر أقسام المركب، فإنّ منه الكنىٰ، كأبي قحافة ، وأبي سعيد ، ولا يخفىٰ ما هي عليه من الكثرة والانتشار .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ ٱلأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ ٱلأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهٰكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

الأجناس التي لا تؤلف، كالسباع والوحوش وأحناش الأرض لا يحتاج

قوله: «منزلة تاء التأنيث»: أي من الاسم المقرون بها.

قوله: «فيبنىٰ علىٰ السكون»: إذا كان آخره ياء، مثل: معديكرب، وحيث لا يكون آخره ياء يبنىٰ علىٰ الفتح، نحو: بعلبك وحضرموت، وأمّا الثاني، أي الجزء الثاني من المركب المزجي.

قوله: «فيبنىٰ»: علىٰ الكسر، كسيبويه وعمرويه.

قوله: «كعلم الأشخاص»: أي فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف، كما لا يضاف العلم ولا تدخل عليه أل المعرّفة.

قوله: «وأحناش الأرض»: هي حشراتها.

فيها إلىٰ وضع الأعلام لأشخاصها، فعوضت عن ذلك بوضع العلم فيها للجنس، مشاراً به إليه إشارة المعرف بالألف واللام، ولذلك يصلح للشمول، كنحو: أُسامةُ أجرأ من الضبع، وللواحد المعهود، كنحو: هذا أسامةُ مقبلاً، وقد يوضع هذا العلم لجنس ما يؤلف، كقولهم: هيّان بن بيّان: للمجهول، وأبو الدغفاء: للأحمق، وأبو المضاء: للفرس.

ومسميات أعلام الأجناس أعيان، ومعانٍ.

فالأعيان كشبوة: للعقرب، وثعالة: للثعلب، ومنه أبو الحارث وأُسامة: للأسد، وأبو جعدة وذؤالة: للذئب، وابن دأية: للغراب، وبنت طبق: لضرب من الحيّات.

وأما المعاني: فكبَرَّة: للمبرة، وفَجَارِ: للفَجْرَة، جعلوه علماً علىٰ المعنىٰ مؤنثاً، ليكمل شبهه بنَزالِ فيستحق البناء.

قوله: «مشاراً به إليه»: أي مشاراً بالعلم الجنسي إلىٰ الجنس إشارة المعرف بالألف واللام إلىٰ الجنس أيضاً، حيث يقال: الدرهم والدينار، وعلمية الجنس وتعريفه بأل تعطيانه محدودية ماهيته في الذهن ولمّها فيه بخلاف بقائه نكرة فإنه حينذاك يجيء إلىٰ الذهن بوجود سعى كأنّ الذهن لا يلمّه ولا يجمعه.

قوله: «ولذلك يصلح للشمول»: أي ولكونه جنساً لا شخصاً خاصاً يصلح للشمول، نحو: أُسامة أجرأ من الضبع، فإنه لم يُقصَد به أسد خاص، ولا ضبع خاص، بل هذه الماهية في مقابل تلك، ويصلح أيضاً للواحد المعهود، نحو: هذا أُسامة مقبلاً.

قوله: «لجنس ما يؤلف»: أي من الناس.

قوله: «جعلوه»: أي فجار ونحوه علماً علىٰ المعنىٰ حال كونه مؤنثاً ليكمل شبهه بـنزال، كلكاع فيستحقّ البناء.

ومن ذلك : حمادِ : للمحمدة ، ويسارِ : للميسرة ، وقالوا للخسران : خَيّابِ بن هيابِ ، وللباطل : وادي تُخيب ، ومنه الأعداد المطلقة نحو : ستة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية .

هذه الأسماء كلها أسماء أجناس ، وسميت أعلاماً لجريانها مجرىٰ العلم الشخصي في الاستعمال؛ وذلك لأنها لا تقبل الألف واللام، وإذا وصفت بالنكرة بعدها انتصبت علىٰ الحال ، ويمنع منها الصرف ما فيه تاء التأنيث ، أو الألف والنون المزيدتان ، فلمّا شاركت العلم الشخصي في الحكم أُلحقت به.

قوله:«**خيّاب بن هيّاب**» : هذه الكلمات ونظائرها أشباه مهملات في موادّها، ولكنها جعلت شعاراً علىٰ ما قصدوا بها، فصارت أعلام جنس، إذ لم يقصدوا بها شخصاً خاصّاً في ذاته.

قوله:«**الأعداد المطلقة**» : أي غير المقيّدة بما يميّزها، كقولنا: ستّة رجال، وأمثال ذلك، فألفاظ: ستّة ثمانية أربعة ونظائرها أعلام أجناس علىٰ محتواها، ويفترق علم الجنس عن اسم الجنس بما أسلفناه من أنّ ماهية العلم منه، وهكذا مدخول الألف واللام منه محدودة في الذهن ملمومة فيه بخلاف النكرة من أسماء الأجناس فإنّها بوجودها السّعيّ كأنّها لا يلمّها الذهن ولا يحيط بها.

قوله:«**وسمّيت أعلاماً لجريانها مجرىٰ العلم الشخصي في الاستعمال**» : فكما أنّ العلم الشخصي لا تدخله أل المعرفة كذلك العلم الجنسي، وإذا وصف بالنكرة انتصبت علىٰ الحال، مثل: هذا أُسامةُ مقبلاً، وكل ما في هذه الأعلام من مؤنث بالتاء، كأُسامة، أو فيه الألف والنون المزيدتان، مثل: هيّان بن بيان منع من الصرف ولحقته أحكامه.

اسم الإشارة

بِــذَا لِـــمُفْرَدٍ مُــذَكَّــرٍ أَشِــرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى ٱلْأُنْثَى ٱقْـتَصِرْ

وَذَانِ تَــانِ لِـلْمُثَنَّىٰ ٱلْـمُرْتَفِعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ٱذْكُـرْ تُـطِعْ

وَبِأُولَــى أَشِــرْ لِـجَمْعٍ مُـطْلَقَا ... وَٱلْمَدُّ أَوْلَىٰ وَلَدىٰ ٱلْـبُعْدِ ٱنْـطِقَا

بِـالْكَافِ حَـرْفاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَـعَهْ ... وَٱللَّامُ إِنْ قَـدَّمْتَ هَـا مُـمْتَنِعَهْ

اسم الإشارة ما دلَّ علىٰ حاضر ، أو منزل منزلة الحاضر ، وليس متكلماً ، ولا مخاطباً، ويختلف حاله بحسب القرب والبعد والإفراد والتذكير وفروعهما، فله في القرب «ذا» للواحد ، و «ذي ، وذه ، وتي ، وتا ، وته» للواحدة ، و «ذان ، وتان» رفعاً ، و «ذين ، وتين» جراً ونصباً للاثنين وللاثنتين ، و (أولاء) للجمع مطلقاً ، أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً ، وأكثر ما يستعمل في من يعقل .

وقد يجيء لغيره كقوله :

ذُمَّ المـنازلَ بَـعْدَ مَـنْزِلَةِ اللِّـوىٰ ... والعَـيْشَ بَـعْدَ أُولئِكَ الأيّـامِ

وفي «أولاء» لغتان المدّ والقصر ، فالمد لأهل الحجاز ، وبه نزل القـرآن

اسم الإشارة

قوله: «ما دلّ علىٰ حاضر أو منزّل منزلة الحاضر»: الحاضر المشهود واضح، والمنزّل منزلته هو البعيد أو الحاضر في الذهن.

العظيم . والقصر لبني تميم .

وإذا أُشير إلىٰ البعيد لحق اسم الإشارة كاف الخطاب حرفاً يدل علىٰ حال المخاطب غالباً، نحو : ذاك وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكُنَّ .

وقولي : «غالباً» احترازاً من نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ذٰلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴾ .

وإنما حُكم علىٰ هذه الكاف بأنها حرف ؛ لأنها لو كانت اسْماً لكان اسم الإشارة مضافاً ، واللازم منتفٍ ؛ لأنّ اسم الإشارة لا يقبل الإضافة ؛ لأنه لا يقبل التنكير .

وتزاد قبل الكاف لام في الإفراد غالباً ، وفي الجمع قليلاً ، ولا تزاد في التثنية ، فيقال : ذاك ، وذلك ، وتيك ، وتلك ، وذانك ، وذينك ، وتانك ، وتينك ، وأُولئك ، وأُولاك ، وأُولالك .

هذه الأمثلة كلّها للجنس البعيد .

وزعم الأكثرون أنّ المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط ، وأنّ المقرون بالكاف مع اللام للبعيد ، وهو تحكُّم لا دليل عليه ، ويكفي في ردّه أنّ الفراء حكىٰ أنّ إخلاء ذلك وتلك من اللام لغة تميم .

فعُلِمَ أنّ الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون: إلّا ذلك وتلك ، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلّا مرتبتان: قرب وبعد ، وأمر غيرهم مشكوك فيه ، فيلحق بما علم .

وتلحق هاء التنبيه المجرد كثيراً ، نحو : هـذا وهـذه وهـذان وهـاتان

قوله:«كاف الخطاب حرفاً» : أي لا ضميراً، بل هو علامة خطاب.

قوله:﴿ ذلك خير لكم﴾ : أي لم يقل: ذلكم خير لكم.

قوله:«لأنه لا يقبل التنكير» : لتصلبه في التعريف بسبب الإشارة الحسيّة.

وهؤلاء، والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً، كقول طرفة:

رَأَيْتُ بَني غَبْراءَ لا يُنْكِرونَني ... وَلا أَهْلُ هٰذاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

ولا يجوز «هذا لك» ولذلك قال: «واللام إن قدمت ها ممتنعة».

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلىٰ ... دَانِي ٱلْمَكَانِ وَبِهِ ٱلْكَافَ صِلَا

فِي ٱلْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنَّا ... أَوْ بِهُنَالِكَ ٱنْطِقَنْ أَوْ هِنَّا

يشار إلىٰ المكان القريب بـ«هنا» وقد تلحقه هاء التنبيه، فيقال: «هاهنا»، فإن كان المكان بعيداً جيء بالكاف مع اللام ودونها، نحو: هناك وهنالك، ويشار إلىٰ المكان البعيد أيضاً بـ«ثَمَّ، وهِنّا» بفتح الهاء وكسرها.

قال ذُو الرمّة:

هَنَّا وَهِنَّا وَمِنْ هنّا لَهُنَّ بها ... ذاتَ الشّمائِلِ والأيْمانِ هَيْنُومُ

وقد يراد بـ«هنا» الزمان كقول الآخر:

حَنَّتْ نَوارِ ولاتَ هِنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الذي كانَتْ نوارِ أَجَنَّتِ

قوله: «ولات هنّا»: أي ولات حين حنين.

المَوْصُول

مَوْصُوْلُ ٱلأَسْمَاءِ ٱلَّذِي ٱلأُنْثَى ٱلَّتِي ... وَٱلْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ ٱلْعَلَامَهْ ... وَٱلنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

وَٱلنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

جَمْعُ ٱلَّذِي ٱلأُلَى ٱلَّذِينَ مُطْلَقَا ... وبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ ٱلَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَاللَّاءِ كَالَّذِينِ نَزْراً وَقَعَا

الموصول علىٰ ضربين: اسمي وحرفي.

فالموصول الاسمي: ما افتقر إلىٰ الوصل بجملة معهودة مشتملة علىٰ ضمير لائق بالمعنىٰ.

والموصول الحرفي: هو كلُّ حرف أُوِّل هو مع صلته بمصدر، نحو: «أن» في قولك: أريد أن تفعل، و«ما» في نحو قوله تعالىٰ: ﴿وضاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِما رَحُبَتْ﴾، و«كي» نحو: جئتك لكي تُحسنَ إِلَيَّ، و«لو» في مثل قوله تعالىٰ: ﴿أَيَودُّ أَحَدُكُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ المعنىٰ ـ والله أعلم ـ: يود أحدكم التعمير، نَصَّ علىٰ ذلك أبو علي الفارسي.

الموصول

قوله: «بجملة معهودة»: أي للمخاطب، وبسبب هذا العهد جاء التعريف.

ومنه قول قتيلة :

ما كانَ ضَـرَّكَ لوْ مَـنَنْتَ ورُبَّـما   مَنَّ الفَتَىٰ وَهوَ الْـمَغِيْظُ الْـمُحْنِقُ

تقديره : ما كان ضرّك منّك عليه .

وأما الأسماء الموصولة، فمنها : «الذي» للواحد ، و «التي» للـواحـدة ، و «اللذان واللتان» رفعاً ، و «اللذين واللتين» جراً ونصباً للاثنين والاثنتين .

وكان القياس فيها : اللذيان واللتيان ، كالشجيان والعميان، إلّا أنّ (الذي والتي) لما كانا مبنيين لم يكن لياءَيهما حظٌ في التحريك، فلم يفتح قبل علامة التثنية ، بل بقيت ساكنة، فالتقىٰ ساكنان ، فحذف الأول منهما ، ولهذا شدَّد بعضهم النون ، تعويضاً عن الحذف المذكور، نحو : اللذانِّ واللتانِّ ، ومنهم من شدد النون من «ذان وتان» ، فيقول: «ذانِّ ، وتانِّ» بـجعل ذلك تـعويضاً عـن ألف «ذا» ، و «تا» .

ومنها «الذين» لجمع من يعقل ، و «الأُلىٰ» بمعناه، نحو : جاء الأُلىٰ فعلوا ، كما تقول : جاء الذين فعلوا ، وهو اسم جمع ؛ لأنّه لا واحد له من لفظه ، والذين كذلك ؛ لأنّه مخصوص بمن يعقل ، و «الذي» عام له ولغيره .

قوله: «كالشجيان والعميان»: تثنية «شجي» و «عمي».

قوله: «فالتقىٰ ساكنان»: ياء الذي والتي وعلامة التثنية، ألفاً كانت أم ياء.

قوله: «شدّد بعضهم النون»: من اللذَينِ واللَتَينِ تعويضاً عن الياء المحذوفة منهما لالتقاء الساكنين.

قوله: «من ذانِ وتانِ»: في أسماء الإشارة.

قوله: «والذين كذلك»: أي أنه اسم جمع لا جمع «للذي» لأنّ «الذين» مخصوص بالعقلاء، و «الذي» بصيغة الافراد عامّ له ولغيره.

فلو كان «الذين» جمعاً له لساواه في العموم ؛ لأنّ دلالة الجمع كدلالة التكرار بالعطف.

«فالأُلىٰ والذين» من أسماء الجموع ، وإطلاق الجمع عليهما اصطلاح لغوي، لا حرج علىٰ النحوي في استعماله .

قوله : «... الذينَ مُطْلَقَا» يعني أنه يكون بالياء والنون في الرفع والنصب والجر ؛ لأنّه مبني ، ويدلُّ علىٰ أنّ هذا المراد بالإطلاق قوله : (وبَعْضُهُمْ بالواو رَفعاً نَطَقا) فنبّه علىٰ أنّ من العرب من يُجري «الذين» مجرىٰ الجمع المذكر السالم ، فيجعله بواو في الرفع ، وبياء في الجر والنصب، فيجيءُ «الذين» بالياء عند هؤلاء مقيَّداً بعامل الجر والنصب.

فعلم أنّ ذلك الإطلاق هو عدم ذلك التقييد .

والذين يجرون (الذين) مجرىٰ جمع المذكر السالم هم هذيل ، وقال بعضهم : هم بنو عقيل ، وأنشدوا علىٰ ذلك قول الراجز :

نَحْنُ اللذونَ صَبَّحُوا الصَّباحا   يَومَ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحاحا

ومن الأسماء الموصولة «اللاتي ، واللائي» لجمع المؤنث السالم ، عاقلاً كان أو غيره، وبحذف يائهما فيقال : «اللات ، واللاءِ» نحو : ﴿ **واللّاءِ يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ** ﴾ .

وقد يجيءُ (اللاءِ) بمعنىٰ (الذين) كقوله :

فَما آباؤُنا بأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنا اللّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجورا

قوله: «اصطلاح لغوي»: يراد به ما دلّ علىٰ أكثر من اثنين في معناه.

قوله: «هو عدم ذلك التقييد»: بحالتي النصب والجرّ.

قوله: «علينا اللاء»: أي الذين قد مهدوا الحجورا.

كما قد يجيء «الأُولىٰ» بمعنىٰ «اللاءِ» كقول الآخر :

فأمَّا الأُولىٰ يَسْكُنَّ غَـوْرَ تِـهامَةٍ   فكلُّ فتاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أقْـصَما

وقال الآخرُ وقد جمع بين اللغتين :

فَتِلْكَ خُطوبٌ قَدْ تَـمَلَّتْ شَـبابَنا   قَدِيماً فَتُبْلِينا المَـنُونُ ومـا نُـبْلِي

وَتبلىٰ الأُلىٰ يَسْتَلْئمونَ عـلىٰ الأُلىٰ   تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كـالحِداِ القُـبْلِ

ومنها أسماء أُخُر مذكورة في قوله :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ   وَهكَـذَا ذُو عِـنْدَ طَـيِّيءٍ شُـهِرْ

وَكَـالَّتِي أَيْـضاً لَـدَيْهِمْ ذَاتُ   وَمَـوْضعَ ٱللَّاتِـي أَتَـى ذَوَاتُ

وَمِـثْلُ مَـاذَا بَـعْدَ مَـا ٱسْتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُـلْغَ فِـي ٱلْكَـلَامِ

من المـوصولات أسـماء تسـتعمل بـمعنىٰ «الذي ، والتـي» وتـثنيتهما وجمعهما واللفظ واحد . وتلك: مَنْ ، ومَا ، والألف واللام ، وذو ، وذا ، وأيُ .

فأمّا «مَنْ» فهي لمن يعقل تحقيقاً أو تشبيهاً، كقوله :

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَن يُـعيرُ جَـناحَهُ   لَعَلّي إلىٰ مَن قـدْ هَـوَيْتُ أطـيرُ

أو تغليباً ، كقوله تعالىٰ : ﴿ **وللهِ يَسْجُدُ مَنْ في السمواتِ والأرْضِ** ﴾ .

قوله:«فأمّا الأُولىٰ يسكنّ» : أي اللاتي يسكنّ.

قوله:«هل مَن يُعير جناحَه» : منكم، شبّه الفرد من القطا بالعاقل القابل للتصرف بما عنده، وبذلك أطلق عليه «مَن» المختصة بالعقلاء.

قوله:«أو تغليباً» : أي للعاقل علىٰ غيره، فإنّ في السموات والأرض كثيراً من أُولي العقل.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دابَّةٍ من ماءٍ فَمِنْهُمْ مَن يَمْشي علىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ من يَمْشي علىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَن يَمْشي علىٰ أرْبَعٍ﴾ .

غُلِّبَ علىٰ كلِّ دابة حُكْمُ مَنْ يعقل، فعاد عليه ضمير من يعقل، وفصّل تفصيله.

وتكون (مَنْ) بمعنىٰ «الذي» وفروعه، ويجوز في ضميرها اعتبار المعنىٰ واعتبار اللفظ، وهو أكثر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يُؤْمِن به﴾ ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِه﴾ .

واعتبار المعنىٰ عربي جيّد كقولهم: «مَنْ كانت أُمّكَ» وقول الشاعر:

تَعَشَّ فَإنْ عَاهَدْتَني لا تخونني ... نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ

وقال عزّوجلّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إلَيك﴾ .

وأمّا «ما» فتجري مجرىٰ «مَنْ» في جميع ما ذكر، إلّا أنها لا تكون لمن يعقل، وإنّما تكون لما لا يعقل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿واللهُ خَلَقَكُمْ وَما تَعْمَلُونَ﴾ ، ولصفات من يعقل، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النساءِ مَثْنىٰ وَثُلاث ورُباع﴾ ، وللمبهم أمره، كقولك لمن أراك شبحاً لا تدري أبشر هو أم مُدَّرٍ: رأيت ما رأيت؟

ولا تطلق «ما» علىٰ من يعقل إلّا مع غيره، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ولله

قوله: «كلّ دابّة»: بمعناها اللغوي العام، حتىٰ يشمل كلّ مَنْ يدبّ علىٰ الأرض، وما يدبّ عليها.

قوله: «واعتبار اللفظ»: الذي لا تثنية ولا جمع ولا تأنيث معه.

قوله: ﴿ومن يقنت﴾ : ولم يقل: تقنت.

قوله: «يصطحبان»: باعتبار معنىٰ «من» الموصولية.

يَسْجُدُ ما في السموات وَمَا في الأرْضِ﴾ .

وأمّا الألف واللام، فتكون اسْماً موصولاً بمعنىٰ «الذي» وفروعه ، ويلزم في ضميرها اعتبار المعنىٰ، نحو : جاء الضارب والضاربة ، والضاربان والضاربتان ، والضاربون والضاربات ، كأنك قلت : الذي ضرب والتي ضربت ، واللذان ضربا واللتان ضربتا ، والذين ضربوا واللاتي ضربْنَ .

ويدُلّك علىٰ أنّ الألف واللام في نحو : «الضارب» اسم موصول أُمور :

الأول : استحسان خلوّ الصفة معهما عن الموصوف ، إذا قلت : جاء الكريم المحسن، فلولا أنّ الألف واللام هنا اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد علىٰ الموصوف، لقبح خلوُّها عن الموصوف مع الألف واللام، كما يقبح بدونها .

الثاني : عود الضمير عليها نحو : أفلح المتقي ربّه ، فإنّه لا يعود الضمير إلّا علىٰ الاسم .

الثالث : إعمال اسم الفاعل معها بمعنىٰ المضي ، كقولك : جاء الضارب أبوه زيداً أمسِ ، فلولا أنّ الألف واللام بمعنىٰ الذي، واسم الفاعل معها قد سَدّ مسَدّ الفعل لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنىٰ المضي معها أحقَّ منه بدونها .

وأما «ذو» فتكون موصولة في لغة طيّئ خاصة ، والأعرف فيها عندهم بناؤها واستعمالها في الإفراد والتذكير وفروعهما بلفظ واحد .

قوله:«كما يقبح بدونها» : أي بدون: أل.

قوله:«نحو أفلح المتّقي ربّه» : أي الذي اتّقىٰ ربّه.

قوله:«أحقّ منه بدونها» : لأنّها إذا كانت مُعَرّفة لا موصولة بَعُدَتْ باسم الفاعل عن شبه الفعل، فامتنع بذلك عن العمل.

ويظهر المعنىٰ بالعائد، نحو : رأيت ذو قام أبوه ، وذو قام أبوها ، وذو قام أبوهما ، وذو قام أبوهم ، وذو قام أبوهنَّ .

قال الشاعر :

ذاكَ خــليلي وذُو يُــواصِلُني ... يَرْمي وَرَائي بـامْسَهْمِ وامْسَـلِمَهْ

أي : والذي يواصلني .

وقال الآخر :

فــإنَّ المــاءَ مــاءُ أبـي وجَـدِّي ... وَبئْري ذُو حَـفَرْتُ وَذُو طَـوَيْتُ

أراد : التي حفرت ، والتي طويت .

وقد تعرب، كما أنشد أبو الفتح :

فــإمّا كــرامٌ مُـوسِرونَ لَـقيتُهُمْ ... فحسبيَ مِنْ ذي عندَهُم مَا كفَانِيا

والرواية المشهورة :

فحسبيَ مِنْ ذو عندَهُمْ ما كفَانِيا

علىٰ البناء .

وقد ذكر أبو الحسن في كتابه المغرب أنّ في «ذو» الموصولة لغتين :

إحداهما : إجراؤها مجرىٰ «مَنْ» .

والأُخرىٰ : إجراؤها مجرىٰ «الذي» في اختلاف اللفظ لا اختلاف حاله ، في الإفراد والتذكير وفروعهما ، وقد تلحقها تاء التأنيث ، وتبنىٰ علىٰ الضم .

حكىٰ الفراء : (بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله بهْ) ، والمعنىٰ : بالفضل الذي فضّلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها .

وربما جمع «ذاتُ» بالألف والتاء مع بقاء البناء كقول الراجز :

جَـمَعْتُها مِـنْ أيْنُقٍ سَوابـقِ ذَواتُ يَـنْهَضْنَ بِـغَيْرِ سـائقِ

وأمّا «ذا» فتكون موصولة بمنزلة «ما» في الدلالة علىٰ معنىٰ «الذي» وفروعه ، إذا وقعت بعد «ما» الاستفهامية أو «من» أُختها ، ما لم يكن مشاراً بها أو ملغاة .

فمتىٰ لم يتقدم علىٰ «ذا» «ما» ، ولا «مَنْ» الاستفهاميتان لم يَجُزْ في «ذا» عند البصريين أن تكون موصولة .

وأجازه الكوفيون ، وأنشدوا قول ابن مقرع :

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليك إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحملينَ طَليقُ

زاعمين أنّ المراد : والذي تحملين طليق ، وهو محتمل .

والأظهر أنّ «هذا» اسم إشارة ، و (تحملين) حال ، والتقدير : وهذا محمولاً طليق .

أما إذا وقعت «ذا» بعد «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين فقد تكون مشاراً بها، كما في نحو : ماذا الواقف؟ و: مَنْ ذا الذاهب؟ وأمر هذا ظاهر، ولذلك لم يحترز عنها .

وقد لا تكون (ذا) مشاراً بها، كما في نحو : ماذا صنعت ؟ و: من ذا رأيت ؟ فيحتمل فيها حينئذٍ أن تكون موصولة ، مخبراً بها عن اسم الاستفهام ، وأن تكون ملغاةً ، دخولها في الكلام كخروجها .

قوله:«ما لم يكن مشاراً بها» : كقولنا: ماذا الواقف؟ ومن ذا الذاهب؟ أو ملغاة، مثل: ماذا رأيت؟ بمعنىٰ ما رأيت؟

ويظهر أثر الاحتمالين في البدل من الاستفهام، وفي الجواب.

هذا إن فرغ ما بعد «ذا» من ضمير الاستفهام، أو ملابسه، كما إذا قلت: ماذا صنعت؟ أخيراً، أم شرّاً؟ وأخَيرٌ، أم شرٌّ؟ بنصب البدل ورفعه، فالنصب علىٰ جعل «ما» مفعول صنعت، و «ذا» لغواً، والرفع علىٰ جعل «ما» مبتدأً مخبراً عنه بـ«ذا» موصولة، علىٰ حدّ قول الشاعر:

أَلا تَسْأَلانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضىٰ أمْ ضلالٌ وباطِلُ

والجواب كالبدل في أنّ حاله مبنية علىٰ الحكم في «ذا» فإنّ حق الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، فلذلك يجيء فعلياً تارةً وابتدائياً أخرىٰ، فيجيء فعلياً إذا حملت «ذا» علىٰ كونها لغواً؛ لأنّ الاستفهام حينئذ يكون بجملة فعلية، ويجيء ابتدائياً إذا حملت «ذا» علىٰ كونها موصولة، لأن الاستفهام حينئذ يكون بجملة اسمية.

وعلىٰ ذلك قراءة أبي عمرو قوله تعالىٰ: ﴿يسْألونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُل العَفْوُ﴾ برفع «العفو»، علىٰ معنىٰ: الذي ينفقون العفو، ونصبه علىٰ معنىٰ: أنفقوا العفو.

وأمّا «أيّ» فسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالىٰ.

وَكُلُّها يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا ٱلَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي ٱلَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ

قوله: «ويظهر أثر الاحتمالين»: أي كونها موصولة أو ملغاة.

قوله: «هذا إن فرغ ما بعد «ذا» من ضمير الاستفهام أو ملابسه»: أمّا إذا لم يفرغ من الضمير، فهي موصولة قطعاً، مثل: ماذا صنعته؟ وملابس الاستفهام هو: «ذا» التي بعده.

وَصِـــفَةٌ صَــرِيحَةٌ صِــلَةُ أَلْ وَكَــوْنُهَا بِـمُعْرَبِ ٱلأَفْـعَالِ قَـلْ

لما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معانيها، أخذ في بيان ما يلزمها من الاستعمال ، فذكر هذه الأبيات .

وحاصلها : أنّ كل موصول يلزمه أن يعرَّف بصلة ، مشتملة علىٰ ضمير عائد إلىٰ الموصول، مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما .

ومن شرط الصلة : أن تكون معهودة ، نحو : جاء الذي عرفته ، أو منزلة منزلة المعهود، نحو قوله عزّ وجلّ : ﴿ **فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمّ ما غَشِيَهُمْ** ﴾ وإلّا لم تصلح للتعريف.

ثم الموصول إن كان غير الألف واللام فصلته جملة خبرية مؤلفة من مبتدأ وخبر، نحو: جاء الذي زيدٌ أبوه ، أو من فعل وفاعل، نحو : جاء الذي كَرُم أخوه .

ولا يجوز أن تكون الصلة جملة طلبية ؛ لأن الطلب غير محصل، فلا يكون معهوداً ، ولا يصلح للتعريف ، ويقوم مقام الجملة الموصول بها شبهُها من ظرف أو جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف، نحو : رأيت الذي عندك ، والذي لزيد ، تقديره : الذي استقر عندك ، والذي حصل لزيد .

وقد مثل الموصول بالجملة وشبهها بـ: بمَنْ عندي الذي ابنُه كُفِلْ، فـ«من» موصول بظرف شبيه بالجملة ، و (الذي) موصول بجملة هي مبتدأ وخبر .

وإن كان الموصول الألف واللام فصلته صفة صريحة، أي خالصة الوصفية كضارب وحسن وظريف ، بخلاف التي غلبت عليها الاسمية ، كأبطح وأجرع

قوله:«منزلة المعهود» : كالعظيم والحقير، فإنّ لهما قراراً في الأذهان دون سائر الحالات المتوسطة.

قوله:«غلبت عليها الاسميّة» : حتىٰ سلختها عن الوصفية المحضة.

وصاحب وراكب، فإنها لا تصلح لأن يوصل بها.

وقد توصل (الألف واللام) بفعل مضارع شبهوه بالصفة ؛ لأنه مثلها في المعنىٰ ، قال الشاعر :

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُّرضَىٰ حُكُومَتُهُ ولا الأصِيلِ ولا ذي الرّأْيِ والجَدَلِ

وقال الآخر :

يقُولُ الخَنىٰ وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلىٰ ربّنا صَوْتُ الحمار اليُجَدَّعُ

أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ آنْحَذَفْ

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، وَفِي ذَا آلْحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إِنْ صَلُحَ آلْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَآلْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ آنْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ، كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

من الأسماء الموصولة «أيّ» وهي كـ«ما» في الدلالة علىٰ معنىٰ «الذي» و «التي» وتثنيتهما وجمعهما، نحو : امرر بأَيٍّ فَعَلَ ، وأَيٍّ فَعَلَتْ ، وأَيٍّ فَعَلا ، وأَيٍّ فعلوا ، وأَيٍّ فَعَلْنَ .

وقد تلحقها تاء التأنيث، نحو : امرر بأيّة فَعَلتْ ، وأُعربت «أيّ» دون أخواتها ؛ لأن شبهها بالحرف في الافتقار إلىٰ جملة معارض بلزومها الإضافة

قوله:«بالحكم التُّرضىٰ» : أي الذي تُرضَىٰ.

قوله:«اليجدّع» : أي الذي يجدّع.

قوله:«واعربت «أيّ» دون أخواتها» : من أسماء الموصول.

في المعنىٰ، فبقيت علىٰ مقتضىٰ الأصل في الأسماء .

وقد تبنىٰ، وذلك إذا صُرّح بما تضاف إليه، وكان العائد مبتدأً محذوفاً، كقوله تعالىٰ : ﴿ **ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ علىٰ الرَّحْمنِ عِتيّاً** ﴾ .

تقديره : أيُّهم هو أشدُّ .

ومثل ذلك قول الشاعر :

إذا مــا لقــيتَ بَــنِي مــالِكٍ فســلِّمْ عــلىٰ أيُّــهُمْ أفْـضَلُ

وأمّا إذا لم يكن العائد مبتدأً محذوفاً، فلابدّ من إعراب «أي» سواء كان العائد مبتدأً مذكوراً، نحو : أمْرُرْ بأيِّهم هو أفضل ، أو غيره ، نحو : أمْرُرْ بأيِّهم قام أبوه ، وكذا إذا لم يُصرّح بما تضاف إليه «أي» فلابدّ من إعرابها، سواء كان العائد مبتدأً محذوفاً، نحو : امرر بأيٍّ أفضل ، أو لم يكن، نحو : امرر بأيٍّ هو أفضل ، وأيٍّ قام أبوه .

ومن العرب من يعرب «أيّاً» مطلقاً ، وعليه قراءة بعضهم : ﴿ **ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كلِّ شيعَةٍ أيَّهُم أشدّ** ﴾ بالنصب .

قوله : ...وفي * ذا الحَذْفِ أيّاً غيرُ أيٍّ يَقْتَفي :

يعني : أنّ غير «أيّ» من الموصولات يتبع «أيّاً» في جواز حذف العائد عليها ، وهو مبتدأ، لكنه لا يحسن ولا يكثر إلّا إذا طالت الصلة، كقول بعضهم : ما أنا بالذي قائلٍ لك شيئاً .

قوله:«بلزومها الإضافة في المعنىٰ» : لأنّها من الأسماء المبهمة التي تحتاج إلىٰ مخصّص، والمضاف إليه يخصّصها.

قوله:«أو غيره» : أي غير مبتدأ مذكور.

قوله:«يعرب أيّا مطلقاً» : أضيفت أم لم تضف.

أراد: ما أنا بالذي هو قائل لك شيئاً، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ وَهوَ الذي في السماء إلٰهٌ وَفي الأَرْضِ إلٰه﴾.

المعنىٰ والله أعلم: وهو الذي هو في السماء إلٰهٌ وهو في الأرض إلٰهٌ.

أمّا إذا لم تَطُل الصلة فالحذف ضعيف قليل، كقوله:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لا يَنْطِقْ بما سَفَهٌ ولا يَحِدْ عَنْ سَبيلِ الحلمِ والكَرَمِ

أراد: لا ينطق بما هو سفهٌ.

ومنه قراءة بعضهم: ﴿ تماماً علىٰ الذي أحسنُ﴾ بالرفع.

قوله: وأبَوْا أن يُخْتَزَلْ * إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ:

يعني: أنّ العائد إذا كان مبتدأً لا يجوز اقتطاعه من الصلة وحذفه، إلّا أن يكون الخبر مفرداً كما مر.

فلو كان ظرفاً أو جملة لم يجز حذف العائد؛ لأنه حينئذ لو حذف لم يبق علىٰ إرادته دليل؛ لأنّ الظرف والجملة من شأن كل واحد منهما أن يستقل بالوصل، فتقول: جاء الذي هو في الدار، ورأيت الذي هو يقولُ ويفعلُ، ولا يجوز في مثله حذف العائد.

وقوله: والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجَلي * في عائِدٍ متَّصِل... إلىٰ آخر البيت:

بيان لأنَّه يحسن حذف العائد إذا كان ضميراً متصلاً منصوباً بفعل أو وصف، كقوله: من نَرْجُو يَهَبْ، تقديره: من نرجوه للهبَة يهب.

ونحو قوله تعالىٰ: ﴿ مِمَّا عَملتْ أيْدِينا أنْعاماً﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَفيها ما تَشْتَهِي أنْفُسُكُمْ﴾.

وأمثال ذلك مما حذف منه العائد منصوباً بفعل كثير. وأما ما حذف منه العائد منصوباً بالوصف فقليل.

وشاهده قول الشاعر :

في المُعقِبِ البَغْيُ أهْل البَغْيِ مـا   يَــنْهَىٰ امـرأً حــازِماً أنْ يَسْأمـا

تقديره : في الذي أعقبه البغي ظلم أهل البغي ما ينهىٰ الحازم أن يسأم من سلوك الحق ، وطريق السداد .

ولو كان العائد المنصوب بالفعل ضميراً منفصلاً، كما في نحو : جاء الذي إياه أكرمت، لم يجز حـذفه لئـلّا تـفوت فـائدة الانـفصال مـن الدلالة عـلىٰ الاختصاص والاهتمام .

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُـفِضَا   كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَـضَىٰ

كَذَا ٱلَّذِي جُرَّ بِمَا ٱلْمَوْصُولَ جَرّ   كَــمُرَّ بِـالَّذِي مَـرَرتُ فَـهْوَ بَـرّ

يعني : أنه يجوز حذف العائد مجروراً بإضافة الوصف إليـه، كـما جـاز حذفه منصوباً ؛ لأنه مثله في المعنىٰ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **فَاقْضِ ما أنْتَ قاضٍ** ﴾ تقديره : فاقضِ ما أنت قاضِيه ، وقال الشاعر :

ويَصْغُرُ في عَيْني تِلادي إذا انْثَنَتْ   يَمِيني بإدْراكِ الذي كـنتُ طـالِبا

ويجوز أيضاً حذف العائد المجرور بحرف جُرَّ به الموصول ، لفظاً ومعنى ومتعلقاً ، كقولك : مُرَّ بالذي مررتَ ، تقديره : مُرّ بالذي مررت به ، فحذف العائد لوضوح الدلالة عليه .

ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ **ما هذا إلّا بَشَرٌ مِثْلكُمْ يَأْكُلُ مِمّا تَأْكُلونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ** ﴾ أي : منه .

قوله: «لفظاً ومعنىٰ ومتعلقاً» : أي متحد معناه ولفظه والكلمة المتعلق بها.

ولو كان العائد مجروراً بحرف غير ما جُرَّ به الموصول لفظاً ولا متعلقاً، كما في نحو : جاء الذي مررت به ، لم يجز الحذف، خوف اللبس، ولو كان مجروراً بحرف جُرَّ به الموصول لفظاً لا معنى ولا متعلقاً ، كما في نحو : زهدت في الذي رغبت فيه ، لم يجز أن يحذف العائد إلّا فيما ندر من قوله :

وإنَ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفَىٰ بها ... وَهُوَ علىٰ مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أراد : من صبَّهُ الله عليه .

قوله:«غير ما جرّ به الموصول لفظاً ولا متعلقاً كما في نحو جاء الذي مررت به» : هذا المثال لا ربط له بأصل الموضوع والصحيح أن يمثل له بقولنا: ركبت في الذي علا زيد عليه، فكلمة «في» قبل الموصول معناها «علىٰ» الاستعلائية، إلّا أنّها غيرها في اللفظ، وهي متعلقة بركبت، و «علىٰ» متعلقة بعلا، فالمتعلقان اثنان متغايران.

قوله:«لا معنىٰ ولا متعلقاً» : فإنّ كلمة «في» الواقعة بعد «زهد» معناها غير كلمة «في» الواقعة بعد «رغب» فإنّ الأُولىٰ تفيد الإعراض، والثانية تفيد الإقبال، وزهد ورغب متعلقان اثنان لا واحد.

قوله:«وهوّ علىٰ من صبّه الله علقم» : أي عليه، فالداخلة علىٰ اسم الموصول متعلقة بعلقم؛ لأنّه بمعنىٰ مرّ، والثانية متعلقة بقوله: صبّه، والمتعلقان اثنان، ومعنىٰ: علقم عليه أنّه مرّ في ذائقته، فعلىٰ فيها ظرفية، وعلىٰ الأُخرىٰ: استعلائية، فاختلفا معنى ومتعلقاً.

المعرَّف بأَداة التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ ٱللَّامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَـرَّفْتَ قُـلْ فِـيهِ ٱلنَّـمَطْ

مذهب سيبويه : أنّ اللام وحدها هي المعرّفة، لكنها وضعت ساكنة مبالغة في الخفّة، إذ كانت أكثر الأدوات دوراً في الكلام ، فإذا ابتدئ بها لحقتها ألف الوصل مفتوحة ليمكن النطق بها .

ومذهب الخليل رحمه الله أنّ الألف أصل وعوملت معاملة ألف الوصل ؛ لكثرة الاستعمال، وليس ذلك بأبعد من قولهم : خذ ، وكل ، ومُرْ ، ووي لامه .

قال الشيخ : ومذهب الخليل أقرب ؛ لسلامته من دعوىٰ الزيادة في الحرف ، ومن التعرّض لالتباس الاستفهام بالخبر ،

المعرّف بأداة التعريف

قوله: «فإذا ابتدأ بها لحقتها ألف الوصل مفتوحة ؛ ليمكن النطق»: نقول: لو أنّ واضع اللام جعلها بنفسها متحركة لاستغنىٰ عن هذا التطويل.

قوله:«خذ وكل و وي لامّه»: أصله: أخذ و أكل ووي لأمّه.

قوله:«من دعوىٰ الزيادة في الحرف»: فإنّ أل المعرفة حرف بالاتفاق، فإذا كانت الهمزة فيها للوصل لا أصلية كانت الزيادة في الحرف، ولم تعهد الزيادة في الحروف، وإنّما عهدت في الأسماء، مثل: الاستخراج، كما عهدت في الأفعال، مثل: استخرج.

قوله:«ومن التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر»: في مثل قولنا: الرجل قام، إذ لا يُدرىٰ أنّ

أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء: مسهلة، أو مبدلة، ومن مخالفة المعهود في نقل الحركة إلىٰ ما بعد همزة الوصل من الاستغناء عنها، فإنّ المشهور من

الألف المفتوحة الموجودة في الرجل هي همزة الاستفهام، وهمزةُ الوصل حذفت للاستغناء عنها، أو أنها هي همزة أل الوصلية، وعلىٰ الأول يكون قولنا: الرجل قام، استفهاماً، وعلىٰ الثاني يكون خبراً، أمّا إذا قلنا: إنّها أصلية، كما يقول الخليل، فلا التباس، ويكون قولنا المذكور خبراً، ولو أردنا به الاستفهام لقلنا: أالرجل قام؟ بهمزتين، واحدة للاستفهام، والثانية همزة أل، أو جمعنا الهمزتين في ألف ممدودة (آلرجل).

قوله: «أو بقاء همزة الوصل»: أي بعد همزة الاستفهام في غير الابتداء؛ لأنها إذا بقيت حتىٰ مع دخول همزة الاستفهام لم تكن في ابتداء الكلام؛ لسبق همزة الاستفهام عليها، وبقاؤها لا مجال له مع أنّها همزة وصل.

فإن قيل: نسهّلها حينذاك أو نبدلها، والتسهيل هو جعل الهمزة بين الفتحة والألف مثل: بلرجل يعني: بالرجل، والإبدال هو إبدال الهمزة ألفاً، مثل: بالرجل.

قلنا: اصولاً بقاء همزة الوصل في غير ابتداء الكلام حتىٰ لو سهّلناها أو أبدلناها لا معنىٰ له، فإذا أبقيناها في غير الابتداء علىٰ كافة أنحائها، فقد خالفنا القاعدة، وإذا حذفناها التبس علينا الخبر بالاستفهام في قولنا: الرجل قام، ولازم كلّ هذا أن نقول: هي أصلية، وبقيت لأصالتها مع بقاء همزة الاستفهام أيضاً، فإذا كان كذلك لم يحصل التباس بين الخبر والاستفهام، وكان الحقّ مع الخليل.

قال الشارح في باب زيادة همزة الوصل: ولمّا كانت الهمزة مع لام التعريف مفتوحة لم تحذف بعد همزة الاستفهام؛ لئلا يلتبس بالخبر.

بل الوجه أن تبدل ألفاً، نحو: آلذكرين، وقد تسهّل، كقول الشاعر:

أألحقّ أن دار الرباب تباعدت ... أو أنبت حبل ان قلبك طائر

قراءة ورش أن يبدأ بالهمزة في نحو: الآخرة، والأُولىٰ، ولسلامته أيضاً من أن يرتكب حينئذ في همزة الوصل في السعة ما لا يجوز مثله إلّا في الضرورة، وهو القطع في قولهم: يا الله، وها الله لأفعلنَّ.

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ التعريف بالأداة علىٰ ضربين: عهدي وجنسي، فإنْ عهد مصحوبها بتقديم ذكر أو علم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ كَما

قوله: «ومن مخالفة المعهود في نقل الحركة إلىٰ ما بعد همزة الوصل من الاستغناء عنها، فإنّ المشهور من قراءة ورش أن يبدأ بالهمزة في نحو: الآخرة والأُولىٰ»: ورش في قراءته لم يسقط همزة الأُولىٰ مع أنه نطق باللام بعدها مضمومة ناقلاً ضمّة همزة أُولىٰ إليها، وبعد نقلها إلىٰ اللام حذف همزة أُولىٰ فكانت قراءته بهذا الشكل وألولى، ويستفاد من إثباته لها مع استغناء اللام بعدها عنها؛ لأنه نطق باللام محركة بالضمة المنقولة إليها من همزة أُولىٰ أنها أصلية، لا كما يقول سيبويه إنها همزة وصل، إذ لو كان الأمر كما قال سيبويه، لما كان مجال لإبقائها، واللام التي بعدها متحركة، فقراءة ورش تؤيد الخليل وتفنّد مزاعم سيبويه.

قوله: «ولسلامته»: ـ أي قول الخليل ـ أيضاً من أن يرتكب حينئذ ـ أي حين إذ نقول بأنها همزة وصل في السعة فيها ما لا يجوز مثله إلّا في الضرورة، وما لا يرتكب إلّا في الضرورة هو جعل همزة الوصل همزة قطع بإثباتها، حيث لا داعي له، وذلك في قولهم: يا الله، و: ها الله لأفعلنّ، بإثبات الهمزة مع تقدّم «يا» و «ها» عليها، وكان من الحقّ أن نقول: يالله، و: هالله، بدون همزة؛ لأنّها لم تقع في ابتداء الكلام، وحيث ثبتت لا في ضرورة ـ إذ لا ضرورة هنا ـ دلّ ذلك علىٰ كونها أصلية، والأصلية باقية علىٰ كل حال كانت «يا» و «ها» أم لم تكونا، وهذا من مؤيّدات قول الخليل أيضاً، ومفنّدات قول سيبويه.

قوله: «التعريف بالأداة علىٰ ضربين: عهدي وجنسي»: ونقول العهد علىٰ ضروب ثلاثة: ذهني، إحالة علىٰ ما سبق به المخاطب، مثل: جاء الرجل، أي الذي نعهده ذهناً.

أَرْسَلْنا إلىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصىٰ فِرْعَوْنَ الرسُولَ﴾ ، ونحو : ﴿ اليَوْمَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾ فهي عهدية وإلّا فجنسية .

والجنسية إن خلفها «كل» بدون تجوّز، كنحو : ﴿ إنَّ الإنْسانَ لَفِي خُسْرٍ * إلّا الذينَ﴾ فهي لشمول الأفراد .

وإن خلفها «كُلٌّ» بتجوز نحو : أنت الرجل علماً وأدباً ، فهي لشمول خصائص الجنس مبالغةً ، وإن لم يخلفها «كُلٌّ»، كنحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ فهي لبيان الحقيقة .

وَقَدْ تُزَادُ لَازِماً كَاللَّاتِ ... وَالآنَ وَٱلَّذِينَ ثُمَّ ٱللَّاتِي

وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ ٱلأَوْبَرِ ... كَذَا وَطِبْتَ ٱلنَّفْسَ يَا قَيْسُ ٱلسَّرِي

وَبَعْضُ ٱلأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

كَالْفَضْلِ وَٱلْحَارِثِ وَٱلنُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

وذكري، إحالة علىٰ تقدّم ذكره، مثل: ﴿ وأرسلنا إلىٰ فرعون رسولاً فعصىٰ فرعون الرسول﴾ .

وحضوري، كقولنا: حضر الرجل، أي هذا الموجود.

والجنسية ثلاثة أضرب أيضاً:

استغراق أفراد، وهي ما تخلفها «كلّ» بدون تجوّز، مثل ﴿ إن الإنسان لفي خسر إلّا الذين﴾ فإنّ الاستثناء دليل الاستغراق.

أو استغراق صفات، وهي التي تخلفها «كلّ» تجوّزاً، نحو: أنت الرجل علماً وأدباً.

وإن لم تخلفها «كل» لا حقيقة ولا تجوّزاً، بل أُريد بيان الحقيقة، مثل: ﴿ وجعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾ فهي لام الحقيقة.

تزاد أداة التعريف مع بعض الأسماء كما يزاد غيرها من الحروف، فتصحب معرفاً بغيرها وباقياً علىٰ تنكيره.

وزيادتها في الكلام علىٰ ضربين: لازمة وعارضة.

فاللازمة في نحو: «اللات»: اسم صنم، فإنه لم يعهد بغير الألف واللام، ونحو: «الآن» فإنه بني لتضمنه معنىٰ أداة التعريف، والألف واللام فيه زائدة، غير مفارقة ونحو: «الَّذِين» و «اللّات» فإنهما معرّفان بالصلة، والأداة فيهما زائدة لازمة.

ومن ذلك: اليَسع، والسموءل، ونحوهما مما قارنت الأداة فيه التسمية بِهِ.

وأما العارضة فمجوّزة للضرورة، أو للمح الوصف بمصحوبها.

فالأول كقول الشاعر:

قوله: «كما يزاد غيرها من الحروف»: أي غير أداة التعريف مع بعض الأسماء، مثل: خلّ وخليل وحبّ وحبيب.

قوله: «لم يعهد بغير الألف واللام»: مع أنه علم شخصي.

قوله: «فإنه بُني لتضمنه معنىٰ أداة التعريف»: أي تشبع بمعناها الذي هو التعريف، ومن أجل ذلك كان معرفة ومبنياً، ومع هذا الفرض تكون أل الموجودة فعلاً زائدة، إذ لا تأثير لها.

قوله: «ممّا قارنت الأداة فيه التسمية به»: وباعتبار أنهما علمان شخصيان فهما في غنىٰ عن التعريف بها، ولذلك تعتبر زائدة.

قوله: «فالأول»: أي للضرورة، كبنات أوبر، وإنما زاد الألف واللام فيها لضرورة الشعر، والأكموء والعساقل وبنات أوبر كلّها شيء واحد، وإنّما تختلف أنواعه صغراً ورداءة وجودة.

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوءاً وَعَساقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَناتِ الأَوْبَرِ

أراد : بنات أوبر ، وهي ضرب من الكمأة رديء الطعم .

ومثله قولُ الآخر :

أَمَا وَدِماءٍ مَائِراتٍ تَخالُها ... عَلَىٰ قُنَّةِ العُزَّىٰ وبالنَّسْرِ عَنْدَما

أراد : «نسراً» ؛ لأنه يعني ذلك الصنم.

ومن ذلك قول الآخر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا

صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

أراد : طبت نفساً ؛ لأنه تمييز ، ولكنه زاد فيه الألف واللام لإقامة الوزن .

ونحو زيادة الألف واللام في هذا البيت زيادتها في قراءة بعضهم : ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الأَعزُّ مِنها الأذَلّ﴾ لأنّ الحال كالتمييز في وجوب التنكير ، والشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة .

والثاني : كحارث ، وعباس ، وحسن ، مما سمّوا به مجرداً، ثم أدخلوا عليه الألف واللام للمح الوصف به فقالوا : الحارث ، والعباس ، والحسن ، شبهوه بنحو الضارب والكاتب، والألف واللام فيه مزيدتان ؛ لأنهما لم يحدثا تعريفاً .

وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة كما مرّ ، وقد يكون في المنقول

قوله: «**لأنّه يعني ذلك الصنم**»: المعهود باسم «نسر» بدون أل.

قوله: «**في قراءة بعضهم ﴿ ليَخرُجنّ ﴾** »: مضارع «خرج» القاصرة، وعليه يكون الأذلّ منصوباً علىٰ الحالية، والحال من شرطها التنكير كالتمييز.

قوله: «**والثاني**»: من أقسام العارضة.

من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجري مجرىٰ الصفات في الوصف بها علىٰ التأويل.

فالمنقول من مصدر كالفضل ، والنصر ، والمنقول من اسم عين كالنعمان، وهو في الأصل من أسماء الدم ، ثم سمي به ، والله أعلم .

وَقَـدْ يَصِيرُ عَـلَماً بِـالْغَلَبَهْ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ
وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

يعني : أنّ من المعرف بالإضافة أو بالأداة ما ألحق بالأعلام ؛ لأنه قد غلب علىٰ بعض ما له معناه ، واشتهر به اشتهاراً تاماً ، بحيث لا يفهم منه سوىٰ ذلك البعض إلّا بقرينة ، فأُلحق بالأعلام ؛ لأنه كالموضوع لتعين المسمىٰ في اختصاصه به .

فالمضاف كابن عمر، وابن دالان : لعبد الله وجابر دون من عداهما من إخوتهما .

وذو الأداة كالنجم : للثريا ، والصَّعِق : لخويلد بن نفيل ، ومنه : العقبة ،

قوله: «علىٰ التأويل»: أي بالمشتقات.

قوله: «ثم سمّي به»: النعمان المعهود وغيره من الناس.

قوله: «لأنّه قد غلب علىٰ بعض ما له معناه»: أي مصاديقه.

قوله: «لأنّه كالموضوع»: ويسميه الأُصوليون الوضع التعيّني.

قوله: «من إخوتهما»: أي إخوة عبد الله وجابر.

قوله: «والصعق لخويلد بن نفيل»: وكان رجلاً يطعم الناس بتهامة، فهبّت ريح فسفت في جفانه، فسبّها فرمي بصاعقة.

والبيت، والمدينة، وما فيه الإضافة من ذي الغلبة لا تفارقه بحال.

وما فيه الألف واللام منه حقُّهُ ألا تفارقه أيضاً؛ لأنّ الغلبة قد حصلت للاسم معهما، فذهابهما مظنّة فوات الغلبة، فلذلك لزمت فلم تحذف غالباً إلّا في النداء، نحو: يا صَعِق، ونحو قوله صلّىٰ الله عليه وسلم في الحديث: «**إلّا طارقاً يَطرقُ بخيرٍ منكَ يا رَحْمَن**».

وإذا عرض الاشتراك في ذي الغلبة جاز تخصيصه بالإضافة، كقولهم: أعشىٰ تغلب، ونابغة ذبيان، وكقول الشاعر:

أَلا أبْلِغْ بَني خَلَفٍ رَسُولاً ... أَحَقّاً أَنَّ أخْطَلَكُمْ هَجَاني

وقولي: «غالباً» احترازاً مما نبّه عليه بقوله:

وفي غَيْرِهِما قَدْ تَنْحَذِفْ

من نحو قولهم: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، حكاه سيبويه.

ونحو: هذا عيُّوق طالعاً، حكاه ابن الأعرابي، وزعم أنّ ذلك جائز في سائر النجوم، وقال الشاعر:

إذا دبَرانٍ منْكَ يَوْماً لَقِيتُهُ ... أؤَمِّلُ أنْ ألْقاكَ غَدْواً بأَسْعُدِ

قوله: «ومنه العقبة والبيت والمدينة»: العقبة في الأصل تقال لكل طريق صاعد في الجبل، فغلب علىٰ عقبة إيلة، والبيت بعد الغلبة هو البيت الحرام، والمدينة يثرب.

قوله: «يا صعق»: ولا يقال: يا ألصعق؛ لأن أل لا تلابس «يا» من دون واسطة، كيا ايّها الرجل.

قوله: «بخير منك يا رحمن»: أصله: الرحمن بأل.

قوله: «يوم اثنين»: أي الإثنين والعيوق.

قوله: «إذا دبران»: أصله: الدبران، ومعنىٰ الشعر: إذا لقيت منك إدباراً في يوم فإنني لا

الابتدآء

مُــبْتَدَأٌ زَيْــدٌ وَعَــاذِرٌ خَـبَرْ ... إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ ٱعْـتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُــــبْتَدَأٌ وَٱلثَّـــانِي ... فَـــاعِلٌ ٱغْـنَى فِـي أَسَـارٍ ذَانِ
وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامٍ ٱلنَّـفْيُ وَقَـدْ ... يَجُوزُ نَـحْوُ فَـائِزٌ أُولُـو ٱلرَّشَـدْ
وَٱلثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا ٱلْوَصْفُ خَـبَرْ ... إنْ فِي سِوَى ٱلإِفْرَادِ طِبْقاً ٱسْتَقَرْ

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة ، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به.

والابتداء هو كون الاسم كذلك.

فقولي : «الاسم» جنس للمبتدأ يعم الصريح منه، نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمؤوّل، نحو : ﴿ **وأنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكم** ﴾ .

و «المجرد عن العوامل اللفظية» مخرج للاسم في بابي «كان» ، و «إنّ» ،

أُعرض عنك ولا أيأس، بل أُؤمّل أن ألقاك عدواً بما أسعد به.

باب الابتداء

قوله:«أو وصفاً رافعاً لمكتفى به» : حال كون الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية غير المزيدة وصفاً رافعاً لمكتفىً به، كقولك: أقائم العمران؟

قوله:«كذلك» : أي كونه واقعاً في محلّ عارٍ عن العوامل اللفظية غير المزيدة.

وللمفعول الأول في باب ظن .

و «غير المزيدة» مدخل لنحو : بحسبك زيد، ﴿وَما مِنْ إِلٰهٍ إِلّا اللّهُ﴾ مما جاء مبتدأً مجروراً بحرف جر زائد.

وقولي : «مخبراً عنه ، أو وصفاً» مخرج لأسماء الأفعال نحو : نَزَال ، وَدَراك.

و «رافعاً لمكتفى به» مخرج لنحو «قائِم» من قولك : أَقائِم أبوه زيدٌ؟ فإنّ مرفوعه ليس مكتفىً به معه .

وقد وضح من هذا أنّ المبتدأ إمّا ذو خبر، كزيد من قولك : زيد عاذر ، وإما وصف مسند إلىٰ الفاعل أو نائبه ، كسارٍ ومكرَم من قولك : أسارٍ هذان؟ وما مكرَم العمران ، فهذا الضرب قد استغنىٰ بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل ، ولذلك لا يحسن استعماله ولا يطرد في الكلام حتىٰ يعتمد علىٰ ما يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام أو النفي، كما في قوله :

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَىٰ أَمْ نَوَوْا ظَعَناً إن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا

قوله: «بحرف جرّ زائد»: وحرف الجرّ الزائد لا يحتاج إلىٰ متعلق.

قوله: «نحو، نزال ودراك»: لأنهما ليسا وصفين، بل هما اسما فعل.

قوله: «مخرج لنحو، قائم من قولك: أقائم أبوه زيد؟»: لأنّ «قائم» وإن كان مبتدأً «وأبوه» فاعل سادّ مسدّ الخبر، إلّا أنه هو وفروعه خبر لزيد الذي هو مبتدأ أوّل متأخر، ولو بقينا نحن و: أقائم أبوه لكان كلاماً ناقصاً ؛ لفقدان مرجع الضمير، بخلاف ما لو قلنا: أقائم أبو زيد؟

قوله: «ومكرم»: بصيغة اسم المفعول، حتىٰ يكون المرفوع بعده نائب فاعل.

وقال الآخر :

خَـلِيليَّ مـا وَافٍ بـعَهْدِيَ أنْـتُما　　　إذا لم تَكُونا لي علىٰ مَنْ أقـاطِعُ

أما إذا لم يعتمد علىٰ الاستفهام أو النفي كان الابتداء به قبيحاً، وهو جائز علىٰ قبحه .

ومن الشواهد عليه قول الشاعر :

خَبيرٌ بَـنُو لِـهْبٍ فَـلا تَكُ مُـلْغِياً　　　مَـقَالَةَ لِـهْبِيٍّ إذا الطَّـيْرُ مَـرَّتِ

فهذا مَثل قوله : «فائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ» .

فإن قلت : فَلِمَ لَمْ يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ؟

قلت : لعدم المطابقة ، فإنّ الوصف في هذا لو كان خبراً مـقدماً لتـحمل ضمير ما بعده، وطابقه في التثنية والجمع ، فلما لم يطابقه علم أنـه لم يـتحمل ضميره ، بل أسند إليه إسناد الفعل إلىٰ الفاعل ، ألا ترىٰ إلىٰ قوله :

والثَّانِ مُبْتَدأً وَذا الوَصْـفُ خَـبَرْ　　　إنْ في سِوَىٰ الإفْرادِ طِبْقاً اسْـتَقَرْ

يعني : أنّ الوصف إذا كان لما بعده من مثنى أو مجموع وطابقه، كما في نحو : أَقائمان الزيدان؟ وأَقائمون الزيدون؟ كان خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً له ؛ لأنّ المطابقة في الوصف تشعر بتحمل الضمير ، وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدأً.

فيفهم من هذا أنّ الوصف متىٰ كان لمثنى أو مجموع ولم يـطابقه وجب كونه مبتدأً ؛ لأنه قد علم أنه لم يتحمل الضمير ، ومتىٰ كان لمفرد، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أرَاغِبٌ أنْتَ عَنْ آلِهَتي يا إبْراهِيمُ﴾ جاز أن يكون مبتدأً ، وما بـعده

قوله:«يمنع كونه مبتدأً» : لأنه يلزم منه عود الضمير علىٰ متأخّر لفظاً ورتبة.

فاعل، وجاز أن يكون خبراً مقدماً، متحمّلاً للضمير.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

المبتدأ والخبر مرفوعان.

ولا خلاف عند البصريين أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ.

قال سيبويه: «فأما الذي يبنىٰ عليه شيء هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك كقولك: عبد الله منطلق».

وقيل: رافع الجزأين هو الابتداء؛ لأنه اقتضاهما، فعمل فيهما، وهو ضعيف؛ لأنّ أقوىٰ العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع، فما ليس أقوىٰ أولىٰ أن لا يعمل ذلك.

وعند المبرد: أنّ الابتداء رافع للمبتدأ، وهما رافعان للخبر، وهو قول بما لا نظير له.

وذهب الكوفيون إلىٰ أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، ويبطله أنّ الخبر يرفع الفاعل، كما في نحو: زيد قائِمٌ أبوه، فلا يصلح لرفع المبتدأ؛ لأنّ أقوىٰ العوامل

قوله: «قال سيبويه»: فأمّا الذي (يعني المبتدأ) يبنىٰ عليه شيء (يعني الخبر) هو (يعني الخبر) هو (يعني المبتدأ) فإنّ (الشيء) المبني عليه (يعني المبتدأ) يرتفع (يعني الخبر) به (يعني المبتدأ) كما ارتفع هو (يعني المبتدأ) بالابتداء.

قوله: «بدون إتباع»: كنعت الفاعل أو الإبدال منه أو العطف عليه أو تأكيده.

قوله: «بما لا نظير له»: وهو عمل عاملين في معمول واحد عملاً منجزاً، فلا يكون فاعل لفعلين إلّا في مقام التنازع المعروف حكمه.

وهو الفعل لا يعمل رفعين بدون إتباع ، فما ليس أقوىٰ لا ينبغي له ذلك .

وَٱلْخَبَرُ ٱلْجُزْءُ ٱلْمُتِمُّ ٱلْفَائِدَهْ   كَاللهُ بَرٌّ وَٱلْأَيَادِي شَاهِدَهْ
وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ   حَاوِيَةً مَعْنَى ٱلَّذِي سِيقَتْ لَهْ
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً ٱكْتَفَى   بِهَا كَنُطْقِي ٱللهُ حَسْبِي وَكَفَى

خبر المبتدأ ما به تحصل الفائدة مع المبتدأ، كـ «بَرٌّ» ، و «شاهدة» من قولك : الله بَرٌّ ، والأيادي شاهدة .

والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، وقد يكون جملة بشرط أن تكون مرتبطة بالمبتدأ ، وإلّا لم تحصل الفائدة بالإخبار بها عنه ، ولو قلت : زيد قام عمرو ، لم يكن كلاماً .

والارتباط بأحد أمرين :

الأول : أن تكون الجملة مشتملة علىٰ معنىٰ المبتدأ ، إما لأنْ يكون فيها ضميره مذكوراً نحو : زيد قام أبوه ، أو مقدراً نحو : البُرُّ الكُرّ بستين ، تقديره : البُرُّ الكرُّ منه بستين درهماً ، ومثله : السمن مَنَوانِ بدرهم .

وإمّا لأنّ فيها مشاراً به إليه ظاهراً هو المبتدأ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ **وَلباسُ التَّقْوىٰ ذٰلِكَ خَيْرٌ** ﴾ ، أو متضمناً للمبتدأ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بالكِتابِ وأقَامُوا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ المُصْلِحِينَ** ﴾ .

قوله: «﴿ والذين يمسكون بالكتاب ﴾ الخ» : فالذين مبتدأ خبره جملة: انّا لا نضيع أجر المصلحين، والمصلحون هم الذين يمسكون بالكتاب ويقيمون الصلاة.

ومنه قولهم: زيد نعم الرجل.

وإما لأن فيها المبتدأ معاداً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿الحاقّةُ * ما الْحاقّةُ﴾ و ﴿القارعَةُ * ما القارعَةُ﴾.

والثاني: أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنىٰ، كقولك: نطقي الله حسبي وكفىٰ، فنطقي: مبتدأ، والله: مبتدأ ثانٍ، وحسبي: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط لها به هو كون مفهومهما هو المراد بالمبتدأ، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿دَعْواهُمْ فِيها سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيها سَلامٌ﴾، وقوله: ﴿فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أبصارُ الّذِينَ كَفَروا﴾، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾، علىٰ أظهر الوجهين، والله أعلم.

وَٱلْمُفْرَدُ ٱلْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ
وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

الخبر المفرد لا يخلو: إمّا أن يكون جامداً، أو مشتقاً، فإن كان جامداً لم يتحمل ضمير المبتدأ، خلافاً للكوفيين؛ لأنّ الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلّا علىٰ تأويله بالمشتق، كقولك: زيد أسد، والجارية قمر، علىٰ تأويل: هو

قوله:«زيد نعم الرجل»: فإنّ الرجل يشمل زيداً المبتدأ.

قوله:﴿دعواهم فيها سبحانك اللّهم﴾: فسبحانك اللّهم مفاده عين مفاد دعواهم فيها وهكذا.

قوله:﴿فإذا هي﴾: فإنّ مفادها المطويّ فيها بعينه في: ﴿شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ وهكذا القول في ﴿قل هو الله أحد﴾ علىٰ أظهر الوجهين، والوجه الآخر أنّ ضمير الشأن لا محلّ له من الإعراب، والله مبتدأ خبره أحد.

شجاع، وهي منيرة.

والجامد إذا كان خبراً لا يحتاج إلىٰ ذلك؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار به كونه صادقاً علىٰ ما صدق عليه المبتدأ، وذلك كقولك: زيد أخوك، وهذا عبد الله، وما أشبه ذلك.

وإن كان مشتقاً فإن لم يرفع ظاهراً رفع ضمير المبتدأ؛ لأن المشتق بمنزلة الفعل في المعنىٰ، فلابد له من فاعل إما ظاهر، كما في نحو: زيد ضارب غلامهُ، وإمّا مضمر، كما في نحو: زيد منطلق، تقديره: زيد منطلق هو، وهذا الضمير يجب استتاره، إلّا إذا جرىٰ الخبر علىٰ غير من هو له، فيرفع ضميره، فإنه حينئذ يجب عند البصريين بروزه مطلقاً، أي سواء خيف اللبس مع الاستتار أو أُمن، تقول: زيد عمرٌو ضاربُه هو، فزيد مبتدأ، وعمرو مبتدأ ثان، وضاربه خبر عمرو، والهاء له، وهو فاعل عائد علىٰ زيد، ووجب إبرازه لئلّا يُتَوهم أنّ عمراً هو فاعل الضرب، وتقول: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي، تبرز الفاعل؛ لأنّ الخبر جرىٰ علىٰ غير من هو له، وإن كان اللبس مع الاستتار مأموناً إجراءً لهذا النوع من الخبر علىٰ نسق واحد.

وعند الكوفيين أنّ إبراز الضمير إنما يجب عند خوف اللبس، ومما يدلُّ علىٰ صحة قولهم قول الشاعر:

قَومِي ذُرىٰ المجْدِ بانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِصِدْقِ ذلِكَ عَدْنَان وقَحْطَانُ

قوله: «وضاربه خبر عمرو والهاء له»: أي لعمرو، وكلمة هو بعد ضاربه لزيد.

قوله: «وإن كان اللبس»: أي في مثال: هندٌ زيدٌ ضاربته هي ـ مع الاستتار ـ حيث تقتصر علىٰ قولنا: هند زيد ضاربته ـ مأموناً ـ لأنّ تأنيث ضاربة مشعر بأنّ الضارب لزيد هند.

إذ لم يقل: بانوها هم. وقال:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعنَى كَائِنٍ أَوِ آسْتَقَرّ

وَلَا يَكُونُ آسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

مما يخبر به عن المبتدأ الجار والمجرور، نحو: الحمدُ للهِ، والظرف، وهو كل اسم زمان أو مكان متضمن معنىٰ «في» نحو: السفر غداً، وزيد أمامك.

والمصحح للإخبار بهذين تضمنهما معنى صادقاً علىٰ المبتدأ، ولك أن تقدره بمفرده، نحو: كائن أو مستقر، ولك أن تقدره بجملة نحو: كان أو استقر، كما في الصلة، ويترجح الأول بأمرين:

الأول: وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً في موضع لا يصلح للجملة، كقولهم: أما في الدار فزيد، تقديره: امّا مستقر في الدار فزيد، ولا يجوز أن يكون تقديره: أما استقر في الدار فزيد؛ لأنّ «أما» لا تفصل عن الفاء إلّا باسم مفرد نحو: أما زيد فقائم، أو بجملة شرط دون جوابه نحو قوله تعالىٰ: **﴿فأمَّا إنْ كان مِنَ المُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾**.

الثاني: وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً في موضع لا يصلح للفعل، كقوله تعالىٰ: **﴿إذا لَهُمْ مَكرٌ في آياتِنا﴾** تقديره: إذا حاصل لهم مكر، ولا يجوز أن يكون تقديره: إذا حصل لهم مكر؛ لأنّ إذا الفجائية لا تليها الأفعال.

قوله:«السفر غداً، وزيد أمامك»: أي في غد وزيد في محلّ هو أمامك.

قوله:«ويترجح الأوّل»: أي المفرد.

قوله:«لا يصلح للجملة»: كما في الفاصل بين: إمّا والفاء.

واعلم أنّ اسم المكان يجوز أن يخبر به عن اسم المعنىٰ واسم العين، وأما اسم الزمان فإنما يخبر به في الغالب عن اسم المعنىٰ نحو : القتال غداً ، أو يوم الجمعة ، وقد يخبر به عن اسم العين ، إذا كان مثل اسم المعنىٰ في وقوعه وقتاً دون وقت، نحو: الرطب في تموز ، والورد في أيار ، أو دلّ دليل علىٰ تقدير حذف مضاف كقول الشاعر :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنتُجونَه

تقديره : أكلّ عام إحراز نعم ، أو نهب نعم؟ ونحوه : الليلة الهلال ؛ لأن معناه : الليلة حدوث الهلال أو رؤية الهلال ، أو كان المبتدأ عامّاً واسم الزمان خاصاً ، كقولك : نحن في شهر كذا، وما عدا ذلك فلا يصح فيه الإخبار عن اسم العين باسم الزمان ؛ لأنه لا يفيد ، والله أعلم .

وَلَا يَجُوزُ آلِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ آلْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي آلْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لأنّ الغالب في النكرة ألّا يفيد الإخبار عنها .

والأصل في الخبر أن يكون نكرة ؛ لأنه محصل للفائدة ، وقيد التعريف فيه

قوله: «عن اسم المعنىٰ واسم العين»: كقولنا الضرب أمامك والضارب أمامك.

قوله: «نحن في شهر كذا»: عمومية نحن بأنّ وجود الشخص أوسع من شهر كذا.

قوله: «والأصل في الخبر أن يكون نكرة»: نحن لا نعترف بهذه الأصالة ولا نشترط فيه تنكيراً أو تعريفاً ؛ لأنّ الهدف منه هو التحدث عن المبتدأ بحديث، والمقام هو الذي

الأصل عدمه.

وقد يعرّفان نحو: الله ربنا وربكم، وقد ينكّران بشرط حصول الفائدة، وذلك في الغالب، بأن يكون المبتدأ نكرة محضة، والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدماً، نحو: عند زيد نمرة، وفي الدار رجل، أو يعتمد على استفهام، نحو: هل فتى فيكم؟ أو نفي، نحو: ما أحد أفضل منك، ومثله: ما خِلٌّ لنا، أو يختص فيقرب من المعرفة إما بوصف، نحو: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكٍ ﴾. ومثله: رجل من الكرام عندنا، وإما بعمل، نحو: أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، ومثله: رغبة في الخير خير، وإمّا بإضافة نحو: خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبهُنَّ اللهُ عَلَىٰ العِبادِ، ومثله: عملُ بِرٍّ يزينُ.

وقد يبتدأ بالنكرة في غير ما ذكرنا؛ لأنّ الإخبار عنها مفيد، وذلك نحو قول الشاعر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُساءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ

يدعو إلىٰ تعريفه تارة وتنكيره أُخرىٰ.

قوله: «مقدّماً»: لما في التقديم من إفادة الاختصاص.

قوله: «أو يعتمد علىٰ استفهام»: لأنه يعطي العموم، لكن النفي أدعىٰ للعموم منه.

قوله: «ومثله: رجل من الكرام»: فإنه صفة لرجل.

قوله: «أمر بمعروف»: فإنّ الجار والمجرور متعلق بأمر، ومثله: نهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ، وكذلك: رغبة في الخير خير.

قوله: «فيوم علينا ويوم لنا الخ»: وإنما أفاد الإخبار عن النكرة في هذا البيت؛ لما فيه من التقسيم، فهو يفيد العموم تقريباً.

وقول الآخر :

سَرَينا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ، فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أخْفَىٰ ضَوْءُهُ كلَّ شارِقِ

وقول ابن عباس ﷺ : «تَمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرادَة» ، وقولهم : «شرٌّ أهرَّ ذا نَابٍ» ، و «شيء جاء بك» ، والله أعلم بالصواب .

وَٱلأَصْلُ فِي ٱلأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا ٱلتَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِي ٱلْجُزْآنِ ... عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا ٱلْفِعْلُ كَانَ ٱلْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ ٱسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لَامَ ٱبْتِدَا ... أَوْ لَازِمَ ٱلصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأنه وصف في المعنىٰ للمبتدأ ، فحقُّه أن يتأخر عنه وضعاً ، كما هو متأخر عنه طبعاً ، وقد يُعدل عن الأصل فيُقدّم الخبر، كقولهم : «تميميّ أنا» ، و «مشنوءٌ من يشنؤك» .

وقد يمنع من تقديمه أسباب ، كما قد يمنع من تأخيره أسباب .

أمّا أسباب منع التقديم :

فمنها: أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين ، وليس معهما قرينة تبيّن المُخبَر عنه من المُخبَر بِهِ، كقولك : زيدٌ صديقُك ، وأفضلُ منك أفضلُ منّي .

فلو قلت : صديقك زيد ، وأفضل مني أفضل منك، كان المقدّم هو المبتدأ ،

قوله: «سرينا ونجم قد أضاء»: وفائدته وقوعه حالاً للسير.

قوله: «وقد يعدل عن الأصل»: أي لداع لا جزافاً.

قوله: «تميمي أنا»: عند قصد الاختصاص.

بخلاف نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، فإنك لو قلت فيه : أبو حنيفة أبو يوسف كان أبو حنيفة خبراً مقدماً ؛ لأنه قد علم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، وأنّ المعنىٰ : أبو يوسف مثل أبي حنيفة ، قال الشاعر :

بَنُونا بَنُو أبْنائِنَا وَبَناتُنا   بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

المعنىٰ : بنو أبنائنا مثلُ بنينا ، فقدّم الخبر وحذف المضاف.

ومنها: أن يكون الخبر فعلاً ، بشرط كون المبتدأ مفرداً ، والفعل مسنداً إلىٰ ضميره نحو : زيدٌ قام ، وهندٌ خرجت ، فهذا النوع لا يجوز فيه تقديم الخبر ؛ لعدم القرينة الدالة علىٰ إرادته ، فإنك لو قلت: قامَ زيدٌ ، و: خرجت هند، كان من باب الفعل والفاعل ؛ لأن اعتباره أقرب .

ولو كان المبتدأ مثنى أو مجموعاً كما في نحو : أخواك قاما ، وإخوتك قاموا ، جاز تأخيره نحو : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ؛ لأن إسناد الفعل إلىٰ ألف الضمير أو واوه أمارة علىٰ الإخبار بالجملة عن الإسم بعدها .

وكذا لو كان المبتدأ مفرداً ، والفعل مسنداً إلىٰ غير ضميره نحو : زيدٌ قام أبوه، فإنه يجوز تأخيره، نحو : قام أبوه زيد .

ومنها: قصد بيان انحصار الخبر ، أعني انحصار جملة ما للمبتدأ من الأخبار التي يصحُّ فيها النزاع فيما ذكر ، كما إذا قلت : إنما زيدٌ شاعرٌ ، في الردّ

قوله: «وحذف المضاف»: وهو مثل.

قوله: «أمارة علىٰ الإخبار بالجملة»: هذا إذا لم نحمله علىٰ لغة: أكلوني البراغيثُ.

قوله: «نحو: قام أبوه زيد»: لأنّ ضمير الغائب في (أبوه) دليل علىٰ تقدم: زيد رتبة، وإن تأخر لفظاً.

قوله: «فيما ذكر»: متعلق بقوله: انحصار.

علىٰ من يعتقد أنه كاتب وشاعر، أو كاتب لا شاعر، وقد يستفاد الحصر بإنّما، كما قد ذكرنا، وقد يستفاد بـ(إلَّا) بعد النفي، نحو: ما زيدٌ إلّا شاعرٌ، فالخبر المحصور بإنّما يجب تأخيره؛ لأن تقديمه يوهم انحصار المبتدأ، كما إذا قلت: إنما شاعر زيد، في الرد علىٰ من قال: أما شاعر فزيد، وعمرو، أو فعمرو، لا زيد، وأما الخبر المحصور بإلّا بعد النفي، فتقديمه مع إلّا لا يضرُّ بمعنىٰ الكلام، ومع ذلك ألزموه التأخير حملاً علىٰ الحصر بإنما، إلّا فيما ندر من نحو قوله:

فَيَا رَبِّ هَلْ إلَّا بكَ النَّصْرُ يُرْتَجَىٰ ... عَلَيْهِمْ وَهَلْ إلّا عَلَيْكَ المعَوَّلُ

ومنها: أن يكون الخبر مسنداً إلىٰ مبتدأ مقرون بلام الابتداء، نحو: لَزيدٌ قائمٌ، أو واجب التقديم، نحو ما تضمن استفهاماً، كقوله: «مَنْ لي منجداً»: «من» المبتدأ، و «لي» الخبر، و «منجداً» حال من الضمير الذي في الخبر.

ولا يجوز في نحو ذلك التقديم، لا تقول: قائِمٌ لَزيدٌ، ولا: لي منجداً من؟ لأنّ لام الابتداء والاستفهام لهما صدر الكلام.

وأمّا أسباب منع تأخير الخبر، فكما يأتي في قوله:

قوله: «أنه كاتب وشاعر»: هذا في قصر الأفراد.

قوله: «أو كاتب لا شاعر»: هذا في قصر القلب.

قوله: «أمّا شاعر فزيد وعمرو»: قصر أفراد.

قوله: «فعمرو لا زيد»: قصر قلب.

قوله: «لا يضرّ بمعنىٰ الكلام»: لأنّ ما بعد «إلّا» هو المحصور تقدّم أو تأخر بخلاف «إنّما».

قوله: «فيارب هل إلّا بك النصر يُرتجىٰ»: ومنسجمه: هل النصر يرتجىٰ إلّا بك.

قوله: «لزيد قائم»: فلام الابتداء لها الصدارة في الكلام، فلا يقال: قائم لزيد.

قوله: «ومنجداً حال من الضمير الذي في الخبر»: بمعنىٰ: من كائن لي منجداً.

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ ٱلْخَبَرْ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ ٱلتَّصْدِيرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرَ ٱلْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إِلَّا ٱتِّبَاعُ أَحْمَدَا

يعني : أنه يلزم تقديم الخبر لأسباب :

منها : أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جر ، والمبتدأ نكرة محضة نحو : عندي درهم ، ولي وطر ، التزموا تقديم الخبر في نحو هذا رفعاً لإيهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال ، وذلك أنك لو قلت : درهم عندي ، احتمل أن يكون عندي خبراً للمبتدأ، وأن يكون نعتاً له ؛ لأنه نكرة محضة ، وحاجة النكرة إلىٰ التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلىٰ الخبر ، ولهذا لو كان الخبر ظرفاً أو حرف جر والمبتدأ معرفة أو نكرة مختصة، كما في نحو: زيد عندك ، ورجل تميمي في الدار، جاز فيه التقديم والتأخير .

ومنها : أن يكون مع المبتدأ ضمير عائد علىٰ ما اتّصل بالخبر ، كقولهم : «علىٰ التمرة مثلُها زُبْداً»، وكقول الشاعر :

أَهَابُكِ إِجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ، ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُها

«ملء عين» خبر مقدم ، و «حبيبها» مبتدأ مؤخر ؛ لأنه معرفة وما قبله

قوله: «علىٰ التمرة مثلها زبداً»: أصله: كائن علىٰ التمرة مثلها زبداً، فالخبر هو كائن، والمتصل بالخبر هو علىٰ التمرة.

نكرة ، وتأخير المبتدأ فيه واجب ؛ لأنه لو قُدِّم لعاد الضمير معه إلىٰ متأخر في اللفظ والرتبة .

ومنها : أن يكون الخبر واجب التصدير ؛ لتضمنه معنىٰ الاستفهام، كقوله : «أيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصيرَا» .

«أين» ظرف مكان ، وهو خبر مقدم ، و «مَنْ» اسم موصول في موضع رفع بالابتداء ، وما بعده صلته ، وخبره واجب التقديم ؛ لتضمنه معنىٰ الاستفهام ، ومثل ذلك قولك : كيف زيد؟ ومتىٰ اللقاء؟

ومنها : أن يكون المبتدأ محصوراً ، كقولك : إنما قائِمٌ زيدٌ ، وما قائِمٌ إلّا زيدٌ ، ومثله نحو : «وَمَا لَنا إلّا اتّباعُ أحْمَدا» صلّىٰ الله عليه وسلم .

وقد تقدّم في هذه المسألة ما يغني عن الإطالة .

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا　　تَقُولُ: زَيْدٌ ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ، قُلْ: دَنِفْ　　فَزَيْدٌ آسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

يجوز حذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا علم ودلّ عليه دليل ، كما إذا قلت : زيد ، في جواب : من عندك؟ و: دنف ، في جواب : كيف عمرو؟ فزيد مبتدأ محذوف الخبر ، ودنف خبر محذوف المبتدأ ، والتقدير : زيد عندي ، وعمرو

قوله: «لو قدّم»: وقيل: حبيبها ملء عين، لعاد الضمير مع هذا التقديم إلىٰ متأخر، وهو عين في اللفظ ؛ لوقوعه مؤخراً، وفي الرتبة ؛ لأنه من توابع الخبر الذي رتبته التأخير.

قوله: «وقد تقدّم»: أي في باب تأخير الخبر وجوباً.

قوله: «تقول زيد»: وهو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: عندنا.

قوله: «قل دنف»: وهو خبر محذوف المبتدأ، تقديره هو.

دنف، ولكن جاز فيهما الحذف لظهور المراد.

ومن ذلك حذف الخبر، نحو: خرجت فإذا السبعُ، وزيدٌ قائمٌ، وعمرٌو، وقول الشاعر:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأنْتَ بِما ... عِنْدَكَ راضٍ، والرأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير: خرجت فإذا السبع حاضر، وزيدٌ قائم، وعمرٌو كذلك، ونحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راضٍ.

ومن ذلك حذف المبتدأ في قوله تعالىٰ: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْها** ﴾، أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وقول الشاعر:

أضاءَتْ لَهُمْ أحْسابُهُم وَوجُوهُهُمْ ... دُجَى اللَّيْل حتَّىٰ نظَّم الجَزْعَ ثاقِبُهْ

نُجومُ سَماءٍ كلَّما انْقَضَّ كَوكَبٌ ... بَدَا كَوكَبٌ تأوي إليهِ كَوَاكِبُهْ

أراد: هم نجوم سماء.

ومن ذلك حذف ما يحتمل كونه مبتدأً وخبراً، كقوله تعالىٰ: ﴿ **طاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ** ﴾، فإنّ سياق الكلام قبله يصحح كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أي: طاعتكم طاعة معروفة؛ لأنها بالقول دون الفعل، وكونه مبتدأً خبره محذوف، أي: طاعة معروفة مقبولة، هي أمثل بكم من هذا القسم الكاذب.

ومن ذلك حذف المبتدأ والخبر معاً في قوله تعالىٰ: ﴿ **واللّائي لَمْ يَحِضْنَ** ﴾ تتمته ﴿ **فعدَّتهن ثلاثة أشهر** ﴾.

قوله: ﴿ **من عمل صالحاً فلنفسه** ﴾: أي فعمله لنفسه.

قوله: ﴿ **ومن أساء فعليها** ﴾: أي فإساءته عليها.

قوله: ﴿ **واللائي لم يحضن** ﴾: جاء قبله ﴿ **واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن**

وجميع ما ذكر من الحذف سبيله في الكلام الجواز .

وقد يحذف المبتدأ وجوباً إذا كان خبره :

إمّا نعتاً مقطوعاً، نحو : الحمد للهِ الحميدُ، واللهم صلِّ علىٰ محمدٍ الرؤوفُ الرحيمُ .

وإمّا مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل في الأصل ، كقولهم : سَمْعٌ وَطَاعَةٌ ، أي أمري سمع وطاعة .

قال سيبويه : «وسمعت ممن يوثق بعربيته ، يقال له : كيف أصبحت؟ فقال : حمدُ الله، وثناءٌ عليه» أي حالي حمد الله ، وأنشد :

فَقَالَتْ: حَنَانٌ ، ما أَتَىٰ بكَ هَـهُنا ... أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحيِّ عَـارفُ

وإمّا صريحاً في القسم، كقولهم : «في ذمتي لأفعلنَّ كذا» أي : في ذمتي يمين .

ارتبتم فعدتهنّ ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ ، إذاً فتتمة ﴿ واللائي لم يحضن﴾ هو قولنا: فعدتهنّ ثلاثة أشهر.

قوله:«الحمدُ للّهِ الحميدُ» : برفع الحميد، أي هو الحميد.

قوله:«كقولهم سمع وطاعة» : أصله سمعاً وطاعةً بالنصب علىٰ المصدرية، فإذا رفع صار خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: أمري.

قوله:«فقال حمدُ الله وثناءٌ عليه» : برفع: حمد وثناء علىٰ الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: حالي.

قوله:«فقالت حنان» : أي أمري معك حنان.

قوله:«في ذمّتي يمين» : فيمين مبتدأ محذوف.

وقال :

تُسَاوِرُ سَوَّاراً إلىٰ المَجْدِ والعُـلا وَفي ذِمَّـتي لَـئِنْ فَـعَلْتَ لَـيَفْعَلا

ولا يحذف المبتدأ وجوباً في سوىٰ ذلك إلّا في باب: نِعْمَ ، إذا قـيل : إنّ المخصوص خبر، فإنّ المبتدأ لا يجوز ذكره .

وأما الخبر فيحذف أيضاً وجوباً، لكن بشرط العلم به ، وسَدِّ غيره مسدَّهُ ، وذلك فيما نبّه عليه بقوله :

وَبَعْدَ لَوْلَا غَـالِباً حَـذْفُ ٱلْـخَبَرْ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا ٱسْتَقَرْ

وَبَـعْدَ وَاوٍ عَـيَّنَتْ مَـفْهُومَ مَعْ كَـمِثْلِ كُـلِّ صَـانِعٍ وَمَـا صَنَعْ

وَقَـبْلَ حَـالٍ لَا يَكُـونُ خَـبَرَا عَـنِ ٱلَّـذِي خَـبَرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

كَـضَرْبِيَ ٱلْـعَبْدَ مُـسِيئاً وَأَتَـمْ تَـبْيِينِيَ ٱلْـحَقَّ مَـنُوطاً بِـالْحِكَمْ

وحاصله : أنّ ما يجب حذفه من الأخبار أربعة :

الأول : خبر المبتدأ بعد: لولا الامتناعية، بشرط تعليق امـتناع الجـواب علىٰ نفس المبتدأ ، وهو الغالب كـقولك : لولا زيـدٌ لزرتك ، تـقديره ـ لأجـل ضرورة تصحيح الكلام ـ: لولا زيدٌ مانعٌ لزرتك ، ثم التزم فيه حذف الخبر للعلم به ، وسدّ جواب لولا مسدَّه .

وقد يعلق امتناع الجواب علىٰ نسبة الخبر إلىٰ المبتدأ ، فإن لم يدلّ علىٰ ذلك دليل وجب ذكره، كقول الزبير رضي الله عنه :

قوله: «**إذا قيل: إنّ المخصوص خبر**»: لمبتدأ محذوف تقديره: نعم الرجل هو زيد.

وَلَــوْلا بَـنُوها حَـوْلَها لَـخَبَطتُها كَـخَبْطَةِ عُـصْفُورٍ، وَلَـمْ أَتَـلَعْثَمِ

وقوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**لوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عهدٍ بالإسْلامِ لَهدمْتُ الكعبةَ، فَجَعَلتُ لَها بَابَيْن**» .

وإن دلَّ علىٰ ذلك دليل جاز ترك الخبر وذكره ، كقول أبي العلاء المعري :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِـنْهُ كُـلَّ عَـضْبٍ فَــلَوْلا الغِــمْدُ يُـمْسِكُهُ لَســالا

ولو قيل في الكلام : لولا الغمد لسال لَصَحَّ ، ولكنه آثر ذكر الخبر رفعاً لإيهام تعليق الامتناع علىٰ نفس الغمد بطريق المجاز .

الثاني : خبر المبتدأ الصريح في القسم، نحو : لعمرك لأفعلنَّ ، أي لعمرك قسمي ، إلّا أن هذا الخبر لا يتكلم به ؛ لأنه معلوم، وجواب القسم سادٌّ مسدَّهُ، ومثله : أيمن الله ليقومنَّ، ولو كان المبتدأ مراداً به القسم، وليس من الصريح فيه جاز حذف الخبر وإثباته نحو : عهد الله لأفعلنَّ ، فهذا علىٰ الحذف ، وإن شئت قلت: عليَّ عهد الله ، بإثبات الخبر .

قوله:«**ولولا بنوها حولها لخبطتها**» : فإنّ الشاعر لم يمتنع من الخبط لوجود البنين لها، بل لوجودهم حولها دائرين عليها حافظين لها، وهذا المطلب إذا لم يذكر، اكتفى بقوله: ولولا بنوها لخبطتها، لم يكن هناك ما يدلّ عليه، ولذلك ذكر الخبر، وهو قوله: حولها.

قوله:«**لولا قومك حديثو عهد بالإسلام**» : فالمانع هو حداثة عهدهم بالإسلام لا صرف وجودهم.

قوله:«**فلولا الغمد يمسكه لسالا**» : فإنّ الغمد سواء ذكر الإمساك معه أم لم يذكر يدلّ عليه؛ لأنه لا معنىٰ للغمد سوىٰ ذلك، وإن كان التصريح بالامساك أبين وأصرح.

قوله:«**بطريق المجاز**» : والحقيقة هي تعليق السيلان علىٰ إمساك الغمد، لا الغمد نفسه وبما هو.

الثالث : خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المصاحبة، وهي الناصبة علىٰ المعية، نحو : كلُّ رجل وضيعتُهُ ، وكلُّ صانعٍ وما صنَعَ ، فالخبر في نحو هذا مضمر بعد المعطوف، تقديره : مقرونان ، إلّا أنه لا يذكر للعلم به ، وسد العطف مسدّه ، ولو لم تكن الواو للمصاحبة، كما في نحو : زيد وعمرو مجتمعان ، لم يجب الحذف ، قال الشاعر :

تَمَنَّوْا لي الموتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَىٰ ... وكلُّ امْرِئٍ والموتُ يَلْتَقيانِ

الرابع : خبر المبتدأ إذا كان مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال واقع بعده ، نحو: ضربي العبد مسيئاً ، أو أفعل تفضيل مضافاً إلىٰ المصدر المذكور نحو : (...أتَمّ تبييني الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَمْ) .

(فمسيئاً) حال من الضمير في (كان) المفسر بمفعول المصدر ، المقدر مع الفعل المضاف إليه الخبر وكذلك منوطاً ، والتقدير : ضربي العبد إذا كان مسيئاً ، وأتم تبييني الحق إذا كان منوطاً بالحكم .

وقد التزم في هذا النحو حذف الخبر للعلم به ، وسدِّ الحال مسدَّه .

قوله: «وهي الناصبة علىٰ المعيّة»: والصحيح أنْ يقول: الناصّة من النصّ، لا النصب، فقولنا: كلُّ رجل وضيعته، معناه كلّ رجل مع ضيعته مقرونان، والظاهر أنّ الغلط من الناسخ.

قوله: «ولو لم تكن الواو»: نصّاً علىٰ المعيّة، كما في نحو زيد وعمرو بالعطف العادي لم يجب الحذف، بل لا داعي له.

قوله: «نحو: ضربي العبد مسيئاً»: فضرب مصدر عامل في العبد ؛ لأنه مفعوله، والعبد مفسر لصاحب الحال الذي هو ضمير العبد في كان المحذوفة المقدرة بقولنا: إذا كان مسيئاً، ومسيئاً حال لا خبر لحمل كان علىٰ التمام.

قوله: «المقدّر» : أي الضمير المقدّر مع كان التي أُضيف إليها الخبر، والخبر هو: إذا الظرفية المضافة إلىٰ كان عندما نقدر ونقول: ضربي العبد إذا كان مسيئاً، بمعنىٰ وقت كونه.

وقد أشار إلىٰ هذه المسألة بقوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لا يَكُونُ خَبَرا عَنِ الّذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا

أي : ويجب حذف الخبر مقدراً قبل حال لا يصح جعلها خبراً للمبتدأ ، كما في المثالين المذكورين ، وفيه إشارة إلىٰ أنّ الحال متىٰ صحَّ جعلها خبراً للمبتدأ لم يجز أن تسدَّ الحال مسدَّ خبره ، بل تكون هي الخبر ، وإن حذف معها فعلىٰ وجه الجواز .

حكىٰ الأخفش : زيدٌ قائماً ، وخرجت فإذا زيدٌ جالساً .

وروي عن علي بن أبي طالب ﷺ : ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ أي : ونحن نرىٰ عصبةً ، أو نكون عصبةً .

وإنما يصحّ أن تسد الحال مسد الخبر ، إذا باينت المبتدأ ، كما في نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثرُ شُرْبي السَّويق مَلْتُوتاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً .

فإن قلت : الحكم علىٰ هذا المنصوب بأنه حال مبنيٌّ علىٰ أنّ: كان المقدّرة تامة، فلِمَ لَمْ نجعلها ناقصة ، وهذا المنصوب خبراً ؟

قلت : لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون : ضربي زيداً القائم ، ولا أكثر شربي السويق الملتوت .

قوله:«زيد قائماً» : بتقدير: زيد كائن قائماً، وخرجت فإذا زيد كائن جالساً، ونحن عصبةً، بنصب عصبة، أي ونحن نرىٰ عصبة.

قوله:«إذا باينت المبتدأ» : فإنّ القيام لا يحمل علىٰ الضرب، والملتوت لا يحمل علىٰ أكثر، ولا علىٰ شرب، إذ لا معنىٰ له.

فلما التزم تنكيره علم أنه حال لا خبر.

والثاني : وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله صلىٰ الله عليه وسلم : «**أقْرَبُ ما يكونُ العبد من رَبِّه وهوَ ساجد**».

وقد منع الفراء وقوعَ هذه الحال فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه ، وأنشد لرؤبة :

ورَأْيُ عينيّ الفَتَىٰ أباكَا ... يُعْطي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا

وَأَخْبَروا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرا ... عَنْ وَاحِدٍ، كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

قد يتعدد الخبر، فيكون المبتدأ الواحد له خبران فصاعداً ، وذلك في الكلام علىٰ ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه العطف ، وقسم يجب فيه ترك العطف ، وقسم يجوز فيه الأمران .

فالأول : ما تعدد لتعدد ما هو له، إما حقيقة، نحو : بنوك ، كاتب ، وصانع ، وفقيه ، قال الشاعر :

يَدَاكَ يدٌ خَيْرُها يُرْتَجىٰ ... وَأُخرىٰ لأَعْدائِها غائِظَهْ

قوله:«علم أنه حال لا خبر» : لأنّ الخبر لا يلتزم تنكيره، بل هو قد يكون معرفة.

قوله:«مقرونة بالواو» : أي الدالة علىٰ الحالية، وذلك علىٰ أنه حال لا خبر.

قوله:«أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد» : فإنّ الذي يلابسه أن يقال: ساجداً علىٰ الحالية، والخبر محذوف تقديره: إذا كان ساجداً، أو وهو ساجد.

قوله:«ورأي عينيّ الفتىٰ أباكا يعطي الجزيل» : أي معطياً للجزيل.

قوله:«فالأول» : أي ما يجب فيه العطف.

وإمّا حكماً، كقوله تعالىٰ : ﴿ **اعْلَموا أنَّما الحياةُ الدّنيا لَعِبٌ وَلَهوٌ وزِينةٌ وتَفاخُرٌ بَيْنَكُمْ وتكاثرٌ في الأمْوالِ والأوْلادِ** ﴾ .

والثاني : ما تعدد في اللفظ دون المعنىٰ ، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، كقولك : الرمان حلو حامض ، بمعنىٰ : مُزٌّ ، وزيد أعسر يسر ، بمعنىٰ : أضبط.

وقد أجاز فيه أبو علي الفارسي العطف ، وجعل منه قول نمر بن تولب :

لُـقَيْمُ بـنُ لُـقْمانَ مِـنْ أخْـتِه فَكـانَ ابـنَ أختٍ لَـهُ وابْـنَما

وهو سهو .

والثالث : ما تعدد لفظاً ومعنىً ، دون تعدُّدِ ما هو له .

فهذا يجوز فيه الوجهان ، نحو : هُمْ سَراةٌ شُعَراءُ ، وإن شئت قلت : هم سراة

قوله: ﴿ **اعلموا أنّما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة** ﴾ الخ»: فالحياة الدنيا بمنزلة المتعدد حقيقة ؛ لتعدد أمتعتها.

قوله: «والثاني»: وهو ما يجب فيه ترك العطف.

قوله: «بمعنىٰ مُزّ»: أي في ذائقته، خليط من الحلاوة والحموضة.

قوله: «أعسر يسر»: أي يعمل بكلتا يديه اليمين واليسار، فهو أضبط ممّن يعمل بيمينه فقط أو يساره فقط.

قوله: «فكان ابن أُخت له وابنما»: ابن أُخت خبر كان، وابنما عطف عليه.

قوله: «وهو سهو»: أي لأنه ليس من باب: حلو حامض ؛ لجواز انفكاك أحدهما عن الآخر، بأن يقال: إنه ابن أُخته، وإنه ابنه، ولا يقال مثل ذلك في: حلو حامض، وأعسر يسر، وإن كان الفارق ضعيفاً.

قوله: «والثالث»: أي ما يجوز فيه الأمران.

وشعراء، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَهوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَـرْشِ المَـجيدُ * فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾.

وقال حميد بن ثور الهلالي:

يَـنَامُ بـإحدىٰ مـقلَتَيْهِ وَيـتَّقي ... بأُخرىٰ المنَايا فهوَ يقظانُ هاجعُ

وقال الآخر:

فكانَ ابنَ أُختٍ لَهُ وابْنَما

ونحو قوله تعالىٰ: ﴿صُمٌّ وَبُكْمٌ في الظُّلُمات﴾.

قوله:«فهو يقظان هاجع»: ويجوز وهاجع.

قوله:«فكان ابن أُخت له وابنما»: ويجوز فكان: ابن أُخت ابناً، وهكذا يجوز: صمّ بكم في الظلمات، كما جاء في الكتاب العزيز.

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ ٱلْمُبْتَدَا ٱسْماً وَٱلْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

دخول كان وأخواتها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ؛ لأنها أفعال ، وحقُّ الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإنّ ذلك للحروف ، نحو : (هل) و (ليت) و (ما) في قولك : هل جاء زيد؟ وليتهُ عندنا، وما أحدُ أفضل منك ، ولكنّهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها ، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر ، على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول ، سواءٌ تقدم أو تأخر، نحو : كان زيدٌ قائماً ، وكان سيِّداً عمرُ ، ويسمى المرفوع في هذا الباب اسماً والمنصوب خبراً.

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَىٰ أَصْبَحَا   أَمْسَىٰ وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

كان وأخواتها

قوله: «فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف الخ» : كان الناقصة وأخواتها هي من حيث العلامات أفعال، ومن حيث المعاني حروف، كالضمائر الرابطة في مثل قولنا: زيد هو قائم، فإنّها أسماء بالعلامات، حروف من حيث المعنى ؛ لخروج الطرفين: «كان» و «هو» عن ركنية الإسناد، حيث نقول: زيد هو قائم، وكان زيد قائماً.

فَتِىءَ وَٱنْفَكَّ وَهٰذِي ٱلأَرْبَعَهْ   لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا   كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

معنىٰ (كان) : وجد ، و (ظل) : أقام نهاراً ، و (بات) : أقام ليلاً ، و (أضحىٰ وأصبح وأمسىٰ) : دخل في الضحىٰ والصباح والمساء ، و (صار) : تجدد ، ومعنىٰ (ليس) : نفي الحال ، فإن نفت غيره فبقرينة، كقول الشاعر :

وَما مِثْلُهُ فِيهِمْ وَلا كانَ قَبْلَهُ   وليسَ يكونُ الدَّهرَ ما دامَ يَذْبُلُ

ومعنىٰ (زال) : انفصل ، وكذا (برح وفتىءَ وانفك) ، ومعنىٰ (دام) : بقي ، فأَجروا هذه الأفعال بالمعاني المذكورة مجرىٰ الحروف ، فأُدخلت علىٰ الجمل الابتدائية علىٰ تعلّق معانيها بها ، فعملت فيها العمل المذكور .

وهي في ذلك علىٰ ثلاثة أقسام :

قسم يعمل بلا شرط، وهو : كان وليس وما بينهما.

وقسم يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهِهِ، وهو : (زال، وبرح، وفتئ، وانفك) .

مثال النفي : ما زال زيدٌ عالماً ، ولن يبرح عمرٌو كريماً ، وقول الشاعر :

أَلا يا اسْلَمي يا دَارَميَّ علىٰ البلىٰ   ولا زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

وقول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غِنىً واعْتِزازٍ   كُلُّ ذِي عِفَّةٍ بِقُلٍ قَنُوعُ

وقد يُغني معنىٰ النفي عن لفظه، كقوله تعالىٰ : ﴿ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ .

قال الشاعر :

قوله: «وما بينهما»: يعني في الرجز.

قوله: «﴿ تالله تفتأ ﴾ »: أي لا تفتأ.

تَـنْفَكُّ تَسْـمَعُ مـا حَـيِيْتَ ‌‌ ‌‌ بِــهَالِكٍ حـتَّىٰ تَكُـونَهْ

فـالمرءُ قَـدْ يَـرْجُو النـجا ‌‌ ‌‌ ةَ مـؤَمِّلاً والمـوتُ دُونَـهْ

وأما شبه النفي فهو النهي، كقوله :

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ‌‌ ‌‌ تِ فَـنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُـبينُ

ومتىٰ خلت هذه الأفعال الأربعة عن نفي أو نهي ظاهر أو مقدر لا تعمل العمل المذكور .

وقسم يعمل بشرط تقدّم (ما) المصدرية النائبة عن الظرف، نحو : (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصيباً دِرْهَمَا) .

المعنىٰ : أعط درهماً مدة دوامك مُصيبَهُ ، فالمصحح لرفع دام الاسم ، ونصبها الخبر كونها صلة لـ(ما) المذكورة .

فلو لم تكن صلة لها لم يصح ذلك العمل فيها، وكذا لو لم تكن (ما) نائبة عن الظرف ، فلا يقال : عرفت بما دام زيد صديقك ، والمرجع في ذلك كلّه إلىٰ متابعة الاستعمال .

وَغَـيْرُ مَـاضٍ مِثْلَهُ قَـدْ عَـمِلَا ‌‌ ‌‌ إِنْ كَانَ غَيرُ ٱلْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلَا

ما تصرّف من هذه الأفعال وغيرها، فللمضارع منه والأمر ما للماضي من العمل، تقول : يكون زيد فاضلاً ، ولا يزال عمرو كريماً ، فترفع بالمضارع

قوله: «تنفكّ»: أي لا تنفكّ.

قوله: «وكذا لو لم تكن (ما) نائبة عن الظرف»: بل تمحّضت للمصدرية، فلا يقال: عرفت بدوام صداقة زيد لك، بل لابدّ من صياغة ما يتأتّىٰ معه تقدير الظرفية.

الاسم ، وتنصب الخبر ، كما تفعل بالماضي ، وكذلك الأمر، نحو : كُنْ عالِماً أو متَعَلِّماً، كن : فعل أمر يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمها ضمير المخاطب ، وعالماً هو الخبر ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **قُلْ كُونُوا حِجارَةً أوْ حَدِيداً** ﴾ .

ويجري المصدر واسم الفاعل في ذلك مجرىٰ الفعل ، تقول : أعجبني كونُ زيدٍ صديقَكَ ، وهو كائنٌ أخاكَ . وقال الشاعر :

ببَذْلٍ وَحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَىٰ ... وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسيرُ

وقال الآخر :

وما كلُّ مَنْ يُبْدي البَشاشَةَ كائِناً ... أخاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مَنجدا

وقول الآخر :

قَضىٰ اللهُ يا أسْماءُ أنْ لَسْتُ زائِلاً ... أُحِبُّكِ حتىٰ يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ ٱلْخَبَرْ ... أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا ٱلنَّافِيَهْ ... فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لَا تَالِيَهْ

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي ... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

الأصل تأخير الخبر في هذا الباب ، كما في باب المبتدأ والخبر ، وقد لا يتأخر ، فيتوسط بين الفعل والاسم تارة ، ويتقدّم علىٰ الفعل تارة كالمفعول .

أما التوسط فجائز مع جميع أفعال هذا الباب، كقوله تعالىٰ : ﴿ **وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنا نَصْرُ المؤْمِنِينَ** ﴾ .

وقال الشاعر :

سَلِي إنْ جَهلْتِ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ

وكقول الآخر:

لا طيبَ للْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً   لذَّاتُه بادِّكار الموتِ والهَرَمِ

وأما التقديم فجائز إلّا مع (دام)، كما قال: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ) أي منع.

ومع المقرون بـ(ما) النافية، ومع (ليس) على ما اختاره المصنف، تقول: عالِماً كان زيد، وفاضلاً لم يزل عمرو.

ولا يجوز نحو ذلك في (دام) لأنها لا تعمل إلّا مع (ما) المصدرية، و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام، وأن لا يفصل بينها وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع (ما).

ومثل (دام) في ذلك كلّ فعل قارنه حرف مصدري نحو: أريد أن تكون فاضلاً، وكذلك المقرون بـ(ما) النافية نحو: ما زال زيدٌ صديقَكَ، وما برح عمرٌو أخاك، فالخبر في نحو هذا لا يجوز تقديمه على (ما)؛ لأن لها صدر الكلام، ويجوز توسطه بين (ما) والفعل، نحو: ما قائماً كان زيد، كقوله صلّى الله عليه وسلم: «**فَوَاللهِ ما الفَقْرَ أخشىٰ عَلَيْكُمْ**».

وأمّا ليس: فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها، بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالىٰ: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم**﴾. ولتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره، كقولهم: (أزيداً لست مثله)، حكاه سيبويه.

قوله: «﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾»: أصله ألا ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم، ويوم متعلق بـ(مصروفاً)، وهو ـ أي مصروفاً ـ خبر ليس.

قوله: «كقولهم: أزيداً لست مثله»: تقديره: لست زيداً لست مثله، فمثل ملابس ضمير زيد، وقد اشتغلت به ليس عن زيد مرجع الضمير.

وذهب الكوفيون والمبرد وابن السراج إلىٰ منع ذلك ، قاسوها علىٰ: عسىٰ ونعم وبئس وفعل التعجب .

قال السيرافي : (بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق ؛ لأنّ ليس تدخل علىٰ الأسماء كلّها مظهرها ومضمرها ، ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم خبرها علىٰ اسمها . ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ، ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولا يكون فاعله إلّا ضميراً ، فكانت ليس أقوىٰ منها) .

قلت : وبين (ليس وعسىٰ) فرق ؛ لأنّ عسىٰ متضمنة معنىٰ ما له صدر الكلام ، وهو معنىٰ الترجي في نحو : (لعلّ) و (ليس) بخلاف ذلك ؛ لأنها دالة علىٰ النفي، وليس هو في لزوم صدر الكلام كالترجي ؛ لأنّ النفي وإن لزم صدر الكلام فيما لم يلزمه فيما عداها، فلا يلزم من امتناع التقديم علىٰ هذه الأفعال امتناع تقديم خبر ليس عليها .

واعلم أنّ من الخبر ما يجب تقديمه في هذا الباب كما يجب في باب المبتدأ والخبر، وذلك نحو: كم كان مالك؟ وأين كان زيد؟ وآتيك مادام في الدار صاحبها ،

قوله: «**وليس هو**» : أي النفي.

قوله: «**لأنّ النفي وإن لزم صدر الكلام في ما**» : فإنها معروفة بالصدارة إلّا أنه ليس كل أداة نفي مثلها في هذه المعروفية، ومن جملة ذلك ليس، فإنّها غير معروفة بلزوم الصدارة.

قوله: «**كم كان مالك**» : كم خبر متقدم ؛ لأنها استفهامية، فلها الصدارة، وهكذا: أين كان زيد؟

قوله: «**وآتيك ما دام في الدار صاحبُها**» : إذ لو قلنا: مادام صاحبها في الدار، للزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة.

قال الله تعالىٰ : ﴿ وما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إلّا أنْ قالُوا﴾ ، ومنه ما يجب تأخـيره نحو : كان الفتىٰ مولاك ، وما زال غلامُ هند حبيبَها ، وما كان زيدٌ إلّا في الدار .

وقوله :(وَذُو تَمامٍ ما برَفْعٍ يَكْتَفِي) إشارة إلىٰ أنّ من هذه الأفعال ما يجوز أن يجري علىٰ القياس ، فيسند إلىٰ الفاعل ويكتفي به ، وتسمىٰ حـينئذ تـامة، بمعنىٰ : أنها لا تـحتاج إلىٰ الخبر ، وذلك نـحو قـوله تـعالىٰ : ﴿ وإنْ كـانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَسُبْحانَ اللهِ حِيْنَ تُمسونَ وحِـينَ تُصْبِحُونَ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ خالِدِينَ فِيها ما دامَتِ السَّمواتُ والأَرْضُ﴾ .

وقول الشاعر :

وَبـــاتَ وَبـــاتَتْ لَــهُ لَــيْلَةٌ ... كَــلَيْلَةِ ذي العــائِرِ الأرْمَــدِ

وجميع أفعال هذا الباب تصلح للتمام، إلّا فتئَ، وليس ، وزال ، وقد نـبّه علىٰ ذلك في قوله :

قوله:«وما كان جواب قومه إلّا أن قالوا» : فجواب قومه خبر مقدّم، لأنّ قوله: إلّا أن قالوا اسم كان، وأُخّر للحصر.

قوله:«كان الفتىٰ مولاك» : فحيث كان الطرفان معرفة واسمين مقصورين كان السابق منهما اسماً واللاحق خبراً.

قوله:«وما زال غلامُ هند حبيبَها» : فحبيبها خبر، لكن لا يلزم تأخيره، وإن تحمّل ضمير هند ؛ لأننا إذا قدمناه وقلنا: ما زال حبيبَها غلام هند، غاية ما يكون فيه عود الضمير علىٰ متأخر في اللفظ لا في الرتبة ؛ لأن رتبة الاسم التقدم علىٰ الخبر.

قوله:«وان كان ذو عسرة» : أي وجد.

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَٱلنَّـقْصُ فِـي ... فَـتِيءَ لَـيْسَ زَالَ دَائِـماً قُـفِي

يعني : أن ما ليس تاماً من الأفعال المذكورة يسمىٰ ناقصاً ، بمعنىٰ أنه لا يتم بالمرفوع.

ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها إنما سميت ناقصة ؛ لأنـها سـلبت الدلالة علىٰ الحدث ، وتجردت للدلالة علىٰ الزمان .

وهو باطل ؛ لأنّ هذه الأفعال مستوية في الدلالة علىٰ الزمان ، وبينها فرق في المعنىٰ، فلابد فيها من معنى زائد علىٰ الزمان ؛ لأنّ الافتراق لا يكون بما به الاتفاق ، وذلك المعنىٰ هو الحدث ؛ لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلّا الحدث .

والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال : إنّ (كان) النـاقصة مسـلوبة الدلالة علىٰ الحدث ، إنها مسلوبة أن تستعمل دالة علىٰ الحدث دلالة الأفـعال التامة بنسبة معناها إلىٰ مفرد ، ولكن دلالة الحروف عـليه، فسـمي ذلك سـلباً لدلالته علىٰ الحدث بنفسه .

وَلَا يَلِي ٱلْعَامِلَ مَـعْمُولُ ٱلْـخَبَرْ ... إِلَّا إِذا ظَرْفاً أَتَىٰ أَوْ حَـرْفَ جَرْ

وَمُضْمَرَ ٱلشَّانِ ٱسْماً ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ ... مُـوهِمُ مَـا ٱسْتَبَانَ أَنَّـهُ ٱمْـتَنَعْ

قوله: «لأنّ هذه الأفعال»: أي أفعال باب كان كلّها متساوية في الدلالة علىٰ الزمان، ولكنها ليست بمتساوية في المعنىٰ.

قوله: «ولكن دلالة الحروف»: أي تستعمل دالّة علىٰ الحدث دلالة الحـروف عـليه، أي دلالة آلية لا استقلالية.

لا يجيز البصريون إيلاء (كان) أو إحدىٰ أخواتها معمول الخبر إلّا إذا كان ظرفاً أو حرف جر، نحو: كان يومَ الجمعة زيدٌ صائماً، وأصبح فيك أخوك راغباً.

ولا يجوز عندهم في نحو: كانت الحُمّىٰ تأخذ زيداً، ونحو: كان زيداً آكلاً طعامَك أن يقال: كانت زيداً الحمىٰ تأخذ، ولا كان طعامك زيدٌ آكلاً، ولا كان طعامك آكلاً زيد.

وأجاز ذلك الكوفيون تمسكاً بنحو قول الشاعر:

قَنَافِذُ هـدَّاجُـون حَـوْلَ بُـيُوتِهِمْ ... بـما كـانَ إيَّـاهُم عَـطِيَّةُ عـوَّدَا

وقول الآخر:

فأصْبَحُوا والنَّوىٰ عَالي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلَّ النّوىٰ تلقىٰ المَساكِينُ

ومحمله عندالبصريين علىٰ إسناد الفعل إلىٰ ضمير الشأن، والجملة بعده خبر، كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين كقول الشاعر:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفانِ شامِتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنْتُ أصْنَعُ

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَـانَ أَصَـحَّ عِـلْمَ مَنْ تَـقَدَّمَا

قد تأتي كان بلفظ الماضي زائدة لا عمل لها، ولا دلالة لها علىٰ أكثر من

قوله:«بما كان إيّاهم عطية عوّدا»: فإيّاهم مفعول عوّد.

قوله:«وليس كلّ النوىٰ تلقىٰ المساكين»: أصله وليس المساكين تلقىٰ كلّ النوىٰ.

قوله:«كان الناس صنفان»: فالناس مبتدأ وصنفان خبره، والجملة خبر كان واسمها ضمير شأن يقدّر.

الزمان ، وتتعيّن للزيادة إذا وقعت في حشو الكلام ، كوقوعها بين (ما) وفعل التعجب ، نحو : ما كان أحسنَ زيداً ، وما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّمَ .

وبين المسند والمسند إليه، كقوله : أوَ نَبِيٌّ كان موسىٰ .

وبين الجار والمجرور، كقول الشاعر :

سَراةُ بني أبي بكرٍ تَسامَىٰ عَلىٰ كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

وندر زيادتها بلفظ المضارع ، كقول أم عقيل :

أنْتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ

ولم يزد غيرها من أخواتها إلّا (أصبح ، وأمسىٰ) فيما شذ ، من نحو قولهم : (ما أصبحَ أبردَها، وما أمسىٰ أدفأَها) .

وَيَحْذِفُونَهَا ويُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا ٱشْتَهَرْ

وَبعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ٱرْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ

كثير في كلامهم حذف (كان) وإبقاء عملها ، وحذفها مع اسمها أكثر من حذفها ، وإبقاء الاسم مع الخبر أو دونه .

قوله: «ما أصبح أبردها، وما أمسىٰ أدفاها»: والصحيح أنها ليست بزائدة ؛ لأنه لم يرد أن يقول: ما أبردها وما أدفاها مطلقاً، بل أراد بردها في الصبح ودفئها في المساء.

قوله: «وإبقاء الاسم مع الخبر»: مثل: إمّا أنت برّاً، فالاسم والخبر موجودان، وحذفها مع اسمها مثل: سر مسرعاً إن راكباً أو ماشياً، بمعنىٰ إن كنت راكباً أو ماشياً، فالموجود هو الخبر وحده.

وأكثر ما تحذف بعد (إن ولو) الشرطيتين نحو: سِرْ مسرعاً إنْ راكباً أو ماشياً، أي: إن كنت راكباً أو كنت ماشياً، وأعْطِ ولو زيداً أو عَمْراً، أي: ولو كان المعطىٰ زيداً أو عمراً بَرَرْت.

قال الشاعر:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضُبَّةَ كلُّها ... إنْ ظَالِماً فيهمْ وإنْ مَظْلُوما

وقال الآخر:

لا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجَبَلُ

وأما قولهم: (الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ، والمرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفاً فسيفٌ، وإنْ خنجراً فخنجرٌ) ففيه أربعة أوجه: نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه، ونصبهما، ورفعهما.

فنصب الأول علىٰ معنىٰ: إن كان عملُه خيراً، وإن كان ما قَتَل به سيفاً، ورفعه علىٰ معنىٰ: إن كان في عمله خيرٌ، وإن كان معه سيفٌ.

ونصب الثاني علىٰ معنىٰ: فيُجزىٰ خيراً، أو فكان جزاؤه خيراً، أو كان ما يقتُلُ به سيفاً، ورفعه علىٰ معنىٰ: فجزاؤه خيرٌ، وما يقتل به سيفٌ.

وقد تحذف كان بعد غير (إن) و (لو).

فمن ذلك حذفها بعد (لَدُنْ) كقول الراجز، أنشده سيبويه:

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلىٰ إتْلائِها

قوله: «فنصب الأوّل علىٰ معنىٰ»: إن كان عمله خيراً، فجزاؤه خير، ورفع الأوّل علىٰ معنىٰ: إن كان في عمله خيرٌ يكن جزاؤه خيراً، ونصبهما نحو: إن كان عمله خيراً يكن جزاؤه خيراً، ورفعهما نحو: إن يكن في عمله خير فجزاؤه خير.

أي : من لَدُنْ كانت شولاً .

ومنه حذفها بعد (أن) الناصبة للفعل بتعويض (ما) عن الفعل ، وإثبات الاسم والخبر، كقوله : (أمّا أنْتَ برّاً فاقْتَرِبْ) تقديره : لأن كنت برّاً فاقترب فـ (أن) مصدرية و (ما) عوض عن (كان) ، و (أنت) اسمها ، و (براً) خبرها، ومثله قول الشاعر :

أبـا خُـراشَـة أمَّـا أنْتَ ذا نـفَرٍ   فإنَّ قَـوْمِي لَـمْ تَأكُـلْهُم الضَّبُعُ

ومتىٰ دخل علىٰ المضارع من (كان) الجازمُ أسكن النون ، ووجب حذف الواو قبله ، لأجل التقاء الساكنين فيقال : لم يكنْ زيدٌ قائماً .

وقد تخفف لكثرة الاستعمال ، فتحذف نونها تشبيهاً بحرف اللين، هذا إن لم يلها ساكن، نحو : لم يكُ زيدٌ قائماً .

فإن وليها ساكن، كما في قوله : (لم يَكُنِ ابْنُكَ قائماً) امتنع الحذف ، إلّا عند يونس. ويشهد له قول الشاعر :

فَإنْ لَمْ تَكُ المرآةُ أبْـدَتْ وَسـامَةً   فَقَدْ أبدَتِ المـرآةُ جَـبْهَةَ ضَـيْغَمِ

قوله:«بحرف اللين» : أي حرف العلة.

قوله:«فإن لم تك المرآة» : وكان الحقّ أن يقول: فإن لم تكن المرآة ؛ لأن ما بعد الكاف ساكن.

فصل

في «ما» و«لا» و«لاتَ» و«إنْ» المشبهات بلَيْس

إعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ   مَعَ بَقَا ٱلنَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ آوْ ظَرْفٍ كَمَا   بِـي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ ٱلْعُلَمَا

ألحق أهل الحجاز (ما) النافية بـ(ليس) في العمل إذا كانت مثلها في المعنىٰ، فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر، نحو: **﴿ما هذا بَشَراً﴾**، **﴿وَما هنَّ أمَّهاتِهِمْ﴾**، وأهملها التميميون؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس.

ومن أعملها فشرط عملها عنده: فقد (إن) الزائدة، وبقاء النفي، وتأخير الخبر، وهو المشار إليه بقوله: (وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أي علم، فلو وجدت (إن) كما في قول الشاعر:

بَنِي غُدانَةَ ما إنْ أنتمُ ذَهَبٌ   ولا صَرِيفٌ ولكنْ أنْتُمُ خزفُ

بطل العمل لضعف شبه (ما) حينئذ بـ(ليس) إذ قد وليها ما لا يلي (ليس)، ولو انتقض النفي بـ(إلّا) نحو: **﴿وَما مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ﴾** بطل أيضاً عملها لبطلان

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

قوله: «لعدم اختصاصها بالأسماء»: لدخولها علىٰ الأفعال بكثرة.

قوله: «فقد (إن) الزائدة»: أي بعدها، مثل: بني غدانة ما إن أنتم ذهب.

معناها، وندر أيضاً قول مغلس:

وَمَـا حَـقُّ الذي يَـعْثُو نَـهاراً ... وَيَسْـرِقُ لَـيْلَهُ إلّا نَكَـالا

وقول الآخر:

وَمَـا الدَّهْـرُ إلّا مَـنْجَنُوناً بأهْـلِهِ ... وَما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا

وكذلك لو تقدم الخبر لأن (ما) عامل ضعيف لا قوة لها علىٰ شيء من التصرف، فلذلك لم تعمل حال تقدم خبرها علىٰ الاسم إلّا فيما ندر من قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَـدْ أعـادَ اللهُ نِـعْمَتَهُمْ ... إذْ همْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَـرُ

ولا يجوز تقديم معمول خبر (ما) علىٰ اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً أو حرف جرٍّ، تقول: ما زيد آكلاً طعامك، ولو قدمت الطعام علىٰ زيد لم يجز، إلّا أن ترفعَ الخبرَ، نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ.

قال الشاعر:

وَقَالُوا تَعَرَّفْها المنازلَ مِـنْ مِـنىً ... وَما كُلُّ مَنْ وافىٰ مِنىً أنا عارفُ

وتقول: ما عندك زيدٌ مقيماً، وما بي أنت معنياً، بتقديم معمول خبر (ما) علىٰ اسمها، أجازوا ذلك في الظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وَرَفْـعَ مَـعْطُوفٍ بِـلٰكِنْ أَوْ بِـبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلْ

قوله:«وما كلُّ من وافىٰ منى أنا عارف»: كل مفعول لعارف، وأصله: ما أنا عارف كلّ من وافىٰ منىٰ.

لا يجوز نصب المعطوف بـ (لكن) ولا بـ (بل) على خبر (ما) لأنّ المعطوف بهما موجب، و (ما) لا تنصب الخبر إلّا منفياً، فإذا عُطف بهما على خبر (ما) وجب رفع المعطوف؛ لكونه خبر مبتدأ محذوف، تقول: ما زيدٌ قائماً، بل قاعدٌ، وما عمرٌو شجاعاً لكن كريمٌ، المعنىٰ: بل هو قاعد، ولكنْ هو كريمٌ.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ ٱلْبَا ٱلْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

كثيراً ما تزاد باء الجر في الخبر بعد (ما وليس) توكيداً للنفي، نحو: ﴿**وما ربُّكَ بِغافِلٍ**﴾، و ﴿**ألَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ**﴾.

وقد تزاد في الخبر بعد (لا) كقول سواد بن قارب:

فكنْ لي شفيعاً يومَ لا ذُو شَفاعَةٍ ... بمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

ومثله: «لا خيرَ بخير بعده النار» إذا قدر معناه: لا خير خيراً بعده النار، ويجوز أن يكون المعنىٰ: لا خير في خير بعده النار.

وبعد نفي (كان) كقوله:

وَإنْ مُدَّت الأيْدي إلىٰ الزادِ لَمْ أكُنْ ... بأعْجَلِهِمْ، إذْ أجشَعُ القومِ أعْجَلُ

وفي مواضع أُخر، كقوله تعالىٰ: ﴿**أوَلَمْ يَرَوْا أنَّ اللهَ الذي خَلَقَ السَّمواتِ والأرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ**﴾، وكقول الشاعر:

قوله: «بل قاعد»: أي هو قاعد، بإيجاب القعود له بعد سلب القيام عنه.

قوله: «لا خير في خير بعده النار»: فتكون أصلية لا زائدة، والباء بمعنىٰ «في».

قوله: «بقادر»: الباء زائدة، والأصل: أو لم يروا أن الله قادر.

دَعاني أخي والخَيْلُ بيني وبينَهُ ... فَلَمّا دَعاني لَمْ يجدْني بقُعَددِ

وقول الآخر:

يَقُولُ إذا اقلوْلَىٰ عَلَيْها وَأقْرَدَتْ: ... ألا هَلْ أخُو عَيْشٍ لذيذٍ بدائِمِ

وقول امرئ القيس:

فَإنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَةً لا تُلافِها ... فَإنَّكَ مِمَّا أحْدَثَتْ بالمجرِّبِ

فِي ٱلنَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا ٱلْعَمَلَا

وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِي ٱلرَّفْعِ فَشَا وَٱلْعَكْسُ قَلّْ

يجوز في (لا) النافية أن تعمل عمل (ليس) إن كان الاسم نكرة، نحو: لا رَجُلٌ أفضلَ منك.

قال الشاعر:

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ علىٰ الأرْضِ باقِياً ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضىٰ الله واقِيا

وقال الآخر:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها ... فَأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

قوله: «بقعدد»: أي قعددا، مفعول ثانٍ ليجدني.

قوله: «اخو عيش لذيذ بدائم»: أي دائم، واقلولى: بمعنىٰ ارتفع، واقردت: سكنت، والمعنىٰ: إنّ الجنازة بلسان حالها تقول بعد استقرارها علىٰ السرير: ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم.

قوله: «بالمجرب»: أي مجرّب خبر «إنّ».

قوله: «إن كان الاسم نكرة»: ويلزمه أن يكون الخبر نكرة أيضاً.

أراد: لا براحُ لي، فترك تكرير (لا)، ورفع الاسم بعدها دليل علىٰ إلحاقها بـ(ليس).

وقد تزاد التاء مع (لا) لتأنيث اللفظ، والمبالغة في معناه، فتعمل العمل المذكور في أسماء الأحيان لا غير، نحو: (حين وساعة وأوان).

والأعرف حينئذ حذف الاسم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلاتَ حِينَ مَناص﴾ المعنىٰ: ليس هذا الحين حين مناص، أي: فرار.

وأما الساعة والأوان قال الشاعر:

نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعَةَ مَنْدَمٍ   والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ

وقال الآخر:

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أوانٍ   فَأَجَبْنا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقاءِ

أراد: ولاتَ أوانِ صلح، فقطع (أوان) عن الإضافة في اللفظ فبناها، وآثر بناءها علىٰ الكسر تشبيهاً بـ(نزال)، ونوّنها للضرورة.

وقد يحذفون خبر (لات) ويبقون اسمها كقراءة بعضهم: ﴿وَلاتَ حِيْنُ مَناص﴾، ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً.

وقد ندر إجراء (إن) النافية مجرىٰ (ليس) في قراءة سعيد بن جبير: ﴿إنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِباداً أمْثالَكُم﴾.

قوله: «دليل علىٰ إلحاقها بليس»: أي لا بأنّ المشبهة.

قوله: «إنِ الذين»: بمعنىٰ ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، بل هم أصنام أو ما هو بمنزلتها.

وكقول الشاعر :

إنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِياً عَـلىٰ أحـدٍ إلّا عــلىٰ أضْـعَفِ المـجانِينِ

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَىٰ نَزْرٌ وَكَادَ ٱلْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
وَكَعَسَىٰ حَرَىٰ وَلٰكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلَا
وَأَلْزَمُوا ٱخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَىٰ وَبَعْدَ أَوْشَكَ ٱنْتِفَا أَنْ نَزُرَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي ٱلْأَصَحّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي ٱلشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ ٱلسَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

أفعال المقاربة علىٰ ثلاثة أضرب : لأن منها ما يدل علىٰ رجاء الفعل ، وهو (عسىٰ وحرىٰ واخْلَوْلَقَ) .

ومنها ما يدلُّ علىٰ مقاربته في الإمكان، وهو (كاد وكَرُبَ وأوشك) .

ومنها ما يدلُّ علىٰ الشروع فيه، وهو (أَنشأَ وطَفِقَ وجَعَلَ وأخذ وعلق) .

وكلُّ هذه الأفعال مستوية في اللحاق بـ (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر ؛ لأنها مثل (كان) في الدخول علىٰ مبتدأ وخبر في الأصل ، لكن التُزِم في

أفعال المقاربة

معناها أنها تقرّب من الوقوع وتُشعر به.

قوله: «علىٰ مقاربته في الإمكان»: أي في الوقوع والتحقق.

هذا الباب كون الخبر فعلاً مضارعاً، إلّا فيما ندر مما جاء مفرداً، كقول الراجز :

أَكْثَرْتَ في العَـذْلِ مُـلِحّاً دائِـماً ... لا تُكْثِرنْ إنـي عَـسيتُ صـائِما

وقول الآخر :

فَأُبْتُ إلىٰ فَـهْمٍ ومـا كِـدْتُ آيـباً ... وكمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهـي تَـصْفِرُ

أو جملة اسمية، كقوله :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ٱبْـنَي زيـادٍ ... مِـنَ الأكْـوارِ مَـرْتَعُها قَـريبُ

أو فعلاً ماضياً، كقول ابن عباس ﵄ : «فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرجَ أرسَلَ رسولاً» فهذا ونحوه نادر .

والمطّرد كون الخبر فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أنْ) المصدرية أو مجرداً منها ، فيقرن بـ(أنْ) بعد أفعال الرجاء نحو : ﴿عَسىٰ اللهُ أنْ يَتُوبَ عَلَيْهِم﴾ ، وحرى زيدٌ أن يقومَ، واخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ .

وربما تجرّد منها بعد (عسىٰ) كقول الشاعر :

عَسـىٰ الهَـمُّ الذي أمْسَيْتُ فـيهِ ... يكـونُ وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قـريبُ

فإن قلت : كيف جاز اقتران الخبر هٰهنا بـ (أنْ) المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر ؟

قوله: «إني عسيت صائماً وما كدت آيبا»: فالضمائر المتصلة أسماؤها، وصائما وآيبا: أخبار.

قوله: «وهي تصفر»: من صفر يصفر: صوّت بفمه، أي فارقتها وهي تصفر حزناً وحذراً عليّ أن لا أعود.

قوله: «مرتعها قريب»: الخبر فيها جملة اسمية.

قلت : يجوز مثل ذلك علىٰ المبالغة، أو حذف المضاف، كأنه قيل : عسىٰ أمْرُ زيدٍ أنْ يقومَ .

والأولىٰ جعل (أنْ) بصلتها مفعولاً به علىٰ إسقاط الجار ، والفعل قبلها تامٌّ.

قال سيبويه : (تقول عسيتَ أنْ تفعلَ كذا) ، فأنْ هٰهنا بمنزلتها في : قاربتَ أنْ تفعلَ ، وبمنزلة : دنوتَ أنْ تفعلَ ، واخلولقت السماءُ أن تمطر ، فهذا نصٌّ منه علىٰ أنَّ «أنْ تفعل» بعد عسىٰ ليس خبراً .

والحق أن أفعال المقاربة ملحقة بـ(كان) إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ(أنْ) أما إذا اقترن بها فلا .

وأما أفعال المقاربة في الإمكان، فيجوز في الفعل الذي بعدها اقترانه بـ(أن) وتجرده منها ، إلّا أنّ الأعرف تجرّده بعد (كاد وكرب) نحو : ﴿ **كادُوا يكونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً** ﴾ ، وقال الشاعر :

كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ   حينَ قالَ الوُشاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وقد يقترن بـ(أنْ) بعدها كقول عمر ﷺ : «ما كدتُ أن أُصلّيَ العصرَ حتىٰ كادَت الشمس أنْ تَغْرُبَ» .

ومثله قول الشاعر :

أبيتُم قبولَ السّلْمِ منّا فَكِدْتُم
لَدىٰ الحربِ أنْ تُغْنُوا السُّيُوف عَنِ السَّلِّ

قوله: «علىٰ المبالغة»: مثل: زيد عادل.

قوله: «قاربت أن تفعل»: بمعنىٰ قاربت الفعل، واخلولقت السماء أن تمطر: قربت من المطر.

قوله: «ليس خبراً»: بل مفعولاً به أو مجروراً بمنزلة المفعول.

وقول الآخر في: كرب:

سَقَاها ذَوُو الأحْلامِ سَجْلاً علىٰ الظَّما   وَقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُها أنْ تَقَطَّعا

ومثله:

قَدْ بُرْتَ أو كَرَبتَ أن تَبُورا   لَمَّا رأيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورا

ولم يذكر سيبويه في: كرب إلّا تجريد خبرها من (أنْ) فلذلك قال الشيخ: «وَمثلُ كادَ في الأصَحّ كَربا».

وأما أوشك فالأمر فيها علىٰ العكس من (كاد) قال الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ الناسُ الترابَ لأَوْشَكُوا   إذا قيلَ: هاتُوا أنْ يَمَلّوا ويَمْنَعُوا

وقد يقال: أوشك زيد يفعل، والوجه: أوشك أن يفعل.

وأما أفعال الشروع، فلا يقترن الخبر بعدها بـ(أنْ) لأنها للإنشاء فخبرها حال، فلا يجوز أن تصحبه (أنْ) لأنها لا تدخل علىٰ المضارع إلّا مستقبلاً تقول: أنشأ السائق يحدو، وطَفِقَ زيدٌ يعدو، وجعلت أفعلُ، وأخذتُ أكتبُ، وعلقتُ أُنشئ، بتجريد الخبر من (أنْ) لا غير.

وَآسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا   وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

جميع أفعال المقاربة لا تتصرف ولا يستعمل منها غير مثال الماضي إلّا (كاد وأوشك).

أما كاد فجاؤوا لها بمضارع لا غير، نحو: ﴿ **يكادُ زَيتها يُضِيءُ** ﴾.

وأما أوشك فجاؤوا لها بمضارع، نحو قال الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

وهو فيها أعرف من مثال الماضي .

وربما جاؤوا لها باسم فاعل، كقول الشاعر :

فَـمُوشِكَةٌ أرْضُـنا أنْ تَـعُودَ خِلافَ الأنـيسِ وُحُـوشاً يَـبابا

بَعْدَ عَسَىٰ آخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِـنىً بِأَنْ يَـفْعَلَ عَـنْ ثَـانٍ فُـقِدْ

وَجَرِّدَنْ عَسَىٰ أَوِ آرْفَـعْ مُـضْمَرَا بِـهَا إِذَا آسْـمٌ قَـبْلَها قَـدْ ذُكِـرَا

يجوز إسناد (عسىٰ ، واخلولق ، وأوشك) إلىٰ (أن يفعل) ، فيستغنىٰ به عن الخبر ، تقول : عسىٰ أن تقومَ ، وأوشك أن تذهبَ ، كأنك قلت : دنا قيامك ، وقرُبَ ذهابك ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَعَسَىٰ أَنْ تَكرهُوا شَيْئاً وَهوَ خَيرٌ لَكُمْ ﴾ .

وإذا بُنيت هذه الأفعال الثلاثة علىٰ اسم قبلها جاز إسنادها إلىٰ ضميره وجعل (أن يفعل) بعدها خبراً ، وجاز إسنادها إلىٰ (أن يفعل) مكتفى به .

ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع ، تقول : هند عَسَتْ أنْ تقومَ ، والزيدان عَسَيا أنْ يقوما ، والزيدونَ عَسَوْا أن يقوموا ، وأوشكوا أن يفعلوا ، فهذا علىٰ الإسناد إلىٰ ضمير المبتدأ .

وتقول : هند عسىٰ أن تقوم ، والزيدان عسىٰ أن يفعلا ، والزيدون أوشك

قوله: «وهو فيها» : أي في أوشك.

قوله: «فيستغنىٰ به عن الخبر» : فتكون تامّة، تقول: عسىٰ أن تقوم، بمعنىٰ قرب قيامك.

قوله: «﴿ وعسىٰ أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ » : بمعنىٰ ربّما يقرب كرهكم للشيء، وهو خير لكم.

قوله: «هذه الأفعال الثلاثة» : وهي عسىٰ واخلولق وأوشك.

أن يفعلوا ، فهذا علىٰ الإسناد إلىٰ (أنْ) بصلتها، وهكذا إذا كان بعد (أن يفعل) اسم ظاهر ، فإنه يجوز كونه اسم (عسىٰ) علىٰ التقديم والتأخير، وكونه فاعل الفعل بعد (أنْ) .

تقول علىٰ الأول: عسىٰ أن يقوما أخواك ، واخلولق أن يذهبوا قومُك.

وعلىٰ الثاني : عسىٰ أن يقوم أخواك ، واخلولق أن يذهب قومُك ، تفرّغ الفعل بعد (أن) من الضمير؛ لأنك أسندته إلىٰ الظاهر .

وَٱلْفَتْحَ وَٱلْكَسْرَ أَجِزْ فِي ٱلسِّيْنِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيتُ وَٱنْتِقَا ٱلْـفَتْحِ زُكِـنْ

إذا اتصل بـ(عسىٰ) تاء الضمير أو نوناه، نحو : عسيت أن تفعل ، وعسينا أن نفعل ، والهندات عسين أن يقُمْنَ جاز في السين الكسر إتباعاً للياء ، وبه قرأ نافع قوله تعالىٰ : ﴿ **فَهَلْ عَسِيْتُمْ إنْ تَوَلَّيْتُم**﴾ .

والفتح هو الأصل ، وعليه أكثر القراء، ولذلك قال : «وانتِقا الْفَتح زُكِـنْ» أي : واختيار الفتح قد علم .

قوله: «تقول علىٰ الأوّل»: أي التقديم والتأخير.

قوله: «لأنك أسندته إلىٰ الظاهر»: وهو أخواك في قولنا: عسىٰ أن يقوم أخواك.

قوله: «والفتح هو الأصل»: لأنّ فتح السين من «عسىٰ» هو حركتها الأُولىٰ.

إنَّ وأَخواتُها

لِإِنَّ أَنَّ لَـيْتَ لٰكِنَّ لَـعَلْ　　كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَـإِنَّ زَيْـداً عَـالِمٌ بِأَنِّـي　　كُـفءٌ وَلٰكِنَّ آبْنَهُ ذُو ضِغْنِ
وَرَاعِ ذَا ٱلتَّرْتِيبَ إِلَّا فِـي ٱلَّـذِي　　كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ ٱلْبَذِي

من الحروف ما يستحق أن يجري في العمل مجرىٰ (كان)وهي : إنَّ وأنَّ وليتَ ولكنَّ ولعلَّ وكأنَّ .

فإنَّ لتوكيد الحكم ونفي الشك فيه أو الإنكار له ، وأنَّ مثلها إلّا في كونها وما بعدها في تأويل المصدر .

و (ليت) للتمني، وهو طلب ما لا طمعَ في وقوعه، كقولك : ليت زيداً حيٌّ ، وليت الشبابَ يعودُ .

و (لكنَّ) للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه، كقولك : ما زيدٌ شجاعاً ولكنه كريمٌ ، فإنك لمّا نفيت الشجاعة عنه أوهم ذلك نفيَ الكرم ؛ لأنهما كالمتضايفين ، فلمّا أردت رفع هذا الإيهام، عقبت الكلام بـ(لكنّ)

إنّ وأخواتها

قوله:«مجرىٰ كان» : أي لأنه رابط مثلها في الحقيقة.

قوله:«نفي الكرم» : وعدم ثبوته.

مع مصحوبها .

و (لعلّ) للترجي والطمع، وقد ترد إشفاقاً، كقوله تعالىٰ : ﴿ **فَلَعَلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ علىٰ آثارِهِمْ**﴾ .

و (كأنّ) للتشبيه ، وعند النحويين أنّ قولك: كأن زيداً أسدٌ ، أصله : إنَّ زيداً كالأسد ، ثم قدّمت الكاف ففتحت الهمزة من (إنَّ) فصارا حرفاً واحداً يفيد التشبيه والتوكيد .

وهذه الحروف شبيهة بـ (كان) لما فيها من سكون الحشو ، وفتح الآخر ، ولزوم المبتدأ والخبر فعملت عكس عمل (كان) ليكون المعمولان معها كمفعول قُدِّم ، وفاعل أُخِّر ، فتبين فرعيتها ، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر، نحو : إنَّ زيداً عالم بأني كُفْءٌ ، ولكن ابنه ذو ضغن ، أي : ذو حقد ، ونحو : ليت عبدَ الله مقيمٌ ، ولعلّ أخاك راحلٌ ، وكأنّ أباك أسدٌ .

ولا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر إلّا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو : إنّ عندك زيداً ، وإنّ في الدار عمراً ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ **إنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً**﴾ و ﴿ **إنَّ لَدَيْنا أنْكالاً**﴾ .

ومثّل لصورتي تقديم الخبر في هذا الباب بقوله : «لَيْتَ فيها أو هُنا غَيْرَ البذي» أي : غير الوقح .

قوله: «وقد ترد إشفاقاً»: والإشفاق هو الخوف.

قوله: «ثم قدّمت الكاف»: علىٰ: إنّ، فصارت كأنّ.

قوله: «من سكون الحشو»: أي الوسط.

قوله: «فتبيّن فرعيّتها»: أي فرعية أنّ وأخواتها علىٰ كان وأخواتها.

قوله: «فيها أو هنا»: فيها جار ومجرور، وهنا مكان بمنزلة الظرف.

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا وَفِي سِوَىٰ ذَاكَ ٱكْسِرِ

(إنَّ) المكسورة هي الأصل ، فإذا عرض لها أن تكون هي ومعمولها في معنىٰ تأويل المصدر، بحيث يصحّ تقديره مكانهما، فتحت همزتها للفرق، نحو : بلغني أنّ زيداً فاضل ، تقديره : بلغني الفضل. وكلُّ موضع هو للمصدر فـ«إنّ» فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للجملة فـ«إنّ» فيه مكسورة .

ومن المواضع ما يصحُّ فيه الاعتباران ، فيجوز فيه الفتح والكسر علىٰ معنيين ، كما سنقف عليه إن شاء الله تعالىٰ .

وقد نبّه علىٰ مواضع الكسر بقوله :

فَاكْسِرْ فِي ٱلابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ   حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَىٰ

المواضع التي يجب فيها كسر (إنَّ) ستة :

الأول : أن يُبتدأ بها الكلام مستقلاً، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ** ﴾ ونحو : ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ ، أو مبنياً علىٰ ما قبله ، نحو: زيد إنّه منطلق .

قوله: «﴿ **ألا إنّ أولياء الله** ﴾ »: ولم يعتبر وجود «ألا» في صدر الكلام ؛ لأنها للعرض والتنبيه والتوطئة لما بعدها.

قوله: «**أو مبنياً علىٰ ما قبله**»: أي تقع في صدر جملة أُخبر بها عن مبتدأ قبلها.

قال الشاعر :

مِنَّا الأناةُ وَبَعْضُ القَوْمِ يحسبُنا ... إنَّا بطاءٌ وفي إبْطائِنا سَرَعُ

الثاني : أن تكون أول صلة، كقولك : جاء الذي إنّه شجاع ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وآتَيْناهُ مِنَ الكُنُوز ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالْعُصْبةِ** ﴾ .

واحترز بكونها أول الصلة من نحو : جاء الذي عندك أنّه فاضلٌ، ومن نحو قولهم : لا أفعله ما أنَّ في السماء نجماً ؛ لأنّ تقديره: ما ثبت أنَّ في السماء نجماً .

الثالث : أن يتلقىٰ بها القسم، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **حم * والكِتابِ المُبين * إنَّا أنْزَلْناهُ في لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ** ﴾ .

الرابع : أن يُحكىٰ بها القول المجرد من معنىٰ الظنّ ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **قالَ إنِّي عَبْدُ الله** ﴾ .

وقوله : «أوْ حُكِيَتْ بالقَوْل» معناه : حكيت ومعها القول ؛ لأنّ الجملة إذا حكي بها القول، فقد حكيت هي بنفسها مع مصاحبة القول .

واحترزتُ بالمجرد من معنىٰ الظن من نحو : أتقول أنَّك فاضل .

الخامس : أن تحلّ محل الحال، نحو : زرتُ زيداً ، وإنِّي ذو أمل ، كأنك قلت : زرته آملاً ، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ **كَما أخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنَ المُؤْمِنِينَ لَكارِهونَ** ﴾ .

فكَسْرُ (إنَّ) في هذه المواضع كلّها واجب ؛ لأنها مواضع الجمل ، ولا يصح فيها وقوع المصدر .

السادس : أن تقع بعد فعل معلق باللام، نحو : علمت إنَّه لذو تقىٰ ، فلولا

قوله: «عندك أنّه فاضل»: أي ثبت عندك أنه فاضل.

اللام لكانت (إنَّ) مفتوحة ، لتكون هي وما عملت فيه مصدراً منصوباً بـ«علمتُ» ، فلما دخلت اللام، وهي معلقة للفعل عن العمل بقي ما بعد الفعل معها منقطعاً في اللفظ عما قبله فأُعطي حكم ابتداء الكلام ، فوجب كسر (إنَّ) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ **واللهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لَرَسُولُه** ﴾ . ومثله بيت الكتاب:

أَلمْ تَـرَ إنِّـي وابْـنَ أَسْـوَدَ لَـيْلَةً   لنَسْري إلىٰ نارَيْنِ يَعْلُو سَناهُما

بَـعْدَ إِذَا فُـجَاءَةٍ أَوْ قَسَـمِ   لَا لَامَ بَـعْدَهُ بِـوَجْهَيْنِ نُـمِي

مَـعْ تِـلْوِ فَـا آلْـجزَا وَذَا يَـطَّرِدُ   فِي نَحْوِ: خَيْرُ آلْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يجوز فتح (إنّ) وكسرها في مواضع :

منها : أن تقع بعد (إذا) الفجائية نحو : خرجت فإذا إنَّ زيداً واقف بالكسر علىٰ معنىٰ: فإذا زيد واقف، وبالفتح علىٰ معنىٰ: فإذا الوقوف حاصل، والكسر هو الأصل ؛ لأنّ إذا الفجائية مختصة بالجمل الابتدائية ، (فإنَّ) بعدها واقعة في موقع الجملة ، فحقها الكسر ، ومنهم من يفتحها بجعلها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر.

قال الشاعر :

وَكُنْتُ أرىٰ زَيْداً ـ كَما قيلَ ـ سَيِّداً   إذا أَنَّـهُ عَـبْدُ الْـقَفا واللَّـهَازِمِ

يروىٰ : (إذا إنَّه) علىٰ معنىٰ : فإذا هو عبد القفا ، و (إذا أنَّه) علىٰ معنىٰ : فإذا العبودية موجودة .

قوله: «ومثله بيت الكتاب»: أي كتاب سيبويه.

قوله: «مبتدأ محذوف الخبر»: أي حاصل.

ومنها : أن تقع بعد قسم وليس مع أحد معموليها اللام ، كقولك : حلفتُ إنك ذاهبٌ، بالكسر علىٰ جعلها جواباً للقسم ، وبالفتح علىٰ جعلها مفعولاً بإسقاط الخافض، والكسر هو الوجه ، ولا يجيز البصريون غيره، وأما الفتح، فذكر ابن كيسان أن الكوفيين يجيزونه بعد القسم علىٰ جعله مفعولاً بإسقاط الجار ، وأنشدوا :

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ ... مِنِّيَ ذي القَاذورَة المَقْلِيِّ

أوْ تَحْلِفِي بِرَبِّك العَلِيِّ ... أَنِّي أبُو ذَيَّالِك الصَّبيِّ

بكسر (إنَّ) علىٰ الجواب ، وبفتحها علىٰ معنىٰ : أو تحلفي علىٰ أني أبو الصبيّ .

ولو كان مع أحد معمولي (إنّ) بعد القسم اللام، كما في نحو : (حلفتُ بالله إنّك لذاهبٌ) وجب الكسر باتفاق ؛ لأنها مع اللام يجب أن تكون جواباً، ولا يجوز أن تكون مفعولاً ؛ لأنّ (أنّ) المفتوحة لا تجامعها اللام إلّا مزيدة علىٰ ندور .

ومنها : أن تقع بعد فاء الجزاء نحو : من يأتني فأنِّي أكرمه ، بالكسر علىٰ أنها في موضع الجملة ، وبالفتح علىٰ أنها في تأويل مصدر مرفوع ؛ لأنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والكسر هو الأصل ؛ لأنّ الفتح محوج إلىٰ تقدير محذوف ؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلّا جملة ، والتقدير علىٰ خلاف الأصل .

قوله:«بإسقاط الخافض» : بتقدير: حلفت علىٰ ذهابك.

قوله:«لأنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ»: بتقدير: فإكرامي حاصل له، أو فهو مكرم من ناحيتي.

ومما جاء بالكسر قوله تعالىٰ : ﴿ وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فإنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ ، ومما جاء بالفتح قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَعْلَموا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فأَنَّ لَهُ نارَ جَهَنَّمَ ﴾ التقدير فجزاؤه أنّ له نار جهنّم.

ومما جاء بالوجهين قوله تعالىٰ : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ علىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّه مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

فالكسر علىٰ معنىٰ : فهو غفور رحيم ، والفتح علىٰ معنىٰ : فمغفرة الله ورحمته حاصلة لذلك التائب المصلح .

ومنها : أن تقع خبراً عن قول ، وخبرها قول ، وفاعل القولين واحد ، كقولهم : أول قولي أني أحمد الله ، بالفتح علىٰ معنىٰ : أول قولي : حمد الله ، وإني أحمد الله بالكسر علىٰ الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : أول قولي هذا اللفظ .

وقيل: الكسر علىٰ أن الجملة حكاية القول ، والخبر محذوف ، تقديره : أول قولي هذا اللفظ ثابت ، وليس بِمُرْضٍ ؛ لاستلزامه ما لا سبيل إلىٰ جوازه ، وهو : إمّا الإخبار بما لا فائدة فيه .

قوله: «ومنها أن تقع خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، كقولهم: أوّل قولي أني أحمدُ اللهَ»: فقول: (أني أحمدُ الله) قولٌ هو خبر عن قول، وهو (أوّل قولي) وخبر «إنّ» قول أيضاً ؛ لأنّ (أحمدُ الله) قول، وفاعل القولين (أول قولي) و (أحمد الله) واحد وهو المتكلم.

قوله: «كأنك قلت: أوّل قولي هذا اللفظ»: فأول قولي مبتدأ، وهذا اللفظ خبر.

قوله: «بما لا فائدة فيه»: لأنّ كلمة «ثابت» زائدة ولغو ؛ لأنّ الناطق بأوّل قولي إني أحمد الله يريد أن يبيّن أنّه لم يسبق منه قول سوىٰ حمد الله، فالاخبار بثابت لا يتفق مع الغرض الذي يريد بيانه، وحيث لا يريد هذا المطلب يكون «أوّل» زائداً، ويصير

وإمّا كون «أول» صلة، دخولهُ في الكلام كخروجه ؛ لأنّ الذي هـو أول قولي: إني أحمد الله حقيقة هو الهمزة من «إني» ، فإن لم يكن «أول» صلة لزم الإخبار عن الهمزة من «أني» بأنها ثابتة ، ولا فائدة فيه ، وإن كان صلة لزم زيادة الاسم ، وكلا الأمرين غير جائز .

وتكسر (إنَّ) بعد (حتىٰ) الابتدائية، نحو : مرض فلان حتىٰ إنّه لا يرجىٰ بُرْؤُه ، أو بعد «أما» الاستفتاحية ، نحو : أما إنك ذاهبٌ ، فإن كانت (حتىٰ) عاطفة أو جارة تعيَّن بعدها الفتح ، نحو : عرفت أمورَك حتىٰ أنك فاضلٌ ، وكذلك إن كانت (أما) بمعنىٰ «حقّاً» ، تقول : أما إنك ذاهب كما تقول : حقّاً إنك ذاهب ، علىٰ معنىٰ : في حق ذهابك، قال الشاعر :

أحَـقّاً أنَّ جـيرَتَنا اشـتَقَلُّوا فَـنِيَّتُنا وَنِـيَّتُهُم فَـرِيقُ

تقديره : أفي حق ذلك؟

المعنىٰ: إنّ حمدي لله ثابت، بلا تعرّض لكونه أوّل القول أو وسطه أو آخره.

قوله:«وامّا كون اوّل» : أي من قوله: أوّل قولي.

قوله:«هو الهمزة من إني» : أحمد الله.

قوله:«فإن لم يكن أوّل صلة» : بل كانت أصلية، لزم الإخبار عن الهمزة من: إنّي أحمد الله ؛ لأنّها هي أوّل القول بأنّها ثابتة، وقد بيّنا أنّ هذا الإخبار لغوٌ، وإذا فرضنا أنّ كلمة أوّل زائدة لزم القول بزيادة الاسم ؛ لأنّ كلمة أوّل اسم، بلا داع إلىٰ قول بزيادتها، فأحد المحذورين علىٰ قول هذا القائل لازم، فقوله: والخبر محذوف تقديره: أول قولي هذا اللفظ ثابت ـ قولٌ باطلٌ.

قوله:«أما الاستفتاحية» : وهي التي تفيد العرض والتنبيه.

قوله:«أفي حقّ ذلك» : يعني أنّ «حقّاً» منصوبة علىٰ نزع الخافض، ولكن الماتن جوّز أن يكون «حقّاً» مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل، فهو منصوب علىٰ المصدرية لا علىٰ نزع الخافض.

وجوز فيه الشيخ أن يكون (حقاً) مصدراً بدلاً من اللفظ بالفعل .

وتفتح أنَّ بعد (لا جرم)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**لا جرم أنَّ الله يعلم ما يسرون**﴾ وقد تكسر، قال الفراء: «لا جرم» كلمة كثر استعمالهم إياها حتىٰ صارت بمنزلة «حقاً» وبذلك فسرها المفسرون وأصلها من جرمت، أي: كسبت .

وتقول العرب : لا جرم لآتينك ، ولا جرم لقد أحسنت ، فنزلها بمنزلة اليمين ، قلت : فهذا وجه من كسر (إنَّ) بعدها ، فقال : لا جرم إنك ذاهب ، وما عدا المواضع المذكورة فـ«أنّ» فيه بالفتح لا غير، نحو قوله عزوجل : ﴿**وَمِنْ آياتِهِ أَنَّكَ تَرَىٰ الأَرْضَ خاشِعَةً**﴾ ، ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنا عَلَيْكَ الكِتابَ**﴾ ، ﴿**قُل أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الجِنِّ**﴾ ، ﴿**ولا تخافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ باللهِ**﴾ ، ﴿**عَلِمَ اللهُ أَنَّكُمْ كُنْتُم تَخْتانُونَ أَنْفُسَكُمْ**﴾ ، ﴿**ذلِكَ بأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ**﴾ ، ﴿**وإِنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**﴾ .

ومن أبيات الكتاب : كتاب سيبيوه :

تَظلّ الشَمْسُ كاسِفَةً علَيْهِ ... كآبَةَ أَنَّها فَقَدَتْ عَقِيلا

وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ ... لَامُ ٱبْتِدَاءٍ، نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

وَلَا يَلِي ذِي ٱللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ «قَدْ» كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى ٱلْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

قوله: «بعد لا جرم»: وهي بمعنىٰ: قطعاً وحقّاً.

قوله: «فقال لا جرم إنك»: بكسر الهمزة، باعتبار أنها واقعة في جواب القسم، والقسم هو لا جرم.

وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ ٱلْخَبَرْ ... وَٱلْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ ٱلْخَبَرْ

إذا أُريد المبالغة في التأكيد جيء مع (إنّ) المكسورة بلام الابتداء، وفرّقوا بينهما كراهية الجمع بين أداتين بمعنىً واحد، فأدخلوا اللام على الخبر، أو ما في محله.

أمّا الخبر فتدخل عليه اللام بشرط أن لا يتقدم معموله ولا يكون منفياً ولا ماضياً متصرفاً خالياً من (قد) نحو: إنَّ زيداً لَرَضِي، بل يكون مفرداً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ ، ومثله: «إني لَوَزَرٌ» ، أي: ملجأ، أو ظرفاً أو شبهه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ وإنَّكَ لَعَلىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ ، أو جملة اسمية، كقول الشاعر:

إنَّ الكريمَ لمنْ تَرْجُوهُ ذُو جِدَةٍ ... ولَوْ تَعذَّرَ إيْسارٌ وتَنْويلُ

أو فعلاً مضارعاً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ إنَّ ربَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ ، ونحو: إنّ زيداً لسوف يفعل، أو ماضياً غير متصرف، نحو: إنَّ زيداً لعسىٰ أن يفعل، أو مقروناً بـ(قد) نحو: إنَّ زيداً لقد سما.

وقد ندر دخولها علىٰ الخبر المنفي في قوله:

وأَعْلَمُ أنَّ تَسْليماً وتَرْكاً ... لَلا مُتَشابِهانِ ولا سَواءُ

وقد تدخل اللام علىٰ ما في محل الخبر من معمول الخبر متوسطاً بينه وبين الاسم، نحو: إنَّ زيداً لطعامَكَ آكلٌ، وإنَّ عبدَ الله لفيك راغبٌ، أو فصل نحو: ﴿ إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾ أو اسم لـ(إنّ) متأخر عن الخبر، وذلك إذا

قوله: «بشرط أن لا يتقدم معموله»: لأنّ لام الابتداء لها الصدارة في الكلام.

قوله: «أو فصل»: أي ضمير فصل.

كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : إنَّ عندك لزيداً ، أو إنَّ في الدار لعمراً ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **إنَّ في ذٰلِكَ لَعِبْرَةً** ﴾ .

ولا تدخل هذه اللام علىٰ غير ما ذكر غير مبتدأ أو خبر مقدم ، إلّا مزيدة في أشياء أُلحقت بالنوادر، كقول الشاعر :

فــإِنَّكَ مَــنْ حــارَبْتَهُ لمُــحارَبٌ   شَــقِيٌّ، وَمَــنْ ســالَمْتَهُ لَسَــعيدُ

وكما سمعه الفراء من قول أبي الجراح : إني لبحمد الله لَصالح ، وكما سمعه الكسائي من قول بعضهم : إنَّ كلَّ ثَوْبٍ لَوَ ثمنه ، وكقراءة بعضهم قوله تعالىٰ : ﴿ **إلّا أنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ** ﴾ ، وكقول الشاعر :

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيْلَىٰ عَوَاذِلِي   وَلٰكِــنَّنِي مِــنْ حُــبِّها لَــعَمِيدُ

قوله: «**وذلك إذا كان ظرفاً**»: أي كان الخبر ظرفاً.

قوله: «**غير مبتدأ**»: مثل: لزيد قائم، أو خبر مقدم، مثل: لفي الدار زيد.

قوله: «**لمحارب شقيّ، ومن سالمته لسعيد**»: دخلت اللام في: لمحارب ولسعيد علىٰ خبر لم يتقدم علىٰ مبتدئه.

قوله: «**إني لبحمد الله لصالح**»: حيث دخلت علىٰ الجار والمجرور وخبر «إنّ» جميعاً.

قوله: «**إنّ كل ثوب لو ثمنه**»: حيث دخلت اللام علىٰ الواو من قوله: لو ثمنه.

قوله: «**إلّا إنهم ليأكلون الطعام**»: ليس هذا المثال بصحيح ؛ لأن اللام دخلت علىٰ خبر «إنّ» الذي هو فعل مضارع، ولا مانع فيه، كما أنه تقدم الاعتراف منه بمثله، حيث استشهد بقوله تعالىٰ: ﴿ **إنّ ربّك ليحكم بينهم** ﴾ .

قوله: «**ولكنني من حبّها لعميد**»: حيث دخلت علىٰ خبر «لكنّ» لا «إنّ».

وكقول الآخر:

وما زلْتُ مِنْ لَيْلَىٰ لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها لَكَالْهائِمِ المُقْصَىٰ بكُلِّ مُرادِ

وكقول الراجز:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضىٰ مِنَ اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وأحسن ما زيدت فيه قوله:

إنَّ الخِلافَةَ بَعْدَهُم لدميمةٌ وَخَلائفٌ ظَرفٌ لمما أحقرُ

وَوَصْلُ مَا بِذِي ٱلْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّىٰ ٱلْعَمَلُ

تدخل (ما) الزائدة علىٰ (إنَّ) وأخواتها فتكفها عن العمل، إلاّ (ليت) ففيها وجهان، تقول: إنما زيدٌ قائمٌ، وكأنما خالدٌ أسدٌ، ولكنما عمرٌو جبان، ولعلّما أخوك ظافرٌ، ولا سبيل إلىٰ الإعمال؛ لأنّ (ما) قد أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، فوجب إهمالها.

وتقول: ليتما أباك حاضرٌ، وإنَّ شئت قلت: ليتما أبوك حاضرٌ؟ لأنَّ (ما) لم تُزل اختصاص (ليت) بالأسماء، فلك أن تُعمِلَها نظراً إلىٰ بقاء الاختصاص، ولك أن تُهملَها نظراً إلىٰ الكفِّ، كما قال الشاعر:

قوله: «لكالهائم»: حيث دخلت علىٰ خبر «مازال».

قوله: «امّ الحليس لعجوز»: حيث دخلت علىٰ خبر لم يتقدم.

قوله: «وخلائف ظرف لممّا أحقر»: الشاهد في «لممّا أحقر» وهو خبر «خلائف» وغير متقدم، وإنما صار هذا البيت أحسن ما زيدت فيه؛ لأنّ المصراع الأخير جملة معطوفة علىٰ المصراع الأوّل، والمصراع الأوّل فيه «إنّ» فكأنّ المصراع الأخير فيه «إنّ» أيضاً.

قالَتْ ألا ليتَما هـذا الحَـمام لنـا   إلىٰ حَـمامَتنا أو نِـصْفَهُ فَـقَدِ

يروىٰ بنصب الحمام ، ورفعه .

وذكر ابن برهان أنّ الأخفش روىٰ : إنّما زيداً قائم ، وعزا مثل ذلك إلىٰ الكسائي ، وهو غريب .

وفي قوله : (وَقَد يُبَقَّىٰ العَمَلُ) بدون تقييد تنبيه علىٰ مجيء مثله .

وَجَـائِزٌ رَفْـعُكَ مَـعْطُوفاً عَـلَىٰ   مَـنْصُوبِ إنَّ بَـعْدَ أَنْ تَسْـتَكْمِلَا

وَأُلْـحِقَتْ بِـإِنَّ لٰكِـنّ وَأَنْ   مِـنْ دُونِ لَـيْتَ وَلَـعَلَّ وَكَأَنْ

حقُّ المعطوف علىٰ اسم (إنَّ) النصب، نحو : إنَّ زيداً وعمراً في الدار ، وإنَّ زيداً في الدار وعمراً ، قال الشاعر :

إنَّ الرَّبـيعَ الجـودَ والخـريفا   يَـدا أبـي العبّاس والصّـيُوفا

وقد يرفع بالعطف علىٰ محل اسم (إنّ) من الابتداء ، وذلك إذا جاء بعد اسمها وخبرها، نحو : إنَّ زيداً في الدار وعمرو ، تقديره : وعمرو كذلك .

قال الشاعر :

قوله:«بدون تقييد» : أي: بليت.

قوله:«إنّ الربيع الجود والخريفا   يدا أبي العباس والصيوفا»: الخريف عطف علىٰ «الربيع» منصوب «انّ» وكذلك الصيوف.

قوله:«علىٰ محل اسم اِنّ من الابتداء» : اسم «إنّ» بعد دخول الناسخ منصوب لفظاً ومحلاً بالناسخ، فما ذكره منظور فيه، وقد تقدم أنّ الابتداء هو محل وقوع الاسم عارياً عن العوامل اللفظية غير المزيدة، و «إنّ» عامل لفظي.

إنَّ النُّبوَّةَ والخلافَةَ فِيهِمُ ... والمَكْرُماتُ وَسادَةٌ أطْهارُ

وقال الآخر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وأُمُّهُ ... فإنَّ لَنا الأُمَّ النَّجِيبَةَ والأبُ

فالرفع في أمثال هذا علىٰ أن المعطوف جملة ابتدائية محذوفة الخبر، عطفت علىٰ محل ما قبلها من الابتداء.

ويجوز كونه مفرداً معطوفاً علىٰ الضمير في الخبر.

ولا يجوز أن يكون معطوفاً علىٰ محل (إنَّ) مع اسمها من الرفع بالابتداء؛ لأنه يلزم منه تعدد العامل في الخبر، إذ الرافع للخبر في هذا الباب هو الناسخ للابتداء، وفي باب المبتدأ هو المبتدأ، فلو جيء بخبر واحد لاسم (إنَّ) ومبتدأ معطوف عليه، لكان عامله متعدداً، وإنه ممتنع ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر، لا تقول: إنّ زيداً وعمرو قائمان. وقد أجازه الكسائي بناءً علىٰ أنّ

قوله: «إنّ النبوّة والخلافة فيهم والمكرمات»: بالرفع عطف علىٰ المحلّ كما يقول، وخبره تقديره: فيهم، والحق أنّ الجملة الثانية جملة مستقلة لها حكمها، عطفت بالأسر علىٰ الجملة السابقة عليها، وعلىٰ هذا المنوال كافة النظائر.

قوله: «والأب»: بالرفع بتقدير: والأب النجيب لنا.

قوله: «علىٰ الضمير في الخبر»: فقولنا: إنّ زيداً قائم وعمرو، في الخبر منه، وهو قائم ضمير «زيد» و «عمرو» معطوف عليه، وقد أسلفنا أنّ هذا ونظيره من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات.

قوله: «لكان عامله متعدداً»: وهو «إنّ» باعتبار أنّها عامل للرفع في خبرها، والمعطوف بمنزلة المبتدأ، فهو يتقاضىٰ العمل في الخبر المذكور، فيجتمع عليه عاملان.

قوله: «ولهذا لا يجوز رفع المعطوف قبل الخبر، لا تقول: إنّ زيداً وعمرو قائمان»: فيكون قائمان مرفوعاً بأنّ، وبالمعطوف الذي هو المبتدأ.

الرافع للخبر في هذا الباب هو رافعه في باب المبتدأ، ووافقه الفراء فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو : إنَّ هذا وزيد ضاربان ؛ تمسكاً بالسماع .

وما أوهم ذلك فهو إمّا شاذ لا عبرة فيه ، وإمّا محمول علىٰ التقديم والتأخير ، فالأول كقولهم : إنّك وزيد ذاهبان .

قال سيبويه : (واعلم أنَّ أُناساً من العرب يغلطون، فيقولون : إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان) ، ونظيره قول الشاعر :

بدا ليَ أنّي لَسْتُ مُدْركَ ما مَضَىٰ ... ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائِيا

والثاني كقوله تعالىٰ : ﴿ **إنَّ الذينَ آمَنوا والذينَ هادُوا والصَّابئُونَ والنَّصارىٰ مَن آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صالِحاً فلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ**

قوله:«هو رافعه في باب المبتدأ» : وهو المبتدأ، لا الناسخ، وعليه فجهة العمل واحدة لا اثنتان.

قوله:«نحو: إنّ هذا وزيد ضاربان» : اسم الاشارة (هذا) هو الخافي إعرابه.

قوله:«فالأوّل» : وهو الشاذّ، كقولهم: إنك وزيد ذاهبان.

قوله:«وإنك وزيد ذاهبان» : هذا هو مورد الاستشهاد، لا قوله: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإن كان غلطاً كالمثال المستشهد به.

قوله:«بدا لي أنّي لست مدرك ما مضىٰ ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا» : لا شكّ أن «سابق» عطف علىٰ «مدرك» و «مدرك» خبر «ليس» فليس لما استشهد به ربط بالباب، ويجب أن ينطق بسابق منصوباً ؛ لأنه عطف علىٰ خبر «ليس» أو أنه مرفوع علىٰ الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره: ولا إني سابق شيئاً إذا كان جائيا.

قوله:«والثاني» : وهو الحمل علىٰ التقديم والتأخير.

قوله:«﴿ **إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارىٰ** ﴾ » : يعني أصل الآية هكذا: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله الخ والصابئون والنصارىٰ كذلك.

يحزنُونَ﴾ .

فرفع (الصابئون) علىٰ التقديم والتأخير ، لإفادة أنه يتاب عليهم إن آمنوا وأصلحوا، مع أنهم أشدّ غيّاً ؛ لخروجهم عن الأديان ، فما الظنّ بغيرهم ؟ ومثله قول الشاعر :

وإلّا فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

فقدّم فيه (أنتم) علىٰ خبر (أنَّ) تنبيهاً علىٰ أنَّ المخاطبين أوغل في البغي من قومه .

ولك أن لا تحمل هذا النحو علىٰ التقديم والتأخير ، بل علىٰ أنّ ما بعد المعطوف خبر له دال علىٰ خبر المعطوف عليه، ويدلُّك علىٰ صحته قول الشاعر :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإنِّي وأنْتُما وإن لَم تَبُوحا بالْهوىٰ دَنِفان

وتساوي (إنَّ) في جواز رفع المعطوف علىٰ اسمها بعد الخبر لفظاً أو تقديراً (أنَّ ، ولكنّ) لأنهما لا يغيران معنىٰ الابتداء ، فيصح العطف بعدهما ، كما صح بعد (إنَّ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿**وأذان مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ إلىٰ النَّاسِ يَوْمَ الحجِّ الأكْبَرِ أنَّ اللهَ بَريءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولَه**﴾ كأنه قيل : ورسولُه بريء أيضاً .

ولا يجوز مثل ذلك بعد (ليت ، ولعل ، وكأن) لأنّ معنىٰ الابتداء غير باق

قوله:«فإني وأنتما وإن لم تبوحا بالهوىٰ دنفان» : فدنفان خبر لأنتما، دلّ علىٰ خبر: إني المحذوف، وهو: دنف.

قوله:«في جواز رفع المعطوف... لفظاً» : مثل: ليس الشباب يعود والقوّة، أو تقديراً، مثل قولك: لعلّ زيداً يجيء وهذا، فإنّ «هذا» لا يظهر عليه أثر الإعراب.

قوله:«بعد ليت ولعلّ وكأنّ» : لأنّ معنىٰ الابتداء غير باق معها ؛ لأنّ «ليت» للتمنّي و «لعلّ» للترجّي و «كأنّ» للتشبيه بخلاف «إنّ وأنّ» فإنهما لتأكيد مضمون الجملة الابتدائية،

معها ، فالعطف عليه بعدها لا يصح .

وَخُـــفِّفَتْ إنَّ فَــقَلَّ ٱلْـعَمَلُ   وَتَــلْزَمُ ٱللَّامُ إِذَا مَــا تُــهْمَلُ
وَرُبَّـمَا ٱسْتُغْنِيَ عَـنْهَا إنْ بَـدَا   مَــا نَــاطِقٌ أَرَادَهُ مُـعْتَمِدَا
وَٱلْفِعْلُ إنْ لَـمْ يَكُ نَـاسِخاً فَـلَا   تُـلْفِيهِ غَـالِباً بِـإِنْ ذِي مُـوصَلَا

تخفف (إنّ) فيجوز فيها حينئذٍ الإعمال والإهمال ، وهو القياس ؛ لأنها إذا خففت يزول اختصاصها بالأسماء وقد تعمل استصحاباً لحكم الأصل فيها .

قال سيبويه : وحدثنا من يوثق به أنه سمع من يقول : إنْ عَمْراً لمنطلقٌ ، وعليه قراءة نافع ، وابن كثير وأبي بكر شعبة : ﴿ **وإنْ كُـلّاً لَـمَّا لَيُـوفِّيَنَّهم رَبُّكَ أعْمالَهُمْ** ﴾ ، والإهمال هو الأكثر، نحو : ﴿ **وإنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ لدَيْنا مُحْضَرُونَ** ﴾ ، ﴿ **وَإنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الحياةِ الدُّنْيا** ﴾ ، ﴿ **إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليْها حافِظٌ** ﴾ .

ثم إذا أُهملت لزمت لام الابتداء بعد ما اتصل بها ، فرقاً بينها وبين (إن) النافية ، كما في الأمثلة المذكورة .

وقد يستغنىٰ عنها بقرينة رافعة لاحتمال النفي ، كقولهم : أما إنْ غفر الله لك ، وكقول الشاعر :

و «لكن» وإن كانت للاستدراك بالنسبة إلىٰ ما سبقها من كلام إلّا أنّها لا تـغيّر مـن مدخولها شيئاً بخلاف «ليت ولعلّ وكأنّ» فإنها تعطي الجملة معاني وراء الابـتداء والخبرية.

قوله:«﴿ **وإن كلّاً لما ليوفينّهم ربّك أعمالهم** ﴾ » : لمّا في هذه الآية ونظائرها بمعنىٰ إلّا.

قوله:«كقولهم: أما إن غفر الله لك» : فلا يتوهم في هذا المقام أنّ «إنْ» جيء بها للنفي هنا بمعنىٰ لا غفر الله لك، كما لا يتوهم في قوله: وإن مالك كانت كرام المعادن أنّ «إنْ»

أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِـنْ آلِ مـالِكٍ وإنْ مالِك كانَتْ كِـرامَ المـعادِنِ

وإذا خففت (إنّ) فوليها الفعل فالغالب كونه ماضياً ناسخاً للابتداء، نـحو قوله تعالىٰ: ﴿ وإنْ كانَتْ لَكَبِيرَة﴾ ، ﴿ قالَ تَـاللهِ إنْ كِـدْتَ لَـتُرْدِينِ﴾ ، ﴿ وإنْ وَجَدْنا أكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ .

وأما نحو: ﴿ وإن يَكادُ الّذينَ كَفروا لَيُزْلِقُونَك﴾ ، وقول الشاعر:

شلَّتْ يـمينُكَ إن قَـتَلْتَ لمُسْـلِماً حَـلَّتْ عَـلَيْكَ عُـقُوبَة المـتَعَمِّدِ

مما ولي (إن) المخففة فيه مضارع ناسخ للابتداء وماضٍ غير ناسخ فقليل، وأقل منه قولهم فيما حكاه الكوفيون: (إنْ يزينُك لَنَفْسُك، وإنْ يَشينُكَ لهيَه).

وَإنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا ٱسْتَكَنْ وَٱلْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

وَإنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَـمْ يَكُـنْ دُعَـا وَلَـمْ يَكُـنْ تَـصْرِيفُهُ مُـمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ ٱلْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ ٱوْ لَـوْ وَقَـلِيلٌ ذِكْـرُ لَـوْ

وَخُـــفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْـضاً فَـنُوِي مَـنْصُوبُها وَثَـابِتاً أَيْـضاً رُوِي

فيه نافية بمعنىٰ: وما مالك كانت كرام المعادن ؛ لأنه ينافي صدر البيت:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

قوله:«﴿ وإن كانت لكبيرة﴾ »: فكان فعل ماضٍ ناسخ، وكذلك «كاد» في قوله: ﴿ إن كدت لتردين﴾ ؛ لأنّها من أفعال المقاربة، وكذلك «وجد» في قوله: ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ ؛ لأنها من أفعال القلوب، وأمّا «يكاد» في قوله ﴿ وإن يكاد الذين﴾ فإنه وإن كان ناسخاً إلّا أنه ليس بماض، وقوله: إن قتلت لمسلما وإن كان فعله ماضياً إلّا أنه ليس بناسخ، وأمّا قوله: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه، فقد جمع إلىٰ كونه مضارعاً أنه ليس بناسخ، ولهذا صار أقلّ ممّا سبقه.

يجوز أن تخفف (أنَّ) المفتوحة فلا تلغىٰ ولا يظهر اسمها إلّا للضرورة، كقول الشاعر:

لَـقَدْ عَـلِمَ الضـيْفُ والمُـرْمِلُون ... إذا اغْـبَرَّ أفـقٌ وَهَـبَّتْ شَـمالا

بأَنْكَ ربـيـعٌ وغَـيْثٌ مَـرِيعٌ ... وأَنْكَ هُـناكَ تكـونُ الثِّـمالا

ولا يجيء خبرها إلّا جملة: إمّا اسمية، كقول الشاعر:

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهندِ قَدْ عَـلِمُوا ... أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يحفَىٰ ويـنْتَعِلُ

وكقوله تعالىٰ: ﴿ **فاعْلَموا أنَّما أُنزِلَ بِعِلْمِ اللهِ وأن لا إلَهَ إلّا هُوَ** ﴾، وإمّا مصدّرة بفعل: إما مُضَمَّنٌ دعاء، كقراءة نافع: ﴿ **والخامِسَة أنْ غَضِبَ الله عَلَيْها إنْ كانَ مِنَ الصَّادِقِينَ** ﴾، وإمّا غير متصرف، نحو: ﴿ **وأنْ لَيْسَ للإنْسانِ إلّا ما سَعَىٰ** ﴾، وإمّا متصرف مفصول من (أن) بـ(قد) نحو: علمتُ أنْ قد قام زيد، ويجوز أن يكون منه نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **وناديْناهُ أنْ يا إبْراهِيمُ ❊ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا** ﴾، أو حرف نفي، نحو: ﴿ **أفلا يَرَوْنَ ألّا يرْجع إلَيْهِم قَوْلاً** ﴾، ﴿ **أيَحْسَبُ الإنْسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظامَه** ﴾، أو حرف تنفيس، نحو: ﴿ **عَلِمَ أنْ سيكونُ مِنكُمْ مَرْضىٰ** ﴾، أو (لو) كقوله تعالىٰ: ﴿ **فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الجنُّ أنْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الغَيْبَ ما لَبِثوا في العَذابِ المُهين** ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ **وأنْ لو اسْتَقامُوا علىٰ الطَّرِيقَة لأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً** ﴾.

وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أنْ) المخففة، وبين الفعل بـ(لو)

قوله: «بأنْك ربيع»: إنْ هي المخففة، وكان الضمير اسمها، و«ربيع» خبرها، وقد عملت وظهر اسمها.

قوله: «ويجوز أن يكون منه نحو قوله تعالىٰ ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾»: فـ«أن» قبل «يا إبراهيم» يجوز أن تكون مخففة، ويجوز أن تكون زائدة.

وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (وقليلٌ ذكرُ لَوْ).

وربّما جاء الفعل المنصرف غير مفصول، كقول الشاعر :

عَــلِمُوا أنْ يُــؤَمَّلونَ فــجادُوا ... قَــبْلَ أنْ يُسألُــوا بأعْــظَمِ سُؤلِ

وقول الآخر، أنشده الفراء :

إنِّــي زَعــيمٌ يــا نُــوَيْـ ... ـقَــةُ إنْ أمِــنْتِ مِــنَ الرُّزاحْ

ونــجوتِ مِــنْ عَــرَض المنُو ... نِ مِــنَ الغُــدوِّ إلىٰ الرَّواحْ

أن تَــهبِطينَ بــلادَ قَــوْ ... مٍ يَــرْتَعُونَ مِــنَ الطِّــلاحْ

وأمّا (كأنّ) فيجوز تخفيفها ، وهي محمولة علىٰ (أنَّ) المفتوحة في ترك إلغائها ، إلّا أنه لا يلزم حذف اسمها ، ولا كون الخبر جملةً، فقد يثبت اسمها ، وقد يحذف ، وعلىٰ كلا التقديرين فيجيء خبرها مفرداً، أو جملة .

فمن مجيئه مفرداً قول الراجز :

كأنْ وَريْدَيْهِ رِشاءُ خُلْبِ

وقول الشاعر :

ويــوماً تــوافِينا بــوجهٍ مــقسِمٍ ... كأنْ ظبية تعطو إلىٰ وَارقِ السَّلَمْ

فمن رواه برفع «ظبية» علىٰ معنىٰ : كأنها ظــبيةٌ ، ويــروىٰ : كأن ظــبيةً، بالنصب علىٰ أنها اسم «كأنْ» ، والخبر محذوف ، تقديره : كأن مكانها ظــبية ،

قوله: «علموا أن يؤملون»: فيؤملون هو الفعل المتصرف غير المفصول.

قوله: «إن أمنت من الرزاح... أن تهبطين بلاد قوم»: وكلتاهما مخففتان، والأفعال التـي وراءهما متصرفة بلا فاصل.

قوله: «كأن وريديه رشاء خلب»: «وريديه» هو الاسم، و «رشاء خلب» هو الخبر.

ويروىٰ كأن ظبيةٍ بالجر علىٰ زيادة (أن).

ومن مجيئه جملة قول الشاعر :

وَوَجْـــهٍ مُشْـــرِقِ اللَّـــوْنِ   كأنْ ثَـــــدْياهُ حُـــقَّانِ

تقديره : كأنه ، أي : كأنَّ الأمرَ ثدياه حُقَّانِ .

«لا»: التي لنفي الجنس

عَمَلَ إِنَّ ٱجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً آوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ ٱلْخَبَرَ ٱذْكُرْ رَافِعَهْ

وَرَكِّبِ ٱلْمُفْرَدَ فَاتِحاً، كَلَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَٱلثَّانِي ٱجْعَلَا

مَرْفُوعاً آوْ مَنْصُوباً آوْ مُرَكَّبَا ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَا

الأصل في (لا) النافية أن لا تعمل ؛ لأنها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل (ليس) تارة ، وعمل (إنَّ) أُخرىٰ ، فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صحّ فيها أن تحمل علىٰ (ليس) في العمل ؛ لأنّها مثلها في المعنىٰ .

وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صحّ فيها أن تحمل علىٰ (إنَّ) في العمل ؛ لأنّها لتوكيد النفي ، و (إنَّ) لتوكيد الإيجاب فهي ضدها ، والشيء قد يحمل علىٰ ضده ، كما يحمل علىٰ نظيره ؛ لأنّ الوهم يُنزِّل الضدين منزلة النظيرين ، ولذلك نجد الضدَّ أقرب حضوراً في البال مع الضدِّ ، وقد تقدم الكلام

لا : التي لنفي الجنس

قوله:«غير مختصة بالأسماء» : لدخولها علىٰ الأفعال، مثل: لا يقوم، ولا يقعد.

قوله:«لأنّها لتوكيد النفي» : نحن نفنّد هذا الزعم، فهي تفيد النفي، وأمّا توكيده، فلا دليل عليه.

علىٰ إعمال (لا) عمل (ليس) .

وأمّا إعمالها عمل (إنَّ) فمشروط بأن تكون نافية للجنس ، واسمها نكرة متصلة، سواء كانت موحدة ، نحو : لا غلامَ رجُلٍ جالسٌ ، أو مكررة، نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله، فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء، كقوله تعالىٰ : ﴿ **لا فيها غَوْلٌ** ﴾ .

وقد يجوز إلغاؤها مع الاتصال، وذلك إذا كررت شبهوها إذ ذاك بحالها مع المعرفة ، نحو: (لا حول ولا قوة إلّا بالله) .

ثم اسم (لا) لا يخلو : إمّا أن يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، أو مفرداً ، وهو ما عداهما ، فإن كان مضافاً نصب، نحو : لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ ، وكذلك إن كان شبيهاً بالمضاف، وهو كل ما كان بعده شيء هو من تمام معناه، نحو : لا قبيحاً فعله محبوبٌ، ولا خيراً من زيدٍ فيها ، ولا ثلاثةً وثلاثين لك .

وأما المفرد فيبنىٰ لتركيبه مع (لا) تركيب «خمسة عشر» لتضمنه معنىٰ من الجنسية، بدليل ظهورها في قول الشاعر :

فقَامَ يَذُودُ النـاسَ عَـنْها بسَـيْفِهِ ... وقَالَ: ألا لا مِنْ سَـبيلٍ إلىٰ هـنْدِ

فيلزم الفتح بلا تنوين إنْ لم يكن مثنى أو جمع تصحيح، وذلك نحو : لا بخيلَ محمودٌ، ولا حولَ ولا قوةَ إلّا بالله ، وإن كان مثنى أو مجموعاً جمع

قوله: «نكرة متصلة»: بها غير منفصلة عنها بفاصل.

قوله: «موحّدة»: أي لا مكررة.

قوله: «بحالها مع المعرفة»: فإنها مع المعرفة لا تعمل، ولكن لا نعرف جهة للتشبيه المذكور.

قوله: «وهو ما عداهما»: أي إن المفرد في هذا الباب ليس هو ما كان في قبال المثنّىٰ والجمع، بل ما كان في قبال المضاف والشبيه به.

تصحيح للمذكر لزم الياء والنون ، نحو : لا غلامين قائمان ، ولا كاتبين في الدار ، قال الشاعر :

تَـعزَّ فـلا إلْـفَيْنِ بـالعيْشِ مُـتِّعا ... ولكــنْ لوُرَّادِ المـنُون تَــتَابُعُ

وقال الآخر :

يُــحْشَرُ النَّــاسُ لا بَـنينَ ولا آ ... بــاءَ إلّا وَقَــدْ عَــنَتْهُمْ شُــؤُونُ

وإن كان جمع تصحيح لمؤنث جاز فيه الكسر بلا تنوين ، والمختار فتحه ، وقد أنشدوا قول الشاعر :

لا ســابغَاتِ ولا جَأْواءَ بــاسِلةً ... تَقِي المنُونَ لَدَىٰ اسْتيفاءِ آجَـالِ

بالوجهين .

والذي يدلُّك علىٰ أن اسم (لا) المفرد مبني أنه لو كان معرباً لما ترك تنوينه ، ولكان أحقَّ بالتنوين من الشبيه بالمضاف ، ولما كان للفتح في نحو : (لا سابغاتَ) وجهٌ .

قوله :(... والثاني اجْعَلا * مَرْفُوعاً أو منْصُوباً أوْ مركَّبا...) (البيت) بيان لأنه يجوز إذا عطفت النكرة المفردة علىٰ اسم لا ، وكررت (لا) خمسةُ أوجه ؛ لأنّ العطف يصح معه إلغاء (لا) كما تقدم وإعمالها أيضاً ، فإن أَعملت الأولىٰ فتحت الاسم بعدها ، وجاز لك في الثاني ثلاثة أوجه :

قوله:«ولكان أحقّ بالتنوين من الشبيه بالمضاف» : لأنّ التنوين لا يجتمع مع الإضافة بخلاف المفرد الذي هو في نفسه متمكن من الإعراب.

قوله:«في نحو لا سابغات» : بفتح التاء وجه ؛ لأنّ ما جمع بألف وتاء حكمه أن ينصب بكسرة، فالفتحة في آخره إذاً هي فتحةُ بناء.

الأول : الفتح علىٰ إعمال (لا) الثانية ، مثاله : لا حولَ ولا قوةَ إلّا بـالله العلي العظيم .

والثاني : النصب علىٰ جعلها زائدة ، مؤكّدة ، وعطف الاسم بعدها علىٰ محل الاسم قبلها ، مثاله : لا حولَ ولا قوةً إلّا بالله العلي العظيم ، قال الشاعر :

لا نَسَبَ اليَـــوْمَ ولا خُـــلَّةً   اتسـعَ الخـرقُ عـلىٰ الرَّاقِـعِ

والثالث : الرفع علىٰ أحد الوجهين : إجراء (لا) مجرىٰ (ليس) وإلغاؤها أو زيادتها وعطف الاسم بعدها علىٰ محل (لا) الأولىٰ مع اسمها ، فإنّ موضعها رفع بالابتداء ، مثاله : لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلّا بالله ، قال الشاعر :

وإذا تكـونُ كـريهةٌ أدْعَـىٰ لهـا   وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعىٰ جـنْدُبُ

هـذا لعـمركُمُ الصَّـغارُ بِـعَيْنِهِ   لا أمَّ لي إنْ كـانَ ذاكَ ولا أبُ

وإن ألغيت الأولىٰ رفعت الاسم بعدها ، وجاز لك في الثاني وجهان :

أحدهما : الفتح علىٰ إعمال (لا) الثانية ، مثاله : لا حولٌ ولا قوةَ إلّا بالله ، قال الشاعر :

فَـلا لَـغْوٌ ولا تَأْثـيمَ فـيها   وَمـا فـاهُوا بـهِ أبـداً مُـقيمُ

والثاني : الرفع علىٰ إلغاء (لا) أو زيادتها ، وعطف الاسم بعدها علىٰ ما قبلها ، مثاله: لا حولٌ ولا قوةٌ إلّا بالله ، وكقوله تعالىٰ : ﴿**لا بَيْعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ**﴾ .

ولا يجوز نصب الثاني ورفع الأول ؛ لأنّ (لا) الثانية إن أعملتها وجب في الاسم بعدها البناء علىٰ الفتح ؛ لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب فيه الرفع ، لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلّاً .

قوله:«إجراء: لا مجرىٰ: ليس» : فيرتفع اسمها.

وإلىٰ امتناع النصب في نحو هذا أشارَ بقوله:

(وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تَنْصِبا)

وَمُـفْرَداً نَـعْتاً لِـمَبْنِيٍّ يَـلِي ... فَافْتَحْ أَوِ ٱنْصِبَنْ أَوِ ٱرْفَعْ تَعْدِلِ

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ ٱلْمُفْرَدِ ... لَا تَبْنِ وَٱنْصِبْهُ أَوِ ٱلرَّفْعَ ٱقْصِدِ

وَٱلْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا ٱحْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي ٱلْفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ

إذا وصف اسم (لا) المبني معها بصفة مفردة متصلة جاز فيه ثلاثة أوجه:

البناء علىٰ الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها، والنصب، نحو: لا رجلَ ظريفاً فيها، والرفع، نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها.

فالبناء علىٰ أنه ركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسةَ عشرَ، ثم دخلت (لا) عليها، والنصب علىٰ إتباع الصفة لمحل اسم (لا)، والرفع علىٰ إتباعها لمحل (لا) مع اسمها، وقد نبه علىٰ هذه الوجوه بقوله: وَمُفْرداً نَعتاً لمبْنِيٍ يَلِي... البيت.

ومعناه: فافتح نعتاً مفرداً يلي الاسم المبني، وإن شئت فانصبه، أو ارفعه تعدل، أي: إن فعلت ذلك لم تَجُر ولم تخرج به عن الصواب.

وإن فصل النعت عن اسم (لا) تعذّر بناؤه علىٰ الفتح؛ لزوال التركيب بالفصل، وجاز فيه النصب، نحو: لا رجلَ فيها ظريفاً، والرفع أيضاً، نحو: لا رجلَ فيها ظريفٌ، وكذلك إن كان النعت غير مفرد، تقول: لا رجلَ قبيحاً فعله

قوله: «بصفة مفردة متصلة»: منظورة بأفرادها أنّها ليست مركبة، وباتصالها أنها ليست منفصلة عن الموصوف.

قوله: «جاز فيه»: أي في الوصف.

عندك ، ولا رجلَ قبيحٌ فعله عندك، ولا يجوز: لا رجل قبيحَ فعله عندك.

وقوله : والعطفُ إنْ لم تتكرَّرْ لا احْكُما... البيت

معناه : أنه إذا عطف علىٰ اسم (لا) بدون تكرارها امتنع إلغاء (لا) وجاز في المعطوف الرفع بالعطف علىٰ موضع (لا) مع اسمها نحو : لا رجلَ وامرأةٌ في الدار ، والنصب بالعطف علىٰ موضع اسم (لا) نحو : لا رجلَ وامرأةً في الدار ، قال الشاعر :

فَلا أبَ وٱبْناً مثلَ مَـرْوانَ وابْـنِهِ إذا هُـوَ بـالمجدِ ارْتَـدىٰ وتأَزَّرَا

ولا يجوز بناء المعطوف علىٰ الفتح ، لأجل فصل العاطف ، كما لم يـجز بناء الصفة في نحو : لا رجلَ فيها ظريفاً .

وقد حكىٰ الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ فيها، بالبناء علىٰ الفتح ، وهو شاذ ، مخرّجٌ علىٰ أنه ركب المعطوف مع (لا) فبني ، ثم حذفت وأبقي حكمها .

وَأَعْـطِ لَا مَعْ هَـمْزَةِ ٱسْتِفْهَامِ مَـا تَسْـتَحِقُّ دُونَ ٱلاسْـتِفْهَامِ

تدخل همزة الاستفهام علىٰ (لا) النافية للجنس، فيبقىٰ ما كان لهـا مـن العمل ، وجواز الإلغاء إذا كررت ، والإتباع لاسمها علىٰ محله من النصب ، أو علىٰ محل (لا) معه من الابتداء ، وأكثر ما يجيء ذلك إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الإنكار، كقول حسان رضي الله عنه :

قوله:«ولا يجوز لا رجلَ قبيحَ» : بفتح حاء قبيح.

قوله:«بالبناء» : أي بناء امرأة.

قوله:«ثم حذفت: لا وأُبقي حكمها» : وهو البناء علىٰ الفتح.

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عادِيَةً إلّا تجشُّؤُكُمْ حَولَ التنانيرِ

ومثله قول الآخر:

ألا ارْعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبيبَتُه وآذَنَتْ بمشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وقد يجيء ذلك والمراد مجرد الاستفهام عن النفي، كقول الشاعر:

ألا اصْطِبارَ لِسَلْمَىٰ أمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقي الذي لا قاهُ أمْثالي

وقد يراد بالاستفهام مع (لا) التمني، فيبقىٰ لـ(لا) بعده ما لها من العمل دون جواز الإلغاء، والاتباع لاسمها علىٰ محله من الابتداء كقول الشاعر:

ألا عُمْرَ وَلَّىٰ مُسْتَطاعٌ رُجُوعُه فيرأبُ ما أثأتْ يدُ الغَفَلاتِ

وقد تكون (ألا) للعرض، فلا يليها إلّا فعل إما ظاهر، كقوله تعالىٰ: ﴿**ألا تُقاتِلُونَ قوماً نَكَثُوا أيْمانَهم**﴾، ﴿**ألا تُحبُّونَ أنْ يَغْفِرَ الله لَكُمْ**﴾.

وإمّا مقدّر كقول الشاعر:

ألا رَجُلاً جَزاهُ اللهُ خيراً يدلُّ علىٰ محصّلةٍ تَبِيتُ

تقديره عند سيبويه: ألا تُرونني رجلاً.

وَشَاعَ فِي ذَا ٱلْبَابِ إِسْقَاطُ ٱلْخَبَرْ إِذَا ٱلْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يجب ذكر خبر (لا) إذا لم يُعلَمْ، كقوله صلىٰ الله عليه وسلم: «**لا أحدَ أغيَرُ**

قوله: «ألا عُمرَ وليّ مستطاعٌ رجوعه»: فرَفْعُ مستطاع إتباعٌ علىٰ محل الاسم مع لا، هكذا يريد أن يقول، ولكنه ليس بصحيح فإنّ (مستطاع) خبر لا، وولّى جملة صفة لعُمر، والجملة إعرابها في محلّها لا ظهور له، فلا يعرف أنه صفة علىٰ المحل أو صفة علىٰ اللفظ.

مِنَ الله»، وكقول حاتم :

وردَّ جــازرُهُم حَــرْفاً مـصَرَّمَةً ولا كريمَ مِنَ الولْـدانِ مَـصْبُوحُ

وإنْ عُلِمَ التزم حـذفَه بـنو تـميم والطـائيون ، وأجـاز حـذفه وإثـباته الحجازيون ، ومما جاء فيه محذوفاً قوله تعالىٰ : ﴿ **قالُوا لا ضَيْر** ﴾ ، ﴿ **وَلَوْ تَرىٰ إذْ فَزِعُوا فلا فَوْت** ﴾ ، وندر حذف الاسم وإثبات الخبر في قولهم : لا عـليك ، التقدير : لا جُناحَ عليك ، ولا بأسَ عليك .

قوله:«وندر حذف الاسم وإثبات الخبر في قولهم: لا عليك» : أقول ويحذفان معاً، مثل أن يقول لك صاحبك: هل عليّ بأس؟ فتقول: لا.

ظنّ وأخواتها

انْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْءَي ٱبْتِدَا   أَعْنِي رَأَىٰ خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ   حَجَا دَرَىٰ وَجَعَلَ ٱللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ تَعَلَّمْ وَٱلَّتِي كَصَيَّرَا   أَيْضاً بِهَا ٱنْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا

من الأفعال أفعال واقعة معانيها علىٰ مضمون الجمل؟ فتدخل علىٰ المبتدأ والخبر، بعد أخذها الفاعل، فتنصبهما مفعولين، وهي ثلاثة أنواع :

الأول : ما يفيد في الخبر يقيناً .

الثاني : ما يفيد فيه رجحان الوقوع .

الثالث : ما يفيد فيه تحويل صاحبه إليه .

فمن النوع الأول : (رأىٰ) لا بمعنىٰ أبصر ، أو أصاب الرؤْية، كقول الشاعر ـ أنشده أبو زيد ـ:

رأيْتُ اللـهَ أكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ   مُحاوَلةً وأكْثَرَهُمْ جُنُودا

ومنه : (عَلِمَ) لغير عرفان أو عُلمة ، وهي انشقاق الشفة العليا، كقولك :

ظن وأخواتها

قوله:«أو أصاب الرؤية»: هكذا في المطبوع، وهو غلط والصحيح أصاب رئته وهي جهاز التنفس.

علمت زيداً أخاك .

ومنه (وَجَد) لا بمعنىٰ أصاب أو استغنىٰ أو حقد أو حزن، كقوله تعالىٰ : **﴿ تَجِدُوه عِنْدَ الله هُوَ خَيْراً﴾** .

ومنه (درىٰ) في نحو قوله :

دُريتَ الوَفِيَّ العَهْدُ يا عُرْوَ فـاغْتَبطْ ... فـإنَّ اغْـتِباطاً بـالوَفَاءِ حَـمِيدُ

وأكثر ما يستعمل (درَىٰ) معدّىً إلىٰ مفعول واحد بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة للنقل تعدىٰ إلىٰ مفعول واحد بنفسه ، وإلىٰ آخر بالباء ، كقوله تعالىٰ : **﴿ قُلْ لَوْ شاءَ اللهُ ما تَلَوته عليْكُمْ ولا أدْراكُمْ بِهِ﴾** .

ومنه (تَعَلَّمْ) بمعنىٰ : اعلمْ ، ولا يتصرّف ، قال الشاعر :

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَـهرَ عَـدُوِّها ... فَبالِغْ بلُطْفٍ في التَّـحيُّلِ والمَكْـرِ

ومنه (ألْفَىٰ) في نحو قول الشاعر :

قـد جَـرَّبُوهُ فأَلْـفَوْهُ المـغيثَ إذا ... ما الرَّوْعُ عَمَّ، فلا يُلْوى علىٰ أحَدِ

ومن النوع الثاني (خالَ) لا بمعنىٰ تكبَّر أو ظلع ، كقولك : خِـلْتُ زيـداً صديقَكَ .

ومنه (ظنَّ) لا بمعنىٰ اتّهم ، نحو : ظننت عمراً أباكَ .

ومنه (حَسِبَ) لا بمعنىٰ: صار أحْسَبَ ، أي : ذا شُقْرَةٍ أو حُمْرَةٍ وبَـياضٍ كالبرص ، قال الشاعر :

وَكُنَّا حَسِبْنا كُـلَّ بَـيْضاءَ شَـحْمَةً ... عَشِـيَّةَ لا قَـيْنا جُـذامَ وَحِـمْيَرا

ومنه (زعم) لا بمعنىٰ كفل أو سمن أو هزل ، قال الشاعر :

فإنْ تَزْعُمِيني كُنْتُ أجْهَلُ فـيكُمُ ... فَإنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

ومنه (عَدّ) لا بمعنىٰ حسب، كقول الشاعر:

لا أعُـدُّ الإقْـتَارَ عُـدْماً، وَلكِـنْ ... فَـقْدُ مَـنْ قَـدْ فَـقَدْتُهُ الإعْـدامُ

وقول الآخر:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَىٰ شَرِيكَكَ في الغِنىٰ ... وَلكِنَّما المَوْلَىٰ شَرِيكُكَ في العُدْمِ

ومنه (حجا) لا بمعنىٰ غلب في المحاجاة، أو قصد أو رد أو أقام أو بخل، أنشد الأزهري:

قَدْ كُنْتُ أحْجُو أبا عَمْرو أخا ثِقَة ... حَتَّىٰ أَلَـمَّتْ بـنا يَـوْماً مُـلِمَّاتُ

ومنه (جعل) في مثل قوله تعالىٰ: ﴿**وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الّذِينَ هُـمْ عِـبادُ الرَّحْمن إناثاً**﴾.

ومنه (هَب) في نحو قول الشاعر:

فَـقُلْتُ أجِـرْني أبَـا خَـالِدٍ ... وَإلّا فَـهَبْني امْـرأً هـالِكا

ولا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع.

وقد تستعمل (رأىٰ) لرجحان الوقوع، كقوله تعالىٰ: ﴿**إنَّـهُم يَـرَوْنَهُ بَعيداً * ونَراهُ قَرِيباً**﴾.

كما ترد (خالَ، وظَنَّ، وحَسِب) لليقين، نحو قول الشاعر:

دَعاني الغَواني عَـمَّهُنَّ وَخِـلْتُنِي ... لِيَ اْسْمٌ فلا أدْعَىٰ بـه وَهْـوَ أوَّلُ

وقوله تعالىٰ: ﴿**فَظَنُّوا أنَّهُمْ مُواقِعُوها**﴾.

قوله: «ومنه عدّ»: أي لا من العدد.

وقول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقَىٰ والجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ   رَباحاً إذا ما الْمَرءُ أصْبَحَ ثَاقِلا

وتسمىٰ هذه الأفعال المذكورة وما كان في معناها قلبية ، بمعنىٰ : أنّ معانيها قائمة بالقلب ، وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور .

فلأجل ذلك قال :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَي ابْتِدا   أعْني رأَىٰ خَالَ عَلِمْتُ وَجَدا

وساق الكلام إلىٰ آخره ، ليدلك علىٰ أن من أفعال القلوب ما لا ينصب المبتدأ والخبر ؛ لأنه خُصَّ في الاستعمال بالوقوع علىٰ المفرد ، وذلك نحو : (عرف ، وتبين ، وتحقق) .

ومن النوع الثالث (صَيَّر) كقولك : صيَّرتُ زيداً صديقَكَ .

ومنه (أصارَ ، وجعَلَ) لا بمعنىٰ : اعتقد، أو أوجب، أو أوجد، أو ألقىٰ، أو أنشأ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **فَجَعَلْنَاهُ هباءً مَنْثُوراً** ﴾ .

ومنه (وَهَب) في قولهم : وهبني اللهُ فداكَ .

ومنه (رَدَّ) في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وَدَّ كثيرٌ مِنْ أَهْلِ الكِتابِ لَو يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمانِكُمْ كُفَّاراً** ﴾ .

ومنه (تَرَكَ) كقول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ حتىٰ إذا ما تَرَكْتُهُ   أخا القَوْم واستَغنىٰ عَنِ المَسْحِ شارِبُهْ

ومنه (تَخِذَ ، واتَّخَذَ) كقوله تعالىٰ : ﴿ **لَتَّخذْتَ عَلَيْهِ أجْراً** ﴾ ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ **واتَّخَذَ اللهُ إبْراهِيمَ خَليلاً** ﴾ ، وقد أشار إلىٰ هذه الأفعال وإلىٰ عملها بقوله : (...والّتي كَصَيَّرا * أيْضاً بها انْصِبْ مُبْتداً وخَبَرا) .

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَٱلإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَٱلأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ ٱلْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا ٱجْعَلْ كُلَّ مَا لَهْ زُكِنْ

تختصُّ الأفعال القلبية سوىٰ ما لم يتصرف منها، وهو : (هَبْ وتَعَلَّمْ) بالإلغاء والتعليق .

أمّا الإلغاء : فهو ترك إعمال الفعل ، لضعفه بالتأخر عن المفعولين أو التوسط بينهما والرجوع إلىٰ الابتداء، كقولك : «زيدٌ عالمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ عالمٌ» .

وأمّا التعليق : فهو ترك إعمال الفعل لفظاً لا معنىً ، لفصل ما له صدر الكلام بينه وبين معموله ، كقولك : علمت لزيد ذاهبٌ.

فهذه اللام لما كان لها صدر الكلام عَلَّقَت (علم) عن العمل ، أي : رفعته عن الاتصال بما بعدها ، والعمل في لفظه ؛ لأنّ ما له صدر الكلام لا يصح أن يعمل ما قبله فيما بعده .

قوله :«... ولغير الماضِ منْ * سواهُما اجعَلْ كلَّ ما لَهُ زُكِنْ».

معناه : أنّ للمضارع من أفعال هذا الباب والأمر سوىٰ (هَبْ ، وتعلّم) ما قد علم للماضي من نصب مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر ، كقولك : أنت تَعْلَمُ زيداً مُقيماً ، ويا هذا اعْلم عبدَ الله ذاهِباً .

ومن جواز الإلغاء والتعليق فيما كان قلبيّاً ، كقولك : زيدٌ عالمٌ أظن ، ويا هذا أظنّ ما زيدٌ عالمٌ ، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول يجري هذا المجرىٰ أيضاً ، تقول في الإعمال : أعجبني ظَنُّكَ زيداً عالماً ، وأنا ظانٌّ زيداً مقيماً ، ومررت برجلٍ مظنونٍ أبوه ذاهباً ، (فأبوه) مفعول أول مرفوع لقيامه مقام

الفاعل و (ذاهباً) مفعول ثان .

وتقول في الإلغاء : زيدٌ عالمٌ أنا ظانٌّ ، وتقول في التعليق : أعجبني ظنُّكَ ما زيدٌ قائمٌ، ومررت برجل ظانّ أزيد قائم أم عمرو ؟

وجميع الأفعال المتصرفة يجري المضارع منها والأمر والمصدر واسما الفاعل والمفعول مجرىٰ الماضي في جميع الأحكام .

وَجَوِّز ٱلالْـغاءَ لَا فِـي ٱلابْـتِدَا ... وَٱنْوِ ضَمِيرَ ٱلشَّانِ أَوْ لَامَ ٱبْـتِدَا

فِـي مُـوهِمٍ إِلْـغَاءَ مَا تَـقَدَّمَا ... وَٱلْـتَزِمِ ٱلتَّـعْلِيقَ قَـبْلَ نَـفْيِ مَـا

وَإِنْ وَلَا لَامُ ٱبْـتِدَاءٍ أَوْ قَسَـمْ ... كَـذَا وَٱلاسْـتِفْهَامُ ذَا لَـهُ ٱنْـحَتَمْ

قد تقدم أن الإلغاء والتعليق حكمان مختصان بالافعال القلبية .

والمراد هنا : بيان أن الإلغاء حكم جائز بشرط تأخر الفعل عن المفعولين أو توسطه بينهما ، وأن التعليق حكم لازم بشرط الفصل بـ(ما) النافية أو (إن) أو (لا) أختيها أو بلام الابتداء أو القسم أو بالاستفهام ، فقال : (وَجَوّز الإلغاء لا في الابْتدا) فعلم أن الفعل القلبي إذا تأخر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، تقول : زيدٌ عالمٌ ظننتُ ، وإن شئت قلت : زيداً عـالماً ظـننتُ ، إلّا أنّ الإلغـاء أحسن وأكثر ، ومن شواهده قول الشاعر :

آتٍ المـوْتُ تَـعْلَمُون فَلا يُـرْ ... هِبْكُم مِنْ لظَىٰ الحُرُوب اضطرامُ

ومثله :

هُـما سَيِّدانـا يَـزْعُمان وإنَّـما ... يَسُودانِـنا إنْ يَسَّـرَتْ غَـنماهُما

قوله:«آتٍ الموت تعلمون»: ولو أعمل لقال: تعلمون الموت آتيا.

وعلم أيضاً أنه إذا توسط بين المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال ، وهما علىٰ السواء، إلّا أن يؤكد الفعل بمصدر أو ضميره، فيكون إلغاؤه قبيحاً ، تقول : زيدٌ ظننت عالمٌ، وإن شئت : زيداً ظننتُ عالماً ، وكلاهما حسن ، ولو قلت : زيداً ظننتُ ظنّاً منطلقاً ، أو زيداً ظننتُهُ منطلقاً أي : ظننت الظنَّ ، قَبُحَ فيه الإلغاء، ومن شواهد إلغاء المتوسط قول الشاعر :

أبالأراجيزِ يا ابْنَ اللؤْمِ تُوعِدُني   وَفي الأراجيزِ خِلْتُ اللؤْمُ والْـخَوَرُ

ومثله :

إنَّ المــحبَّ عــلمتُ مُــصْطَبِرُ   ولدَيْـــهِ ذَنْبُ الحبِّ مُــغتَفَرُ

ومن شواهد إعمال المتوسط قول الآخر :

شَــجاكَ أظُــنُّ رَبْـعُ الظّـاعنينا   وَلَـمْ تَـعبأْ بِـعَذْلِ العــاذِلينا

يروىٰ برفع (ربع) ونصبه ، فمن رفع جعله فاعل (شجاكَ) و (أظن) لغوٌ ، ومن نصب جعله مفعولاً أول لـ(أظن) ، و (شجاك) مفعول ثان مقدم .

وإذا تقدم الفعل لم يجز إلغاؤه، وموهم ذلك محمول : إمّـا عـلىٰ جـعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً، والجملة المذكورة مـفعولٌ ثـان ، كـقول الشاعر :

أرْجُـو وآمُـلُ أنْ تَـدْنُو مَـوَدَّتُها   وما إخَـالُ لَـدَيْنا مِـنْكِ تَـنْوِيْلُ

قوله:«بمصدر أو ضميره» : أي ضمير المصدر.

قوله:«قبح فيه الإلغاء» : لمنافاة تأكيده لإلغائه ؛ لأنّ تأكيده بالمصدر يعطي فعليّته قوّة، ومع قوته يقبح إلغاؤه.

قوله:«وفي الأراجيز خلت اللؤمُ والخورُ» : ولو أعمل لقال: خـلت اللـؤمَ والخـورَ فـي الأراجيز.

تقديره : وما إخاله ، أي وما إخال الأمر والشأن لدينا منك تنويلُ ، وإمّا علىٰ تعليق الفعل بلام الابتداء مقدّرةً ، كما يعلق بها مظهرة ، كقول الآخر :

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ مِنْ خُلُقِي … أني رأيْتُ مِـلاكُ الشِّـيْمَةِ الأدَبُ

المراد : أني رأيت لملاك الشيمةِ الأدبُ ، فحذف اللام وأبقىٰ التعليق .

ولما انتهىٰ كلامه في أمر الإلغاء قال :

والْتَزِمِ التَّعْليقَ قَبْلَ نَفْيِ ما * وإن ولا... إلىٰ آخره.

فعلم أنه يجب تعليق الفعل القلبي إذا فصل عما بعده بأحد الأشياء المذكورة، فيبقىٰ لِما بعد المعلق حكم ابتداء الكلام ، فيقع فيه المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل.

فمن المعلقات (ما) النافية ؛ لأنّ لها صدر الكلام، فيمتنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، وذلك كقوله تعالىٰ : ﴿ **لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤلاءِ يَنْطِقُون**﴾ .

ومنها (إن) و (لا) النافيتان ، إذاكان الفعل قبلهما متضمّناً معنىٰ القسم ؛ لأنّ لهما إذ ذاك صدر الكلام، وذلك كقوله تعالىٰ : ﴿ **وتَظُنُّونَ إنْ لبثْتُمْ إلّا قَلِيلاً**﴾ .

ومن أمثلة كتاب الأُصول : أحسبُ لا يقومُ زيدٌ .

ومنها لام الابتداء والقسم، كقوله تعالىٰ : ﴿ **ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاق**﴾ ، وكقول الشاعر :

وَلَـقَدْ عَـلِمْتُ لَـتَأْتِيَنَّ مَـنِيَّتِي … إنَّ المَـنايا لا تَـطِيشُ سِـهامُها

ومنها حرف الاستفهام كقولك : علمت أزيدٌ قائمٌ أمْ عَمْرو؟ ، وعلمت هل

قوله: «لانّ لهما إذ ذاك صدرَ الكلام» : لما عن سيبويه أنّ: لا وإن النافيتين أنّما يكون لهما الصدارة في الكلام، حيث تقعان في صدر جواب القسم.

خرج زيد ؟

وتَضمُّنُ معنىٰ الاستفهام يقوم في التعليق مقام حروفه، قال الله تـعالىٰ : ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصىٰ﴾ .

وقد أُلحق بأفعال القلوب في التعليق غيرها ، نحو : (نظر وأبصر وتـفكّر وسأل واستنبأ) كما في قوله تعالىٰ : ﴿فَلْيَنظُرْ أيُّها أزْكىٰ طَعاماً﴾ ، ﴿فانْظُري ماذا تأمُرِينَ﴾ ، ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيَبْصِرُونَ * بأيِّكُـمُ المـفْتُون﴾ ، ﴿أوَلَـمْ يَـتفكَّرُوا مـا بِصاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾ ، ﴿يَسْألُونَ أيَّانَ يَوْمُ الدِّين﴾ ، ﴿وَيستَنْبِئُونَكَ أحَقٌّ هُوَ﴾ .

ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : (أما ترىٰ أيَّ بـرقٍ هـا هـنا) وقـول الشاعر :

وَمَنْ أنـتُمُ إنَّـا نَسِـينا مَـنَ اَنْـتُمُ وريحكمُ مِنْ أيِّ ريحِ الأعـاصِرِ

علّق فيه (نسي) لأنه ضدّ (علم) .

لِـعِلْمِ عِـرْفَانٍ وَظَـنِّ تُـهَمَهْ تَـعْدِيَةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْتَزَمَهْ

الإشارة في هذا البيت إلىٰ ما قَدَّمْتُ ذكرَهُ من أنّ أفعال هذا الباب إنـما تعمل العمل المذكور إذا أفادت تيقّنَ الخبر ، أو رجـحان وقـوعه، أو تـحويل صاحبه إليه ، وأنّ كلّاً منها قد يجيء لغير ذلك، فيعمل عمل ما في معناه، فمن ذلك (عَلِم) فإنّها تكون لإدراك مضمون الجملة ، فتنصب مفعولين ، وتكون لإدراك المفرد وهو العرفان، فتنصب مفعولاً واحداً ، كما تنصبه (عَرَفَ) قال الله تعالىٰ : ﴿والله أخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أمَّهاتِكُمْ لا تَعْلَمونَ شَيْئاً﴾ ، وقـال تـعالىٰ : ﴿لا

قوله: «لعلم عرفان»: هو من إضافة الدالّ للمدلول، أي للعلم الذي هو العرفان، والظن الذي هو التهمة تعديةٌ لواحد ملتزمة.

تَعْلَمُهُمْ نَحنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ ، وقد تكون أيضاً بمعنىٰ انشقت الشفة العليا، فلا يتعدىٰ إلىٰ مفعول به يقال : عَلَمَ الرجلُ عَلْمَةً، فهو أعْلَمُ ، أي مشقوق الشفة العليا .

ومن ذلك (ظنّ) فإنها تكون لرجحان وقوع الخبر، فتنصب مفعولين، وتكون بمعنىٰ «اتهم» فتتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد، تقول : ظننت زيداً علىٰ المال ، أي : اتهمته ، واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالىٰ : **﴿وما هُوَ علىٰ الغَيْبِ بِظَنِيْنٍ﴾** أي : بمتهم .

وقد تقدم التنبيه علىٰ استعمال بقية أفعال هذا الباب في غير ما يتعدىٰ به إلىٰ مفعولين، فلا حاجة إلىٰ الإطالة بذكره .

وَلِـرَأَىٰ ٱلرُّؤْيَـاٱنْـمِ مَـا لِـعَلِمَا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ ٱنْـتَمَىٰ

(الرؤْيا) مصدر رأىٰ النائِم ، بمعنىٰ حلم خاصّة ، فلذلك أضاف لفظ الفعل إليها ليعرفك أنّ (رأىٰ النائِم) قد حُمِلَ في العمل علىٰ (عَلِمَ) المتعدية إلىٰ مفعولين، إذ كان مثلها في كونه إدراكاً بالحسِّ الباطن ، فأُجرِي مجراه ، قال الشاعر :

أبـو حـنشٍ يُـؤَرِّقُنا وطَـلْقٌ ... وَعَـمَّارٌ، وآونَـةً أثـالا

أراهُـمْ رُفْـقَتِي حـتىٰ إذا مـا ... تَجافَىٰ اللَّـيْلُ وانْـخَزَل انْـخِزالا

إذا أنـا كـالّذي يـجري لِـورْدٍ ... إلىٰ آلٍ، فَـلَمْ يُـدْرِكْ بـلالا

فنصب بـ(أرىٰ) الهاء مفعولاً أولاً و (رفقتي) مفعولاً ثانياً علىٰ ما ذكرت

قوله:«ولرأىٰ الرؤيا» : أي لرأىٰ مصدرها الرؤيا.

قوله:«وعمّار و آونة أثالا» : مرخم أثالة في غير نداء.

لك ، ولا يجوز أن تكون (رفقتي) حالاً ؛ لأنها معرفة ، وشرط الحال أن تكون نكرة .

وَلَا تُـجِزْ هُـنَا بِـلَا دَلِـيلِ ... سُـقُوطَ مَـفْعُولَيْنِ أَوْ مَـفْعُولِ

يجوز في هذا الباب حذف المفعولين ، والاقتصار علىٰ أحدهما .

أما حذف المفعولين فجائز إذا دل عليهما دليل، كقوله تعالىٰ : ﴿ **أَيْنَ شُرَكائي الذينَ كُنْتُمْ تَزْعُمونَ** ﴾ تقديره : الذين كنتم تزعمونهم شركاء ، أو كان الكلام بدونهما مفيداً ، كما إذا قُيِّد الفعل بالظرف ، نحو : ظننتُ يومَ الجمعة، أو أريد به العموم، كقوله تعالىٰ : ﴿ **إنْ هُمْ إلّا يَظُنُّونَ** ﴾ ، أو دلّ علىٰ تجدده قرينة، كقول العرب: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ) .

ولو قيل : «ظننت» مقتصراً عليه ولا قرينة تدل علىٰ الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز ؛ لعدم الفائدة .

وأما الاقتصار علىٰ أحد المفعولين، فجائز إذا دل علىٰ الحذف دليل .

وأكثر النحويين علىٰ منعه قالوا : لأنّ المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين : من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزءَي الجملة ، فلمّا تكرر طلبه امتنع حذفه .

قوله:«نحو ظننت يوم الجمعة» : هذا الكلام فيه ما فيه ؛ لأنّه إن كان معناه: ظنّي كان يوم الجمعة، فذلك خارج عن الباب، وإن كان معناه: ظننت يوم الجمعة هذا اليوم كان من الباب.

قوله:«﴿ إن هم إلّا يظنّون ﴾ » : إن كان معناه لا حالة عندهم غير الظن لم يكن من الباب في شيء.

وما قالوه منتقض بخبر (كان) فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دلّ عليه دليل، والسماع بخلافه، قال الله تعالىٰ: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَبْخَلُونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُم﴾، تقديره: ولا يحسبَنَّ الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه، ولو لم يدل علىٰ المحذوف دليل لم يجز حذفه بالاتفاق؛ لعدم الفائدة حينئذ.

وَكَتَظُنُّ ٱجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي ... مُسْتَفْهِماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ ... وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِيَ ٱلْقَولُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحوُ: قُلْ ذَا مُشْفِقَا

القول وفروعه مما يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد، ويكون إمّا جملة وإمّا مفرداً مؤدياً معناها.

فإن كان مفرداً نصب، نحو: (قلت شعراً، وخطبةً، وحديثاً) وإن كان جملة حكيت، نحو: قلت زيدٌ قائمٌ، ولم يعمل فيها القول، كما يعمل الظن؛ لأنّ الظن يقتضي الجملة من جهة معناها، فجزآها معه كالمفعولين من باب (أعطيت) فصحَّ أن ينصبهما الظنُّ نصب (أعطيتُ) مفعوليه.

وأمّا القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها، فلم يصح أن ينصب جزءيها مفعولين؛ لأنه لم يقتضها من جهة معناها، فلم يشبه باب (أعطيت) ولا أن ينصبها مفعولاً واحداً؛ لأن الجمل لا إعراب لها، فلم يبقَ إلّا الحكاية.

قوله: «كالمفعولين من باب أعطيت»: فإنّ أعطيتُ تتقاضىٰ مُعطىٰ ومُعطىٰ له.

قوله: «من جهة لفظها»: أي بأن تكون هي المقولة.

قوله: «لأنّ الجمل لا إعراب لها»: أي في الظاهر، وأمّا في المحلّ فلها محلّ من الإعراب.

وقوم من العرب، وهم سُلَيْمٌ يجرون القول مجرىٰ الظن مطلقاً ، فيقولون : قلت: زيداً منطلقاً ، ونحو (قُلْ ذا مشْفِقا) قال الراجز :

قـالَتْ وَكُـنْتُ رَجُـلاً فَطِينا هـذا لَـعَمْرُ اللـهِ إسْـرائـينا

وأما غيرُ سُلَيم فأكثرهم يجيز إجراء القول مجرىٰ الظن إذا وجب تضمنه معناه، وذلك إذا كان القول بلفظ مضارع للمخاطب، حـاضراً تـالياً لاستفهام متصل، نحو : أتقول زيداً ذاهباً؟ وأين تقول عَمْراً جالساً؟ قال الراجز :

مَـتَىٰ تـقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما يَـحْمِلْنَ أمَّ قـاسِمٍ وقَـاسِما

فإن فصل بين الفعل والاستفهام ظرف أو جار ومجرور أو أحد المفعولين لم يضر، تقول : أيومَ الجمعةِ تقول زيداً منطلقاً؟ وأفي الدار تقول عبدَ الله قاعداً؟ وأزيداً تقول ذاهباً ؟

ومن ذلك قول ابن أبي ربيعة :

أجُـهَّالاً تَـقُولُ بَـنِي لُـؤَيٍّ لَـعَمرُ أبـيكَ أمْ مُـتَجاهِلِينا

فإن فصل غير ذلك وجبت الحكاية، نحو : أنت تقول زيدٌ قائمٌ ؛ لأنّ الفعل حينئذ لا يجب تضمنه معنىٰ الظن ؛ لأنه ليس مستفهماً عنه بل عن فاعله ، وذلك لا ينافي إرادة الحقيقة منه .

قوله:«تضمنه معناه» : أي معنىٰ الظن.

قوله:«حاضراً» : أي حالاً.

قوله:«بل عن فاعله» : وهو أنت في مثال: أنت تقولُ زيدٌ قائمٌ، وحيث يكون الاستفهام عن الفاعل لا تمتنع إرادة الحقيقة من فعله، وهو تقول، وأنه بمعناه الحقيقي، وهو القول لا الظن.

أَعلَم وأَرَىٰ

إِلَــى ثَــلَاثَةٍ رَأَىٰ وَعَـلِمَا ... عَـدَّوْا إِذَا صَـارَا أَرَىٰ وَأَعْـلَمَا
وَمَـا لِـمَفْعُولَيْ عَـلِمْتُ مُـطْلَقَا ... لِـلثَّانِ وَآلثَّـالِثِ أَيْـضاً حُـقِّقَا

كثيراً ما يلحق بفاء الفعل الثلاثي همزة النقل، فيتعدىٰ بها إلىٰ مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير بها متعدياً إن كان لازماً ، كقولك في (جلس زيدٌ) : أجلستُ زيداً ، ويزداد مفعولاً إن كان متعدياً كقولك في (لبسَ زيدٌ جُبَّةً) : ألبستُ زيداً جبةً ، ومن ذلك قولهم في (رأىٰ) المتعدية إلىٰ مفعولين ، وفي (علم) أُختها : أرىٰ الله زيداً عمراً فاضلاً ، وأعلم الله بشراً أخاكَ كريماً ، فعدّوا الفعل بسبب الهمزة إلىٰ ثلاثة مفاعيل : الأول هو الذي كان فاعلاً قبل ، والثاني والثالث هما اللذان كانا مبتدأً وخبراً في الأصل ، ولهما ما لمفعولي (علم)من جواز كون ثانيهما مفرداً وجملة وظرفاً ، ومن امتناع حذفهما أو حذف أحدهما إلاّ بقرينة ، كما إذا دل علىٰ الحذف دليل أو قُيِّد الفعل بالظرف أو نحوه ، أو قصد به التجدد ، وإلىٰ هذا كلّه الإشارة بالإطلاق في قوله :

وَما لمفعولَيْ علمتُ مطلقا... البيت .

وَإِنْ تَـعَدَّيَا لِـوَاحِـدٍ بِـلَا ... هَـمْزٍ فَـلِاثْنَيْنِ بِـهِ تَـوَصَّلَا

قوله:«ولهما ما لمفعولي علم» : أي للثاني والثالث اللذين أصلهما مبتدأ وخبر لا الأوّل الذي أصله فاعل.

وَٱلثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ ٱثْنَيْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ٱئْتِسَا

تكون (علم) بمعنىٰ «عَرَف» و (رأىٰ) بمعنىٰ (أبصر) فيتعدّىٰ كل واحد منهما إلىٰ مفعول واحد ، ثم تدخل عليهما همزة النقل ، فيتعديان بها إلىٰ مفعولين الثاني منهما كثاني المفعولين من نحو : (كسوتُ زيداً جبةً) في أنه غير الأول في المعنىٰ ، وأنه يجوز الاقتصار عليه ، وعلىٰ الأول تقول : (أعلمتُ أخاك الخبرَ) ، و (أريتُ عبدَ الله الهلالَ)، فالخبر غير الأخ ، والهلال غير عبد الله ، كما أنّ الجبة غير زيد ، ولك أن تقتصر علىٰ المفعول الثاني، نحو : أعلمتُ الخبرَ ، وأريتُ الهلالَ ، ولك أن تقتصر علىٰ المفعول الأول، نحو : أعلمتُ أخاك ، وأريتُ عبد الله ، كما يجوز مثل ذلك في «كسوتُ» ونحوه .

وَكَأَرَىٰ ٱلسَّابِقِ نَبَّا أَخْبَرَا   حَدَّثَ أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّرَا

الأصل في (نبّأَ ، وأنبأَ ، وأخبر ، وخبَّر ، وحدَّث) تعديتها إلىٰ مفعول واحد بأنفسها ، وإلىٰ آخر بحرف جر، نحو : أنبأتُ زيداً بكذا ، وأخبرته بالأمر ، وقد يتعدّىٰ إلىٰ اثنين بإسقاط الجار ، كقوله تعالىٰ : ﴿قالَتْ مَنْ أنْبأكَ هذا﴾ وقد يتضمن معنىٰ (أرىٰ) المتعدي إلىٰ ثلاثة مفاعيل فتعمل عمله، نحو : نبأ اللهُ زيداً عمراً فاضلاً ، وخبَّرتُ زيداً أخاكَ كريماً ، وحدَّثتُ عبدَ الله بكراً جالساً ، ولم يُثبت ذلك سيبويه إلّا لـ(نَبَّأ) .

ومن تعديته إلىٰ ثلاثة مفاعيل قول النابغة الذبياني :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ والسَّفاهَةُ كاسْمِها ـ   يُهْدِي إلَيَّ غَرائبَ الأشْعارِ

قوله:«كما يجوز مثل ذلك في كسوت» : فتقول: كسوتُ زيداً، وكسوتُ جبّةً مقتصراً علىٰ أحدهما.

فـ (التاء) مفعول أول قائم مقام الفاعل، و (زرعة) مفعول ثان، و (السفاهة كاسمها) اعتراض و (يهدي) مفعول ثالث، وجاز كونه جملة؛ لأنه خبر مبتدأ في الأصل.

وألحق أبو علي بـ (نبَّأَ) (أنْبأَ). وألحق بهما السيرافي (خَبَّر، وأخْبَرَ، وحَدَّثَ).

ومن شواهد ذلك قول الشاعر ـ أنشده ابن خروف ـ:

وأُنبِئْتُ قَيْساً وَلَمْ أبْلُهُ ... كما زعموا خَيْرَ أهْلِ اليَمَنْ

وقول الآخر:

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَريضَةً ... فأَقْبَلْتُ مِنْ أهْلي بمصْرَ أعُودُها

وقول الآخر:

وما عَلَيْكِ إذا أخْبَرتني دَنِفاً ... وَغابَ بَعْلُك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر هو الحارث بن حلزة اليشكري:

أوْ منعْتُم ما تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدْ ... ـدِّثْتُمُوهُ لهُ علينا العَلاءُ

قوله: «خبر مبتدأ في الأصل»: وأصله: زرعة يهدي إليّ غرائب الأخبار.

قوله: «وأُنبئت قيساً ولم أُبله ... كما زعموا خيرَ أهل اليمن»:

فالتاء وقيساً وخير مفاعيل أنبأ.

قوله: «وخبّرت سوداء الغميم مريضةً»: فالتاء وسوداء ومريضة مفاعيل خبّرت.

قوله: «وما عليك إذا أخبرتني دنفا»: فالتاء والياء ودنفاً مفاعيل أخبرت.

قوله: «فمن حدثتموه له علينا العلاء»: فالتاء والهاء والجملة مفاعيل حدّث.

الفاعل

اَلْفَاعِلُ ٱلَّذِي كَمَرْفُوعَيْ «أَتَىٰ   زَيْدٌ» «مُنِيراً وَجْهُهُ» «نِعْمَ ٱلْفَتَىٰ»

اعلم أنّ الأفعال كلّها ما خلا النواقص علىٰ ضربين :

أحدهما : أن يأتي علىٰ طريقة : فَعَلَ يَفْعِلُ نحو : ضَرَب يضرِب ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ .

والآخر : أن يأتي علىٰ طريقة : فُعِلَ يُفعَل نحو : ضُرِب يُضرَب ، ودُحْرِج يُدَحْرَجُ .

وكلا الضربين يجب إسناده إلىٰ اسم مرفوع متأخر، لكنّ الأول يسند إلىٰ الفاعل والثاني يسند إلىٰ المفعول به ، أو ما يقوم مقامه .

ويجري مجرىٰ الأفعال في الإسناد إلىٰ اسم مرفوع متأخر الصفات، نحو : ضارب ، وحسن ، ومكرم ، والمصادر المقصود بها قصد أفعالها من إفادة معنىٰ التجدد نحو : أعجبني ضربُكَ زيداً ، ودقُّ الثوبَ القصارُ، إلّا أنّ إسناد الصفات واجب وإسناد المصادر جائز ، وكلا النوعين منه ما يجري مجرىٰ فعل الفاعل ،

الفاعل

قوله:«أحدهما أن يأتي علىٰ طريقة فَعَلَ» : أي مبنياً للمعلوم.

قوله:«والآخر أن يأتي علىٰ طريقة فُعِلَ» : أي مبنياً للمجهول.

قوله:«إلّا أنّ إسناد الصفات واجب» : لأنها مشتقات تستدعي ما تسند إليه، بخلاف

ومنه ما يجري مجرىٰ فعل المفعول .

وإذ قد عرفت هذا فنقول :

الفاعل هو الاسم المسند إليه فعل مقدم علىٰ طريقة فَعَلَ أو يَفْعِلُ ، أو اسم يُشبهه ، (فالاسم) يشمل الصريح، نحو : قام زيدٌ ، والمؤوّل نحو: بلغني أنّك ذاهب ، و (المسند إليه فعل) مخرج لما لم يسند إليه، كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل وشبهه كقولك : خزٌّ ثوبُك ، وذهبٌ مالك .

وقولي : (مقدم) مخرج لما تأخر الفعل عنه، كزيد من قولك : زيد قام ، فإنه مبتدأ ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل.

وقولي : (علىٰ طريقة فَعَلَ أو يَفْعِلُ) مخرج لما أسند إليه فعل المفعول، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، ويُكْرَمُ عمرو .

وقولي : (أو اسم يشبهه) مدخل لنحو «زيد» من قولك : مررت برجل ضاربه زيد ، فإنه فاعل ؛ لأنه اسم أُسند إليه اسم مقدم يشبه فعلاً علىٰ طريقة يَفْعَل ؛ لأنّ (ضارباً) في معنىٰ: يضرب ، ومخرج لنحو : عمرو، من قولك : مررت برجل مضروب عنده عمرٌو ؛ لأنّ المسند إليه لا يشبه فعلاً علىٰ طريقة يفعل، إنما يشبه فعلاً علىٰ طريقة يُفْعَلُ ، ألا ترىٰ أنّ قولك : مضروب عنده عمرو ، بمنزلة قولك : يُضرَب عنده عمرو .

وقد أشار بقوله :«الفاعل الذي كمرفوعي أتىٰ» ... البيت ـ إلىٰ القيود

المصادر، فإنها لا تستدعي ذلك ؛ لأنها ليست مشتقات.

قوله:«وشبهه» : أي من المشتقات، فقولهم: خزٌّ ثوبُك، وذهب مالك، ليس فيه من الفعل وشبهه أثر.

قوله:«علىٰ طريقة يَفعَل» : فإنّ منيراً يشبه ينير، وهو صفة مشبهة.

المذكورة، كأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك : أتىٰ زيدٌ، في كونه اسماً أُسند إليه فعل مقدّمٌ علىٰ طريقة فَعَل ، أو كان كـ (وجهُهُ) من قولك : منيراً وجهُهُ ، من كونه اسماً أُسند إليه اسمٌ مقدم يشبه فعلاً ، علىٰ طريقة يَفْعَلُ .

ويشمل ذلك فاعل المصدر، نحو : أعجبني دَقُّ الثوب القصّار ، فإنه مثل فاعل الوصف في كونه اسماً مسنداً إليه اسم مقدم يشبه فعلاً علىٰ طريقة فعلَ لأن المعنىٰ : أعجبني أنْ دَقَّ الثوبَ القصّارُ .

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ آسْتَتَرْ

الفاعل كالجزء من الفعل ؛ لأنّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً فلم يجز تقديم الفاعل عليه ، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة علىٰ صدرها ، فإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ ، معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه، وفاعل الفعل ضمير بعده ، مطابق للاسم السابق ، فإن كان لمثنى أو مجموع برز، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، وإن كان لمفرد استتر ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، نحو : زيد قام ، وهند خرجت ، التقدير : زيد قام هو ، وهند خرجت هي .

وقوله : (...فإنْ ظَهَرْ فَهْوَ وإلّا فَضَميرٌ اسْتَتَرْ) يعني : فإن ظهر بعد الفعل ما هو مسند إليه في المعنىٰ فهو الفاعل ، سواء كان اسماً ظاهراً، نحو : قام زيد ، أو ضميراً بارزاً ، نحو : الزيدان قاما ، وإن لم يظهر، كما في نحو : زيد قام، وجب كونه ضميراً مستتراً في الفعل ؛ لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل ولا يتأخر عنه .

قوله: «لأنّ الفعل يفتقر إليه معنى واستعمالاً»: فإنّ معنىٰ الفعل يجذب الفاعل واستعمال أهل اللسان عليه دائماً.

وَجَــرِّدِ آلْــفِعْلَ إِذَا مَــا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـفَازَ آلشُّـهَدَا

وَقَــدْ يُــقَالُ سَـعِدَا وَسَعِدُوا ... وَآلْــفِعْلُ لِــلظَّاهِرِ بَـعْدُ مُسْنَدُ

اللغة المشهورة أنّ ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث أسماء مضمرة ، ومن العرب من يجعلها حروفاً دالّة علىٰ مجرد التثنية والجمع .

فعلىٰ اللغة الأُولىٰ: إذا أسند الفعل إلىٰ الفاعل الظاهر، وهو مثنىٰ أو مجموع، جرِّد من الألف والواو والنون كقولك : سعد أخواك ، وفاز الشهداء ، وقام الهندات ؛ لأنها أسماء فلا يلحق شيء منها الفعل إلّا مسنداً إليه ، ومع إسناد الفعل إلىٰ الظاهر لا يصح فيه ذلك ؛ لأنّ الفعل لا يسند مرتين .

وعلىٰ اللغة الثانية إذا أُسند الفعل إلىٰ الظاهر لحقته الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر، والنون في جمع المؤنث، نحو : سَعِدا أخواك ، وسَعِدوا إخوتك ، وقمن الهندات ؛ لأنها حروف، فلحقت الأفعال مع ذكر الفاعل علامة علىٰ التثنية والجمع، كما تلحق التاء علامة علىٰ التأنيث .

ومما جاء علىٰ هذه اللغة قولهم : «أكلوني البراغيث» وقوله صلىٰ الله عليه وسلم : **«يتعاقبُون فيكُمْ مَلائكَةٌ باللَّيْل وملائكةٌ بالنّهار»** . وقول الشاعر :

تَــوَلَّىٰ قِـتَالَ المـارِقِينَ بِـنَفْسِهِ ... وَقَــدْ أَسْـلَماهُ مُــبْعَدٌ وَحَـمِيمُ

وقول الآخر :

رأيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بـعارضي ... فأعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك علىٰ أنه خبر مقدم ، ومبتدأ

مؤخر، ومنهم من يحمله علىٰ إبدال الظاهر من المضمر.

وكلا المحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب اللغة المذكورة.

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك علىٰ الإبدال، أو التقديم والتأخير؛ لأنّ أئمة اللغة اتفقوا علىٰ أنّ قوماً من العرب يجعلون الألف والواو والنون علامات للتثنية والجمع، كأنهم بنوا ذلك علىٰ أنّ من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو في فعل جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً، وقد لزمت للدلالة علىٰ التثنية والجمع، كما قد تلزم التاء للدلالة علىٰ التأنيث؛ لأنها لو كانت اسماً للزم إمّا وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين، وكل ذلك باطل لا يقول به أحد.

وَيَـرْفَعُ آلْـفَاعِلَ فِـعْلٌ أُضْـمِرَا ... كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَـرَا

يضمر فعل الفاعل المذكور جوازاً أو وجوباً، فيضمر جوازاً إذا استلزمه فعل قبله، أو أُجيب به نفي أو استفهام ظاهر أو مقدّر، فمما استلزمه فعل قبله قول الراجز:

أَسْقَىٰ الإلَـهُ عُـدُواتِ الوادِي ... وَجَـوفَهُ كُـلَّ مُـلِثٍّ غـادِي

كُلُّ أجشَّ حالِكِ السَّوادِ

فرفع (كلُّ أجشَّ) بـ(سقىٰ) مضمراً، لاستلزام (أسقىٰ) إياه.

قوله: «علىٰ أنّه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر»: فالفعل مع الألف أو الواو أو النون خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدأ مؤخّر.

قوله: «أصحاب اللغة المذكورة»: أي الذين يرون الألف والواو والنون حروفاً لا أسماء.

ومن المجاب به نفيٌ كقولك : بلىٰ زيدٌ، لمن قال : ما قام أحدٌ ، التقدير : بلىٰ قام زيد ، ومن المجاب به استفهام ظاهر قولك: زيدٌ، لمن قال : من قرأ؟ التقدير : قرأ زيد .

ومن المجاب به استفهام مقدّر قولك : يُكتَبُ لي القرآن زيدٌ، ترفع زيداً بفعل مضمر ؛ لأنّ قولك: يُكتب لي القرآن مما يحرك السامع للاستفهام عن كاتبه ، فنزّلت ذلك منزلة الواقع، وجئت بزيد مرتفعاً بفعل مضمر جواباً لذلك الاستفهام ، والتقدير : يكتبه لي زيدٌ. ومثله قراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ **يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ * رجالٌ**﴾ والمعنىٰ : يسبحه رجال .

وقول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصومَةٍ ومُختَبطٌ مِمَّا تطيحُ الطَّوائِحُ

كأنه لما قال : ليُبْك يزيدُ ، قيل له : من يبكيه ؟ فقال : ضارعٌ ، علىٰ معنىٰ : يبكيه ضارعٌ.

ويضمر فعل الفاعل وجوباً إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلىٰ ضميره ، أو ملابسه ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وإنْ أحدٌ مِنَ المُشركينَ اسْتَجارَكَ**﴾ وهلا زيدٌ قام أبوه، التقدير : وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، وهلا لابس زيدٌ قام أبوه، إلّا أنه لا يُتكلَّم به ؛ لأنّ الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر ، فلم يجمع بينهما .

قوله: «يُكتَبُ لي القرآن زيدٌ»: ببناء «يُكتَبُ» للمجهول، وهكذا يُسبَّحُ له، وهكذا ليُبكَ يزيدٌ.

قوله: «من فعل مسند إلىٰ ضميره»: مثل ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ .

قوله: «أو ملابسه»: مثل: هلّا زيد قام أبوه، ففاعل قام ملابس ضمير زيد، وهو أبوه.

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي ٱلْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَىٰ كَأَبَتْ هِنْدُ ٱلأَذَىٰ

إذا أُسند الفعل الماضي إلىٰ مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل علىٰ تأنيث فاعله، وكان حقها ألّا تلحقه؛ لأنّ معناها في الفاعل، إلّا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ علىٰ معنىٰ فيه ما اتصل بالفعل، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في يفعلان، ويفعلون، وتفعلين.

وإلحاق هذه التاء علىٰ ضربين: واجب وجائز، وقد نبه علىٰ ذلك بقوله:

وَإِنَّما تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ
وَقَدْ يُبِيحُ ٱلْفَصْلُ تَرْكَ ٱلتَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَىٰ ٱلْقَاضِيَ بِنْتُ ٱلْوَاقِفِ
وَٱلْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ٱبْنِ ٱلْعَلَا

المؤنّث ينقسم إلىٰ قسمين: حقيقي التأنيث، وهو ما كان من الحيوان

قوله: «لأنّ معناها في الفاعل»: أي أنّ معنىٰ تاء التأنيث مطويّ في نفس الفاعل من زينب وفاطمة ونظيرهما عندما تقول: قامت زينب، وقعدت فاطمة، ولو بدون التلفظ بالتاء، إلّا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدلّ علىٰ معنى في الفاعل ما اتصل بالفعل نفسه، لفرض أنّ الفعل والفاعل كشيء واحد، فما هو من لازم الفاعل يتصل بفعله، وهو ما يدل علىٰ التأنيث، كما جاز أن يتصل بالفاعل، وهو ألف التثنية وواو الجماعة وياء المخاطبة علامة رفع الفعل، وهي النون في الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فإنّ الأمثلة الخمسة رفعها بثبوت النون، فكان من حقّها أن تتصل بالفعل نفسه مع أنّها اتصلت بفاعله من ألف أو واو أو ياء، وصح ذلك لأنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة.

بإزائه ذكَر، كامرأة ونعجة وأتان ، وإلىٰ مجازي التأنيث، وهو ما سوىٰ الحقيقي، كدار ونار وشمس .

فإذا أُسند الفعل الماضي إلىٰ مؤنث لزمته التاء إذا كان المسند إليه إمّا ضميراً متصلاً حقيقي التأنيث، كهند قامت ، أو مجازيه، كالشمس طلعت ، وإمّا ظاهراً حقيقي التأنيث غير مفصول ولا مقصود به الجنس، نحو : قامت هند .

وإن كان المسند إليه ظاهراً مجازي التأنيث، نحو : طلعت الشمس أو مفصولاً عن الفعل، نحو : أتتِ اليوم هند ، أو مقصوداً به الجنس، نحو : نعمت المرأةُ حفصة ، وبئست المرأة عمرة، جاز حذف التاء وثبوتها، ويختار الثبوت إن كان مجازي التأنيث غير مفصول، أو كان حقيقي التأنيث مفصولاً بغير (إلّا) نحو : أتت القاضي فلانة ، وقد يقال : أتىٰ القاضي فلانة ، قال الشاعر :

إِنَّ أمْـرَأً غَـرَّهُ مـنكُنَّ واحـدَةٌ   بَعْدِي وبعْدَك في الدّنْيا لَـمَغرُورُ

ويختار الحذف إن كان الفصل بـ(إلّا) أو قصد الجنس؛ لأنّ في الفصل بـ(إلّا) يكون الفعل مسنداً في المعنىٰ إلىٰ مذكر، فحمل علىٰ المعنىٰ غالباً، تقول : (ما زكا إلّا فتاةُ ابن العلا) فتذكر الفعل ؛ لأنّ المعنىٰ : ما زكا شيء أو أحد إلّا فتاة ابنِ العلا ، وقد يقال : ما زكت إلّا فتاةُ ابنِ العلا ، نظراً إلىٰ ظاهر اللفظ ، كما قال الشاعر :

وَمَا بَقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الجَراشِعُ

وإذا قلت : نعم المرأةُ ، أو بئس المرأةُ فلانة، فالمسند إليه مقصود به

قوله: «ويختار الحذف إن كان الفصل بإلّا أو قصد الجنس»: لأنّ في الفصل بإلّا يكون الفعل مسنداً في المعنىٰ إلىٰ مذكر، فما قام إلّا هند، أصله ما قام أحدٌ، وإذا قلت: نعم المرأة أو بئس المرأة فلانة، فالمسند إليه مقصود به الجنس، أي جنس المرأة.

الجنس علىٰ سبيل المبالغة في المدح والذم، فأُعطي فعله حكم المسند إلىٰ أسماء الأجناس المقصود بها الشمول ، وتساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية.

وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعْ ... ضَمِيرِ ذِي ٱلْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

وَٱلتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَىٰ ٱلسَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَىٰ ٱللَّبِنْ

وَٱلْحَذْفُ فِي نِعْمَ ٱلفَتَاةُ ٱسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ ٱلْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

حذف التاء من الماضي المسند إلىٰ الظاهر الحقيقي التأنيث غير المفصول لغة، حكىٰ سيبويه أنّ بعض العرب يقول : (قال فلانة) فيحذف التاء مع كون الفاعل ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث .

وقد يستباح حذفها من الفعل المسند إلىٰ ضمير مجازي التأنيث لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقالَها

وقوله :

والتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَىٰ السالِم ... البيت

تنبيه علىٰ أنّ حكم الفعل المسند إلىٰ جمع غير المذكر السالم حكم المسند إلىٰ الواحد المجازي التأنيث، تقول : قامتِ الرجالُ ، وقامَ الرجالُ ، فالتأنيث

قوله: «ونون التأنيث الحرفية»: احترازاً عن نون التأنيث الضميرية، فإنها اسم ومع اعتبار اسميّتها تكون هي الفاعل بخلاف نون التأنيث الحرفية، فإنها علامة تأنيث لا أكثر.

قوله: «ولا أرض أبقل إبقالَها»: وكان الحقّ أن يقال: أبقلت إبقالها.

علىٰ تأويلهم بالجماعة ، والتذكير علىٰ تأويلهم بالجمع .

وتقول : قامت الهنداتُ، وقام الهندات ، بثبوت التاء وحذفها ؛ لأنّ تأنيث الجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة، ولا يجوز اعتبار التأنيث في نحو : مسلمين لأنّ سلامة نظمه تدلُّ علىٰ التذكير ، وأمّا (البنون) فيجري مجرىٰ جمع التكسير لتغير نظم واحده، تقول : قام البنون ، وقامت البنون ، كما تقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال .

وقوله :

والحَذْفُ في نِعْمَ الفَتاةُ اسْتَحْسَنُوا ... البيت

قد تقدم الكلام عليه .

وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَٱلأَصْلُ فِي ٱلْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ ٱلأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي ٱلْمَفْعُولُ قَبْلَ ٱلْفِعْلِ

قد تقدم أن الفاعل كالجزء من الفعل، فلذلك كان حقه أن يتصل بالفعل، وحق المفعول الانفصال عنه، نحو : ضربَ زيدٌ عمراً ، وكثيراً ما يتوسع في الكلام بتقدم المفعول علىٰ الفاعل ، وقد يتقدم علىٰ الفعل نفسه .

فالأول نحو : ضربَ زيداً عمرٌو .

والثاني نحو : زيداً ضربَ عمرٌو ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ فَرِيقاً هَدَىٰ وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾ .

قوله: «لأنّ تأنيث الجموع مجازي»: هذا في جمع المؤنث السالم كهند وهندات اشتباه ؛ لأنّ جمعه كمفرده مؤنث حقيقي.

وتقديم المفعول على الفاعل على ثلاثة أقسام: جائز وواجب وممتنع، وقد نبه على الوجوب والامتناع بقوله:

وَأَخِّرِ ٱلْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أَوْ أُضْمِرَ ٱلْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ
وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّما ٱنْحَصَرْ   أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ
وَشَاعَ نَحْوُ: خَافَ رَبَّه عُمَرْ   وَشَذَّ نَحْوُ: زَانَ نَوْرُهُ ٱلشَّجَرْ

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب وعدم القرينة وجب تقديم الفاعل، نحو: أكرم موسى عيسى، وزارت سعدى سلمى، فلو وجدت قرينة تَبيَّنَ بها الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول، نحو: ضرب سعدى موسى، وأضنت سلمى الحمى.

وإذا أُضمر الفاعل ولم يقصد حصره وجب تقديمه وتأخير المفعول، نحو: أكرمتُكَ وأهنتُ زيداً، فلو قصد حصره وجب تأخيره، نحو: ما ضرب زيداً إلّا أنت، وكلُّ ما قصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً، سواء كان الحصر بـ(إنّما) أو بـ(إلّا) نحو: إنما ضرب زيدٌ عمراً، وما ضرب زيدٌ إلّا عمراً، هذا على قصد الحصر في المفعول.

فلو قصد الحصر في الفاعل لقيل: إنما ضرب عمراً زيدٌ، وما ضرب عمراً إلّا زيدٌ.

وأجاز الكسائي تقديم المحصور بـ(إلّا) لأنّ المعنى مفهوم معها، سواء قدم المحصور أو أُخّر بخلاف المحصور بـ(إنما) فإنه لا يعلم حصره إلّا بالتأخير. ووافق ابن الأنباري الكسائي في تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً، وأنشد لمجنون بني عامر:

تَزَوَّدْتُ منْ لَيْلَىٰ بـتكليم سـاعَةٍ   فَما زادَ إلّا ضِعْفَ ما بي كَـلامُها

وإلىٰ نحو ذا الإشارة بقوله :

وَقَدْ يَسْبقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ.

قوله :

وَشاعَ نحوُ خافَ ربَّه عُمَر

يعني : أنه قد كثر تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه ، ولم يبالَ بعود الضمير علىٰ متأخّر في الذكر ؛ لأنه متقدم في النية .

فلو كان الفاعل ملتبساً بضمير المفعول وجب عند أكثر النحويين تأخيره عن المفعول، نحو : «زانَ الشجرَ نورُه» ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **وإذ ابْتَلَىٰ إبْراهِيمَ رَبُّهُ** ﴾ لأنّه لو تأخر المفعول عاد الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة .

ومنهم من أجازه ؛ لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه، فتقول : (زان نورُه الشجرَ) .

والحقّ أنّ ذلك جائز في الضرورة لا غير كقول الشاعر :

جَزَىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلانِ عَـنْ كِـبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَىٰ سِـنِمَّارُ

وقول حسان ﷺ في مطعم بن عدي :

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً   مِنَ النَّاسِ أبْقىٰ مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِما

ومثله قول الآخر :

كَسا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثْوابَ سُؤدِدٍ   وَرقَّىٰ نَداهُ ذا النَّدىٰ في ذُرىٰ المَجْدِ

قوله: «لأنّ استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام»: جواز تقديم المفعول علىٰ الفاعل.

قوله: «أبقىٰ مجده الدهر مطعماً»: والضمير في : مجده يعود علىٰ مطعم.

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

كثيراً ما يحذف الفاعل لكونه معلوماً أو مجهولاً أو عظيماً أو حقيراً أو غير ذلك ، فينوب عنه فيما له من الرفع ، واللزوم ووجوب التأخير عن رافعه المفعول به ، مسنداً إليه إمّا فعل مبني علىٰ هيئة تنبئ عن إسناده إلىٰ المفعول، ويسمىٰ فعل ما لم يسمَّ فاعله، وإمّا اسم في معنىٰ ذلك الفعل .

فالأول : كقولك في: نال زيدٌ خَيْرَ نائلٍ : نِيلَ خيرُ نائلٍ .

والثاني : كقولك في: زيدٌ ضاربٌ أبوه غلامَهُ : زيدٌ مضروبٌ غلامُهُ .

وقد بين كيفية بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله بقوله[1] :

فَأَوَّلَ ٱلْفِعْلِ ٱضْمُمَنْ وَٱلْمُتَّصِلْ   بِالآخِرِ ٱكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَٱجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا   كَيَنْتَحِي ٱلْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَىٰ
وَٱلثَّانِيَ ٱلتَّالِيَ تَا ٱلْمُطَاوَعَهْ   كَالأَوَّلِ ٱجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ
وَثَالِثَ ٱلَّذِي بِهَمْزِ ٱلْوَصْلِ   كَالأَوَّلِ ٱجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

النائب عن الفاعل

قوله:«فيما له» : أي في جميع ما للفاعل من أحكام.

وَٱكْسِرْ أَوِ ٱشْمِمْ فَا ثُلَاثِيٍّ أُعِلْ عَيْناً وَضَمٌّ جَا، كَبُوعَ فَاحْتُمِلْ
وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَىٰ لِنَحْوِ: حَبْ
وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا ٱلْعَيْنُ تَلِي فِي ٱخْتَارَ وَٱنْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

وحاصله: أنّ بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله إن كان ماضياً يُضَمُّ أولُهُ ويُكسَرُ ما قبل آخره، كقولك في: وَصَلَ، ودَحْرَجَ: وُصِلَ، ودُحْرِجَ.

وإن كان مضارعاً يُضَمُّ أولُهُ ويُفتحُ ما قبل آخره، كقولك في: يَضْرِبُ، ويَنْتَحِي: يُضْرَبُ، ويُنْتَحَىٰ.

فإن كان أول الفعل الماضي تاء مزيدة تبع ثانيهِ أَوَّلَهُ في الضم، كقولك في تَعَلَّمَ وتَغافَلَ وتَدَحْرَجَ: تُعُلِّمَ العلمُ، وتُغُوفِلَ عن الأمر، وتُدُحْرِجَ في الدار؛ لأنّه لو بقي ثانيه علىٰ فتحه لالتبس بالمضارع المبني للفاعل.

وإن كان أول الماضي همزة الوصل تبع ثالثُهُ أولَهُ في الضم، كقولك في: انطلق، واقتسم، واستحلىٰ: انْطُلِق به، واقْتُسم المال، واستُحْلِيَ الشرابُ؛ لأنك لو أبقيت ثالثَهُ علىٰ فتحه لالتبس بالأمر في بعض الأحوال.

وإن كان الماضي ثلاثيّاً معتل العين فبني لما لم يُسمَّ فاعله استثقل فيه مجيء الكسرة بعد الضمة، ووجب تخفيفه بإلقاء حركة الفاء ونقل حركة العين

قوله:«بالمضارع المبنيّ للفاعل»: عندما تقول لمخاطبك: تعلّمني.

قوله:«في بعض الأحوال»: التي تنحذف فيها همزة الوصل، مثل أن تقول: يا زيد انطلق.

قوله:«معتلّ العين»: يعني الوسط، مثل قام وباع.

قوله:«استثقل فيه مجيء الكسرة»: أي التي يستدعيها البناء للمجهول في الفعل الماضي لما قبل الآخر، ولا مجال للكسرة في الفعل المعتل إلّا بالانقلاب، فإنّ الألف مثلاً لا تقبل الكسرة، وهي علىٰ حالها.

إليها، كقولك في (باع، وقال) : بِيع ، وقِيل ، وكان الأصل : بُيِعَ ، وقُوِلَ ، فاستثقلت كسرة علىٰ حرف علّة بعد ضمة، فألقيت الضمة ونقلت الكسرة إلىٰ مكانها، فسلمت الياء من نحو: (بيع) لسكونها بعد حركة تجانسها ، وانقلبت الواو ياء من نحو (قيل) لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء .

وبعض العرب ينقل ويشير إلىٰ الضم مع التلفظ بالكسر ولا يغير الياء، ويسمّي ذلك إشماماً ، وقد قرأ به نافع وابن عامر والكسائي في نحو : ﴿ **قِيل** ﴾ ، و ﴿ **غِيض** ﴾ ، و ﴿ **سِيق** ﴾ .

ومن العرب من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه.

فإن كانت واواً سلمت، كقول الراجز :

حُوكَتْ علىٰ نَوْلَيْن إذْ تُحاكُ ... تَختَبِطُ الشَّوْكَ ولا تُشاكُ

وإن كانت ياء قلبت واواً ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، كقول الآخر :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ

وقد يعرض بالكسر أو بالضم التباس فعل المفعول بفعل الفاعل، فيجب حينئذ الإشمام أو إخلاص الضمة في نحو : خُفْتُ ، مقصوداً به: خَشِيتُ ، والإشمام أو إخلاص الكسر في نحو : طِلتُ ، مقصوداً به: غلبتُ في المطاولة .

ويجوز في فاء الثلاثي المضاعف مبنياً لما لم يسمَّ فاعله من الضم والإشمام والكسر ما جاز في فاء الثلاثي المعتل العين، نحو : حُبَّ الشيءُ

قوله: «بحذف حركة عينه»: وهي الكسرة، لكنه يبقي حركة فائه، وهي الضمة.

قوله: «أو إخلاص الضمة في نحو: خُفتُ»: بضم الخاء إشعاراً بكونه مبنياً للمجهول.

قوله: «أو إخلاص الكسر في نحو: طِلتُ»: بكسر الطاء إشعاراً بالمجهولية.

وحِبَّ، ومن (أَشُمَّ) (أُشِمَّ).

وقد قرأ بعضهم قوله تعالىٰ: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾.

وإن كان الماضي المعتل العين علىٰ (افْتَعَلَ) كاختار، وعلىٰ (انْفَعَلَ) كانقاد فُعِل بثالثه في بنائِه لما لم يسمَّ فاعله ما فُعِل بأوّل نحو: باع وقال، ولفظ بهمزة الوصل علىٰ حسب اللفظ بما قبل حرف العلّة كقولك: اخْتِيْرَ، وانْقِيْدَ، واخْتُورَ، وانْقُودَ، وبالإشمام أيضاً، وإلىٰ هذه الإشارة بقوله:

وما لِفا باعَ لما العينُ تَلِي ... البيت

تقديره: والذي لفا «باع» في البناء للمفعول من الأحوال الثلاث ثابت للذي تليه العين في نحو: اختار، وانقاد، وهو الثالث.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي
وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي إِنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

قوله: «نحو حُبَّ الشيء وحِبَّ»: بضم الحاء أو كسرها إشعاراً بالمجهولية.

قوله: «ما فعل بأوّل باع وقال»: من ضم، فتكون: بُوع، وكسر فتكون: بِيع، وهكذا: قُول وقِيل.

قوله: «بما قبل حرف العلة»: وهو التاء والقاف من: اختِير وانقِيد واختُور وانقُود، فحيث تكون التاء والقاف مضمومتين تضم الهمزة، وحيث تكونان مكسورتين تكسر الهمزة.

قوله: «من الأحوال الثلاث»: أي الضمّ والكسر والإشمام.

قوله: «وهو الثالث»: من حروف الكلمة، كالتاء والقاف في: اختار وانقاد، وهذا الحرف هو الذي تليه العين (حرف العلة).

إذا خلا فعل ما لم يسمَّ فاعله من مفعول به ناب عن الفاعل ظرف متصرف أو مصدر كذلك أو جار ومجرور، بشرط حصول الفائدة ، بتخصيص النائب عن الفاعل ، أو تقييد الفعل بغيره .

فالأول نحو : صِيمَ يومُ السبت ، وجُلِسَ أمام المسجد ، وغُضِبَ غضبٌ شديدٌ ، ورُضِيَ عن المسيء .

والثاني نحو : سِيْرَ بزيدٍ يومان ، وذُهِبَ بامرأة فرسخان.

وما لا يتصرف من الظروف، مثل : (إذا ، وعند) لا يقبل النيابة عن الفاعل ، وكذلك ما لا يتصرف من المصادر، نحو: (معاذ الله) ، و (حنانيك) ، لأنّ في نيابة الظروف والمصادر عن الفاعل تجوّزاً بإسناد الفعل إليها ، فما كان منها متصرفاً قبل إسناد الفعل إليه حقيقة فيقبل إسناده إليه مجازاً، وما كان منها غير متصرف لم يقبل الإسناد إليه حقيقة، فلا يقبله علىٰ جهة المجاز .

قوله :

ولا ينُوبُ بعضُ هَذِي ... البيت.

مذهب سيبويه : أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وأجازه الأخفش والكوفيون محتجين بقراءة أبي جعفر قوله تعالىٰ : ﴿ **لِيُجْزَىٰ قَوْماً بما كانُوا يَكْسِبُون**﴾ بإسناد (ليجزىٰ) إلىٰ الجار والمجرور ، ونصب (قوماً) وهو مفعول به ، وبنحو قول الراجز :

قوله: «فالأوّل»: أي تخصيص النائب عن الفاعل كتخصيص اليوم بالخميس، والإمام بالمسجد، والغضب بالشديد.

قوله: «عن الفاعل تجوّزاً بإسناد الفعل إليها»: لأنّ فاعلها الحقيقي محذوف.

لَـمْ يُـعْنَ بـالعَلْياءِ إلّا سَيِّدا   وَلا شَفَىٰ ذا الغَـيِّ إلّا ذُو الهُـدَىٰ

وقول الآخر:

وإنّـما يُـرْضِي المـنيبُ رَبَّـهُ   مـا دامَ مـعْنيّاً بـذكر قَـلْبَهُ

وَبِاتِّفَاقٍ قَـدْ يَـنُوبُ ٱلثَّـانِ مِـنْ   بَـابِ كَسَـا فِـيمَا ٱلْـتِبَاسُهُ أُمِـنْ

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَىٰ ٱلْمَنْعُ ٱشْتَهَرْ   وَلَا أَرَىٰ مَنْعاً إِذَا ٱلْـقَصْدُ ظَـهَرْ

إذا بني الفعل لما لم يسمَّ فاعله من متعدٍّ إلىٰ مفعولين:

فإن كان الثاني غير الأول فالأَولىٰ نيابة المفعول الأول، لكونه فاعلاً في المعنىٰ، نحو: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، ويجوز نيابة المفعول الثاني إن أُمن التباسه بالمفعول الأول، نحو: أُلبس عمراً جبةٌ. فلو خيف الالتباس، كما في: «أُعطي زيدٌ بِشراً» وجب نيابة الأول.

وإن كان الثاني من المفعولين هو الأول في المعنىٰ، فأكثر النحويين لا يجيز نيابة الثاني عن الفاعل، بل يوجب نيابة الأول، نحو: ظنَّ زيدٌ قائماً؛ لأنّ المفعول الثاني من ذا الباب خبر، والخبر لا يخبر عنه.

قوله: «لم يعن بالعلياء إلّا سيّداً»: عنىٰ من الأفعال التي التزم بناؤها للمجهول، وبالعلياء: هو نائب الفاعل، وإلّا سيّداً: مفعولاً به، ومعنيّاً: اسم مفعول وبذكر نائب فاعله وقلبه مفعول به.

قوله: «نحو: أُلبِس عمراً جبّةٌ»: لأنّ الجبّة ملبوسة علىٰ كل حال فلا التباس.

قوله: «كما في أُعطي زيدٌ بِشراً»: إذا قلت: أعطيت زيداً بشراً، كان المُعطىٰ له زيداً، والمعطىٰ بشراً، فإذا أردت بقاء هذا المعنىٰ في المبني للمجهول لزم إنابة المفعول الأوّل، ومع إنابة المفعول الثاني لا يتحقق المعنىٰ المذكور، بل يلتبس.

وأجاز بعضهم نيابته عن الفاعل، إن أُمن اللبس، قياساً علىٰ ثاني مفعولي باب «أعطىٰ»، وإليه ذهب الشيخ رحمه الله.

وإذا بُني فعلٍ ما لم يسمَّ فاعله من متعدٍّ إلىٰ ثلاثة مفاعيل ناب الأول منها عن الفاعل، نحو: أُري زيدٌ أخاك مقيماً، ولم يجز نيابة الثالث باتفاق، وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني في باب (ظن).

وَمَا سِوَىٰ ٱلنَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ ٱلنَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

كما لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، كذلك لا ينوب عن الفاعل إلاّ شيء واحد، وما سواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظاً، إن لم يكن جارّاً ومجروراً، وإن يكنه فمنصوب محلّاً.

قوله: «ولم يجز نيابة الثالث»: لأنه لا يفيد معنى مقبولاً.

قوله: «وإن يكنه»: أي كان جاراً ومجروراً فمنصوب محلّاً.

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضْمَرُ آسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ آلْمَحَلْ
فَالسَّابِقَ آنْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

إذا تقدم اسم علىٰ فعل صالح لأن ينصبه لفظاً أو محلاًّ، وشُغِل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره، صحّ في ذلك الاسم أن ينصب بفعل لا يظهر ، موافق للظاهر أي : مماثل له أو مقارب .

فالأول نحو : أزيداً ضَرَبْتَه؟ والثاني نحو : أزيداً مَرَرْتَ بـه؟ التـقدير : أضربت زيداً ضربتهُ؟ وأجاوَزْتَ زيداً مررتَ به ؟ ولكن لا يجوز إظهار هـذا المقدر لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به، ولا يجمع بين البدل والمبدل منه .

ثم الاسم الواقع بعده فعل ناصب لضميره علىٰ خمسة أقسام :

لازم النصب ، ولازم الرفع بالابتداء ، وراجح النصب علىٰ الرفع ، ومُستوٍ فيه الأمران، وراجح الرفع علىٰ النصب .

أما القسم الأول فنبه عليه بقوله :

وَآلنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلَا آلسَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

مثاله : إنْ زيداً رأيتَهُ فاضْرِبهُ ، وحيثما عَمْراً لقيتَهُ فأَهِنْهُ ، وهلّا زيداً كلمتَه.

فهذا ونحوه مما ولي أداة شرط أو تحضيض أوغير ذلك مما يختص

بالفعل لا يجوز رفعُهُ بالابتداء؛ لئلا يخرج ما وضع علىٰ الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به، ولكن قد يرفع بفعل مضمر مطاوع للظاهر، كقول الشاعر:

لا تَـجْزَعي إنْ مُـنفِسٌ أهْـلَكْتُهُ   فإذا هلكتُ فعندَ ذلك فـاجْزَعي

التقدير: لاتجزعي إنْ هلكَ مـنفسٌ أهـلكتُه، ويـروىٰ «لا تـجزعي إن مُنفِساً» بالنصب علىٰ ما قد عرفت.

وأمّا القسم الثاني فنبه عليه بقوله:

وَإنْ تَـلَا آلسَّـابِقُ مَـا بِـالابْتِدَا   يَـخْتَصُّ فَـالرَّفْعُ آلْـتَزِمْهُ أَبَـدَا
كَذَا إذَا آلْـفِعْلُ تَـلَا مَـا لَـمْ يَـرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِـمَا بَـعْدُ وُجِـدْ

وحاصله: أنه يمنع من نصب الاسم المشغول عنه الفعل بضميره شيئان:

أحدهما: أن يتقدم علىٰ الاسم ما هو مختص بالابتداء، كـ«إذا» الفجائية، نحو قولك: خرجت فإذا زيدٌ يضربهُ عمْرٌو؛ لأنّ «إذا» الفجائية لم تولها العرب إلّا مبتدأ، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**فإذا هيَ بَيْضاءُ**﴾ أو خبر مبتدأ نحو: ﴿**فإذا لَهمْ مكر في آيـاتِنا**﴾؛ فلا يجوز نصب ما بعدها بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك يـخرجـها عـما ألزمتها العرب من الاختصاص بالابتداء.

اشتغال العامل عن المعمول

قوله: «كذا إذا الفعل... الخ»: معناه كذا إذا الفعل وقع بعد شيء لا يصح وقوعه معمولاً لما بعده، نظير: زيدٌ هل رأيته، فزيد لا يـصحّ وقـوعه مـعمولاً لرأيتُ؛ لأنّـها مسـبوقة بالاستفهام الذي له الصدارة.

وقد غفل عن هذا كثير من النحويين، فأجازوا: «خرجتُ فإذا زيداً يضربه عَمْرٌو» ولا سبيل إلىٰ جوازه.

المانع الثاني: أن يكون بين الاسم والفعل ما له صدر الكلام، كالاستفهام و «ما» النافية، ولام الابتداء وأدوات الشرط، كقولك: زيد هل رأيته؟ وعمرٌو متىٰ لقيتَهُ؟ وخالدٌ ما صحبته؟ وبشرٌ لَأُحبّه، وعبد الله إنْ أكرمْتَه أكرمك.

فالرفع بالابتداء في هذا ونحوه واجب؛ لأنّ ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ لأنّ المفسِّر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسَّر ولأجل ذلك لو كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق صفة له، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وكلَّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُر﴾ امتنع أن يفسر عاملاً فيه؛ لأنّ الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وأما القسم الثالث فنبه عليه بقوله:

وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَمَا إِيْلَاؤُهُ ٱلْفِعْلَ غَلَبْ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَىٰ ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلَا

يعني: أنه يترجح النصب علىٰ الرفع بأسباب:

منها: أن يكون الفعل المشغول بضمير الاسم السابق فعل أمر أو نهي أو دعاء، كقولك: زيداً اضْرِبْهُ وخالداً لا تشتمهُ، واللهمَّ عبدك ارحمهُ.

قوله: «صفة له»: أي للاسم السابق.

قوله: «فعل أمر أو نهي أو دعاء»: وذلك لأنّ رفع الاسم السابق يقتضي كونه مبتدأً، والإخبار بالجملة الطلبية مرجوح، أمّا مع نصب الاسم السابق علىٰ المفعولية لفعل محذوف مفسّر بالواقع بعده، فلا محذور، كما هو موجود في حالة الرفع.

ومنها : أن يتقدم علىٰ الاسم ما الغالب أن يليه فعل كالاستفهام والنفي بـ(ما) و (لا) و (إن) و (حيث) المجردة من (ما) نحو : أزيداً ضَرَبتهُ ؟ وما عبد الله أهَنْتَه ، وحيث زيداً تلقاه فأكرمْهُ ، فالنصب في هذا راجح علىٰ الرفع ، إلّا في الاستفهام بـ(هل) نحو: هل زيداً رأيتَهُ ؟ فإنه يتعين فيه النصب.

ومنها : أن يلي الاسم السابقُ عاطفاً قبله معمول فِعلٍ، نحو : قام زيدٌ وعمراً كلمته ، ولقيت بشراً ، وخالداً أبْصَرْته .

وإنما يرجح النصب هنا ؛ لأنّ المتكلم به عاطف جملة فعلية علىٰ جملة فعلية، والرافع عاطف جملة اسمية علىٰ جملة فعلية ، وتَشاكُلُ المعطوف والمعطوف عليه أحسن من تخالفهما .

وقوله :(وبَعْدَ عاطِفٍ بلا فَصْلٍ) احترز به من نحو : قام زيدٌ ، وأمّا عمْرٌو فأكرمتُه ، فإن الرفع فيه أجود ؛ لأنّ الكلام بعد «إما» مستأنف مقطوع عما قبله.

وأما القسم الرابع، فنبّه عليه بقوله :

وَإِنْ تَلا ٱلْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ ٱسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

إذا كانت الجملة ابتدائية، وخبرها فعل ومعموله سميت ذات وجهين ؛ لأنها من قِبَل تصديرها بالمبتدأ اسمية ، ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية ، فإذا وقع الاسم السابق فعلاً ناصباً لضميره بعد عاطف علىٰ جملة ذات

قوله:«فإنه يتعيّن فيه النصب» : لاختصاصه بالجمل الفعلية، كأدوات الشرط والتحضيض، أو يقال: إنّ «هل» لطلب التصديق بالنسبة، وطلب التصديق هنا لازمه الاستفسار عن الفعل الذي في حيّزه.

قوله:«فإذا وقع الاسم السابق» : أي الذي سبق فعلاً، وهذا الفعل ناصب لضمير ذلك الاسم.

وجهين استوىٰ فيه النصب والرفع ؛ لأنّ في كل منهما مشاكلة .

فإذا قلت : زيدٌ قام ، وعمرٌو كلمته بالرفع يكون عاطفاً مبتدأ وخبراً علىٰ مبتدإٍ وخبرٍ.

وإذا قلت: زيدٌ قام ، وعمراً كلمته، بالنصب يكون في اللفظ كمن عطف جملة فعلية علىٰ جملة فعلية ، فلما كانت المشاكلة حاصلة بالرفع والنصب لم يكن أحدهما أرجح من الآخر .

وأما القسم الخامس فنبه عليه بقوله :

وَٱلرَّفْعُ فِي غَيْرِ ٱلَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ ٱفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

يعني : إذا خلا الاسم السابق من الموجب لنصبه، ومن المانع منه، ومن المرجّح له، ومن المستوي رُجِّحَ الرفع بالابتداء، كقولك : زيدٌ لقيته، وعبد الله أكرمته ، فإنه ليس معه موجب النصب ، كما مع : (إنْ زيداً رأيتهُ فاضْرِبهُ) ، وليس معه موجب الرفع، كما مع: خرجتُ فإذا زيدٌ يضْربهُ عَمْرُو ، وليس معه مرجح النصب، كما مع : «أزيْداً لقيتُه؟» وليس معه المسوي بين النصب والرفع، كما مع «زيدٌ قام» ، و «عمراً كلمته» ، فالرفع فيه هو الوجه، والنصب عربي جيد .

ومنهم من منعه، وأنشد الشجري علىٰ جوازه :

فارساً ما غادَرُوهُ مُلْحَماً ... غيْرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ

ومثله قراءة بعضهم قوله تعالىٰ : ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها﴾ بالنصب .

قوله:«فالرفع فيه هو الوجه»: لأنه في غنيً عن تقدير فعل ينصبه.

قوله:«فارساً ما»: ما زائدة، نظيرها في قولك كثيراً ما.

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ ... أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني : أنّ حكم المشغول عنه الفعل بضمير جر أو بمضاف إليه حكم المشغول عنه الفعل بضمير نصب ، فمثل : «إن زيداً رأَيتهُ» في وجوب النصب «إنْ زيداً مررت به» ، أو «رأيت أخاه» فتنصب المشغول عنه في هذا الباب بفعل مضمر مقارب للظاهر تقديره: جاوزت زيداً مررت به ، ولابست زيداً رأيت أخاه ، كما تنصب المشغول عنه في نحو : «إن زيداً رأَيتهُ» بمثل الظاهر ، ومثل : أزيداً لقيتهُ؟ في ترجيح نصبه علىٰ الرفع: أزيداً مررت به؟ أو عرفت أباه ، ومثل : «زيد قام ، وعمرٌو كلمته» في استواء الأمرين «زيدٌ قام وعمرٌو مررت به» ، أو «كلمت غلامه» ، ومثل : «زيداً ضربته» في جواز نصبه مرجوحاً «زيداً مررت به» ، أو «ضربت غلامهُ» .

وَسَوِّ فِي ذَا ٱلْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يصح أن تفسر الصفة عاملاً في الاسم السابق كما يفسره الفعل ، وذلك بشرط أن تكون الصفة صالحة لعمل الفعل المذكور ، وألّا يكون قبلها ما يمنع من التفسير كقولك : أزيداً أنتَ ضاربُه؟ وأعمراً أنتَ مكرمُ أخاه ؟

فلو كانت الصفة اسم فاعل بمعنىٰ المضي، نحو : أزيداً أنت ضاربه أمس؟ لم يصلح لعمل الفعل، فلم يجز أن يفسر عاملاً في الاسم السابق ؛ لأنّ شرط

قوله:«وفصل» : فعل مشغول عن الاسم السابق بحرف جرّ، مثل: زيداً مررت به، أو بإضافة، مثل: زيداً ضربتُ أخاه أو غلام أخيه، فإنّ الأحكام السابقة الجارية علىٰ الأمثلة التي شغل الفعل فيها نفس ضمير الاسم السابق تجري في هذه الموارد أيضاً.

المفسر في هذا الباب صلاحيتُهُ للعمل في الاسم السابق، بحيث لو خلا عن الشاغل لعمل في السابق، وكذلك لو كانت الصفة صلة للألف واللام، نحو: أزيداً أنْتَ الضاربُهُ؟ لم يجز أن يفسر عاملاً في الاسم السابق؛ لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً.

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ ٱلِاسْمِ ٱلْوَاقِعِ

يعني: أنّ الملابسة بالشاغل الواقع أجنبياً متبوعاً بسببيّ كالملابسة بالشاغل الواقع سببياً.

والحاصل: أنه إذا كان شاغل الفعل أجنبياً، وله تابعٌ سببي، فالحكم معه كالحكم مع الشاغل السببي، فلزيد مثلاً في نحو: أزيداً ضربتَ رجلاً يحبُّه؟ أو ضربتَ عمراً أخاه؟ ما له في نحو: أزيداً ضربتَ محبَّهُ؟ أو ضربت أخاه؟

قوله: «أنّ الملابسة بالشاغل»: الشاغل هو الذي ينشغل الفعل به، فتارة يكون سبباً، مثل: زيد ضربتُ غلامه، وأجنبياً متبوعاً بسببي، مثل: زيد ضربتُ رجلاً يحبّه، فالشاغل الأجنبيّ هو (رجلاً) ويحبّه هو التابع السببي الذي يربطه بالاسم السابق، والجميع بحكم واحد.

تعدّي الفعل ولزومه

عَلَامَةُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُعَدَّىٰ أَنْ تَـصِلْ ... هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَـحْوُ: عَـمِلْ

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـمْ يَـنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ، نحوُ: تَدَبَّرْتُ ٱلْكُتُبْ

الفعل ينقسم إلىٰ: متعدٍّ ولازم.

فالمتعدّي: ما جاز أن يتصل به «هاء» ضميرٍ لغير مصدر، نـحو: شَـمِلَ وعَمِلَ.

واللازم: ما ليس كذلك، نحو: شَرُفَ وظَرُفَ.

تقول: زيدٌ شملهُ البرُّ، والخيرُ عَمِلهُ زيدٌ.

ولا يجوز أن يتصل مثل هذه الهاء بنحو: شرف وظرف، إنما يتصل بـه الهاء للمصدر، كقولك: شَرُفَهُ زيدٌ، وظَرُفَه عمرٌو، تريد: شَرُفَ الشرفَ زيدٌ، وظَرُفَ الظرفَ عمرٌو، فهذا فرق ما بين المتعدّي واللازم.

والمتعدي إن كان مبنياً للفاعل نَصب المفعولَ به، وإلّا رفعه.

تعدّي الفعل ولزومه

قوله: «هاء ضمير لغير مصدر»: لأنّ ضمير المصدر بمنزلة المصدر، وليس مفعولاً به، حيث يتصل بالفعل.

قوله: «وإلّا رفعه»: يعني إذا لم يكن مبنيّاً للفاعل، بل كان مبنياً للمفعول محتاجاً إلىٰ نائب

وعلامة المفعول به أن يصدق عليه اسم مفعول تام من لفظ ما عمل فيه، كقولك : ركبَ زيدٌ الفرسَ ، فالفرسُ مركوبٌ ، وتدبَّر زيدٌ الكتابَ ، فالكتابُ متدبَّرٌ .

وقولي : «تام» احترازاً مما يصدق عليه اسم مفعول مفتقر إلىٰ حرف جر ، نحو : سِرْتُ يَومَ الجمعة ، فيوم الجمعة مَسيرٌ فيه ، وضربت زيداً تأديباً ، فالتأديبُ مضروب له.

وَلَازِمٌ غَيْرُ ٱلْـمُعَدَّىٰ وَحُـتِمْ ... لُـزُومُ أَفْـعَالِ ٱلسَّجَايَا كَـنَهِمْ
كَذَا ٱفْعَلَلَّ وَٱلْمُضَاهِي: ٱقْعَنْسَسَا ... وَمَـا ٱقْـتَضَىٰ نَـظَافَةً أَو دَنَسَـا
أَوْ عَـرَضاً أَوْ طَاوَعَ ٱلْـمُعَدَّىٰ ... لِـوَاحِـدٍ، كَـمَدَّهُ فـامْتَدَّا

جميع الأفعال منحصرة في قسمي المتعدّي واللازم، فما سوىٰ المتعدي ممّا لا يصح اتصال هاء ضمير غير المصدر به فهو لازم، نحو : قام وقعد ومشىٰ وانطلق ، ثم من اللازم ما يُستَدل علىٰ لزومه بمعناه، ومنه ما يُستدلُّ علىٰ لزومه بوزنه .

فاعل.

قوله: «فيوم الجمعة مسير فيه، وضربت زيداً تأديباً، فالتأديب مضروب له»: فالتأديب ويوم الجمعة ليسا من المفعول به ؛ لأنّ الأول ظرف والثاني مفعول له، وآية ذلك أنه لم يصدق عليه اسم مفعول تام، بل افتقر إلىٰ حرف جرّ.

قوله: «ما يستدلّ علىٰ لزومه بمعناه»: وإنه ممّا لا يتقاضىٰ غير المتلبس به، كشَرُفَ وظَرُفَ، فإنّ الشرف والظرف أنما يقومان بالشريف والظريف أنفسهما، وحيث يسريان إلىٰ الغير فبالعناية والتجوّز.

فمن القسم الأول: أن يكون الفعل سجيّة، وهو ما دلّ علىٰ معنى قائم بالفاعل لازم له، كشجُع وجَبُن وحسُنَ وقَبُح وطالَ وقصُر وقوي ونهِمَ، إذا كثر أكلُهُ، وكأفعال النظافة والدنس، نحو: نَظُفَ ووَضُؤَ وطَهُر ونَجُسَ ورَجُسَ وقَذُرَ.

ومنه أيضاً أن يكون الفعل عرضاً، وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل، غير ثابت فيه، كمرِض وكَسِلَ ونَشِط وحَزِنَ وفَرِحَ ونَهِم، إذا شبع.

ومنه أيضاً أن يكون الفعل مطاوعاً لمتعدٍّ إلىٰ مفعول واحد، كضاعفت الحساب فتضاعف، ودَحْرَجْتُ الشيءَ فَتَدَحْرَجَ، ونعّمتهُ فتنعم، وشققْتُهُ فانشق، ومددتهُ فامتدَّ، وثلمتهُ فانثلم، وثرمتهُ فانثرم.

واحترز بمطاوع المتعدّي إلىٰ واحد عن مطاوع المتعدّي إلىٰ اثنين، فإنه متعد إلىٰ واحد، نحو: كسوت زيداً ثوباً فاكتسىٰ ثوباً.

والمراد بالفعل المطاوع الدال علىٰ قبول المفعول لأثر الفاعل فيه.

ومن القسم الثاني: أن يكون الفعل علىٰ وزن (افْعَلَلَّ) كاقشعرَّ، وابذعرَّ أي تفرق، أو علىٰ وزن (افْعَنْلَلَ) كاحرنْجَمَ واثعنجر، وكذا ما الحق بافْعَلَلَّ، وافْعَنْلَلَ، كـ: اكْوَهَدّ الفرخ: إذا ارتعد، واحرنبىٰ الديك: إذا انتفش، واقْعَنْسَسَ الجملُ: إذا امتنع أن يقادُ.

فهذان الوزنان، وما أُلحق بهما من الأدلة علىٰ عدم التعدّي من غير حاجة

قوله: «ونَهِم إذا شَبع»: أخرج بهذا القيد نَهُم التي بمعنىٰ السجية.

قوله: «ومن القسم الثاني»: وهو ما يستدل علىٰ لزومه بوزنه.

قوله: «كإكوهدّ الفرخ»: فإنه علىٰ وزن إفعوَلَّ واحرنبىٰ الديك، علىٰ وزن افعنلىٰ.

إلىٰ الكشف عن بيان معانيه.

وَعَـدِّ لَازِماً بِـحَرْفِ جَـرِّ ... وَإِنْ حُـذِفْ فَـالنَّصْبُ لِـلْمُنْجَرِّ
نَـقْلاً وَفِـي أَنَّ وَأَنْ يَـطَّرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ، كَعَجِبْتُ أَنْ يَـدُوا

إذا كان الفعل لازماً وأُريد تعديته إلىٰ مفعول عُدِّيَ بحرف الجر، نحو: عجبت من ذهابِكَ، وفرحت بقدومك، وكذا يُفعَلُ بالفعل المتعدّي إلىٰ مفعول واحد أو أكثر إذا أريد تعديته إلىٰ ما يقصر عنه، نحو: ضربتُ زيداً بسوطٍ، وأعطيتُه درهماً من أجلِكَ.

وقد يحذف حرف الجر وينصب مجروره توسعاً في الفعل، وإجراءً له مجرىٰ المتعدي، وهذا الحذف نوعان: مقصور علىٰ السماع، ومطرد في القياس.

والمقصور علىٰ السماع منه وارد في السعة، ومنه مخصوص بالضرورة.

فالأول نحو: شكرتُ له وشكرتُهُ، ونصحت له ونصحته، وذهبت إلىٰ الشام وذهبت الشامَ، وقد يفعل نحو هذا بالمتعدي إلىٰ واحد، فيصير متعدياً إلىٰ اثنين، كقولهم: في كِلْتُ لزيدٍ طعامَه، ووَزنتُ له مالَه، تقديره: كِلتُ زَيداً طعامَه، ووزنته مالَه.

قوله: «من غير حاجة إلىٰ الكشف عن بيان معانيه»: بل الحقّ أنّ الموادّ التي تكبس في هذه الأوزان تدلّ علىٰ اللزوم، فإنّ اقشعرّ واحرنجم موادّها مختصة بالفاعل لا تتعدّىٰ إلىٰ الغير.

قوله: «فالأوّل»: أي الوارد في السعة.

والثاني كقول الشاعر:

لَـدْنٌ بِـهَزِّ الكَـفِّ يَـعسِلُ مَـتْنَهُ ... فِيهِ كَما عَسَـلَ الطَّـرِيقَ الثَّـعْلَبُ

أراد: كما عسل في الطريق، ولكنه لما لم يستقم الوزن بحرف الجر، حذف ونصب ما بعده بالفعل.

ومثله قول الآخر:

آلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدهـرَ أطْـعَمُهُ ... والحبُّ يأكُلُهُ في القَريَةِ السُّوسُ

أراد: آليت علىٰ حَبِّ العراق.

ومثله:

تَحِنُّ فَتُبْدي ما بـها مِـنْ صَـبابَةٍ ... وَأُخْفي الذي لَوْلا الأُسىٰ لَقَضاني

أي: لقضىٰ عليَّ.

وقد يحذف حرف الجر ويبقىٰ عمله، كقول الشاعر:

إذا قِـيلَ: أيُّ النـاسِ شَـرُّ قـبيلةٍ ... أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصـابعُ

أراد: أشارت إلىٰ كليبٍ.

وأمّا الحذف المطرد ففي التعدية إلىٰ (أنَّ، وأنْ) بشرط أمن اللبس، نحو: عجبْتُ أنَّك ذاهبٌ، وعجبتُ أنْ يَدُوا، أي: أن يَغرموا الدِّيَة، وتقول: رَغِبتُ في أن تفعلَ، ولا يجوز: رَغِبْتُ أنْ تفعلَ، لئلا يوهم أنّ المراد: رغبتُ عن أن تفعل.

وإلىٰ النوعين المذكورين من الحذف أشار بقوله: (نـقلاً وفـي أنَّ وأنْ يَطَّرِدُ * مَعْ أمْنِ لبس) أي: وحذف حرف الجر ونصب المنجر ينقل عن العرب

قوله: «والثاني»: أي ما هو مخصوص بالضرورة.

نقلاً ، ولا يقدم علىٰ مثله حينئذ بالقياس إلّا في التعدية إلىٰ (أنَّ ، وأنْ) فإنَّ الحذف هناك بالشروط المذكورة مطرد يقاس عليه .

وفي محلّهما بعد الحذف قولان : فمذهب الخليل والكسائي أنه الجرُّ ، ومذهب سيبويه والفراء أنه النصب .

ويؤيد مذهب الخليل ما أنشده الأخفش :

وما زُرتُ ليلىٰ أن تكونَ حبيبةً   إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه

بجر المعطوف ، وهو «دين» علىٰ «أن تكون» فعلم أنه في محلِّ الجر .

وَٱلأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ   مِنْ أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ ٱلْيَمَنْ

وَيَلْزَمُ ٱلأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ ٱلأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَىٰ

قوله: «والأصل سبق فاعل معنى»: الأصل في ترتيب مفعولي الفعل المتعدّي إلىٰ اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً أن يسبق الفاعل معنى منهما ويتأخر المفعول معنى، نحو: ألبِسَنْ من زاركم نسجَ اليمن، فإنّ (مَنْ) هو اللابس، وهو الفاعل معنى و (نسج اليمن) هو المفعول معنى، ويكون الأصل المذكور لازماً إن حصل موجب له، كخوف اللبس، نحو: أعطيت زيداً عمراً، فتقديم زيد علىٰ عمرو يكون واجباً ؛ لأنّ زيداً آخذ وعمراً مأخوذ، فلو أخّرت زيداً عن عمرو انقلب المعنىٰ، أو يكون المفعول الثاني محصوراً، نحو ما أعطيت زيداً إلّا درهماً، أو يكون الأول ضميراً متّصلاً والثاني اسماً ظاهراً، نحو ﴿إنّا أعطيناك الكوثر﴾ كما أنّ تقديم الثاني علىٰ الأول قد يصير واجباً فيما لو كان الأوّل محصوراً، أو المفعول الثاني ضميراً متّصلاً، نحو: الدرهم أعطيته زيداً أو متلبساً بضمير المفعول الثاني، نحو أسكنت الدار بانيها، فإننا إذا قلنا: أسكنت بانيها الدار لعاد الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة.

الفعل المتعدي إلىٰ غير مبتدأ وخبر متعدٍّ إلىٰ واحد، ومتعد إلىٰ اثنين، الثاني منهما غير الأول، نحو: أعطيت وكسوت، وهذا الباب يجوز فيه ذكر المفعولين، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**إنّا أعْطَيْناكَ الكَوْثَر**﴾ وحذفهما معاً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**فأمَّا مَنْ أعْطىٰ واتَّقىٰ**﴾ والاقتصار علىٰ أحدهما، نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ**﴾.

والأصل تقديم ما هو من المفعولين فاعل في المعنىٰ، كزيد من قولك: ألْبَسْتُ زيداً جُبَّةً، فإنه اللابس، وكمن في قوله: «ألبسن من زاركم نسج اليمن».

واستعمال هذا الأصل في الكلام علىٰ ثلاثة أضرب: جائز وواجب وممتنع.

فيجوز في نحو: أعطيت درهماً زيداً، وألبست نسجَ اليمنِ مَنْ زارنا.

ويجب لأسباب منها: خوف التباس المفعول الأول بالثاني، نحو: أعطيت زيداً عمراً، وكون الثاني إما محصوراً، نحو: ما أعطيتُ زيداً إلّا درهماً، وإما ظاهراً، والأول ضمير، نحو: أعطيتك درهماً، وإلىٰ نحو هذه المسألة أشار بقوله:

ويلزمُ الأصْلُ لموجبٍ عَرا

أي: وُجد، يقال: عرا به أمر: إذا نزل به.

ويمتنع استعمال الأصل لأسباب منها: أن يكون المفعول الأول محصوراً، نحو: ما أعطيت الدرهمَ إلّا زيداً، أو ظاهراً والثاني ضمير، نحو: الدرهمَ أعْطَيْتُهُ

قوله: «﴿فأمّا من أعطىٰ واتقىٰ﴾»: أي أعطىٰ ماله الفقراء، واتّقىٰ ربّه في علمه، ﴿ولسوف يعطيك ربّك﴾ ما ترضىٰ به.

زيداً .

أو ملتبساً بضمير الثاني، نحو : أسكنتُ الدارَ بانيها ، ولو كان الثاني ملتبساً بضمير الأول، كما في: أعطيت زيداً ما له، جاز تقديمه وتأخيره علىٰ ما قد عرفت في باب الفاعل .

وإلىٰ نحو هذه الأمثلة أشار بقوله :

وَتَرْكُ ذاكَ الأصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَىٰ

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ   كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

المفعول من غير باب (ظنَّ) فضلة ، فحذفه جائز إن لم يعرض مانع، كما إذا كان جواباً، كقولك : ضربت زيداً ، لمن قال : من ضربت؟ أو كان محصوراً، نحو : ما ضربت إلّا زيداً ، فلو حذف في الأول لم يحصل جواب ، ولو حذف في الثاني لزم نفي الضرب مطلقاً، والمراد نفيه مقيداً ، فلم يكن من ذكر المفعول بُدٌّ .

وَيُحْذَفُ ٱلنَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا   وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دل عليه دليل ، وهذا الحذف علىٰ ضربين : جائز وواجب .

فيجوز الحذف إذا دلّ علىٰ الفعل قرينة حالية، كقولك لمن سدد سهماً : القرطاسَ ، بإضمار تصيبُ ، ولمن يتأهب للحج : مكةَ واللهِ ، بإضمار : تريد ، أو مقالية كقولك : زيداً، لمن قال: من ضرَبْتَ؟ وكقولك : بلىٰ شرَّ الناس ، لمن قال :

قوله:«من غير باب ظنّ» : لأنّ باب ظن أصله مبتدأ وخبر.

ما ضربتُ أحداً .

ويجب حذف الفعل إذا فسره ما بعد المنصوب نحو : أزيداً رأيتَه؟ أو كان إنشاءً نداءً، نحو : يا زيد ، أو تحذيراً بـ(إيّا) مطلقاً، أو بغيرها في تكرار أو عطف، كقولك لمن تحذره : إياك الأسدَ ، و: إياك والأسدَ ، وإياك إياك ، والأسدَ الأسدَ ، وماز رأسَك والسيفَ ، ورأسَك والحائطَ .

أو إغراءً وارداً في تكرار أو عطف ، كقولك لمن تغريه بأخذ السلاح : السلاحَ السلاحَ، والسيفَ ، والرمحَ .

ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك إلّا فيما كان وارداً مثلاً ، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، كقولهم : «كليْهما وتمراً» و «امْرَأً ونفسه» و «الكلابَ على البقر» و «أَحَشَفاً وَسُوءَ كِيلَة» و «من أنت وزيداً» و «إن تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار» و «مرحباً وأهلاً وسهلاً» بإضمار : أعطني ، ودَعْ ، وأرْسِلْ ، وأتَبِعْ ، وتذكر ، وتجد ، وأصبت ، وأتيت، ووطئت .

قوله: «تحذيراً بـ إيّاً مطلقاً»: أي سواء كان مع كاف الخطاب (ايّاك) أو غيرها.

قوله: «ماز رأسك والسيف»: جاء في أقرب الموارد في مادة ميزان ابن الأعرابي قال: إنّ رجلاً أراد قتل رجل اسمه مازن، فقال: ماز رأسَك والسيفَ، وهو ترخيم مازن.

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ ... قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا ٱلْعَمَلْ
وَٱلثَّانِي أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ ٱلْبَصْرَهْ ... وَٱخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

إنّما قال عاملان ولم يقل فعلان ليشمل تنازع الفعلين، نحو قوله تعالىٰ : **﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾** ، أو تنازع الاسم والفعل، نحو قوله تعالىٰ : **﴿هاؤُمُ اقرَؤُوا كِتابِيَهْ﴾** ، وتنازع الاسمين، كقول الشاعر :

عُهِدْتَ مُغيثاً مُغنياً من أجَرْتَهُ ... فلم أتَّخِذْ إلّا فِناءَكَ مَوْئِلا

وقال : «اقتضيا» ليَخرُجَ العاملان المؤكَّد أحدهما بالآخر، كقول الشاعر :

فأيْنَ إلىٰ أينَ النجاءُ ببغلتي ... أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبسِ احبسِ

«فأتاك أتاك» عاملان في اللفظ ، والثاني منهما لا اقتضاء له إلّا التوكيد ، ولو اقتضىٰ عملاً لقيل : أتوكِ أتاكِ ، أو أتاكِ أتوكِ .

وقال : «قبل» تنبيهاً علىٰ أنّ التنازع لا يأتي بين عاملين متأخرين، نحو :

التنازع في العمل

قوله:«اقتضيا في اسم عمل قبل» : أي وقعا قبل الاسم لا بعده، مثل: قام وقعد زيد، لا مثل: زيدٌ قام وقعد.

قوله:«واختار عكساً غيرهم ذا أُسره» : أي حال كون ذلك الغير ذا أتباع، وهم الكوفيون.

زيد قام وقعد ؛ لأنّ كلاً منهما مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع بينهما، بخلاف المتقدمين، نحو : قام وقعد زيدٌ ، فإنّ كلاً منهما متوجه في المعنىٰ إلىٰ زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، فيعمل أحدهما فيه والآخر في ضميره .

وإلىٰ هذا أشار بقوله : فللواحِدِ منهُما العَمَلْ .

والتنازع إما في الفاعلية، أو في المفعولية، أو فيهما علىٰ وجهين .

أمثلة ذلك علىٰ إعمال الثاني : قاما وقعد أخواك، ورأيتُ وأكرمتُ أبويك ، وضرباني وضربتُ الزيدَينِ ، وضربتُ وضربني الزيدون ، تضمر في الأول الفاعل وتحذف منه المفعول ؛ لأنه فضلة، فلا يصح إضماره قبل الذكر .

وأمثلته علىٰ إعمال الأول : قامَ وقعدَ أخواك ، ورأيتُ وأكرَمْتُهُما أبويك ، وضربني وضربتُهما الزيدان ، وضربتُ وضربوني الزيدِينَ ، تضمر في الثاني ضمير الفاعل وضمير المفعول .

والمختار عند البصريين إعمال الثاني ، وعند الكوفيين إعمال الأول .

وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا
كَيُحسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَىٰ وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا
وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا

قوله: «قاما وقعد أخواك»: تنازعا الفاعل.

قوله: «ورأيت وأكرمت أبويك»: تنازعا المفعول.

قوله: «وضرباني وضربت الزيدَينِ»: تنازعا الفاعل والمفعول.

المهمل : هو الذي لم يسلط علىٰ الاسم الظاهر وهو يطلبه في المعنىٰ، فيعمل في ضميره مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (والتَزِمْ ما التُزِما).

ثم المهمل لا يخلو إمّا أن يكون الفعل الأول أو الثاني ، فإن كان الأول، فإمّا أن يقتضي الرفع أو النصب ، فإن اقتضىٰ الرفع أُضمر فيه قبل الذكر إضماراً علىٰ شريطة التفسير، نحو : (يحسنان ويسيءُ ابناكا) وإن اقتضىٰ النصب امتنع أن يضمر فيه ؛ لأنّ المنصوب فضلة يجوز الاستغناء عنها، فلا حاجة إلىٰ إضمارها قبل الذكر ووجب الحذف إلّا في باب (ظنَّ) ، وفي باب (كان) وفيما أوقع حذفه في لَبسٍ، علىٰ ما سيأتي بيانه .

تقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ومررتُ وأكرمني عمرٌو ، ولا يجوز : ضربتُه وضربني زيدٌ ، ولا مررتُ به فأكرمني عمرو ، وقول الشاعر :

إذا كُنْتَ تُرْضيهِ وَيُرْضيكَ صاحِبٌ ... جِهاراً، فكُنْ في الغَيْبِ أحْفَظَ للوُدِّ

ضرورة نادرة لا يُعتدُّ بمثلها .

وأما المرفوع فعمدة لا يجوز الاستغناء عنها، فأضمرت قبل الذكر لـمّا أُريد إعمال أقرب الفعلين إلىٰ المتنازع فيه ، وكان إضماراً علىٰ شريطة التفسير فيه ، فجاز للحاجة إليه جوازه في نحو: (رُبَّهُ رجُلاً) و (نعمَ رَجُلاً زَيْدٌ) .

ومنع الكوفيون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب ، فلم يجيزوا نحو :

قوله: «إلّا في باب ظنّ وفي باب كان»: لأنّ المنصوبات في هذين البابين أصلهما عمدة ؛ لأنّها مبتدآت وأخبار.

قوله: «علىٰ شريطة التفسير»: يعني أنّ المذكور معمولاً لأحد الفعلين يفسّر الضمير في الفعل الآخر.

يحسنان ويسيء ابناك، وضرباني وضربتُ الزيدَينِ، بل هم في مثل ذلك علىٰ مذهبين.

فمذهب الكسائي: أنه يعمل الأول فيقول: يحسن ويسيئان ابناك، وضربني وضربتهما الزيدان، أو بحذف فاعله للدلالة عليه، فيقول: يحسن ويسيء ابناك، وضربني وضربت الزيدَينِ.

ومذهب الفراء: إعمال الأول أو إعمال الثاني، وتأخير ضمير الأول إن كان رافعاً، نحو: يحسن ويسيء ابناك هما، وضربني وضربتُ الزيدَينِ هما، أو إعمال المتنازعين جميعاً في الاسم الظاهر إن كانا رافعين، فيجوز: يحسن ويسيء ابناك، ولا يجوز: ضربني وضربت الزيدَينِ.

وما منعه الكوفيون من الإضمار في هذا الباب قبل الذكر ثابت عن العرب، فلا يلتفت إلىٰ منعهم.

حكىٰ سيبويه: ضربوني وضربتُ قومَك، وأنشد:

وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنَّ مُتُونَها ... جرَىٰ فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال بعض الطائيين:

جَفَوْني وَلَمْ أجْفُ الأخِلّاءَ إنَّني ... لِغَيْرِ جَميلِ منْ خَليليَ مُهْمِلُ

وقال الآخر:

هَوَيْنَني وَهَوَيْتُ الغانياتِ إلىٰ ... أنْ شِبْتُ فانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمالي

وإن كان المهمل هو الثاني من المتنازعين، فإمّا أن يقتضي الرفع أو

قوله:«جرىٰ فوقها واستشعرت لون مذهب»: الفعلان المتنازعان جرىٰ واستشعرت، والمعمول لون مذهب، فأضمر في الأوّل وأعمل الثاني.

النصب ، فإن اقتضىٰ الرفع وجب فيه الإضمار وجاز استعماله باتفاق ؛ لأنه إضمار متأخر رتبته التقديم، فليس إضماراً قبل الذكر، وذلك نحو : «بغىٰ واعتديا عبداكا» و «ضربتُ وأكرماني الزيدَينِ» .

وإن اقتضىٰ النصب أُضمر فيه غالباً، نحو : ضربني وضربتُهم قومُك ، ونحوه قول الشاعر :

إذا هـيَ لمَ تسْـتَكْ بـعُودِ أراكَـةٍ تُنُخِّلُ فاسْتاكَتْ بهِ عُـودُ إسْـحِلِ

لما أعمل (تُنُخّل) في العود أعمل (استاكت) في ضميره فقال : (استاكت به) .

وقد يحذف من الثاني ضمير المفعول ؛ لأنّه فضلة، فيقال : ضربني وضربتُ قومك ، وأكرمني وأكرمت الزيدان .

بَلْ حَذْفُهُ آلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّـرَنْهُ إِنْ يَكُـنْ هُـوَ آلْـخَبَرْ
وَأَظْهِرِ آنْ يَكُـنْ ضَـمِيرٌ خَـبَرَا لِـغَيْرِ مَـا يُـطَابِقُ آلْـمُفَسِّرَا

قوله:«بل حذفه الزم إن يكن غير خبر» : لأنه حينئذ فضلة، فلا حاجة إلىٰ إضماره قبل الذكر.

قوله:«وأخّرنه إن يكن هو الخبر» : لأنه منصوب، فلا يضمر قبل الذكر وعمدة في الأصل، فلا يحذف.

قوله:«واظهرِ آن يكن ضميرٌ خبرا لغير ما يطابق المفسّرا» : أي في الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ لتعذّر الحذف بكونه عمدة وتعذر الإضمار بعدم المطابقة، فتعيّن الإظهار، وتخرجُ المسألة عن هذا الباب.

نَحْوُ: أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا   زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي ٱلرَّخَا

إذا أُهمل الأول من المتنازعين، ومطلوبه غير رفع، لم يُجَأْ معه بضمير المتنازع فيه ، بل لابدّ من حذفه إن استغني عنه، كما في نحو : ضربت وضربني زيدٌ، وإن لم يستغن عنه، بأن كان أحدَ المفعولين في باب «ظنَّ» فإن لم يمنع من إضماره مانع جيء به مؤخراً ، ليؤمن حذف ما لا يجوزُ حذفه ، وتقديم ضمير منصوب علىٰ مفسر لا تقدّم له بوجهٍ، مثاله مفعولاً أولاً : ظننتُ منطلقة ، وظنتني منطلقاً هندٌ إياها ، فإيّاها: مفعول أول لـ«ظننت» ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين ، أمّا عند الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنّه مدلول عليه بفاعل الفعل الثاني .

ومثاله مفعولاً ثانياً : ظنّني وظننتُ زيداً عالماً إياه ، فإياه مفعول ثان لـ«ظنني»، وهو كالمفعول الأول في امتناع تقديمه وحذفه .

وقد يتوهم من قول الشيخ رحمه الله :

بل حذفَهُ الزمْ إن يكنْ غيرَ خَبَرْ   وأخّرَنْه إن يكُنْ هُوَ الخبر

قوله: «نحو أظنّ ويظنّاني أخاً»: إنما أظهر أخاً لأنه لو أضمر ضمير تثنية ليطابق المفسّر، وهو أخوين، لخالف المخبر عنه، وهو ياء المتكلم، ولو أضمر ضمير واحد متكلم لوافق المخبر عنه، لكنه يخالف المفسّر وهو أخوين.

قوله: «كما في نحو: ضربت وضربني زيد»: فلا تقول ضربته وضربني زيد.

قوله: «ولا يجوز تقديمه عند الجميع»: فلا تقول: ظننتها منطلقة وظنتني منطلقاً هندٌ، وذلك لعود ضمير الفضلة علىٰ متأخر لفظاً ورتبة.

قوله: «بفاعل الفعل الثاني»: وهو ظنتني منطلقاً هندٌ.

قوله: «في امتناع تقديمه وحذفه»: أمّا امتناع تقديمه، فلأنه ضمير فضلة يعود علىٰ متأخر لفظاً ورتبة، وأمّا امتناع حذفه فلأنّه خبر في الأصل.

أنّ ضمير المتنازع فيه إذا كان مفعولاً في باب «ظن» يجب حذفه إن كان المفعول الأول، وتأخيره إن كان المفعول الثاني، وليس الأمر كذلك، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير، ولو قال بدله:

واحْذِفْهُ إنْ لمْ يَكُ مَفْعولٌ حسبْ وإنْ يكــنْ ذاكَ فَأَخِّــرْهُ تُـصِبْ

لخلص من ذلك التوهّم.

وإن مَنَعَ من إضمار المفعول في باب «ظن» مانعٌ تعيّن الإظهار، وذلك إذا كان خبراً عما يخالف المفسّر بإفراد أو تذكير أو بغيرهما، كقولك علىٰ إعمال الثاني: ظناني عالماً، وظننت الزيدَينِ عالمَينِ، فإنّ الزيدَينِ وعالمَينِ مفعولا «ظننت» و «عالماً» ثاني مفعولي «ظناني» وجيء به مظهراً لأنه لو أُضمر فإمّا أن يجعل مطابقاً للمفسّر وهو ثاني مفعولي «ظننت» وإمّا أن يجعل مطابقاً لما أُخبر به عنه، وهو الياء من «ظناني»، وكلاهما عند البصريين غير جائز.

أمّا الأول فلأنّ فيه إخباراً بمثنى عن مفرد، وأمّا الثاني فلأنّ فيه إعادة

قوله: «إن كان المفعول الأوّل»: لأنّ المفعول الأوّل في باب ظن ليس خبراً في الأصل، وإنما هو مبتدأ والخبر هو المفعول الثاني ليس غير.

قوله: «بل لا فرق بين المفعولين»: الأول والثاني في باب ظنّ.

قوله: «وهو ثاني مفعولي ظننت»: وهو عالمَينِ.

قوله: «وكلاهما عند البصريين غير جائز، أمّا الأوّل»: وهو المطابقة للمفسّر، فلأنّ فيه إخباراً بمثنىٰ عن مفرد؛ لأنّك تقول حينئذ: ظنانيهما وظننت الزيدين عالمَينِ، وضمير التثنية هما المطابق لعالمَينِ الذي هو المفسّر، يلزم منه الإخبار بالتثنية عن المفرد، وهو ياء المتكلم.

قوله: «وأمّا الثاني»: وهو المطابقة لما أخبر عنه، وهو ياء المتكلم فلأنّ فيه إعادة ضمير مفرد علىٰ مثنّىٰ، وتقديره: ظنانيه وظننت الزيدَينِ عالمَينِ، والضمير في ظنانيه، وإن

ضمير مفرد علىٰ مثنى .

وأجاز فيه الكوفيون الإضمار مراعىً به جانب المخبر عنه ، فيقولون : ظناني وظننتُ الزيدَينِ عالمَينِ إياه ، وأجازوا أيضاً: ظناني وظننتُ الزيدِينِ عالمِينِ ، بالحذف .

وتقول علىٰ إعمال الأول : ظننت وظنتني منطلقاً هنداً منطلقةً ، «فهنداً منطلقة» مفعولا «ظننت» ، و (منطلقاً) ثاني مفعولي «ظنتني» وجيء به مظهراً ؛ لأنه لو أُضمر فإمّا أن يذكّر فيخالف مفسره، وإما أن يؤنث فيخالف المخبر به عنه ، وكلُّ ذلك ممتنع عند البصريين ، ومثل هذا المثال قوله : «...أظنّ ويظنّاني أخاً * زيداً وعمراً أخَوَيْنِ في الرخا» فاعرفه .

كان مطابقاً لياء المتكلم الذي هو المخبر عنه في الإفراد، إلّا أنه يعود علىٰ عالمين ولا يطابقه.

قوله:«فإمّا أن يذكّر فيخالف مفسره» : وهو منطلقة، وإمّا أن يؤنث فيخالف ياء المتكلم.

المفعول المطلق

ٱلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَىٰ ٱلزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَي ٱلْفِعْلِ، كَأَمْنٍ مِنْ: أَمِنْ

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ ٱوْ وَصْفٍ نُصِبْ ... وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ ٱنْتُخِبْ

المفعولات خمسة أضرب : مفعول به وقد تقدم ذكره ، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام علىٰ هذه الأربعة .

فالمفعول المطلق : ما ليس خبراً من مصدرٍ، مفيدٌ توكيدَ عامله أو بيان نوعه أو عدده .

«فما ليس خبراً» مخرجٌ لنحو المصدر المبيّن للنوع في قولك : ضَرْبُك

المفعول المطلق

قوله: «المصدر اسم ما سوىٰ الزمان من ... مدلولي الفعل...»:

أي أنه اسم للحدث الذي هو أحد مدلولي الفعل، وهما الحدث والزمان.

قوله: «بمثله»: لفظاً، نحو ﴿ فإنّ جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً﴾ ومعنى نحو: يعجبني إيمانك تصديقاً (أو فعل) نحو ﴿ كلم الله موسىٰ تكليماً﴾ أو وصف، نحو ﴿ الذاريات ذرواً﴾ .

قوله: «ما ليس خبرا»: فالواقع خبراً حتىٰ لو كان مصدراً لا يكون مفعولاً مطلقاً، مثل ضربُك ضربُ ألم.

ضرْبٌ أليمٌ ، و«من مصدر» مخرج لنحو الحال المؤكدة من قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِراً﴾ ، و «مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده» مخرج لنحو المصدر المؤكّد في قولك : أمرك سيرٌ سيرٌ شديدٌ ، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة ، نحو : عرفْتُ قيامَك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لأنَّه فضلة، نحو : ضربت ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، أو ضرْبَتَيْن ، أو مرفوعاً ؛ لأنه نائب عن الفاعل نحو : غُضِبَ غَضَبٌ شديدٌ .

والمراد بالمصدر: اسم المعنىٰ المنسوب إلىٰ الفاعل ، أو النائب عنه، كالأمن والضرب والنخوة ، فإنها أسماء المعاني المنسوبة في قولك : أَمن زيدٌ ، وضُرِبَ عمرٌو ، ونُخِيتَ علينا ، وهذا المعنىٰ هو المقصود بقوله :

ما سوىٰ الزمانِ مِنْ * مَدْلُولَي الفعْلِ .

فإن الفعل وضع للدلالة علىٰ الحدث والزمان فقط ، فما سوىٰ الزمان المعبّر عنه بالحدث هو اسم المعنىٰ ، المنسوب إلىٰ الفاعل أو النائب عنه، فاسمه هو المصدر .

قوله :(بمثلهِ أوْ فعْلٍ أوْ وَصْفٍ نُصِبْ) بيان لأنّ المصدر ينتصب مفعولاً

قوله:«مخرج لنحو الحال المؤكدة» : فالحال ولو أفادت ما يفيده المفعول المطلق أحياناً من التأكيد لا تكون مفعولاً مطلقاً، مثل ﴿ ولىٰ مدبرا﴾ .

قوله:«ومفيد توكيد عامله» : فالمصدر الذي يفيد توكيد غير عامله لا يكون مفعولاً مطلقاً، مثل: أمرك سيرٌ سيرٌ شديدٌ، فسير الثاني وإن أكّد سيراً الأوّل، إلّا أنّ سيراً الأول ليس عاملاً فيه، بل العامل في المتبوع هو العامل في التابع، وهو هنا المبتدأ وليس هو المؤكّد بالمصدر.

قوله:«لغير المعاني الثلاثة» : التوكيد وبيان النوع وبيان العدد، نحو: عرفت قيامك، فقيامك مصدر ليس للتأكيد ولا لبيان النوع ولا لبيان العدد، بل هو مفعول به.

مطلقاً إذا عمل فيه مصدر مثله، نحو : سَيْرُكَ السَّيْر الحَثيث متْعِبٌ .

أو فعل من لفظه، نحو : قُمتُ قياماً وقعدتُ قعُوداً ، أو صفة كذلك، نحو : زيد قائِمٌ قياماً، أو قاعدٌ قعوداً .

فإن قلت : لم سُمّيَ هذا النوع مفعولاً مطلقاً ؟

قلت : لأنّ حمل المفعول عليه لا يحوج إلىٰ صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً أنما هو باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه فيه أو لأجله أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلىٰ التقييد بحرف الجر ، ولما خُصَّتْ هذه بالتقييد خُصَّ ذلك بالإطلاق .

قوله :

...... وَكَوْنُه أصلاً لهذَيْن انْتُخِبْ

بيان لأنّ المصدر أصل للفعل ، وللوصف في الاشتقاق .

وذهب الكوفيون إلىٰ أنّ الفعل أصل للمصدر، وهو باطل ؛ لأنّ الفرع لابدّ فيه من معنىٰ الأصل وزيادة ، ولاشكّ أن الفعل يدلُّ علىٰ المصدر والزمان ، ففيه معنىٰ المصدر وزيادة، فهو فرع والمصدر أصل ؛ لأنّه دال علىٰ بعض ما يدل عليه

قوله:«لأنه مفعول الفاعل حقيقة» : فإنّ دلالة الفعل علىٰ المصدر ذاتية فيه ؛ لأنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً فقد صرّحت بما لو حذفته لكان هناك ما يدلّ عليه من ذات الفعل، وهو ضرب.

قوله:«فإنها ليست بمفعول الفاعل» : حقيقة، بل الفاعل إمّا ملصق به كالمفعول به، أو واقع فيه وهو المفعول فيه، وهكذا.

قوله:«ولمّا خُصَّتْ هذه» : يعني المفعول به وفيه وله ومعه.

الفعل، وبنفس ما يثبت به فرعية الفعل يثبت فرعية الصفات من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين وغيرهما ، فإنّ «ضارباً» مثلاً يتضمّن المصدر وزيادة الدلالة علىٰ ذات الفاعل للضرب ، و «مضروباً» يتضمن المصدر وزيادة الدلالة علىٰ ذات الموقع به الضرب ، فهما مشتقان من الضرب وكذا سائر الصفات .

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

الحامل علىٰ ذكر المفعول المطلق مع عامله إمّا إفادة التوكيد، نحو : قُمتُ قِياماً ، وإمّا بيان النوع، نحو : «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَد» وقعدت قعوداً طويلاً ، وإمّا بيان العدد، نحو: سرتُ سيرَةً وسَيرَتَيْن ، وضربت ضَرْبَةً وضرْبَتَيْن وضَرَبات، لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون لشيء من هذه المعاني الثلاثة .

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْه دَلْ ... كَجُدَّ كُلَّ ٱلْجِدِّ وَٱفْرَحِ ٱلْجَذَلْ

يقام مقام المفعول المطلق ما دلّ علىٰ معناه : من صفته، أو ضميره، أو مشار به إليه، أو مرادف له، أو ملاقٍ له في الاشتقاق، أو دال علىٰ نوع منه، أو عدد، أو كلّ، أو بعض، أو آلة .

قوله: «علىٰ بعض ما يدلّ عليه الفعل»: وهو الحدث فقط.

قوله: «أو آلة»: فهذه عشرة أنواع أشار إلىٰ أمثلتها بالترتيب، فالأول: ما دلّ علىٰ معناه من صفة، نحو: سرت أحسن السير، بمعنىٰ: سرت سيراً أحسن السير، والثاني: ضميره مثل ﴿ لا أُعذبهُ أحداً من العالمين﴾ بمعنىٰ لا أعذّب التعذيب، والثالث: المشار به إليه، مثل: ضربته ذلك الضرب، فاسم الإشارة معاده المفعول المطلق المحذوف، والرابع: المرادف له، نحو: افرح الجذل، فإنّ الجذل في معناه مرادف للفرح،

فالأول نحو : سرتُ أحْسَنَ السَّيْرِ ، وضربتُهُ ضرْبَ الأميرِ اللصَّ ، وأدَّبْتَه أيَّ تأديبٍ ، واشتمل الصَّمَّاءَ ، التقدير : سرت سيراً أحسنَ السير ، وضربته ضرباً مثلَ ضربِ الأمير اللصَّ ، وأدّبتُهُ تأديباً أيَّ تأديبٍ ، واشتمل الشملةَ الصَّمَّاء .

والثاني نحو : عبد الله أَظنُّهُ جالساً أي : أظن ظني ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ **لا أُعَذِّبُه أحداً مِنَ العالَمِينَ** ﴾ .

والثالث نحو : ضربته ذلك الضربَ .

والرابع نحو : (افرح الجذل) ومنه قول الراجز :

يُعْجِبُهُ السَّخُون والْبَرُودُ والتَّمْرُ حُبّاً ما لَهُ مزِيدُ

والخامس كقوله تعالىٰ : ﴿ **واللهُ أنْبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نَباتاً** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **وَتَبَتَّلْ إلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾ .

والسادس نحو : قَعَدَ القرفصاءَ ، ورجعَ القهقرىٰ .

والسابع نحو : ضربتهُ عشرَ ضَرَباتٍ .

والثامن نحو : (جِدّ كلَّ الجدِّ) ، وضَرَبْتُهُ كلَّ الضرب .

والتاسع نحو : ضربتُه بعضَ الضَرْبِ .

والعاشر نحو : ضربتُهُ سوطاً ، أصله ضربته ضرباً بسوط ، ثم توسع في

والخامس: الملاقاة له في الاشتقاق، مثل: ﴿ **والله أنبتكم من الأرض نباتاً** ﴾ فإنّ النبات والإنبات من أصل واحد، والسادس: الدلالة علىٰ نوع منه، نحو: قعد القرفصاء، فإنّ القرفصاء نوع من القعود، والسابع: العدد، نحو: ضربته عشر ضربات، والثامن: الكلّ، نحو: جدّ كلّ الجدّ، والتاسع: البعض، نحو: ضربته بعض الضرب، والعاشر: الآلة، نحو ضربته سوطاً.

الكلام، فحذف المصدر وأُقيمت الآلة مقامه، وأُعطيتْ ما لَهُ من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع، تقول: ضربتُهُ سوْطَينِ، وأسْواطاً، والأصل: ضربتين بسوط، وضربات بسوط، وعلىٰ هذا يجري جميع ما أُقيم مقام المصدر، وانتصب انتصابه.

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّد أَبَدَا ... وَثَنِّ وَٱجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

ما جيء به من المصادر لمجرد التوكيد فهو بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع، فكذلك ما هو بمنزلته.

وأما ما جيء به لبيان النوع والعدد فصالح للإفراد والتثنية والجمع بحسب ما يراد من البيان.

وَحَذْفُ عَامِلِ ٱلْمُؤَكِّدِ ٱمْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليلٌ، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكِّداً أو مبيّناً.

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره أنّ المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله.

قال في شرح الكافية: لأنّ المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله، وتقرير

قوله: «وأمّا ما جيء به لبيان النوع والعدد»: مثل سرت سيري زيد، حسنه وقبيحه، وضربت ضربتين.

معناه وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز ، فإن أراد أنّ المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً ، فلاشكّ أن حذفه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه .

وإن أراد أنّ المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلّم .

ولكن لا نسلّم أنّ الحذف منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنىٰ العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلأن يجوز أن يقرر معنىٰ العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحقُّ وأولىٰ .

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر، نحو : أنت سَيْراً ومَيْراً ، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها، نحو : سَقْياً ورَعْياً وحَمْداً وشكراً لا كُفْراً .

فمنع مثل هذا إمّا لسهو عن وروده ، وإما للبناء علىٰ أنّ المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهو دعوىٰ علىٰ خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوىٰ

قوله: «تقوية عامله وتقرير معناه»: أي معاً، ويريد الشارح أن يفكّك ما بين التقوي والتقرير، ويجعل أحدهما غير الآخر، والحقّ أنهما معاً متقاربان بمعنىٰ التثبّت.

قوله: «أحقّ وأولىٰ»: جهة ذلك غير واضحة، بل الأولوية معكوسة، فإنّ المذكور أقوىٰ من المحذوف، وإذا جاز في الأقوىٰ شيء لا يلزم أن يجوز في الأضعف، وهو واضح.

قوله: «أنت سيراً وميراً»: اسم العين هو أنت، وسيراً مفعول مطلق لقوله: أنت سرت سيراً ومرت ميراً، ومثال التكرار أن يقال: أنت لا سيراً ولا ميراً، والتخصيص مثل: ما أنت إلّا سيراً.

قوله: «نيّة التخصيص»: أي تخصيص المصدر بالذكر دون عامله.

الكلام .

ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد فلذلك، قال :

وفي سواه لدليلٍ متَّسَعْ .

ومن أمثلته قولك لمن قال : ما ضربت زيداً : بلىٰ ضربَتَيْن ، ولمن قال: ما تجدُّ في الأمر؟ بلىٰ ، جدّاً كثيراً ، ولمن قال : أي سيرٍ سرتَ ؟ سيراً سريعاً ، ولمن تأهب للحجّ: حجّاً مبروراً ، ولمن قَدِمَ من سفر : قدوماً مباركاً .

ثم إنّ حذف عامل المصدر علىٰ ضربين : جائز وواجب .

فالجائز كما في الأمثلة المذكورة .

والواجب إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل كما قال :

وَٱلْـحَذْفُ حَـتْمٌ مَـعْ آتٍ بَـدَلَا   مِنْ فِـعْلِه، كَـنَدْلاً ٱللَّـذْ كَـانْدُلَا
وَمَـا لِـتَفْصِيلٍ، كَـإِمَّا مَـنَّا   عَـامِلُهُ يُـحْذَفُ حَـيْثُ عَـنَّا
كَـذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَـصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِـعْلٍ لِاسْمِ عَـيْنٍ آسْتَنَدْ

المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله نوعان :

الأول : ما له فعل، فيجوز وقوعه موقع المصدر ، ولا يجوز أن يُجمَعَ

قوله: «كندلاً»: أي اختطافاً.

قوله: «حيث عنّا»: أي حيث عرض.

قوله: «كذا مكرّر»: نحو: فصبراً في مجال الموت صبراً.

قوله: «وذو حصر»: نحو إنّما أنت سيراً.

بينهما ، وهذا النوع علىٰ ضربين : طلبٌ ، وخبرٌ .

أمّا الطلب فما يرد دعاءً أو أمراً أو نهياً أو استفهاماً لقصد التوبيخ .

أما الدعاء، فكقولهم : سَقْياً ورَعْياً وجَدْعاً وبُعْداً .

وأمّا الأمر والنهي، فكقولهم : قياماً لا قعوداً ، أي قم لا تقعد ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ أي : فاضربوا الرقاب .

ومنه قول الشاعر :

يَمرُّونَ بـالدَّهْنا خِـفافاً عِـيابُهُمْ ... وَيَخْرُجْنَ مِنْ دارين بُجْرَ الحقائِبِ

عَلَىٰ حِينَ أَلْهَىٰ الناس جلُّ أُمُورهِم ... فَنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

وإليه أشار بقوله : «كَندلاً اللّذْ كانْدُلا» يقال : نَدَلَ الشَّيْءَ : إذا اختطفه .

وأما الاستفهام لقصد التوبيخ، فكقولك للمتواني : أتوانياً وقد جدَّ قرناؤُكَ ، ومثله قول الشاعر :

أَعَـبْداً حَـلَّ فـي شُـعَبَىٰ غَـريباً ... أَلُـؤْماً لا أبـا لَكَ واغْـتِرابـا

أي : أتلؤمُ وتغتربُ ؟

وأما الخبر فما دلّ علىٰ عامله قرينةٌ وكثر استعماله، أو جاء مفصّلاً لعاقبة ما تقدمه ، أو نائباً عن خبر اسم عين، بتكرير أو حصر أو مؤكّد جملة أو مسوقاً للتشبيه بعد جملة مشتملة عليه .

أما ما كثر استعماله، فكقولهم عند تذكّر نعمة : اللهم حمداً وشكراً لا كفراً ، وعند تذكّر شدة : صبراً لا جزعاً ، وعند ظهور ما يعجب منه : عَـجَباً ، وعـند

قوله:«فما يرد دعاء»: عليه مثل: سحقاً وبعداً، وله مثل: سقياً ورعياً.

خطابٍ مرضيٍّ عنه: أفعلُ ذلك وكرامةً ومسرّةً، وعند خطاب مغضوب عليه: لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا همّاً، ولأفعلنَّ ذلك ورغماً وهواناً.

وأمّا المفصِّل لعاقبة ما تقدمه، فكقوله تعالىٰ: ﴿ **فشُدوا الوَثاق فإمَّا مَنّاً بَعْدُ وإمَّا فِداءً** ﴾ أي: فإمّا تمنون وإمّا تفدون.

وأمّا النائب عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر، فكقولهم: أنت سَيْراً سَيْراً، وإنَّما أنْتَ سَيْراً، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً كان حذف الفعل جائزاً لا واجباً.

وأمّا المؤكّد جملة فعلىٰ قسمين، كما قال:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا ... لِنَفْسِهِ أَوْ غَيرِهِ فَالْمُبْتَدَا

نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ... وَالثَّانِ: كَابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا

المؤكّد نفسه هو الآتي بعد جملة هي نص في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلفٌ عُرْفاً» أي: اعترافاً، ويسمىٰ مؤكداً نفسه؛ لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسُهُ.

قوله:«أفعلُ ذلك»: بصيغة فعل المضارع للمتكلم.

قوله:«فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً»: مثل أنت سيراً، فالتكرار عوض عن اللفظ بالفعل، والحصر ينوب مناب التكرار، والاحتراز باسم العين عن اسم المعنىٰ، نحو: أمرك سير سير، فإنه يرفع علىٰ الخبرية، بخلافه بعد اسم العين إذ المعنىٰ لا يخبر به عن اسم العين إلّا مجازاً، كقوله: فإنّما هي إقبال وإدبارُ.

قوله:«فالمبتدأ»: أي الأوّل، وهو المؤكّد لنفسه، وهو الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه، نحو: له عليّ ألفٌ عرفاً، أي اعترافاً، ألا ترىٰ أنّ: له عليّ ألف هو نفس الاعتراف.

والمؤكّد غيره، وهو الآتي بعد جملة صائرة به نصّاً، نحو: «أنتَ ابْني حقّاً» ويسمىٰ مؤكّد غيره؛ لأنه يجعل ما قبله نصّاً بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثّر، والمؤكَّد به متأثر، والمؤثر والمتأثر غيران.

وأمّا المسوق للتشبيه بعد جملة مشتملة عليه، فكما أشار إليه بقوله:

كَـذَاكَ ذُو ٱلتَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ ... كَـلِي بُكاً بُكَـاءَ ذَاتِ عَـضْلَهْ

تقول: مررت برجلٍ، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، تنصب «صوتَ حمارٍ» بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره تقديره: يُصَوِّتُ صوتَ حمارٍ.

ولا يجوز أن تنصبه بـ«صوت» المبتدأ؛ لأنه غير مقصود به الحدوث، ومن شرط إعمال المصدر أن يكون مقصوداً به قصد فعله، من إفادة معنىٰ الحدوث والتجدد، ومثل ذلك: له صراخٌ صراخَ الثكلىٰ، و «له بكاءٌ بكاءَ ذات عَضْلَة».

النوع الثاني من المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله: ما لا فعل له أصلاً، كـ(بله) إذا استعمل مضافاً، نحو:

قوله: «والمؤثّر والمتأثّر غيران»: ولذلك قيل فيه: إنه مؤكد غيره، فإنّ قوله: أنت ابني، يحتمل أن يكون متجوّزاً فيه، فرفع قولُهُ: حقّاً احتمال هذا التجوّز.

قوله: «كذاك»: أي فما يلتزم فيه إضمار ناصبه.

قوله: «ذو التشبيه»: أي المصدر المشعر بالحدوث، كقولك: لي بكاء بكاء ذات عضلة، أي ممنوعة من التزوّج، فبكاء منصوب علىٰ المصدر، وأصله التشبيه، كأنك قلت: كبكاء ذات عضلة.

قوله: «ما لا فعل له أصلاً»: في قبال ما له فعل، وهو النوع الأوّل الذي مرّ.

...بَلْهَ الأكُفِّ...

فإنه حينئذ منصوب نَصْبَ ﴿ضَرْبَ الرِّقابِ﴾ والعامل فيه فعلٌ من معناه، وهو «اترك» لأنّ: بله الشيء بمعنىٰ: ترك الشيء، فنصب بفعل من معناه لمّا لم يكن له فعل من لفظه، علىٰ حدّ النصب في نحو: قعدتُ جلوساً، وشَنَأْتُهُ بُغضاً، وأحببته مِقَةً.

ويجوز أن ينصب ما بعد (بلْهَ) فيكون اسم فعل بمعنىٰ: اترك.

ومثل (بله) المضاف: وَيْحَهُ ووَيْسَهُ، ووَيْبَهُ وويلَهُ، وهو قليل فلذلك لم يتعرض في هذا المختصر لذكره.

قوله: «في نحو: قعدتُ جلوساً»: فإنّ جلوساً منصوب بقعدت، وهو فعل من معناه لا من لفظه.

قوله: «فيكون»: أي بله اسم فعل.

قوله: «ويحه وويسه وويبه وويله»: هذه الألفاظ كلّها بمعنى متقارب.

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَـهُ آلْـمَصْدَرُ إنْ ... أَبَانَ تَـعْلِيلاً، كَـجُدْ شُكْـراً وَدِنْ

وَهْـوَ بِـمَا يَـعْمَلُ فِـيهِ مُـتَّحِدْ ... وَقْـتاً وَفَـاعِلاً، وَإِنْ شَـرْطٌ فُـقِدْ

فاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَـمْتَنِعْ ... مَـعَ آلشُّـرُوطِ كَـلِزُهْدٍ ذَا قَـنِعْ

ينصب المفعول له وهو المصدر المذكور علّة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، نحو: جئت رغبةً فيك، (فرغبةً) مفعول له؛ لأنّه مصدر معلل به المجيء وزمانهما وفاعلهما واحد، ومثله: «جُدْ شُكْراً» و «دِنْ شُكْراً».

وما ذُكِر علّةً ولم يستوفِ الشروط، فلابد من جره بلام التعليل، أو ما يقوم مقامها، وذلك ما كان غيرَ مصدرٍ، نحو: جئتُ للعُشبِ وللماء، أو مصدراً مخالفاً للمعلّل في الزمان، نحو: تأهبتُ أمسِ للسفرِ اليومَ، أو في الفاعل، نحو: جئت لأمرك إيّاي، وأحسنت إليك لإحسانك إليّ.

والذي يقوم مقام اللام هو «من، وفي» كقوله تعالىٰ: ﴿ كُـلَّما أرادُوا أنْ

المفعول له

قوله: «جئت للعشب وللماء»: والعشب والماء ليسا مصدرين.

قوله: «نحو: تأهبتُ أمس للسفر اليوم»: فالسفر مصدر، لكنه مخالف للعامل في الزمان.

قوله: «جئت لأمرك إيّاي»: فاعل المصدر هو المخاطب، وفاعل الفعل هو المتكلم.

يخرُجُوا منها مِنْ غَمٍّ﴾ ، وكقوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**دَخَلَتِ امْرأةٌ النارَ في هرةٍ ربطتها ، فلم تُطعِمْها ولم تَدَعْها تأكلُ من خَشاشِ الأرضِ حتىٰ ماتَت**» .

ولا يمتنع أن يُجَرّ بالحرف المستوفي لشروط النصب، بل هو في جواز ذلك فيه علىٰ ثلاث مراتب : راجح النصب ، وراجح الجر ، ومُسْتَوٍ فيه الأمران ، وقد أشار إليها بقوله:

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا ٱلْمُجَرَّدُ ۞ وَٱلْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا:

لَا أَقْعُدُ ٱلْجُبْنَ عَنِ ٱلْهَيْجَاءِ ۞ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

المفعول له إما مجرد من الألف واللام والإضافة، وإما معرّف بالألف واللام، وإمّا مضاف .

فبَيَّن أنّ المجرد الأكثر فيه النصب، نحو : ضربته تأديباً ، ويجوز أن يُجرّ فيقال : ضربته لتأديب ، وبيَّن أيضاً أنّ المعرّف بالألف واللام الأكثر فيه الجر، نحو : جئتك للطمع في برّك ، وقد ينصب فيقال : جئتك الطمعَ في برك ، وذكر شاهده ، وسكت عن المضاف ، فلم يَعزهُ إلىٰ راجح النصب ولا إلىٰ راجح الجر، فعلم أنه يستوي فيه الأمران، نحو : فعلته مخافةَ الشرِّ ، ولمخافة الشرّ .

قوله:«﴿من غمّ﴾» : هو المصدر المعلل للخروج، ولكن فاعله ما قام به غمّهم في النار، وفاعل الخروج هم، فاختلف المصدر والفعل في الفاعل.

قوله:«دخلت امرأة النار في هرّة» : الهرّة هي العلة في دخول المرأة النار، ولكنها ليست مصدراً.

قوله:«وقلّ أن يصحبها» : أي لام الجرّ المجرد من أل.

قوله:«والعكس في مصحوب أل» : يعني الأكثر في مصحوب أل أن يقرن بلام الجرّ.

قوله:«وذكر شاهده» : وهو قوله: لا أقعد الجبن عن الهيجاء.

المفعول فيه ويسمىٰ ظرفاً

أَلظَّـرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُـمِّنَا ... فِي، بِاطِّرَادٍ، كَـهُنَا آمْكُـثْ أَزْمُـنَا

فَـانْصِبْهُ بِـالْوَاقِـعِ فِـيهِ مُـظْهَرَا ... كَـانَ، وَإِلَّا فَـانْوِهِ مُـقَدَّرَا

الظرف هو كلّ اسم زمان أو مكان مضمَّنٌ معنىٰ (في) لكونه مذكوراً لواقع فيه من فعل أو شبهه، كقولك : (امكث هنا أزمنا) فـ(هنا وأزمنا) ظرفان ؛ لأنّ (هُنا) اسم مكان و(أزمناً) اسم زمان ، وهما مضمَّنان معنىٰ (في) لأنّهما مذكوران لواقع فيهما وهو المكث .

وقوله :(باطرادٍ) احترز به من نحو: البيت والدار في قولهم: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص ، فإنه ينتصب نصب المفعول به علىٰ السعة في الكلام ، لا نصب الظرف ؛ لأنّ الظرف غير

المفعول فيه ويسمّىٰ ظرفاً

قوله:«فانصبه بالواقع فيه» : أي إنّما تضمّن معنىٰ في كون الظرف إنما سيق ليقع فيه الفعل أو شبهه.

قوله:«كان» : أي أنّ كان.

قوله:«وهو اسم مكان مختص» : في مقابل المبهم، وهو الظرف الخالص، وهو اصطلاح نحويّ.

المشتق من اسم الحدث يتعدّىٰ إليه كلّ فعل ، والبيت والدار لا يتعدىٰ إليهما كلُّ فعل ، فلا يقال : نُمتُ البيتَ ، ولا قرأتُ الدارَ ، كما يقال : نمتُ أمامَك ، وقرأت عندَ زيدٍ .

فَعُلِمَ أنّ النصب في: دخلتُ البيتَ، وسكنت الدار، علىٰ التوسع ، وإجراء الفعل اللازم مجرىٰ المتعدّي .

وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلىٰ الاحتراز عنه بقيد (الاطّراد) لأنه يخرج بقولنا: (متضمّنٌ معنىٰ في) لأنّ المنصوب علىٰ سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه ، فليس متضمّناً معنىٰ (في) فيحتاج إلىٰ إخراجه من حدّ الظرف بقيد الاطراد .

قوله :

فانْصِبْهُ بالوَاقِعِ فيهِ مُظْهَرا... البيت

معناه : أنّ الذي يستحقه الظرف من الإعراب هو النصب، وأنّ الناصب له هو الواقع فيه من فعل أو شبهه : إمّا ظاهراً نحو : جلست أمامَ زيدٍ ، وصُمتُ يومَ الجمعة ، وزيدٌ جالسٌ أمامكَ ، وصائمٌ يومَ الجمعةِ .

وإمّا مضمر جوازاً، كقولك لمن قال : كَمْ سِرْتَ؟ فرسخين ، ولمن قال : ما غِبتُ عن زيدٍ؟ بلىٰ ، يومين .

قوله: «لأنّ الظرف غير المشتق» : والمشتق مثل: مقعد ومقام في قولك: قعدتَ مقعد زيدٍ، وقمت مقامه.

قوله: «لا يتعدّىٰ إليهما كل فعل» : بل ما يلابسهما، فلا يقال: نمت البيت، كما يقال: نمت أمامك وأمام البيت، وقرأت أمامك وأمام المدرسة.

ووجوباً فيما وقع خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، نحو: زيدٌ عِنْدَكَ، ومررتُ بطائرٍ فوقَ غُصْنٍ، ورأيتُ الهلالَ بين السَّحاب، وعَرَفت الذي مَعكَ.

وفي غير ذلك أيضاً، كقولهم: حينئذٍ والآنَ، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن بهِ.

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ ٱلْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمَا

نَحْوُ ٱلْجِهَاتِ وَٱلْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ ٱلْفِعْلِ كَمَرْمىً مِنْ رَمَىٰ

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ... ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

أسماء الزمان كلُّها صالحة للظرفية، لا فرق في ذلك بين المبهم منها، نحو: (حين، ومدة) وبين المختص، نحو: (يوم الخميس، وساعة كذا) تقول: انتظرتهُ حيناً من الدهر، وغبتُ عنه مدةً، ولقيتهُ يومَ الخميس، وأتيتهُ ساعةَ الجمعةِ.

وأما أسماء المكان فالصالح منها للظرفية نوعان:

الأول: اسم المكان المبهم، وهو ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه، كأسماء الجهات نحو: (أمامَ، ووراءَ، ويمين، وشِمالَ، وفوْق، وتَحْتَ)

قوله: «نحو زيد عندك» مبتدأ وخبر، ومررت بطائر فوق غصن صفة وموصوف، ورأيت الهلال بين السحاب حال، وعرفت الذي معك صلة وموصول.

قوله: «كان ذلك حينئذٍ» فكان هي العامل المحذوف في حينئذٍ، واسمع هي العامل المحذوف في الآن.

قوله: «حين ومدة» وهما مبهمان؛ لشيوع مفهومهما.

قوله: «يوم الخميس» اختصاص يوم الخميس بالاضافة، وهكذا ساعة الجمعة.

قوله: «في بيان صورة مسمّاه» فإنّ أمام ووراء إذا لم يضافا إلىٰ شيء لا يتخصصان،

وشبهها في الشياع، كـ(جانب، وناحية، ومكان) وكأسماء المقادير نحو: (مِيل، وفَرْسخ، وبَريد).

والثاني: ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، كـ(مَذهَب، ومَرْمى) من قولك: ذهبتُ مَذْهَبَ زيدٍ، ورميتُ مَرْمىٰ عمرٍو.

فلو كان مشتقّاً من غير ما اشتق منه العامل، كما في نحو: ذهبتُ في مَرْمى عمرٍو، ورميت في مَذْهَب زيْدٍ، لم يجز في القياس أن يجعل ظرفاً، وإن استعمل شيء منه ظرفاً عدَّ شاذّاً، كقولهم: هو منّي مَقْعَدَ القابِلَة، وعمرو مَزْجَرَ الكَلْبِ، وعبدُ اللهِ مَناطَ الثُّرَيَّا.

فلو أُعمِل في المقْعَد «قَعَدَ»، وفي المزْجَرِ «زَجَرَ»، وفي المناطِ «ناطَ» لم يكن في ذلك شذوذ، ولا مخالفة للقياس.

وأما غير المشتق من اسم الحدث من أسماء المكان المختصة، نحو: (الدار، والمسجد، والطريق، والوادي، والجبل) فلا يصلح للظرفية أصلاً.

فإن قلت: لم استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان؟

قلت: لأنّ أصل العوامل الفعل، ودلالته علىٰ الزمان أقوىٰ من دلالته علىٰ المكان؛ لأنه يدل علىٰ الزمان بصيغته وبالالتزام، ويدل علىٰ المكان بالالتزام

فيقال: أمامَ زيد، ووراء عمرٍو.

قوله: «أن يجعل ظرفاً»: إلّا بالتصريح بلفظ في.

قوله: «بصيغته وبالالتزام»: لأنّ كل حدث لابدّ له بحكم الطبيعة من زمان ومكان يقع فيهما، فدلالة الفعل علىٰ الزمان والمكان الطبيعيين علىٰ نسبة واحدة، لكنه في دلالته علىٰ الزمان الخاص من مضيّ واستقبال وحال من طريق هيأته تتقدم فيه

فقط .

فلما كانت دلالة الفعل علىٰ الزمان قوية تعدّىٰ إلىٰ المبهم من أسمائه والمختص ، ولما كانت دلالة الفعل علىٰ المكان ضعيفة لم يتعدّ إلىٰ كل أسمائه ، بل تعدىٰ إلىٰ المبهم منها ؛ لأنّ في الفعل دلالة عليه بالجملة ، وإلىٰ المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ .

وَمَا يُرَىٰ ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي ٱلْعُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي ٱلتَّصَرُّفِ ٱلَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ ٱلْكَلِمْ

الظرف علىٰ ضربين : متصرّف وغير متصرّف .

فالمتصرّف ما يفارق الظرفية ويستعمل مخبراً عنه ، ومضافاً إليه ، ومفعولاً به ، ونحو ذلك كقولك : اليَوْمُ مُبارَك ، وسرت نصف يَوْمٍ ، وذكرت يومَ جئتني .

وغير المتصرف ما لازم الظرفية أو شبهها .

فمنه ما لا ينفك عن الظرفية أصلاً، كقَطّ وعَوْض ، ومنه ما لا يخرج عن الظرفية إلّا بدخول حرف الجر عليه نحو : (قَبْل وبَعْد وَلدن وعِنْد) حال دخول (من) عليهن ، فيحكم عليه بأنه غير متصرّف لأنه لم يخرج عن الظرفية إلّا إلىٰ

الدلالة علىٰ الزمان بالنسبة إلىٰ المكان.

قوله: «وإلىٰ المختص»: عطف علىٰ قوله: تعدّىٰ إلىٰ المبهم منها.

قوله: «وغير ذي التصرف الذي لزم»: غير مبتدأ، والذي لزم خبره، وشبه الظرفية الجار والمجرور.

قوله: «كقط وعوض»: قط ظرف للماضي، وعوض ظرف للمستقبل.

حال شبيهة بها ؛ لأنّ الجار والمجرور والظرف سيّان في التعليق بالاستقرار والوقوع خبراً وحالاً ونعتاً وصلةً.

ثم الظرف المتصرف منه منصرف، نحو : (يَوْم وشَهْر وحَول) ومنه غير منصرف، نحو : (غُدْوَة وبُكْرَة) مقصوداً بهما تعريف الجنس أو العهد.

والظرف غير المتصرف أيضاً منه منصرف، نحو : (ضُحَىٰ وبُكْرَة وسَحير ولَيْل ونهار وعشاء وعتمَة ومساء) غير مقصود بها التعريف ، ومنه غير منصرف، نحو (سَحَر) المعرفة .

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ ٱلزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوب المصدر عن الظرف من الزمان والمكان بأن يكون الظرف مضافاً إلىٰ المصدر، فيحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه .

وأكثر ما يفعل ذلك بظرف الزمان بشرط إفهام تعيين وقت ، أو مقدار، نحو : كان ذلك خفوقَ النجم وصلاةَ العصر ، وانتظرته نَحْرَ جَزُورَين ، وسِيْرَ عليه تَرْويحَتَين .

قوله: «والوقوع خبراً وحالاً ونعتاً وصلة»: مثل: زيد عندك، وزيد في الدار، ومثل: رأيت زيداً عندك ورأيته في الدار، أي بمعنىٰ حال كونه عندك، وحال كونه في الدار، ورأيت الذي عندك، ورأيت الذي في الدار، ومثل: بيت عندك يعجبني، ورجل في الدار أُحبّه، فعندك، وفي الدار صفتان.

قوله: «مقصوداً بهما تعريف الجنس أو العهد»: فهما علمان لهذين الوقتين، قصد بهما التعيين أو لم يقصد، والعلتان في منع الصرف العلمية الجنسية مع التأنيث.

قوله: «نحو سحر المعرفة»: أي العلمي مع التأنيث في معناه.

وقد يعامل هذه المعاملة ظرف المكان كقولهم : جلست قربَ زيدٍ ، ورأيتهُ وسطَ القوم ، أي : مكانَ قرب زيدٍ ، ومكانَ وسطِ القوم ، يقال: وَسَطَ المكان والجماعة وَسَطاً : إذا صار في وسطهم .

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تقدير مضاف، كقولهم : زيدٌ هَيْئَتَكَ ، والجارية جلوتَها، أي : زيد في هيئتك ، والجارية في جلوتها ، ومنه : (ذكاةُ الجنينِ ذكاةَ أُمِّهِ) في رواية النصب ، تقديره : ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة.

وقد يقام اسم عين مضاف إليه مصدر مضاف إليه الزمان مقامه، كقولهم : (لا أفعل ذلك مِعزىٰ الفِزْر) و (لا أكلم زيداً القارِظَيْن) و (لا آتيك هُبَيْرَةَ بن سعد) ، التقدير: لا أفعل ذلك مدة فرقة معزىٰ الفِزْر ، ولا أكلم زيداً مدة غيبة القارظين ، ولا آتيك مدة غيبة هبيرة بن سعد .

قوله: «وهو الموافق لرواية الرفع المشهورة»: فإنّ رواية الرفع معناها ذكاة الجنين عين ذكاة أمّه، وفي النصب علىٰ الظرفية حيث نقول: ذكاة الجنين في ذكاة أمّه، يكون المعنيان في الرفع والنصب متحدين، يعني أنّ ذكاة الجنين حاصلة في ذكاة أُمه، ولا يحتاج إلىٰ تذكية حيث لا تمكن في حقه، فهو حلال وإن لم يذكَّ متىٰ ذكيت أمّه، وهو في جوفها بالشرائط المدوّنة في الفقه.

قوله: «معزى الفزر»: الفزر يقال لابن الببر وأُنثىٰ النمر، ويقال علىٰ جماعة الضأن ما بين العشرة إلىٰ الأربعين، والفزر لقب سعد بن زيد مناة، ولا آتيك معزىٰ الفزر معناه حتىٰ تجتمع تلك (أي معزى) سعد بن زيد، وهي لا تجتمع أبداً.

المفعول معهُ

يُنْصَبُ تَـالِيَ ٱلْـوَاوِ مَـفْعُولاً مَـعَهْ   فِي نَحْوِ سَيْرِي وَٱلطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ
بِـمَا مِـنَ ٱلْـفِعْلِ وَشِـبْهِهِ سَبَقْ   ذَا ٱلنَّصْبُ لَا بِالْوَاوِ فِي ٱلْقَولِ ٱلأَحَقْ

ينصب المفعول معه، وهو الاسم المذكور بعد واوٍ بمعنىٰ (مـع) أي: دالة علىٰ المصاحبة بلا تشريك في الحكم.

فاحترزت بقولي: (المذكور بعد واوٍ) من نحو: خرجتُ مع زيدٍ، وبقولي: بمعنىٰ «مع» مما بعد واو غيرها، كواو العطف وواو الحال.

فواو العطف كما في نحو: اشتَرَك زيدٌ وعمرٌو، وكلُّ رجلٍ وضيعته، فالواو في هذين المثالين وإن دلت علىٰ المصاحبة فهي واو العطف، لأنّها شرّكت بين زيد وعمرو في الفاعلية، وبين (كل رجل وضيعته) في التجرد للإسناد، فما بعدها ليس مفعولاً معه.

وأما واو الحال، فكما في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وسرت والنيلُ في زيادَةٍ، فما بعد هذه الواو ليس مفعولاً معه؛ لأنها واو الحال، وهي في الأصل

المفعول معه

قوله: «خرجت مع زيدٍ»: أي بالتصريح بلفظ مع، فإنّ الاسم بعدها مضاف إليه.

قوله: «كلّ رجل وضيعته»: بشرط مجيء الخبر مثنّى، كأن نقول: مقرونان، أما إذا جئنا بالخبر مفرداً كان نصب ضيعته علىٰ المفعول معه.

الواو التي يعطف بها جملة علىٰ جملة لجهة جامعة بينهما لا الواو التي بـمعنىٰ (مع).

وقد شمل هذا التعريف لما كان من المفعول معه غير مشارك لما قبله في حكمه، نحو: (سيري والطريقَ مسرعة) ولما كان منه مشاركاً لما قبله في حكمه، ولكنه أعرض عن الدلالة علىٰ المشاركة وقصد إلىٰ مجرد الدلالة علىٰ المصاحبة، نحو: جئتُ وزيداً.

ثم ناصب المفعول معه ما تقدم عليه من فعل ظاهر أو مقدّر، أو من اسم يشبه الفعل.

مثال الفعل الظاهر: استوىٰ الماءُ والخشَبَةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ.

ومثال الفعل المقدّر: كيف أنتَ وقصعةً من ثريد؟ تقديره: كيف تكونُ وقصعةً.

ومثال الاسم المشبه للفعل: حَسبكَ وزيداً دِرْهَمٌ، أي: كافيكَ وزيداً درهمٌ، ومثله قول الشاعر:

فَقَدْني وإيّاهُم، فَإنْ أَلْقَ بَعْضَهُمْ ... يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنامِ المُسَرْهَدِ

وقول الآخر ـ أنشده أبو علي ـ:

لا تَحبِسَنَّكَ أثوابي فَقَد جُمِعت ... هـذا ردَائـيَ مَطْوِيّاً وسِرْبالا

فجعل (سربالاً) مفعولاً معه، وعامله (مطويّاً)، وأجاز أن يكون عامله

قوله: «نحو سيري والطريق مسرعة»: فإن الطريق لا صلاحية فيه للسير.

قوله: «فقدني وإيّاهم»: أي فدعني وإيّاهم.

قوله: «وعامله مطويّاً»: والضمير الذي فيه يعود للرداء.

(هذا) .

ولا خلاف في امتناع تقديم المفعول معه علىٰ عامله ، ولذلك قيد (بالسبق) في قوله: (بِما مِنَ الفِعْلِ وشِبهِهِ سَبَقْ) .

أما تقديم المفعول معه علىٰ مصحوبه، فالجمهور علىٰ منعه، وأجازه أبو الفتح في الخصائص ، واستدل بقول الشاعر :

جَمعْتَ وفحْشاً غيبَةً ونَميمَةً ثَلاثُ خِصالٍ لَسْتَ عَنْها بمرْعوي

وبقول الآخر :

أكْنِيهِ حينَ أنادِيه لأُكرِمَهُ ولا أَلَقِّبُه والسوءَةَ اللَّقَبا

علىٰ رواية من نصب السوءَة واللقب ، أراد : ولا ألقبه اللقبَ والسوءَةَ ، أي : مع السوءَة ؛ لأنّ من اللقب ما يكون بغير سوءَة ، كتلقيب الصديق ﷺ عتيقاً لعتاقة وجهه.

فلهذا قال الشاعر : ولا ألقبه اللقب مع السوءَة، أي : إن لقّبته لقّبته بغير سوءَة ، قال الشيخ رحمه الله : ولا حجة لابن جنّي في البيتين ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها ، وذلك في البيت الأول ظاهر ، وأما في الثاني فعلىٰ أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب وأسوُّه السوءَة ، ثم حذف ناصب السوءَة، كما حذف ناصب العيون من قوله :

وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

ثم قدّم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .

وقوله : (لا بالواو في القَوْلِ الأَحَقّ) ردٌّ لما ذهب إليه عبد القاهر رحمه الله

قوله: «ثم حذف ناصب السوءة»: وهو اسوؤه، كما حذف ناصب العيون، وهو كحلن.

في جملهِ من أنّ الناصب للمفعول معه هو الواو .

واحتجوا عليه بانفصال الضمير بعدها، نحو : جلستُ وإياك، فلو كانت عاملة لوجب اتصال الضمير بها، فقيل : جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو : إنك ولك ، فلما لم يقع الضمير بعد الواو إلّا منفصلاً علم أنها غير عاملة، وأنّ النصب بعدها بما قبلها من الفعل أو شبهه ، كما تقدّم ، والله أعلم بالصواب .

وَبَعْدَ مَا ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبْ　　　بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ ٱلْعَرَبْ

من كلامهم : (كيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟ وما أنت وزيدٌ؟) برفع ما بعد الواو ، علىٰ أنها عاطفة علىٰ ما قبلها .

وبعضهم ينصب فيقول : (كيف أنتَ وقصعةً من ثريد؟ وما أنتَ وزيداً؟) فيجعل الواو بمعنىٰ (مع) وما قبلها مرفوع بفعل مضمر ، هو الناصب لما بعدها تقديره : كيف تكون وقصعةً ، وما تكون أو ما تلابس وزيداً؟ فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير المستكن فيه فقيل : كيف أنت وقصعةً؟ وما أنت وزيداً؟

ومثله قول الشاعر :

فَما أنتَ والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ　　　يُبَرِّحُ بالذكرِ الضابطِ

ونظير إضمار ناصب المفعول معه بعد (كيف وما) إضماره بعد (أزمان) في قول الشاعر :

قوله: «بفعل كون»: أي مشتق من الكون، مثل كان أو يكون ونظائرهما.

قوله: «في متلف»: المتلف اسم مكان بمعنىٰ التلف والهلاك.

أزمانَ قومي والجماعةَ كـالذي　　　لَـزِمَ الرحـالَةَ أنْ تـميلَ مـميلا

فنصب (الجماعة) مفعولاً معه بـ(كان) مضمرة ، التقدير : أزمان كان قومي والجماعة، كذا قدّره سيبويه .

وَٱلْـعَطْفُ إنْ يُـمْكِنْ بِـلَا ضَـعْفٍ أَحَـقْ
وَٱلنَّـصْبُ مُـخْتَارٌ لَـدَىٰ ضَـعْفِ ٱلنَّسَـقْ
وَٱلنَّـصْبُ إنْ لَـمْ يَـجُزِ ٱلْـعَطْفُ يَـجِبْ
أَوِ ٱعْـتَقِدْ إِضْـمَارَ عَـامِلٍ تُـصِبْ

الاسم الواقع بعد واو مسبوقة بفعل أو شبهه ضربان : ضربٌ يصح كـونه مفعولاً معه ، وضربٌ لا يصحّ فيه ذلك .

أما الضرب الأول، فما صحّ كونه فضلةً ، وكون الواو معه للمصاحبة، وهو علىٰ ثلاثة أقسام :

قسم يختار عطفه علىٰ نصبه مفعولاً معه ، وقسم يختار نصبه مفعولاً معه علىٰ عطفه، وقسم يجب نصبه مفعولاً معه .

أما ما يختار عطفه، فما أمكن فيه العطف بلا ضعف لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنىٰ ، كقولك : كنْتُ أنا وزَيْدٌ كالأخوينِ ، فالوجه رفع (زيد) بالعطف علىٰ الضمير المتصل ؛ لأنّ العطف ممكن وخالٍ عن الضعف من جـهة اللـفظ ؛ للفصل بين الضمير المتصل وبين المعطوف بالتوكيد ، ومن جهة المعنىٰ أيضاً؛ لأنّه ليس في الجمع بين زيد والضمير في الاخبار عنهما بالجار والمجرور تكلّفٌ .

قوله:«أزمان قومي والجماعة» : بنصب الجماعة.

قوله:«امّا الضرب الأوّل» : وهو ما يصحّ كونه مفعولاً معه.

ويجوز نصبه، نحو: كنت أنا وزيداً كالأخوين، علىٰ الإعراض عن التشريك في الحكم، والقصد إلىٰ مجرد المصاحبة.

وأما ما يختار نصبه مفعولاً معه، فما كان في عطفه علىٰ ما قبله ضعف: إمّا من جهة اللفظ، نحو: ذهبتُ وزيداً، فرفع (زيد) بالعطف علىٰ فاعل (ذهبت) ضعيف؛ لأنّ العطف علىٰ ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوىٰ إلّا مع الفصل، ولا فصل هنا، فالوجه النصب؛ لأنّ فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة، وإمّا من جهة المعنىٰ كقولهم: (لو تركتُ الناقةُ وفصيلَها لرضعها) فإنّ العطف فيه ممكن علىٰ تقدير: لو تُركت الناقة ترأَم فصيلها، وتركتُ فصيلَها لرضاعِها لرضعها، وهذا تكلّفٌ وتكثير عبارة، فهو ضعيف، والوجه النصب، علىٰ معنىٰ: لو تركتُ الناقة مع فصيلها، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا أعجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ من ٱمْرِئٍ ... فَدَعْهُ وَواكِلْ أمْرَهُ واللَّياليا

فنصبُ (الليالي) باعتبار المعية راجحٌ علىٰ نصبها باعتبار العطف؛ لأنه محوج إلىٰ تكلف.

وأما ما يجب نصبه مفعولاً معه، فما لا يمكن عطفه علىٰ ما قبله من جهة اللفظ، أو من جهة المعنىٰ.

فالأول كقولهم: (ما لَكَ وزيْداً) بنصب (زيد) علىٰ المفعول معه بما في (لك) من معنىٰ الاستقرار، ولا يجوز جرّه بالعطف علىٰ الكاف؛ لأنه لا يعطف علىٰ الضمير المجرور بدون إعادة الجار لما سنبينهُ في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

قوله: «وتكثير عبارة»: علىٰ أنه ليس من عطف المفردات.

قوله: «لأنه محوج إلىٰ تكلّف»: بمعنىٰ اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره.

ومثل (مالكَ وزيداً؟) (ما شأْنُكَ وَعَمْراً؟) بنصب (عمرو) علىٰ المفعول معه ؛ لما في المضاف من معنىٰ الفعل، ولا يجوز جره بالعطف علىٰ الكاف كما مَرَّ، ولكن قد يجوز رفعه علىٰ المجاز ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه علىٰ معنىٰ : ما شأنك وشأنُ زيدٍ .

والثاني كقولهم : (سَرْتُ والنّيلَ) و (جلست والحائطَ) مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه .

وأما الضرب الثاني، وهو ما لا يصح كونه مفعولاً معه مما بعد الواو المذكورة فعلىٰ قسمين :

قسم يشارك ما قبله في حكمه ، فيعطف عليه ولا يجوز نصبه باعتبار المعية، إما لأنه لا يصح كونه فضلة، كما في نحو : اشترك زيد وعمرو ، وإمّا لأنه لا مصاحبة، كما في نحو : جاءَ زيد وعمرو بعده .

وقسم لا يشارك ما قبله في حكمه ، ولا الواو معه للمصاحبة، إما لأنها مفقودة ، وإمّا لأنّ الإعلام بها غير مفيد ، فينصب بفعل مضمر ، يدل عليه سياق الكلام .

مثال الأول قول الشاعر :

علفتها تبْناً وماءً بارداً حَتَّىٰ شَتَتْ هَمالةً عَيْناها

قوله: «كما مرّ»: أي إلّا بإعادة المضاف.

قوله: «والثاني»: أي ما كان من جهة المعنىٰ.

قوله: «إمّا لأنها»: أي المصاحبة مفقودة.

قوله: «مثال الأول»: وهو ما فقد المصاحبة، مثل: علفتها تبناً وماء بارداً، ففي عرض واحد لا يكون علفُ التبن وسقيُ الماء.

فـ(ماءً) منصوب بفعل مضمر يدلُّ عليه سياق الكلام، تقديره : وسقيتها ماءً بارداً ، ولا يجوز نصبه بالعطف ؛ لعدم المشاركة ولا باعتبار المـعية لعـدم المصاحبة .

ومثال الثاني قول الآخر :

إذا مــا الغـانِيات بَـرَزْنَ يَـوْماً   وَزَجَّــجْنَ الحَـواجِبَ والعُـيُونا

فـ(العيون) نصب بفعل مضمر تقديره : وَزَيَّنَّ العيونَ ، ولا يـجوز نـصبه بالعطف ؛ لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية ؛ لعدم الفائدة في الإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

قوله: «ومثال الثاني»: وهو ما يكون الإعلام به غير مفيد، كما في: وزجَّـجْنَ الحـواجب والعيونا، إذ لا فائدة في الإعلام بمصاحبة العـيون للـحواجب، فـإنه لا أثـر لهـذه المصاحبة، بل الأثر للتزجج والتكحل اتفقا زمناً أم اختلفا.

الاستثنآء

مَا ٱسْتَثْنَتِ ٱلَّا مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ
إِتْبَاعُ مَا ٱتَّصَلَ وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ
وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي ٱلنَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

الاستثناء نوعان: متصل، ومنقطع.

فالاستثناء المتصل إخراج مذكور بـ(إلّا) أو ما في معناها من حكم شامل له ملفوظ به أو مقدر.

(فالإخراج) جنس يشمل نوعي الاستثناء، ويخرج الوصف بـ(إلّا) كقوله عزّ وجلّ: ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلَّا اللهُ لَفَسَدَتا ﴾.

وقلت (إخراج مذكور) ولم أقل إخراج اسم لأعمّ استثناء المفرد، نحو:

الاستثناء

قوله: «مع تمام»: وإيجاب.

قوله: «من حكم شامل له»: بالإضافة بين حكم الذي هو الفعل في قولنا: قام، وبين شامل الذي هو المستثنىٰ منه، وهو القوم في قولنا: قام القوم إلّا زيداً ـ ملفوظ به ـ ذلك الشامل أو مقدّر.

قوله: «﴿ آلهة إلّا الله ﴾»: بمعنىٰ غير الله، ومن طريق الوصف حصل الإخراج، لكن لا علىٰ طريقة الاستثناء.

قام القومُ إلّا زيداً ، واستثناء الجملة لتأولها بالمشتق، نحو : ما مرَرْتُ بأحدٍ إلّا زيدٌ خير منه.

وقلت بـ (إلّا أو ما في معناها) ليخرج التخصيص بالوصف ونحوه ، ويدخل الاستثناء بـ(غَير ، وسِوىٰ ، وحاشا ، وخَلا ، وعَدا ، وليْسَ ، ولا يَكُون) .

وقلت : (من حكم شامل له) ليخرج الاستثناء المنقطع .

وقلت : (ملفوظ به أو مقدّر) ليتناول الحدّ الاستثناء التام والمفرغ ، فالاستثناء التام : هو أن يكون المخرج منه مذكوراً، نحو : قامَ القومُ إلّا زيداً ، وما رأيْتُ أحداً إلّا عَمْراً.

والاستثناء المفرغ : هو أن يكون المخرج منه مقدراً في قوة المنطوق به، نحو : ما قامَ إلّا زيدٌ ، التقدير : ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ .

وأما الاستثناء المنقطع فهو الإخراج بـ (إلّا أو غير أو بَيْد) لما دخل في حكم دلالة المفهوم .

(فالإخراج) جنس ، وقولي بـ (إلّا أو غَيْر ، أو بَيْد) مدخل لنحو : ما فيها إنسان إلّا وَتداً، وما عِنْدي أحدٌ غيرَ فَرَس ، ولنحو قوله صلّىٰ الله عليه وسلم : (أنا أفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضّاد بيْدَ أنّي مِنْ قُرَيْش ، واسْتُرْضِعْتُ في بني سَعْد)

قوله:«إلّا زيدٌ خيرٌ منه» : بمعنىٰ إلّا مفضولاً لزيد.

قوله:«ليُخرج التخصيص بالوصف ونحوه» : نحو مررت برجل عالم، فإنّ وصف الرجل بالعلم ممّا أخرج غير العالم من جنس الرجل، وهكذا بالإضافة، كقولك: غلام امرأة، فإنّه صَغّر دائرة الغلامية وخصّصها بالمرأة دون الرجل.

قوله:«أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أنّي من قريش» : ذكر هذا الحديث في باب الاستثناء ممّا لا مجال له، إذ ليس فيه إخراج بالمرّة، وإنما هو من باب تأكيد المدح بما يشبه

ومخرج للاستدراك بـ(لكن) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ منْ رجالِكُمْ ولكنْ رَسُول الله﴾ .

فإنه إخراج لما دخل في حكم دلالة المفهوم، ولا يسمىٰ في اصطلاح النحويين استثناءً، بل يختص باسم الاستدراك .

وقولي: (لما دخل) تعميم لاستثناء المفرد والجملة، كما سيأتي إن شاء الله.

وقولي : (في حكم دلالة المفهوم) مخرج للاستثناء المتصل فإنه إخراج لما دخل في حكم دلالة المنطوق .

والاستثناء المنقطع أكثر ما يأتي مستثناه مفرداً ، وقد يأتي جملة، فمن أمثلة المستثنىٰ المنقطع الآتي مفرداً قوله عزّ وجلّ : ﴿وَلا تَنْكحُوا ما نَكَحَ آباؤُكُم مِنَ النِّساء إلّا ما قدْ سَلَفَ﴾ ، فـ(ما قَدْ سلف) مستثنى منقطع ، مخرج مما أفهمه (ولا تَنكِحُوا ما نَكَحَ آباؤكُم) من المؤاخذة علىٰ نكاح ما نكح الآباء ، كأنه قيل : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء، فالناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلّا ما قد سلف.

الذم فإنه (ص) ترقّىٰ من كونه أفصح من نطق بالضاد إلىٰ كونه قرشياً ومسترضعاً في بني سعد.

قوله: «لما دخل في حكم دلالة المفهوم»: فإنه تعالىٰ لما نفىٰ أن يكون محمّد أبا أحد من رجالهم استتبع ذلك توهم انتفاء الرسالة وغيرها عنه، فاستدرك بقوله ﴿ولكن رسول الله﴾ .

قوله: «فـ﴿ما قد سلف﴾ مستثنى منقطع»: لأنّ فيه استثناء ما سلف ممّا يأتي، وهو قوله ﴿ولا تنكحوا﴾ وذلك غير معقول.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ما لَهُم بهِ مِنْ عِلْم إلّا اتباعَ الظَنِّ﴾ (فاتباع الظن) مستثنى منقطع مخرج مما أفهمه (ما لهم به من علم) من نفي الأعمّ من العلم والظن، فإنّ الظن يستحضر بذكر العلم، لكثرة قيامه مقامه، وكأنه قيل: ما يأخذون بشيء إلّا اتباع الظن.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿لا عاصِمَ اليَوْمَ من أمْرِ الله إلّا مَنْ رَحِم﴾ علىٰ إرادة: لا مَن يعصم من أمر الله إلّا من رحمه الله وهو أظهر الوجوه.

(فَمَنْ رَحِمَ) مستثنى منقطع مخرج مما أفهمه (لا عاصِمَ) من نفي المعصوم، كأنه قيل: لا عاصم اليوم من أمر الله لأحد إلّا مَنْ رَحِمَ الله، أو لا معصوم عاصم من أمر الله إلّا من رحم الله.

ومنها قوله تعالىٰ: ﴿إنَّ عبادي لَيْسَ لكَ عَلَيْهِمْ سُلْطان إلّا مَن اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوينَ﴾ فإنّ العباد الذين أضافهم الله سبحانه وتعالىٰ إليه هم المخلَصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم.

فمن اتبعك غير مخرج منهم، فليس بمستثنى متصل، وإنما هو مستثنى منقطع، مخرج مما أفهمه الكلام.

قوله: «وكأنه قيل: ما يأخذون بشيء إلّا اتباع الظنّ»: وعلىٰ هذا التفسير يكون متّصلاً.

قوله: «﴿لا عاصم اليوم من أمر الله إلّا من رحم﴾»: فإلّا من رحم بمعنىٰ اسم مفعول، أي إلّا من عصمه الله، والمعصوم لا يستثنىٰ من العاصم، فيكون استثناؤه منقطعاً، وحيث يقال: لا عاصم اليوم من أمر الله لأحدٍ إلّا من رحم الله، يكون الاستثناء من أحد متصلاً، وهكذا إذا قلنا: لا معصوم عاصم من أمر الله إلّا من رحم الله، فإنه استثناء من معصوم عاصم.

والمعنىٰ والله أعلم: إنّ عبادي ليس لك عليهم سلطان ولا علىٰ غيرهم إلّا من اتبعك من الغاوين .

ومنها قوله تعالىٰ : ﴿ **لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتَ إلّا المَوْتَةَ الأُولىٰ** ﴾ (فالموتة الأولىٰ) مستثنى منقطع مخرج مما أفهمه (لا يذُوقُونَ فيها الموتَ) من نفي تصوره للمبالغة في نفي وقوعه، كأنه قيل : لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر لهم ببال إلّا الموتة الأُولىٰ .

ومنها قولهم : «لَهُ عَليَّ أَلْفٌ إلّا أَلْفَيْن» و «إنَّ لفلانٍ مالاً إلّا أَنَّهُ شَقِيٌّ» و «ما زادَ إلّا ما نَقصَ» و «ما نَفَعَ إلّا ما ضَرَّ» و «ما في الأرْضِ أخبثُ منه إلّا إيّاهُ» و «جاء الصالحونَ إلّا الطالحين» .

فالاستثناء في هذه الأمثلة كلها علىٰ نحو ما تقدم :

فالأول علىٰ معنىٰ : له عليَّ ألف لا غيرَ إلّا ألفين .

قوله: «ولا علىٰ غيرهم»: وعلىٰ هذا التقدير يكون الاستثناء متصلاً.

قوله: «﴿ إلّا الموتة الأُولىٰ﴾ »: فالموتة الأُولىٰ ماضية، والموت الذي لا يذوقونه في الآخرة مستقبل، ولا يستثنىٰ ماضٍ من مستقبل.

قوله: «له عليّ ألفٌ إلّا ألفين»: معنىٰ ذلك علىٰ صحة الاستثناء أنه إقرار بثلاثة آلاف، يعني ليس له عليّ سوىٰ ألف وسوىٰ ألفين، وأمّا الفقهاء فيرون هذا الاستثناء لغواً.

قوله: «وإنّ لفلان مالاً إلّا أنه شقيّ»: إلّا هنا بمعنىٰ الاستدراك.

قوله: «ما زاد إلّا ما نقص، وما نفع إلّا ما ضرّ»: هذه الأمثلة من باب تأكيد الذّم بما يشبه المدح.

قوله: «وما في الأرض أخبث منه إلّا إيّاه»: هذا من باب التجريد، فإنّ الناطق جرّد منه موجوداً وجعله أنزل درجة منه.

قوله: «علىٰ نحو ما تقدّم»: أي علىٰ الانقطاع.

والثاني علىٰ معنىٰ : عَدِمَ فلانٌ البؤس إلّا أنه شَقيّ .

والثالث علىٰ معنىٰ : ما عرض له عارضٌ إلّا النقص .

والرابع علىٰ معنىٰ : ما أفادَ شيئاً إلّا الضرّ .

والخامس علىٰ معنىٰ : ما يَليقُ خبثُهُ بأحدٍ إلّا إيّاهُ .

والسادس علىٰ معنىٰ : جاء الصالحون وغيرهم إلّا الطالحين .

كأن السامع توهّم مجيء غير الصالحين ولم يعبأ بهم المتكلم، فأتىٰ بالاستثناء رفعاً لذلك التوهم .

ومن أمثلة المستثنىٰ المنقطع الآتي جملة قولهم : لأَفْعَلَنَّ كذا وكَذا إلّا حِلَّ ذلك أنْ أفعل كذا وكذا .

قال السيرافي : «إلّا بمعنىٰ (لكنْ) لأنّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذلك أن قوله : والله لأفعلنَّ كذا وكذا عقد يمين عقده علىٰ نفسه ، وحَلُّه إبطاله ونقضه، كأنه قال : عليَّ فعل كذا معقوداً، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا».

قال الشيخ رحمه الله : وتقدير الإخراج في هذا أن يجعل قوله : (لأفعلنَّ كذا) بمنزلة: لا أرىٰ لهذا العقد مبطلاً إلّا فعل كذا .

وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالىٰ : ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ * إلّا مَنْ تَوَلَّىٰ وكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذابَ الأكْبَرَ﴾ .

علىٰ أن تكون (مَنْ) مبتدأ و (يُعَذِّبُهُ) الخبر ، ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنىٰ الجزاء .

قوله: «من هذا القبيل»: وهو جعل حلّ ذلك مبتدأ، وأن أفعل كذا وكذا خبر.

قوله: «معنىٰ الجزاء»: أي معنىٰ الشرط في الجملة ؛ لأنّ سياقه يشعر بأنّ من يقول ويكفر

وجعل الفرّاء من هذا قراءة من قرأ: ﴿ **فشرِبُوا مِنْهُ إلّا قَليلٌ مِنْهُمْ** ﴾ علىٰ تقدير: إلّا قليل منهم لم يشرب.

ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ **إلّا امرأتُكَ إنَّه مُصِيبُها ما أصابَهُمْ** ﴾.

وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من نحو قوله تعالىٰ: ﴿ **فأسْرِ بأهْلِكَ** ﴾ وهو أولىٰ من أن يستثنىٰ المنصوب من (أهلك) والمرفوع من (أحد).

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ الاسم المستثنىٰ بـ(إلّا) في غير تفريغ يصحُّ نصبه علىٰ الاستثناء سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: (ما اسْتَثْنَتِ إلّا مَعْ تمام يَنْتَصِبْ) والناصب لهذا المستثنىٰ هو (إلّا) لا ما قبلها بتعديتها ولا به مستقلاً، ولا باستثني مضمراً، خلافاً

يعذبه الله.

قوله: «إلّا قليل منهم لم يشرب»: فقليل منهم مبتدأ، ولم يشرب خبره.

قوله: «﴿ إلّا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم ﴾»: فامرأتك مبتدأ، وإنه مصيبها ما أصابهم خبر.

قوله: «من نحو قوله تعالىٰ ﴿ فاسر بأهلك ﴾»: الذي هو إيجاب، فيكون نصب: إلّا امرأتك علىٰ القاعدة من نصب المستثنىٰ في الإيجاب، وعين هذا المعنىٰ يتأتّىٰ في الرفع إذا جعلنا امرأتك مبتدأ، وإنه مصيبها ما أصابهم خبر، فتكون الجملة مستثناة علىٰ الاتصال في محل نصب، وهذا أولىٰ من جعل المنصوب: من أهلك؛ لأنه إيجاب، كما ذكرنا، والمرفوع من أحد ﴿ ولا يلتفت منكم أحد ﴾ لأنّ النهي بمنزلة النفي، والمستثنىٰ منه يكون مرفوعاً.

قوله: «ولا به»: أي بما قبلها مستقلاً.

لزاعمي ذلك .

ويدلُّ علىٰ أنّ الناصب هو (إلّا) أنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل فيجب في (إلّا) أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول، فتلغىٰ وجوباً إن كان التفريغ محققاً، نحو : ما قامَ إلّا زيدٌ ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ ، فإنه في تقدير : ما قام إلّا زيدٌ ؛ لأنّ (أحد) مبدل منه، والمبدل منه في حكم المطروح .

فإن قيل : لا نسلم أنّ (إلّا) مختصة بالأسماء ؛ لأنّ دخولها علىٰ الفعل ثابت كقولهم : (نَشَدْتُكَ الله إلّا فعلْتَ) و (ما تأتيني إلّا قُلْتَ خيراً) و (ما تكلّم زيدٌ إلّا ضَحِكَ) .

سلمنا أنها مختصة، لكن ما ذكرتموه معارض بأن (إلّا) لو كانت عاملة لاتَّصل بها الضمير، ولعملت الجرّ قياساً علىٰ نظائرها .

فالجواب : إنّ (إلّا) أنما تدخل علىٰ الفعل إذا كان في تأويل الاسم ، فمعنىٰ (نشدتك اللهَ إلّا فعلت) : ما أسألك إلّا فعلك ، ومعنىٰ (ما تأتيني إلّا قلت خيراً) ، و (ما تكلم زيدٌ إلّا ضَحِكَ) : ما تأتيني إلّا قائلاً خَيْراً ، وما تكلم زيدٌ إلّا ضاحِكاً ، ودخول (إلّا) علىٰ الفعل المؤوّل بالاسم لا يقدح في اختصاصها بالأسماء كما لم يقدح في اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلىٰ الأفعال ؛ لتأولها بالمصدر في نحو : يَوْمَ قامَ زيدٌ .

قوله : ولو كانت (إلّا) عاملة لاتَّصل بها الضمير ولعملت الجر .

قلنا : القياس في كلّ عامل إذا دخل علىٰ الضمير أن يتصل به، ولكن منع

قوله: «منزّل منها منزلة الجزء»: كهمزة الاستفهام ونحوها.

قوله: «في نحو: يوم قام زيد»: أي يوم قيام زيد.

من اتصال الضمير بـ (إلّا) أنّ الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر، فالتزم مع عدم التفريغ ليجري الباب علىٰ سننٍ واحد .

وأما قولكم : لو كانت (إلّا) عاملة لعملت الجرّ، فممنوع لأنّ عمل الجر أنما هو للحروف التي تضيف معاني الأفعال إلىٰ الأسماء وتنسبها إليها ، و (إلّا) ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلىٰ الاسم الذي بعدها شيئاً، بل تخرجه من النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وعملت النصب .

وذهب السيرافي إلىٰ أنّ الناصب هو ما قبل (إلّا) من فعل أو غيره بتعدية (إلّا) .

ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء، نحو : قبضتُ عَشرَةً إلّا أربعة إلّا اثنين ، إذ لا فعل في المثال المذكور إلاّ قبضت ، فإذا جعل متعدياً بـ (إلّا) لزم تعديته إلىٰ الأربعة بمعنىٰ الحطّ ، وإلىٰ الاثنين بمعنىٰ الجبر، وذلك حكم بما لا نظير له، أعني : استعمال فعل واحد معدّىٰ بحرف واحد لمعنيين متضادين .

وذهب ابن خروف إلىٰ أنّ الناصب ما قبل (إلّا) علىٰ سبيل الاستقلال ، ويبطله أنه حكم بما لا نظير له، فإنّ المنصوب علىٰ الاستثناء بعد (إلّا) لا مقتضىٰ له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه .

وذهب الزجاج إلىٰ أنّ الناصب (أستثني) مضمراً، وهو مردود بمخالفة النظائر ، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدلّ علىٰ معناه ، لا بإظهار ولا بإضمار ولو جاز ذلك لنصب ما ولي (لَيْتَ ، وكَأَنَّ) بأتمنّىٰ ، وأُشبِّه .

قوله: «ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر»: نحو ما قام إلّا زيد، وما قام أحد إلّا زيد ؛ لأنّ الأخير بمنزلة ما قام إلّا زيد، بحذف أحد.

وفي الإجماع علىٰ امتناع ذلك دلالة علىٰ فساد إضمار (أستثني) وإذا بطلت هذه المذاهب تعيّن القول بأنّ الناصب للمستثنىٰ هو (إلّا) لا غير .

واعلم أنّ المنصوب بـ(إلّا) علىٰ أربعة أضرب :

فمنه ما يتعين نصبه، ومنه ما يختار نصبه ويجوز إتباعه للمستثنىٰ منه ، ومنه مايختار نصبه متصلاً ويجوز رفعه علىٰ التفريغ ، ومنه ما يختار إتباعه ويجوز نصبه علىٰ الاستثناء .

فإن كان الاستثناء متصلاً وتأخّر المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، وتقدم علىٰ (إلّا) نفيٌ لفظاً أو معنى أو ما يشبه النفي، وهو النهي والاستفهام للإنكار اختير الإتباع .

مثال تقدم النفي لفظاً : ما قامَ أحدٌ إلّا زَيْدٌ ، وما مَرَرْتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ .

ومثال تقدم النفي معنى كقول الشاعر :

وبالصّريمَةِ منْهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تَغيَّرَ إلّا النُّؤْيُ والوَتِدُ

قوله: «فمنه ما يتعيّن نصبه»: وهو المستجمع لجميع الشرائط ـ ومنه ما يختار نصبه ـ كما في المنقطع المسبوق بنفي وشبهه ـ ومنه ما يختار نصبه متّصلاً ـ كما في صورة تقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه، ومعنىٰ رفعه علىٰ التفريغ أن يفرض العامل فارغاً للعمل فيه، فقولنا: ما قام إلّا زيد القوم يعتبر فيه زيد فاعلاً ـ ومنه ما يختار اتباعه ويجوز نصبه ـ كما في صورة النفي وشبهه في المتصل.

قوله: «عاف»: بمعنىٰ لم يبق، وتغيّب بمعنىٰ لم يحضر، فكما أنّ الاتباع راجح، حيث نقول: لم يبق إلّا النؤي، ولم يحضر إلّا الصبا والدبور، كذلك فيما أفاد هذا المعنىٰ، وهو عاف وتغيّب.

وقول الآخر:

لدَم ضـائِعٌ تَـغَيَّبَ عَـنْهُ   أقْـرَبُوهُ إلّا الصَّـبا والدَّبُـورُ

فإنّ (تغيّر) بمعنىٰ: لم يبق علىٰ حاله، و (تغيّب) بمعنىٰ: لم يحضر.

ومثال تقدم شبه النفي قولك: لا يَقُمْ أحدٌ إلّا عمرٌو، وهل أتىٰ الفتيان إلّا عامرٌ؟ ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿**وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إلّا الله**﴾، و ﴿**وَمَنْ يَقنَط مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلّا الضالُّون**﴾، المعنىٰ: ما يغفر الذنوبَ إلّا اللهُ، وما يقنطُ من رحمة ربه إلّا الضالون.

فالمختار فيما بعد (إلّا) من هذه الأمثلة ونحوها إتباعه لما قبلها؛ لوجود الشروط المذكورة، ونصبه علىٰ الاستثناء عربي جيد.

والدليل علىٰ ذلك قراءة ابن عامر قوله تعالىٰ: ﴿**ما فَعَلُوهُ إلّا قليلاً مِنْهُم**﴾، وإنّ سيبويه روىٰ عن يونس وعيسىٰ جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول: (ما مَرَرْتُ بأحدٍ إلّا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً).

والإتباع في هذا النوع علىٰ الإبدال عند البصريين وعلىٰ العطف عند الكوفيين.

قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً، وهو موجب ومتبوعه منفي؟

وأجاب السيرافي بأن قال: هو بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأنّ مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً، نحو: مَرَرْتُ برَجُل لا كريم ولا لبيب.

قوله: «هو بدل منه في عمل العامل فيه»: يريد أنّ البدلية هنا معناها أنّ العامل فيما بعد إلّا هو العامل فيما قبلها.

وإن كان الاستثناء منقطعاً وجب نصب ما بعد (إلّا) عند جميع العرب إلّا بني تميم، فإنّهم قد يتبعون في غير الإيجاب المنقطع المؤخّر عن المستثنىٰ منه بشرط صحة الاستغناء عنه بالمستثنىٰ، فيقولون: ما فيها إنسانٌ إلّا وَتِدٌ، ويقرأون قوله تعالىٰ: ﴿ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلّا اتّباعُ الظَّنِّ﴾، لأنه يصح الاستغناء بالمستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، كأن يقال: مًا فيها إلّا وَتِدٌ، وما لهم إلّا اتباعُ الظَّن، ومن ذلك:

وَبَلْدَةٍ لِيْسَ بِها أنيسُ ... إلّا اليعافِيرُ وإلّا العيسُ

وقول الآخر:

عَشِيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مَكانَها ... ولا النَّبْلُ إلّا المَشْرَفِيُّ المصَمِّمُ

وقول الفرزدق:

وبِنْتَ كَرِيمٍ قَدْ نَكَحْنا وَلَمْ يَكُنْ ... لَنا خاطِبٌ إلّا السِّنانُ وعامِلُهْ

قوله: «بشرط صحة الاستغناء عنه»: أي عن المستثنىٰ منه.

قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... الّا اليعافير والّا العيسُ

فإنه يصحّ أن يقال: ليس بها إلّا اليعافير وإلّا العيس.

قوله:

عشية لا تغني الرماح مكانَها ... ولا النبل إلّا المشرفيّ المصمّم

فإنه يصح أنْ يقال: لا يغني إلّا المشرفيّ المصمّم.

قوله:

وبنتَ كريمٍ قد نكحنا ولم يكن ... لنا خاطبٌ إلّا السنان وعامله

في الاستشهاد بهذا البيت اشتباه، فإنه لا يتمّ المعنىٰ مع حذف المستثنىٰ منه، فلا يقال: ولم يكن لنا إلّا السنان وعامله من دون قولنا خاطب.

فلو لم يصح الاستغناء بالمستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، كما في نحو قوله تعالىٰ : ﴿لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ الله إلّا مَنْ رَحِمَ﴾ علىٰ ما تقدم تعيّنَ نَصبُهُ عند الجميع .

وإن كان الاستثناء متصلاً بعد نفي أو شبهه والمستثنىٰ متقدّم علىٰ المستثنىٰ منه، كما في نحو : ما جاءَ إلّا زيداً أحدٌ ، وكقول الشاعر :

وَما لي إلّا آلَ أحْمَدَ شيعَةٌ ... وَما ليَ إلّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

امتنع جعل المستثنىٰ بدلاً ؛ لأن التابع لا يتقدّم علىٰ المتبوع، وكان الوجه فيه نصبه علىٰ الاستثناء ، وقد يرفع علىٰ تفريغ العامل له، ثم الإبدال منه.

قال سيبويه : (حدثني يونس أنّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون : ما لي إلّا أبُوكَ ناصِرٌ ، فيجعلون ناصراً بدلاً ، ونظيره قولك : ما مررتُ بمثلِكَ أحدٌ) ، ومثل ما حكىٰ يونس قول حسّان رضي الله عنه :

لأنَّهُم يَرْجُونَ مِنْهُ شَفاعَةً ... إذا لَمْ يَكُنْ إلّا النَبِيُّونَ شافِعُ

وإن كان الاستثناء متصلاً بعد إيجاب، تعيّن نصب المستثنىٰ سواء تأخر عن المستثنىٰ منه أو تقدم عليه ، وذلك نحو : قامَ القومُ إلّا زيداً ، وقام إلّا زيداً القومُ.

وقد وضح من هذا التفصيل أنّ المستثنىٰ بـ(إلّا) في غير تفريغ علىٰ أربعة أضرب كما ذكرنا ، وقد بينها في الأبيات المذكورة ، وبين ما يختار نصبه علىٰ إتباعه بقوله :

...وانْصِبْ ما انْقطَعْ ... وَعَنْ تَميمٍ فيهِ إبْدالٌ وَقَعْ.

قوله:«ثم الإبدال منه» : بمعنىٰ: ثم بعد تفريغ العامل له الإبدال منه.

وبين ما يختار نصبه علىٰ رفعه للتفريغ بقوله :

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النـفي قَـدْ يأتي، ولكنْ نَصْبَهُ اخـترْ إنْ وَرَدْ

وبين ما يختار إتباعه علىٰ نصبه بقوله :

...وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصَلَ...

مع ما يدلّ عليه قوله :

وغيرُ نصبٍ سابِقٍ في النَفْيِ قَدْ يأتِي...

من اشتراط تقدُّم المستثنىٰ منه علىٰ المستثنىٰ، وبقي ما سوىٰ ما ذكر علىٰ ما يقتضيه ظاهر قوله : (ما اسْتَثْنَتِ إلّا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ) من تعين النصْب .

ولما فرغ من بيان حكم الاستثناء التام أخذ في بـيان حكـم الاسـتثناء المفرغ، فقال :

وَإِنْ يُـــفَرَّغْ سَـــابِقٌ إِلَّا لِـمَا بَـعْدُ يَكُـنْ كَـمَا لَـوِ ٱلَّا عَـدِمَا

يعني : وإن يفرغ العامل السابق علىٰ (إلّا) من ذكر المستثنىٰ منه للـعمل فيما بعدها بطل عملها فيه وأعرب بما يقتضيه ذلك العامل .

والأمر كما قال : فإنه يجوز في الاستثناء بـ(إلّا) بعد النفي أو شـبهه أن

قوله:«من اشتراط تقدّم المستثنىٰ منه علىٰ المستثنىٰ» : يعني أنما يختار إتباع ما اتصل في النفي وشبهه إذا تقدم المستثنىٰ منه علىٰ المستثنىٰ، وفي صورة العكس قـد يأتـي ولكن بمرجوحية.

قوله:«وإن يفرّغ سابق إلّا» : سابق نائب فاعل، وإلّا مفعوله، بمعنىٰ: وإن يتفرغ السـابق علىٰ إلّا لما بعدها.

يحذف المستثنىٰ منه ويقام المستثنىٰ مقامه، فيعرب بما كان يعرب به دون (إلّا) لأنه قد صار خلفاً عن المستثنىٰ منه، فأُعطي إعرابه .

تقول : ما جاءَني إلّا زيدٌ ، وما رأيْتُ إلّا زيداً ، وما مرَرْتُ إلّا بزَيْدٍ ، فترفع (زيداً) بعد (إلّا) في الفاعلية ، وتنصبه بالمفعولية ، وتجره بتعدية «مررت» إليه بالباء ، كما لو لم تكن (إلّا) موجودة .

وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا ٱلْفَتَىٰ إِلَّا ٱلْعَلَا

تكرر (إلّا) بعد المستثنىٰ بها لتوكيد ولغير توكيد . أما تكررها للتوكيد فمع البدل والمعطوف بالواو .

مثالها مع البدل : ما مرَرْتُ إلّا بأخيكَ إلّا زَيْدٍ ، تريد : ما مررت إلّا بأخيك زيدٍ ، ونحوه : (لا تَمْرُرْ بهمْ إلّا الفَتَىٰ إلّا العَلا) المعنىٰ لا تمرر بهم إلّا الفتىٰ العلا، ومثالها مع المعطوف بالواو : ما قامَ إلّا زيدٌ وإلّا عَمْروٌ ، ونحوه قول الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إلّا لَيْلَةٌ ونَهارُها   وإلّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيارُها

وقد جمع المثالين قول الآخر :

مالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلّا عَمَلُهْ   إلّا رَسِيمُهْ والّا رَمَلُهْ

فـ(إلّا) المكررة في هذه الأمثلة زائدة مؤكّدة للتي قبلها ؛ لأنّ دخولها في الكلام كخروجها، فلا تعمل فيما تدخل عليه شيئاً، بل يبقىٰ علىٰ ما كان عليه قبل

قوله:

مالك من شيخك إلّا عمله   إلّا رسيمه وإلّا رمله

فرسيمه ورمله بدل من عمله، ورمله معطوف علىٰ رسيمه.

دخولها من تبعيته في الإعراب لما قبله .

وأما تكرير (إلّا) لغير توكيد، فإذا قصد بها استثناء بعد استثناء، وذلك علىٰ ضربين :

أحدهما : أن يكون فيه المستثنىٰ بالمكررة مبايناً لما قبله .

والآخر : أن يكون فيه المستثنىٰ بها بعضاً لما قبله .

أمّا الضرب الأول فهو المراد بقوله :

وَإِنْ تُكَرَّرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ ٱلتَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَّا ٱسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ ٱلتَّقَدُّمِ ... نَصْبَ ٱلجَمِيعِ ٱحْكُمْ بِهِ وَٱلْتَزِمِ

وَٱنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إِلَّا ٱمْرُؤٌ إِلَّا عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي ٱلْقَصْدِ حُكْمُ ٱلأَوَّلِ

يعني : إذا كررت (إلّا) لغير توكيد والمستثنىٰ بها مباين للمستثنىٰ الأول، فإمّا أن يكون ما قبلها من العوامل مفرغاً، وإمّا أن يكون مشغولاً .

قوله: «أمّا الضرب الأوّل»: وهو المباين.

قوله: «مع التقدم»: أي تقدم المستثنىٰ علىٰ المستثنىٰ منه.

قوله: «وانصب لتأخير»: للمستثنىٰ عن المستثنىٰ منه، «وجيء بواحد» من المستثنيات كما لو لم يكن غيره موجوداً، «وحكمها في القصد حكم الأول»: أي وحكم جميع المستثنيات واحد في أنّ المستثنىٰ من النفي إثبات، تقول: لم يقم القوم إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً، ومن الإثبات نفي، تقول: قام القوم إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً.

فإن كان مفرغاً شغل بأحد المستثنيَين أو المستثنيات ونصب ما سواه، نحو: ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمراً، إلّا بكراً، والأقرب إلىٰ المفرغ أولىٰ بعمله مما سواه.

وإن كان العامل مشغولاً بالمستثنىٰ منه فللمستثنيَين أو المستثنيات النصب إن تأخَّر المستثنىٰ منه، نحو: ما قامَ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القومُ، وإن لم يتأخر فلأحد المستثنيَين أو المستثنيات من الاتباع والنصب ما له لو لم يستثن غيره ولما سواه النصب، كقولك: ما جاء أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً.

ومثله قولك: (لم يَفُوا إلّا امرؤٌ إلّا علياً).

وما بعد الأول من هذه المستثنيات مساوٍ له في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان الاستثناء من موجب.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: (وَحُكْمُها في القَصْدِ حكمُ الأوَّلِ).

فإن قلت: إذا كانت هذه المستثنيات حكمها واحد، فَلِمَ لم يُعطف بعضُها علىٰ بعض؟

قلت: لأنه أُريد بالمستثنىٰ الثاني إخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنىٰ الأول، وبالمستثنىٰ الثالث إخراجه من جملة ما بقي بعد المستثنىٰ الثاني، وليس المراد إخراجها دفعة واحدة، وإلّا وجب العطف.

وأمّا الضرب الثاني، فلم يتعرض لذكره؛ لأنّ حكمه في الإعراب حكم الذي قبله، وأنا أذكره لأُبيِّن معناه فأقول:

قوله:«مفرغاً»: أي لما بعده، وأمّا أن يكون مشغولاً بالمستثنىٰ منه.

قوله:«ولما سواه النصب»: أي علىٰ كل حال.

قوله:«وأمّا الضرب الثاني»: وهو ما يكون فيه المستثنىٰ بعضاً لما قبله.

إذا كررت (إلّا) مستثنى بها بعض لما قبلها فالمراد إخراج كلّ مستثنى من متلوه، ولك في معرفة المتحصّل بعد ما يخرج بالاستثناء طريقان:

أحدهما: أن تجعل كلّ وتر كالأول، والثالث حطّاً من المستثنىٰ منه، وكل شفعٍ كالثاني، والرابع جبراً له، ثم ما يحصل فهو الباقي.

مثاله: له عليَّ عشرةٌ إلّا ستة إلّا أربعة إلّا اثنين إلّا واحداً، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور سبعة؛ لأنا أخرجنا من العشرة ستة؛ لأنها أول المستثنيات، وأدخلنا أربعة لأنها ثانية المستثنيات فصار الباقي ثمانية، ثم أخرجنا اثنين؛ لأنها ثالثة المستثنيات فصار الباقي ستة، ثم أدخلنا واحداً؛ لأنه رابع المستثنيات فصار الباقي سبعة.

الطريق الثاني: أن تحطَّ الآخر مِمّا يليه ثم باقيه مما يليه وكذا إلىٰ الأول، فما يحصل فهو الباقي.

ولتعتبر ذلك في المثال المذكور، فتحط واحداً من اثنين يبقىٰ واحد، تحطه من أربعة يبقىٰ ثلاثة، تحطها من ستة يبقىٰ ثلاثة، تحطها من عشرة يبقىٰ سبعة وهو الجواب.

وَٱسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلَّا نُسِبَا

استعمل بمعنىٰ (إلّا) كلمات فاستثني بها كما يستثنىٰ بـ(إلّا) وهي (غير، وسوىٰ وسَواء وليس ولا يكونُ وحاشا وخلا وعَدا).

قوله: «كل وترٍ كالأوّل»: من المستثنيات والثالث منها، سواء كانت في أنفسها أفراداً أم أزواجاً.

قوله: «بغير معرباً»: أي حال كون غير معربة بالإعراب الذي يعرب به المستثنىٰ بإلّا.

فأمّا (غَيْر) فاسم ملازم للإضافة، والأصل فيها أن تكون صفة دالة علىٰ مخالفة صاحبها لحقيقة ما أُضيفت إليه وتضمّن معنىٰ (إلّا).

وعلامة ذلك صلاحية «إلّا» مكانها، فيجر المستثنىٰ بها وتعرب هي بما يستحقه المستثنىٰ بـ(إلّا) من نصب لازم، أو نصب مرجح عليه الإتباع، أو نصب مرجح علىٰ الإتباع، أو تأثر بعامل مفرغ، تقول: (جاءني القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب لازم، و (ما جاءني أحدٌ غيرَ زيدٍ) بنصب مرجّح عليه الإتباع، و (ما لزيدٍ علمٌ غيرَ ظن) بنصب مرجّح علىٰ الإتباع، و (ما جاءني غيرُ زيدٍ) بإيجاب التأثر بالعامل المفرغ، فتفعلُ بـ(غير) ما كنت تفعل بالواقع بعد (إلّا) وليس بينهما من الفرق إلّا أنّ نصب ما بعد (إلّا) في غير الإتباع والتفريغ نصب بـ(إلّا) علىٰ الاستثناء، ونصب (غير) هناك بالعامل الذي قبلها علىٰ أنّها حال تؤدي معنىٰ الاستثناء.

وَلِسِوىٰ سُوَىٰ سَوَاءٍ ٱجْعَلَا ... عَلَىٰ ٱلأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

(سُوىٰ، وسَواء) لغتان في (سِوىٰ) وهي مثل (غير) معنى واستعمالاً، فيستثنىٰ بها متصل، نحو: قاموا سِوَىٰ زيدٍ، ومنقطع، كقول الشاعر:

لَمْ ألفِ في الدار ذا نُطْقٍ سِوىٰ طَلَلٍ ... قَدْ كادَ يَعْفُو، وَما بالعهدِ مِنْ قِدَمِ

ويوصف بها، كقول الآخر:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فيهمْ ... سِوىٰ ما قَدْ أصابَ بَني النضِيرِ

قوله:«سوىٰ طلل»: فطلل مستثنىٰ منقطع.

قوله:«سوىٰ ما قد أصاب بني النضير»: أي موصوف ذلك البلاء بأنه غير ما أصاب بني النضير.

وتقبل أثر العوامل المفرغة، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلم: «**دَعَوْتُ ربي أن لا يُسَلِّطَ علىٰ أُمَّتي عَدُوّاً مِنْ سِوىٰ أنْفُسِهِم**».

وقوله صلّىٰ الله عليه وسلم: «**ما أنتمْ في سِواكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلّا كالشَّعرَةِ البَيْضاء في جِلْدِ الثور الأسْوَدِ، أو كالشعرَةِ السَّوْداءِ في جِلْدِ الثَّور الأبْيَض**».

وكقول بعضهم ـ حكاه الفراء ـ (أتاني سِواكَ) وقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوىٰ العُدْوانِ ... دِنَّاهُمْ كَما دانُوا

وقول الآخر:

وإذا تُباعُ كَريمةٌ أوْ تُشْتَرىٰ ... فَسِواكَ بائِعُها وأنْتَ المُشْتَرِي

وقول الآخر:

ذِكْرُكَ الله عِنْدَ ذِكْرِ سِواهُ ... صارِفٌ عَنْ فُؤادِكَ الغَفَلاتِ

وجعل سيبويه (سِوىٰ) ظرفاً غير متصرف، فقال في باب ما يحتمل تصرفه للشعر: وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلّا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المراد العجلي:

وَلا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سِوائِنا

فهذا نص منه علىٰ أنّ (سِوىٰ) ظرف ولا تفارقها الظرفية إلّا في الضرورة، ولاشكّ أن (سوىٰ) تستعمل ظرفاً علىٰ المجاز، فيقال: رأيت الذي سواك، كما يقال: رأيت الذي مكانك.

ولكن هذا الاستعمال لا يلزمها، بل تفارقه وتستعمل استعمال (غير) كما أنبأتْ عنه الشواهدُ المذكورة.

قوله: «من سوىٰ أنفسهم»: أي من غير أنفسهم.

فليس الأمر في (سوىٰ) كما قال سيبويه . فلذلك جعل الشيخ رحمه الله خلافه هو الأصحّ .

وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلَا ... وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لَا

وَٱجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ مَا ٱنْصِبْ وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا ... وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَىٰ فَاحْفَظْهُمَا

من أدوات الاستثناء (لَيْسَ ولا يكونُ) وهما الرافعان الاسم والناصبان الخبر، فلهذا يجب نصب ما استثني بهما ؛ لأنه الخبر .

وأما اسمهما فالتزم إضماره ؛ لأنه لو ظهر لفصلهما من المستثنىٰ وجهل قصد الاستثناء تقول : قامُوا لَيْسَ زيداً ، وكما في الحديث : «يُطبَعُ المؤمِنُ علىٰ كُلِّ خُلُقٍ ليسَ الخيانةَ والكذبَ» والمعنىٰ : إلّا الخيانة والكذب ، والتقدير : ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ، ثم أُضمر «بعض» لدلالة «كل» عليه كما في قوله تعالىٰ: ﴿ **فإنْ كُنَّ نِساءً** ﴾ بعد قوله : ﴿ **يُوصِيكُمُ الله في أوْلادِكُمْ** ﴾ والتزم حذفه للدلالة علىٰ الاستثناء .

وتقول : قاموا لا يكونُ زيداً ، وهو مثل : قاموا لَيْسَ زيداً، في أنّ معناه إلّا زيداً ، وتقديره : قاموا لا يكون بعضُهم زيداً .

قوله: «ثم أضمر بعض» : حيث قلنا في تقديره: ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ؛ لأننا لا نستطيع إضمار غيره ؛ لأنّ صدر الحديث يطبع المؤمن علىٰ كلّ خلق ليس الخيانة والكذب، فليس أنما استثنت بعض الأخلاق لا جميعها.

قوله: «فإن كنّ نساء» : أي كان بعض الأولاد نساء.

ومن أدوات الاستثناء (خلا وعَدا وحاشا).

فأمّا (خلا وعدا) فيُنصب ما بعدهما ويُجَر، تقول: قام القومُ خلا زيداً، وعَدَا عمراً بالنصب، وإن شئت جررت فقلت: قامَ القومُ خلا زيدٍ، وعَدا عَمْرٍو، فالجر علىٰ أنهما حرفان مختصان بالأسماء وغير منزّلين منها منزلة الجزء، فعملا فيها الجر، وحسن فيهما ذلك، وإن لم يعدّيا ما قبلهما إلىٰ ما بعدهما لقصد الدلالة به علىٰ الحرفية.

وأما النصب فعلىٰ أنهما فعلان ماضيان غير متصرفين؛ لوقوعهما موقع الحرف، والمستثنىٰ بعدهما مفعول به، وضمير ما سواه من المستثنىٰ منه هو الفاعل.

فإذا قلت: قاموا خلا زيداً، فالتقدير: قاموا جاوز غيرُ زيدٍ منهم زيداً، وكذا إذا قلت: قاموا عَدا عَمْراً.

وتدخل (ما) علىٰ (عدا وخلا) نحو: قاموا ما عَدَا زيداً، وما خلا عَمْراً، فيجب نصب ما بعدهما بناء علىٰ أنّ (ما) مصدرية، فيجب فيما بعدها أن يكون فعلاً ناصباً للمستثنىٰ؛ لأنّ «ما» المصدرية لا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية وقد توصل بجملة اسمية.

فإن قلت: إذا كانت (ما) مصدرية فهي وما عملت فيه في تأويل المصدر،

قوله: «وإن لم يعديا ما قبلهما إلىٰ ما بعدهما»: كما تفعل لام الجرّ وباؤه وغيرهما لقصد الدلالة بعملهما الجرّ علىٰ حرفيّتهما، وأنهما ليسا فعلين.

قوله: «لوقوعهما موقع الحرف»: وهو إلّا.

قوله: «وضمير ما سواه»: أي ما سوىٰ المستثنىٰ.

قوله: «وقد توصل بجملة اسمية»: نظير: أعجبني ما زيد قائم، أي أعجبني قيام زيد.

فما موضعه من الإعراب ؟

قلت : نُصِبَ إمّا علىٰ الحال علىٰ معنىٰ: قاموا مجاوزاً غيرُ زيدٍ منهم زيداً ، وإمّا علىٰ الظرفية علىٰ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه علىٰ معنىٰ : قاموا مدّةَ مجاوزتهم زيداً . وروىٰ الجرمي عن بعض العرب جَرَّ ما استثني بـ(ماعَدا وما خلا) ، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله : (وانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ) .

والوجه فيه : أن يجعل (ما) زائدة ، و (عدا وخلا) حرفي جر ، وفيه شذوذ؛ لأنّ (ما) إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدّم عليه، بل تتأخر عنه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ الله﴾ و ﴿ عَما قليل﴾ .

وأما (حاشا) فمثل (خلا) إلاّ في دخول (ما) عليها، فيستثنىٰ بها مجرور ، نحو : قاموا حاشا زيدٍ ، ومنصوب نحو : قاموا حاشا زيداً، فالجر علىٰ أنها حرف، والنصب علىٰ أنها فعل غير متصرف ، والمستثنىٰ مفعوله ، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد (خلا) ، ولا فرق بينهما، إلاّ أنّ (خلا) تدخل عليها (ما) و (حاشا) لا تدخل عليها (ما) ، فلا يقال : قاموا ما حاشا زيداً ، إلاّ ما ندر ، كما في قوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**أسامَةُ أحَبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطِمةَ**» .

ويقال في «حاشا» «حاشَ» كثيراً ، و «حشىٰ» قليلاً .

والتزم سيبويه حرفية (حاشا) وفعلية (عدا) ، ولم يتابع عليه ؛ لأنه قد ثبت بالنقل الصحيح النصب بعد (حاشا) والجر بعد (عدا) فوجب أن يكونا بمنزلة (خلا) .

حكىٰ أبو عمرو الشيباني : اللهمَّ اغْفِر لي وَلمَن يَسْمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصْبَغ .

وقال المرزوقي في قول الشاعر :

حــاشا أبــي ثَــوْبانَ إنّ أبــا ... ثَــوْبان لَــيْسَ بــبُكْمَة فَــدْمِ

رواه الضبّي : (حاشا أبا ثوبان) بالنصب .

وأنشدوا في حرفية (عدا) والجرّ بها :

تَركْنا في الحضيض بَنات عُـوجٍ ... عَوَاكفَ قَدْ خَضَعْنَ إلىٰ النُّسُـور

أَبَــحْنا حــيَّهم قَــتْلاً وأَسْـراً ... عَدا الشـمْطاءِ والطـفل الصـغيرِ

الحـــال

أَلْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ فِي حَالِ، كَفَرْداً أَذْهَبُ
وَكَــوْنُهُ مُــنْتَقِلاً مُشْــتَقَّا   يَـغْلِبُ لٰكِـنْ لَـيْسَ مُسْتَحِقًّا

الحال : هو الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له .

(فالوصف) جنس ، يشمل الحال المشتقة، نحو : جاءَ زيدٌ راكباً ، والحال المؤولة بالمشتق، كقوله تعالىٰ : ﴿ فانْفِرُوا ثُباتٍ ﴾ ومخرج نحو : (القهقرىٰ) من قولك : رجعتُ القَهْقَرىٰ .

و (المذكور فضلة) يخرج الخبر من نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو قاعدٌ .

الحال

قوله: «مفهم في حال»: أي مفهم معنىً في حال كذا، فقولنا جاء زيد راكباً معناه: جاء زيد في حال ركوب، وهكذا قولنا: فرداً أذهب، معناه أذهب في حال كوني منفرداً.

قوله: «الحال هو الوصف»: والوصف هو ما صيغ من المصدر، ليدلّ علىٰ متصف به، وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل.

قوله: «﴿ فانفروا ثبات ﴾ »: أي متفرقين.

قوله: «من قولك: رجعت القهقرىٰ»: لأنه اسم للرجوع إلىٰ خلف، وليس بوصف.

قوله: «من نحو زيد قائم وعمرو قاعد»: فإنّ قائماً وقاعداً وإن كانا وصفين إلّا أنهما عمدتان.

و (لبيان هيئة ما هو له) يخرج التمييز من نحو : (لله درُّه فارساً) والنعت من نحو : مررتُ برجلٍ راكبٍ ، فإنّ التمييز في ذلك والنعت في ذا ليس واحـدٌ منهما مذكوراً لقصد بيان الهيئة ، بل التمييز مذكور لبيان جنس المتعجب مـنه ، والنعتُ مذكور لتخصيص الفاعل ، ووقع بيان الهيئة بهما ضمناً .

وقوله :

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ   مُفْهِمُ في حالِ......

أي : في حال كذا فيه مع إدخال حكم في الحد بقوله : (منتصبُ) إنه حدّ غير مانع ؛ لأنه يشمل النعت ، ألا ترىٰ أن قولك : مررتُ برجُلٍ راكبٍ في معنىٰ : مررت برجل في حال ركوبه ، كما أن قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً ، في معنىٰ : جاء زيدٌ في حال ضحكه .

فلأجل ذلك عدلت عن هذه العبارة إلىٰ قولي: (المذكورُ فضلةً لبيان هيئة ماهو له) . وحق الحال النصب ؛ لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات .

والغالب في الحال أن تكون منتقلة مشتقة ، أي : وصفاً غير ثابت مأخوذاً

قوله: «من نحو لله درّه فارساً»: فإنه لبيان النسبة لا الهيئة.

قوله: «ووقع بيان الهيئة بهما ضمناً»: أي بالتمييز والنعت، وهي فارسيّة الرجل المقول في حقه: لله درّه فارساً، وركوب الرجل الممرور به في قولنا: مررت برجل راكب.

قوله: «فيه»: أي من الإشكال مع إدخال الحكم، وهو النصب في الحدّ بـقوله: مـنتصب، والحال أنّ الحكم أن يذكر للشيء بعد تعريفه وبيان حقيقته أنه حدّ غير مانع ؛ لأنه يشمل النعت، ألا ترىٰ أنّ قولك: مررت برجل راكب في معنىٰ: مررت برجل في حال ركوبه، كما أنّ قولك: جاء زيد ضاحكاً في معنىٰ: جاء زيدٌ في حال ضحكه.

قوله: «أي وصفاً غير ثابت»: هذا بيان للمنتقلة. «مأخوذاً من فعل مستعمل» وهذا بيان للمشتقة.

من فعل مستعمل، وقد تكون وصفاً ثابتاً، وقد تكون جامدة، فتكون وصفاً ثابتاً إذا كانت مؤكّدة، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هوَ الحقُّ مُصدِّقاً ﴾ ، وزيدٌ أبوكَ عطوفاً ، أو كان عاملها دالاً علىٰ تجدد صاحبها ، كقولهم : (خَلَقَ الله الزّرافَةَ يَدَيْها أطْوَلَ من رجليها) ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ الإنْسانُ ضَعيفاً ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ الذي أنزَلَ إلَيْكُمُ الكِتابَ مُفَصَّلاً ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ ويومَ أُبعثُ حيّاً ﴾ .

وإذا لم يكن كذلك ، فلابدّ من كونها منتقلة، لا تقول : جاء زيد طويلاً ، ولا جاء زيدٌ أبيضَ ، ولا ما أشبه ذلك ؛ لأنه بعيد عن الإفادة .

وتكون الحال جامدة إذا كانت في تأويل المشتق ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فما لكُمْ في المنافقينَ فئتَين ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فتمَّ ميقاتُ ربِّهِ أرْبَعينَ ليلَةً ﴾ ،

قوله: «هو الحقّ مصدقا»: فمصدقاً تأكيد لمضمون جملة هو الحقّ ؛ لأنّ قولنا: هو الحقّ معناه الصدق، فمصدقاً تأكيد له ووصف ثابت بالنسبة إلىٰ الحق، لا يزول منه.

قوله: «وزيد أبوك عطوفاً»: وعطوفاً تأكيد لمضمون قوله: زيد أبوك ؛ لأنّ لازم الأُبوّة العطف.

قوله: «دالاً علىٰ تجدد صاحبها»: والمنظور بتجدده هنا حدوثه بعد عدمه، وكون الزرافة (يديها أطول من رجليها) وصف ثابت ؛ لأنه لازم لأصل الخلقة، وكذلك ﴿ خلق الإنسان ضعيفاً ﴾ فإنّ ضعفه لازم لأصل خلقته.

قوله: «وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصّلاً»: فإنّ تفصيله لازم لإنزاله كتاباً سماوياً حاوياً لأنظمة الخليقة في حياتها البشرية، وهكذا الحياة لازمة للبعث في قوله: ﴿ ويوم أبعث حياً ﴾ .

قوله: «وإذا لم يكن كذلك»: أي لا مؤكدة ولا عاملها دالاً علىٰ تجدد صاحبها.

قوله: ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾ : أي مختلفين متشتتين.

قوله: ﴿ أربعين ليلة ﴾ : أي مقدّراً بأربعين ليلة.

وقوله تعالىٰ : ﴿ هذه ناقَةُ اللهِ لَكُمْ آيةً ﴾ ، وقولهم : «هذا خاتَمُكَ حديداً» و «هذهِ جُبَّتُكَ خَزّاً» .

والأكثر في كلامهم أن تكون الحال مشتقة ؛ لأنه لابد أن تدلَّ علىٰ حدث وصاحبه، وإلّا لم تفد بيان هيئة ما هي له .

والأكثر فيما يدلّ علىٰ حدث وصاحبه أن يكون مشتقاً، نحو : ضاربٌ وعالمٌ وكريمٌ ، وقد يكّون جامداً في تأويل المشتق ، كقولهم : (مررت بقاع عَرْفَج) أي : خشن ، وبناقة علاة ، أي : قوية .

وكقول الشاعر :

فَلَوْلا اللهُ والمهرُ المفَدَّىٰ ... لَرُحْتَ وأنْتَ غِرْبالُ الإهابِ

أي : ممزق الجلد .

فلما كان مجيء الوصف مشتقاً أكثر من مجيئه جامداً، كان مجيء الحال مشتقة أكثر من مجيئها جامدة .

وقد كثر جُمُودُها في مواضع ، فنبَّهَ عليها بقوله :

وَيَكْثُرُ ٱلْجُمُودُ فِي سِعْرٍ وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً أَيْ كَأَسَدْ

أكثر ما يكون الجامد حالاً إذا كان مؤولاً بالمشتق ، تأويلاً غير متكلّف ،

قوله: ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾ : أي معجزة.

قوله: «هذا خاتمك حديداً»: أي مصوغاً من حديد.

قوله: «وهذه جبّتك خزّاً»: أي مفصّلة أو مصنوعة من خزّ.

كما إذا كان موصوفاً، كقوله تعالىٰ : ﴿ فَتمثّلَ لها بَشراً سويّاً ﴾ ، أو كان دالاً إمّا علىٰ سعرٍ، نحو : بعتُ الشاءَ شاةً بِدِرْهَمٍ ، وبعت البُرَّ قفيزاً بدرهم ، وإمّا علىٰ مفاعلة، نحو : كلّمتُه فاهُ إلىٰ فيَّ ، وبايعته يداً بيدٍ ، كأنك قلت : كلمتُه مُشافِهاً ، وبايعته مُناجزاً ، وإمّا علىٰ تشبيه، نحو : كرَّ زيدٌ أسداً ، أي كرَّ مثلَ أسدٍ ، ومنه قولهم : «وقع المصْطَرِعان عَدْلَيْ عير» .

وقول الشاعر :

أفي السِّلْم أعياراً جفاءً وَغِلْظَةً ... وفي الحرْبِ أمثالَ النساء العَوارِكِ

وقول الآخر :

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرىٰ ... حَتَّىٰ ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورا

وإمّا علىٰ غير ذلك، كما إذا دلّ علىٰ ترتيب، نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ،

قوله: ﴿ بشراً سوياً ﴾ : فبشراً حال موصوفة بسويّ، أي كائناً من الناس تامّاً.

قوله: «بعت الشاء شاة بدرهم» : أي مسعّراً شاة بدرهم.

قوله: «كلّمته فاه إلىٰ فيّ» : أي مشافهاً.

قوله: «وبايعته يداً بيد» : أي مقابضة.

قوله: «كرّ زيد أسداً» : أي مماثلاً للأسد.

قوله: «وقع المصطرعان عدلي عِيرِ» : أي مشابهين لعدلَي العِير.

قوله: «أفي السلم أعياراً» : أي أنتم في السلم مشابهين للأعيار في جفائها وغلظتها، وأنتم في الحرب مشابهين للنساء العوارك.

قوله: «حتىٰ ذهبن» : متوزعات كالكلاكل والصدور.

قوله: «نحو ادخلوا رجلاً رجلاً» : أي مترتبين، وتعلمت الحساب باباً باباً، أي مرتباً، و ﴿ أأسجد لمن خلقت طيناً ﴾ أي أصله من طين، وهذا خاتمك حديداً، أي متأصلاً من حديد، وهذا حديدك خاتماً، أي متفرعاً عنه الخاتم، وهذا مالك ذهباً أي متنوعاً

وتعلمتُ الحساب باباً باباً ، أو علىٰ أصالة الشيء، كقوله تعالىٰ : ﴿ **قالَ أأسجُدُ لمن خلقت طيناً** ﴾ ، ونحوه : هذا خاتَمُكَ حديداً ، أو علىٰ فرعيته ، نحو : هذا حديدُكَ خاتماً ، أو علىٰ نوعه، نحو : هذا مالُكَ ذهباً ، أو علىٰ كون واقع فيه تفضيل، نحو : (هذا بُسْراً أطيَب منه رُطباً) .

وَٱلْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعنىً كَوَحْدَكَ ٱجْتَهِدْ

لمّا كان الغرض من الحال أنما هو بيان هيئة الفاعل والمفعول أو الخبر، كما في نحو : جاءَ زيدٌ راكباً ، وضربت اللصَّ مكتُوفاً ، و ﴿ **هُوَ الحقُّ مُصَدِّقاً** ﴾ ، وكان ذلك البيان حاصلاً بالنكرة التزموا تنكير الحال احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض، وأيضاً فإنّ الحال ملازم للفضلية ، فاستثقل واستحقّ التخفيف بلزوم التنكير ، فإنّ غيره من الفضلات إلّا التمييز، يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل، كقولك في ضربتُ زيداً : ضُرِبَ زيدٌ ، وفي اعْتَكَفْتُ يومَ الجمعة : أُعْتُكِفَ يومُ الجمعة ، وفي سِرْتُ سيراً طويلاً : سِيْرَ سيرٌ طويلٌ ، وفي قمت إجلالاً لك : قِيمَ لأجلالك ، فلصلاحية ما سوىٰ الحال والتمييز من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال والتمييز .

وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام ، أو بالإضافة فيحكم بشذوذه وتأويله بنكرة ، فمن المعرّف بالألف واللام قولهم : «ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ» أي : مرتبين ، و (جاؤوا الجَمّاء الغَفيرَ) أي : جميعاً ، و :

أرسلَها العِراكَ...

إلىٰ ذهب، وهذا حال كونه بسراً أطيب منه حال كونه رطباً.

قوله:«والزيادة» : أي بالتعريف.

أي : معتركة ، وقرأ بعضهم قوله تعالىٰ : ﴿ لَنُخْرِجَنَّ الأعَزَّ مِنْها الأذَلَّ﴾ .

ومن المعرّف بالإضافة قولهم : «جلسَ زيدٌ وحْدَهُ» أي : منفرداً ، ومثله : (رَجَعَ عَوْدُه علىٰ بَدْئِه) ، و (فعل ذلك جَهْدَه وطاقَته) و (جاؤوا قضَّهم بقَضيضهم) ، و (تفرقوا أيْدي سَباً) المعنىٰ : رجع عائداً ، وفعل جاهداً ، وجاؤوا جميعاً ، وتفرّقوا متبددين تبدّداً لا بقاء معه .

ومن هذا القبيل قول أهل الحجاز : جاؤوا ثلاثتهم ، والنساء ثلاثهُنَّ إلىٰ عشرتهم ، وعشرهُنَّ ، النصب عند الحجازيين علىٰ تقدير : جميعاً ، ورفعه التميميون توكيداً علىٰ تقدير : جميعهم وجميعهن .

وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ، كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنىٰ ، فحق الحال أن تدلّ علىٰ ما يدل عليه نفس صاحبها، كالخبر بالنسبة إلىٰ المبتدأ .

ومقتضىٰ هذا ألّا يكون المصدر حالاً ؛ لئلّا يلزم الإخبار بمعنى عن عين، فإنْ ورد شيء من ذلك حفظ ولم يقس عليه إلّا فيما أذكره لك .

فمن ورود المصدر حالاً قولهم : «طلع زيدٌ عَلَينا بَغتةً» ، و «قَتَلْتُهُ صبْراً» ، و «لقيته فجاءةً» ، و «كلمتُه شِفاهاً» ، و «أتيته رَكْضاً ومَشياً» .

قوله: ﴿لنخرجن الأعزّ منها الأذلّ﴾ : أي ذليلاً.

قوله: «الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنىٰ» : فجاء زيد راكباً بمعنىٰ: زيد راكب في الجملة.

قوله: «طلع زيدٌ علينا بغتةً» : أي مفاجئاً، وقتلته صبراً، أي صابراً، ولقيته فجأة، أي مفاجئاً، وكلمته شفاهاً، أي مشافهاً، وأتيته ركضاً، أي راكضاً ومشياً، أي ماشياً.

وذهب الأخفش والمبرِّد إلىٰ أنّ المصادر الواقعة موقع الأحوال مفعولات مطلقة ، العامل في كلٍّ منها فعل محذوف هو الحال. وليس بـمرضي ؛ لأنـه لا يجوز الحذف إلّا لدليل، ولا يخلو إمّا أن يكون لفظ المصدر المنصوب أو عامله، فإن كان لفظ المصدر فينبغي أن يجوز ذلك في كل مصدر له فعل ، ولا يـقتصر علىٰ السماع ، ولا يمكن أن يكون عامل المصدر ؛ لأن القتل لا يشعر بالصبر، ولا اللقاء بالفجاءة، ولا الإتيان بالركض ، وقد اطرد ورود المصدر حالاً في أشياء :

منها : قولهم : «أنت الرجل علماً وأدباً ونبلاً»، أي الكامل في حال علم وأدب ونبل.

ومنها قولهم: «زيدٌ زُهَيرٌ شِعْراً ، وحاتمُ جوداً ، والأحنَفُ حِلْماً» أي : مثل زهير في حال شعر ، ومثل حاتم في حال جودٍ ، ومثل الأحنف في حال حلمٍ.

ومنها : قولهم : «أمَّا عِلْماً فَعالمٌ» والأصل في هذا أنّ رجلاً وُصف عنده رجل بعلم وغيره، فقال للواصف : «أما علماً فعالمٌ» يريد : مهما يذكر إنسان في حال علم، فالذي ذكرت عالم، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم ، فصاحب الحال علىٰ هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وهو ناصب الحـال ، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء ، والحال علىٰ هذا مؤكّدة والتقدير : مـهما

قوله: «فعل محذوف هو الحال»: فقولك: طلع زيد بغتة معناه: طلع زيد يباغت بغتة، وقس علىٰ ذلك.

قوله: «ولا يخلو إمّا أن يكون»: أي الدليل علىٰ المحذوف.

قوله: «أنت الرجل علماً»: بمعنىٰ أنت الرجل حال كونك عالماً وأديباً ونبيلاً.

قوله: «أمّا علماً فعالم، والأصل في هذا»: يعني أن الداعي الذي يدعو إلىٰ مثل هذا المقال.

قوله: «المرفوع بفعل الشرط»: وهو إنسان من قولنا: مهما يذكر إنسان في حال علم، فالذي ذكرت عالمٌ، وهذا الفعل هو ناصب الحال.

يكن من شيء، فالمذكور عالم في حال علم .

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد (أمَّا) إذا كان معرفة، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة ، والحجازيون يجيزون نصب المعرّف ورفعه، ويلتزمون نصب المنكر .

وسيبويه : يجعل المنصوب المعرف مفعولاً له .

والأخفش : يجعل المنصوب مصدراً مؤكداً في التعريف والتنكير، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالمٌ علماً ، ولم يطرد مجيء المصدر حالاً في غير ما ذكر .

ورواه المبرد مطرداً فيما هو نوع من العامل، نحو : أَتَيْتُهُ سُرْعَةً ، وقوله :

ومصدرٌ منكّرٌ حالاً يَقَعْ بكَثْرَةٍ.........

فيه تنبيه علىٰ وقوع المصدر المعرفة حالاً بقلة، كقولهم : «أرْسلَها العِراكَ»، وهو علىٰ التأويل بمعترَكَة ، كما تقدّم .

قوله:«وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أمّا إذا كان معرفة» : حيث نقول: إمّا العلمُ فعالمٌ، بمعنىٰ: مهما يذكر العلم فزيد عالم، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة: حيث نقول: إمّا علماً أو علم فزيدٌ عالم، يعني: مهما ذكرت علماً فزيد عالم، أو مهما يذكر علمٌ فزيد عالم.

قوله:«وسيبويه يجعل المنصوب المعرّف مفعولاً له» : فمعنىٰ: إمّا العلم فزيد عالم، مهما ذكرت فضلاً لأجل العلم فزيد عالم.

قوله:«والأخفش يجعل المنصوب» : في قولنا: إمّا العلم أو إمّا علماً فزيد عالم، فالمصدر المنصوب عنده مفعول مطلق جيء به مؤكداً لعامله نظير: قمت قياماً.

قوله:«أتيته سرعة» : والسرعة نوع من الإتيان.

وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِباً ذُو ٱلْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَىٰ ٱمْرِئٍ مُسْتَسْهِلا

قد تقدّم أنّ الحال وصاحبها خبر ومخبر عنه في المعنىٰ، فأصل صاحبها أن يكون معرفة، كما أنّ أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وكما جاز أن يُبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنىٰ، وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنىٰ، وأمن اللبس، ولا يكون ذلك غالباً إلّا بمسوغ.

فمن المسوغات: تقدّم الحال عليه، كقولك: هذا قائماً رَجُلٌ، ونحوه ما أنشده سيبويه:

وَفي الجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَستَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

ومنها أن يتخصص إما بوصف كقوله تعالىٰ: ﴿**فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حكيمٍ * أمْراً مِنْ عِنْدِنا**﴾، وكقول الشاعر:

نَجَّيْت يا رَبِّ نُوحاً واستَجَبْتَ لَهُ في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونا

وإما بإضافة، كقوله تعالىٰ: ﴿**وقدَّرَ فيها أقواتها في أربعةِ أيامٍ سَواء للسَّائلين**﴾.

قوله: «كقولك: هذا قائماً رجلٌ»: لأنه في تأخره عن النكرة تكون النكرة في حاجة إليه ليكون وصفاً لها.

قوله: «وفي الجسم منيّ بيّناً»: هو الحال ـ لو علمته شحوب ـ هو صاحب الحال.

قوله: ﴿كل أمر حكيم﴾: أمر هو صاحب الحال، وحكيم صفة، وأمراً هو الحال.

قوله: «في فلك ماخر»: فلك هو صاحب الحال، وماخر صفة، ومشحوناً هو الحال.

قوله: ﴿في أربعة أيّام سواء﴾: سواء هو الحال، وصاحبه أربعة المخصصة بالإضافة إلىٰ

ومنها أن يتقدم قبل صاحب الحال نفيٌ أو نـهيٌ أو اسـتفهام ، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله: «أوْ يَبِنْ» أي يظهر ، «مِنْ بَعْدِ نَفْي» أوْ كنَفْي .

فمثال تقدّم النفي قولك : ما أتاني أحدٌ إلّا راكباً ، ونحوه قوله تعالىٰ : ﴿ **وما أهْلَكْنا مِنْ قَرْيةٍ إلّا وَلَها كِتابٌ مَعْلُومٌ** ﴾ .

ومثال تقدم النهي قولك : «لا يَبْغِ امرؤٌ علىٰ امرىءٍ مُسْتَسْهِلاً» ، ونـحوه قول الطرماح :

لا يَـرْكَـنَنْ أحَـدٌ إلىٰ الإحْـجامِ ... يَـوْمَ الوَغَــىٰ مـتخوِّفاً لحـمام

ومثال تقدم الاستفهام قولك : أجاءَكَ رَجُلٌ راكباً ؟

قال الشاعر :

يا صاحِ هَلْ حُمّ عَيْشٌ باقياً فـترىٰ ... لنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأمَـلا

وقوله : «وَلَمْ يُنكَّرْ غالِباً ذُو الحالِ» احترز بـ(غالباً) من مجيء صاحب الحال نكرة بدون شيء من المسوغات المذكورة، كقولهم : «مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُل» و «عَلَيْهِ مئَةٌ بيضاً». حكىٰ ذلك سيبويه وأجاز فيها رجلٌ قائماً ، وجاء في الحديث : (فصلّىٰ رسُولُ الله صلىٰ الله عليه وسلم قاعداً وصلّىٰ وراءهُ رجـالٌ قياماً) .

أيام.

قوله: ﴿ **من قرية إلّا ولها كتاب معلوم** ﴾ : قرية هي صاحب الحال وجملة ـ ولها كـتاب معلوم ـ هو الحال.

قوله: «مررت بماء قعدة رجل» : فماء هو صاحب الحال، وقعدة هو الحال، وعـليه مـئة بيضاً: مئة صاحب الحال، وبيضاً هو الحال.

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

الأصل تأخير الحال عن صاحبها ، ويجوز تقديمها عليه، نحو : جاءَ مسرعاً زيدٌ ، كما يجوز تقدّم الخبر علىٰ المبتدأ ، وقد يعرض ما يوجب هذا التقديم أو يمنع منه ، فيوجب تقديم الحال علىٰ صاحبها أسباب :

منها : كون صاحبها مقروناً بـ(إلّا) أو ما في معناها، نحو : ما قامَ مسرعاً إلّا زيدٌ ، وإنّما قامَ مسرعاً زيدٌ .

ومنها : إضافة صاحبها إلىٰ ضمير ما لابس الحال، نحو : جاءَ زائراً هِنْداً أخوها ، وانطلق منقاداً لعمرٍو صاحِبُه .

ويمنع من تقديم الحال علىٰ صاحبها أسباب :

منها : اقتران الحال بـ(إلّا) لفظاً أو معنى ، نحو : ما قامَ زيدٌ إلّا مُسْرعاً ، وإنّما قامَ زيدٌ مسْرِعاً .

ومنها : أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو : عرفت قيام زيدٍ مسرعاً ، وهذا شارب السويق ملتوتاً .

لا يجوز في نحو هذا تقديم الحال علىٰ صاحبها ، واقعة بعد المضاف ؛ لئلّا

قوله: «الأصل تأخير الحال»: كما هو المعمول فيها، نحو جاء زيد مسرعاً، ويجوز تقديمها عليه، نحو: جاء مسرعاً زيد، كما يجوز تقدم الخبر علىٰ المبتدأ، مثل: في الدار زيد.

قوله: «أو ما في معناها»: وهو إنّما.

قوله: «نحو جاء زائراً هنداً أخوها»: فإذا قلنا: جاء أخوها زائراً هنداً لزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة.

قوله: «أو معنى»: إشارة إلىٰ الحصر بإنّما.

قوله: «واقعة بعد المضاف»: كأن نقول: عرفت قيام مسرعاً زيد.

يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله؛ لأنّ نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة علىٰ الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه علىٰ المضاف .

ومنها : أن يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر، نحو : مَرَرْتُ بهِنْدٍ جالِسَةً ، قال أكثر النحويين : لا يجوز مَرَرْتُ جالِسةً بِهِنْدٍ ، وإلىٰ ذلك الإشارة بقوله :

وَسَبْق حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ   أَبَوْا.........

وعللوا منع ذلك بأنّ تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه ، فحقّه إذا تعدّىٰ لصاحبه بواسطة أن يتعدىٰ إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدىٰ بحرف واحد إلىٰ شيئين، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير .

ومنهم من علله بالحمل علىٰ حال المجرور بالإضافة .

ومنهم من علله بالحمل علىٰ حال عَمِل فيه حرفُ جر ، متضمن استقراراً، نحو : زيدٌ في الدار متكئاً .

وخالفهم الشيخ رحمه الله في هذه المسألة، وأجاز تقديم الحال علىٰ صاحبها المجرور بحرف، كما هو مذهب أبي علي وابن كيسان ، حكاه عنهما ابنُ برهان . والحجة في ذلك قول الشاعر :

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبالِ

قوله:«ولا قبله» : كأن يقال: عرفت مسرعاً قيام زيد.

قوله:«نحو زيد في الدار متكئاً»: متّكيء حال العامل فيها في الدار لتضمنه معنىٰ الاستقرار.

أراد: فلن يذهبوا بدم حبالٍ فَرْغاً، و (حبال) اسم رجل، ومثل ذلك قول الشاعر:

لئنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمان صادِياً إلَيَّ حَبيباً إنَّها لَحَبيبُ

أراد: لئن كان بردُ الماء حبيباً إليّ هيمان صادياً. وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طرّاً عنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْراكُمُ حتّىٰ كأنَّكُمُ عِنْدي

وقول الآخر:

غافِلاً تَعْرِضُ المنيةُ للمرْءِ فَيُدْعىٰ ولاتَ حينَ إباءِ

وقول الآخر:

مَشْغُوفَةً بكَ قد شُغِفَتْ وإنَّما حُمَّ الفِراقُ فما إلَيْكَ سَبيلُ

وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ ٱلْمُضَافِ لَهْ إلَّا إِذَا ٱقْتَضَىٰ ٱلْمُضَافُ عَمَلَهْ

قوله: «إليّ هيمان صادياً»: أي حال كوني هيمان صادياً.

قوله: «تسلّيت طرّاً عنكم»: أي تسلّيت عنكم طرّاً، أي جميعاً. فطرّاً حال قد تقدّم علىٰ قوله عنكم.

قوله: «غافلاً تَعْرِضُ المنية للمرء»: غافلاً حال من المرء، وقد تقدم علىٰ صاحبه وعلىٰ العامل.

قوله: «مشغوفة بك قد شغفت»: أي قد شغفت بك حال كونك مشغوفة.

قوله: «إذا اقتضىٰ المضاف عمله»: أي العمل في الحال، مثل: أعجبني قيام زيد مسرعاً: أو كان المضاف جزء المضاف إليه، مثل ﴿ ونزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً﴾: أو مثل جزئه، نحو ﴿ واتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً﴾.

أَوْ كَـانَ جُـزْءَ مَـا لَـهُ أُضِيفَا أَوْ مِـثْلَ جُـزْئِهِ فَـلَا تَـحِيفَا

العامل في الحال هو العامل في صاحبها حقيقة، كما في نحو : جاءَ زيدٌ راكباً ، أو حكماً، كما في نحو : هذا زيدٌ قائماً ، فإنّ (قائِماً) حال من (زيد) والعامل فيها ما في هذا من معنىٰ أشير ، وليس بعامل في زيد حقيقة بل حكماً .

ألا ترىٰ أنّ قولك : هذا زيدٌ قائماً، في معنىٰ قولك : أشير إليه في حال قيامه ، ولا يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة أو حكماً البتة .

وإذا عرفت هذا ظهر لك أنه لا يجوز أن يكون الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف عاملاً في الحال ، أو جزء ما أضيف إليه أو مثل جزئه ، فإن لم يكن شيئاً من ذلك امتنع مجيء الحال من المضاف إليه، لا تقول : جاءَ غلامُ هِنْدٍ جالِسَةً ؛ لأنّ الحال لابد لها من عامل فيها ، وليس في الكلام إلّا الفعل والمضاف، ولا يصح في واحد منهما أن يكون عاملاً في الحال .

أما المضاف فلأنه لو كان عاملاً فيها للزم كون المعنىٰ : جاء غلامٌ استقرَّ ، وحصل لهندٍ جالسة ، وليس بمراد قطعاً.

وأما الفعل فلأنه لو كان عاملاً فيها للزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها حقيقة وحكماً، وإنه محال .

قوله: «وليس بمراد قطعاً»: لأنّ لازم ذلك أن تكون غلاميّة الغلام منحصرة بحال جلوس هند في حال أنه غلامها علىٰ كل حال، ثم المضاف في المثال وهو غلام لا يجوز أن يكون عاملاً ؛ لأنه ليس من مظانّ العمل ؛ لكونه اسماً جامداً، ولم يرد به معنىٰ اشتقاقي.

قوله: «غير العامل في صاحبها»: لأنّ العامل في هند هو المضاف.

فلو صحّ كون المضاف عاملاً في الحال، بأن كان فيه معنىٰ الفعل، كما في نحو : «عرفتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً» جازت المسألة ، إذ لا محذور ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿إلىٰ اللهِ مَرْجِعُكُمْ جميعاً﴾ ، وقال الشاعر :

تَقُولُ ابنتي: إنَّ انْطلاقَكَ واحِـداً … إلىٰ الرَّوْعِ يَوْماً تاركي لا أبَا لِـيا

وكذلك لو كان المضاف جزء ما أضيف إليه، كقوله تعالىٰ : ﴿ونَزَعْنا ما في صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إخواناً﴾ ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء عنه بـالمضاف إليه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إبْراهيمَ حنيفاً﴾ .

وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه جـزأه أو كجزئه ؛ لأنه إذا كان كذلك يصح في العامل في المضاف أن يعمل في الحال ؛ لأنه عامل في صاحبها حكماً، بدليل صحة الاستغناء به عن المضاف ، ألا ترىٰ أنه لو قيل في الكلام : ونزعنا ما فيهم من غلٍّ إخواناً ، واتبعوا إبراهيم حنيفاً، لكـان سائغاً حسناً، بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس جزءاً ، ولا كجزء مما ليس بمعنىٰ الفعل، فإنه لا سبيل إلىٰ جعله صاحب حال بلا خلاف .

وَٱلْحَالُ إنْ يُنْصبْ بِفِعْلٍ صُـرِّفَا … أَوْ صِـفَةٍ أَشْـبَهَتِ ٱلْـمُصَرَّفَا

فَـجَائِزٌ تَـقْدِيمُهُ كَـمُسْرِعَا … ذَا رَاحِـلٌ وَمُـخْلِصاً زَيْـدٌ دَعَـا

وَعَامِلٌ ضُـمِّنَ مَـعْنَىٰ ٱلْـفِعْلِ لَا … حُـرُوفَهُ مُـؤَخَّراً لَـنْ يَـعْمَلَا

قوله:﴿ إلىٰ الله مرجعكم جميعاً﴾ : جميعاً حال من ضمير الخطاب (كم) الواقع مضافاً إليه، والعامل هو مرجع الذي هو بمعنىٰ رجوع.

قوله:«إن انطلاقك واحداً» : واحداً حال من كاف الخطاب المضاف إليه، والعـامل هـو المصدر انطلاق.

كَـــتِلْكَ لَـيْتَ وَكَأَنَّ، وَنَـدَرْ   نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً فِـي هَجَرْ

وَنَــحْوُ: زَيْـدٌ مُـفْرَداً أَنْـفَعُ مِـنْ   عَمْرٍو مُعَاناً مُسْتَجَازٌ لَـنْ يَـهِنْ

يجوز تقدم الحال علىٰ عاملها إذا كان فعلاً متصرّفاً، كقوله : «مخلصاً زيدٌ دعا» ومثله قولهم : «شتّىٰ تؤُوبُ الحَلْبَةُ».

وإذا كان صفة تشبه الفعل المتصرف بتضمن معناه وحروفه ، وقبول علامات الفرعية مطلقاً ، فهو في قوة الفعل ويستوي في ذلك اسم الفاعل، كقوله: (مسرعاً ذا راحلٌ) واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، كقول الشاعر :

لَـهِنَّكَ سَـمْحٌ ذا يَسـار ومُـعْدماً   كمَا قَدْ أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضىً ومُغْضَبا

فلو قيل في الكلام : إنَّكَ ذا يسارٍ ومُعْدَماً سَمْحٌ لجاز ؛ لأن «سَمْحاً» عامل قوي بالنسبة إلىٰ أفعل التفضيل ؛ لتضمنه حروف الفعل ومعناه ، مع قبوله لعلامة التأنيث والتثنية والجمع ، وأفعل التفضيل متضمن حروف الفعل ومعناه ، ولا يقبل علامات الفرعية مطلقاً ، فضعف وانحطّ درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة به فجعل موافقاً للجوامد غالباً كما سيأتي ذكره .

وقوله : (فجائِزٌ تَقْدِيمُهُ) يعني : إن لم يمنع مانع، ولكنه طوى ذكره اعتماداً علىٰ قرينة ما تقدم من نظائره .

فمن موانع التقديم علىٰ العامل المتصرف كونه نعتاً، نحو : مَرَرْتُ برجُلٍ

قوله: «شتّىٰ تؤوب الحلبة»: شتّىٰ جمع شتيت، وتؤب تعود والحلبة جمع حالب، كطلبة وطالب، أي متفرقين يعودون، فالحال تقدمت علىٰ العامل وصاحبها.

قوله: «وقبول علامات الفرعية مطلقاً»: وإنّما يقبلها في بعض أحواله، ككونه مع أل أو الإضافة.

ذاهبَةً فرسُهُ ، مكسوراً سَرْجُها ، أو مصدراً مقدراً بـالحرف المـصدري، نـحو : سرَّني ذهابُكَ غازياً ، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء، نحو : لأعِظَنَّكَ نـاصِحاً ، أو القسم، نحو : لأقومنَّ طائِعاً ، أو صلة للألف واللام أو صلة حرف مصدري، نحو : أنْتَ المُصلِّي فذّاً ، ولك أن تَتَنَفَّلَ قاعِداً .

ومن موانع تقديم الحال علىٰ عاملها كونه فعلاً غير متصرف أو جـامداً مضمناً معنىٰ الفعل دون حروفه، أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف، وهي أفعل التفضيل .

أما الفعل غير المتصرف، فنحو : ما أحْسَنَ زيداً ضاحِكاً ، وأما الجـامد المضمّن معنىٰ الفعل دون حروفه فكاسم الإشارة وحـرف التـمنّي أو التشـبيه وكالظرف ، أو حرف الجر المضمّن استقراراً، نحو : تِلْكَ هندٌ منطلقةٌ ، وليتَه مقيماً عندنا ، وكأنك طالعاً البدر ، وزيدٌ عندك قاعداً ، وخالدٌ في الدار جالساً .

فـ «منطلقة» حال من «هند» والعامل فيها ما في «تلك» من معنىٰ أشير ، و «مقيماً» حال من «الهاء» والعامل فيها ما في «ليت» من مـعنىٰ «أتـمنىٰ» ،

قوله: «مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها»: فذاهبة نعت لرجل، وتقديم مكسوراً علىٰ ذاهبة يوجب الفصل بين النعت والمنعوت، وهو لا يجوز.

قوله: «سرّني ذهابك غازياً»: وهو مقدر بقولنا: إن تذهب، ومعمول الصلة لا يتقدم علىٰ الموصول، وهكذا لا يتقدم معمول مدخول لام الابتداء عليها، نحو: لأعظنّك ناصحاً أو مدخول لام جواب القسم، نحو: لأقومنّ طائعاً كما لا يتقدم معمول صلة الألف واللام الموصولة، نحو: أنت المصلّي فذّا، أو معمول صلة حرف مصدري، نحو: لك أن تتنفل قاعداً.

قوله: «فعلا غير متصرف»: كأفعل التعجب، أو جامداً متضمّناً معنىٰ الفعل دون حـروفه، كليت وكأنّ واسم الإشارة.

و «طالعاً» حال من «الكاف» والعامل فيها ما في «كأنّ» من معنىٰ أشبّه، و (قاعداً) حال من الضمير في الظرف والعامل فيها ما في الظرف من معنىٰ الاستقرار، و «جالساً» حال من الضمير في الجار، والعامل فيها ما فيه من معنىٰ الفعل، وهكذا جميع ما تضمّن معنىٰ الفعل دون حروفه (كأمّا) وحرف التنبيه، والترجي، والاستفهام المقصود به التعظيم، نحو:

«يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ»

فإنه لا يجوز تقديم الحال علىٰ شيء منها.

وأجاز الأخفش إذا كان العامل في الحال ظرفاً أو حرف جر مسبوقاً باسم ما الحال له توسط الحال صريحة كانت، نحو: (سعيد مستقراً في هَجَر) أو بلفظ الظرف أو حرف الجر، كقولك: زيدٌ من الناس في جماعةٍ، تريد: زيد في جماعة من الناس، ولاشك أنّ مثل هذا قد وجد في كلامهم، ولكن لا ينبغي أن يقاس عليه؛ لأنّ الظروف المضمنة استقراراً بمنزلة الحروف في عدم التصرف، فكما لا يجوز تقديم الحال علىٰ العامل الحرفي، كذا لا يجوز تقديمها علىٰ العامل الظرفي، وما جاء منه مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه.

قوله:«كأمّا»: نحو إمّا علماً فعالم، فهو حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أمّا.

قوله:«وحرف التنبيه»: نحو: ها أنت زيد راكباً، ومعنىٰها أُنبّه.

قوله:«والترجّي»: نحو لعلّ زيداً قائم مستقلاً.

قوله:«يا جارتا ما أنت جاره»: الحال جاره، وما استفهامية.

قوله:«زيد من الناس في جماعة»: أصله زيد في جماعة حال كونه من الناس.

ومن شواهده قول الشاعر:

رَهْطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبِي أدْراعِهِمْ ... فيهِم ورَهْطُ رَبيعَةَ بن حُذار

وقول الآخر:

بنا عاذَ عَوْفٌ وهْوَ بادِئُ ذِلَّةٍ ... لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَم وَلاءً ولا نَصْرا

وقول الآخر:

ونَحْنُ مَنَعنا البَحْرَ أن تَشْرَبُوا بِهِ ... وَقَدْ كانَ مِنْكُمْ ماؤهُ بمكانِ

فأما قراءة من قرأ: ﴿والسمواتُ مطوِيّاتٍ بيمينِه﴾ فلا حجة فيها؛ لإمكان جعل (السموات) عطفاً علىٰ الضمير في (قبضته) و (مطويات) منصوب بها، و (بيمينه) متعلق بمطويات.

وأما أفعل التفضيل فإنه وإن انحطّ درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة به، فله مزية علىٰ العامل الجامد؛ لأن فيه ما في الجامد من معنىٰ الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم

قوله: «رهط ابن كوز مُحْقِبي أدراعِهم فيهم»: أصله رهط ابن كوز فيهم محقبي أدراعهم، فمحقبي حال من ضمير فيهم.

قوله: «وهو بادىءُ ذلة لديكم»: أصله وهو مستقر لديكم بادىء ذلة.

قوله: «وقد كان منكم ماؤه بمكان»: أصله وماؤه مستقر بمكان منكم قد كان.

قوله: «﴿والسموات مطويّات بيمينه﴾»: يَدّعي أن مطويّات حال من بيمينه الذي هو جار ومجرور، وقد تقدّم عليه.

قوله: «عطفاً علىٰ الضمير في قبضته»: بتقدير الأرض مقبوضة له، والسموات مقبوضة حال كونها مطويّات بيمينه.

الحال عليه، إذا لم يتوسط بين حالين، نحو: «هُوَ أكْفَؤهُمْ ناصِراً»، وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط حالين، نحو: «زيدٌ مفرداً أنْفَعُ من عمروٍ مُعاناً» ومثله: «هذا بُسْراً أطيَبُ منهُ رُطباً».

وليس هذا علىٰ إضمار إذا كان فيما يستقبل، أو إذا كان فيما مضىٰ، كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه؛ لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلّف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، ولأنّ أفعل هنا كأفعل في قوله تعالىٰ: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإيمانِ﴾ في أنّ القصد بهما تفضيل شيء علىٰ نفسه باعتبار متعلقين، فكما اتحد هنا المتعلق به، كذا يتحد فيما ذكرنا وبعد تسليم الإضمار بلزوم إعمال أفعل في إذا أو إذ، فيكون ما وقع فيه شبيهاً بما فرّ منه.

قوله: «هو أكفؤهم ناصراً»: هذا مثال لتأخر الحال عن أفعل التفضيل.

قوله: «إذا كان فيما يستقبل»: يعني أنّ إذا تقدّر حيث يراد بمفاد الكلام الاستقبال، وحيث يراد المضيّ تقدّر إذ، فيكون مثال (بسرا) في الاستقبال بهذا اللون: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان رطباً، ومثاله في المضيّ بهذا اللون: هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذ كان رطباً.

قوله: «تكلّف إضمار ستة أشياء»: هي كلمة إذا أو إذ، وكلمة كان والضمير الذي في كان، فهذه ثلاثة تسبق بسراً، وثلاثة تسبق رطباً ونظائر هذا المثال من أمثلة.

قوله: «باعتبار متعلقين»: هما الكفر والإيمان، بتقدير: وهم مقيسين للكفر أقرب منهم مقيسين للإيمان، ومحصول بعض النخيل مقيساً للبسرية أطيب منه مقيساً للرطبية، وهلّم جرّا.

قوله: «المتعلق به»: وهو المقيس إلىٰ الكفر والإيمان وإلىٰ البسرية والرطبية.

قوله: «يلزم إعمال أفعل»: يعني أفعل التفضيل في إذا أو إذ المقدرتين مع كان، فإنهما ظرفان يحتاجان إلىٰ عامل، والعامل فيهما هو أفعل المتأخر عنهما، كما تراه في قولنا: زيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً، وهذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا

والحُذّاق من النحويين يخالفون السيرافي فيما ذهب إليه .

قال أبو علي في التذكرة : «مَرَرْتُ برجُل خَيْرَ ما يكون خَيْرٍ منك خَيْرَ ما تكون» العامل «في خير ما يكون» «خير منك» لا «مررت» بدلالة «زيد خيرَ ما يكون خيرٌ منك خيرَ ما تكون» .

وصحح أبو الفتح قول أبي علي في ذلك .

وقال ابن كيسان : تقول : زيدٌ قائماً أحْسَنَ منه قاعداً ، والمراد بزيد حسنه في قيامه علىٰ حسنه في قعوده ، فلما وقع التفضيل في شيء علىٰ شيء وضع كلّ واحد منهما في الموضع الذي يدلّ فيه علىٰ الزيادة ، ولم يجمع بينهما .

ومثل هذا أن تقول : حمل نخلتنا بسراً أطيب منهُ رُطباً .

وَٱلْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ ‏ ‏ ‏ ‏ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

الحال شبيهة بالخبر والنعت ، فيجوز أن تتعدد وصاحبها مفرد ، وأن تتعدد وصاحبها متعدد .

فالأول : نحو : جاء زيدٌ راكباً ضاحِكاً ، ومنع ابن عصفور جواز تعدد

كان رطباً.

قوله: «مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون»: تقدير المثال هكذا: مررت برجل حال كونه خير ما يكون خير منك حال كونك خير ما تكون، فخير ما يكون حال، العامل فيها خير منك، الذي هو صفة لرجل، وخير أفعل تفضيل وقد عمل فيما تقدم عليه.

قوله: «وصاحبها مفرد»: أي متعدد.

الحال في هذا النحو قياساً علىٰ الظرف، وليس بشيء .

والثاني : نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ مُسْرِعَين ، ولقيته مصعداً منحدراً ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وسخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمرَ دائِبَيْن﴾ ، وقال الشاعر :

مَتَىٰ مـا تَـلقَنِي فَـرْدَيْنِ تَـرْجُفْ   رَوانِــفُ إلْـيَتَيْك وتُسْـتَطارا

وقال الآخر :

عَهِدْتُ سُعادَ ذاتَ هَـوىً مـعنًّى   فَــزِدْتُ وزادَ سُــلْواناً هـواهـا

(ذات هوىً) حال من (سعاد) و (معنًّى) حال من الفاعل .

وَعَــامِلُ آلْـحَالِ بِـهَا قَـدْ أُكِّـدَا   فِي نَحْوِ لَا تَعْثُ فِـي ٱلْأَرْضِ مُـفْسِدَا

وَإِنْ تُـؤَكِّـدْ جُـمْلَةً فَـمُضْمَرُ   عَــامِلُهَا وَلَــفْظُهَا يُــؤَخَّرُ

الحال نوعان : مؤكدة وغير مؤكدة ، والمؤكدة علىٰ ضربين : أحدهما ما يؤكد عامله ، والثاني ما يؤكد مضمون جملة .

قوله:«قياساً علىٰ الظرف»: فكما أنّ الفعل الواحد لا يقع في عرض واحد في زمانين ومكانين، كذلك صاحب الحال بالنسبة إلىٰ الأحوال المتعددة، وهذا غلط واضح، فإنّ تعدد الأزمنة والأمكنة بالنسبة إلىٰ الشيء في عرض واحد ممّا لا يتصور ؛ لتباينها هي في أنفسها، بخلاف الركوب والضحك، حيث نقول: جاء زيد راكباً ضاحكاً، فإنّ الإنسان في عرض ركوبه يجوز عليه أن يضحك أو يبكي وغير ذلك.

قوله:«ولقيته مصعداً منحدراً»: أي حال كوني مصعداً وحال كونه منحدراً.

قوله:«متىٰ ما تلقني فردين»: أي أنا فرد وأنت فرد.

قوله:«عهدت سعاد ذات هوى معنّى»: أي عهدت حال كوني معنّى سعاد حال كونها ذات هوى.

أما ما يؤكد عامله، فالغالب فيه أن يكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً، نحو قوله تعالىٰ: ﴿ولا تَعْثَوْا في الأرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِراً ولَمْ يُعَقِّبْ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَنْ في الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾.

وقال لبيد:

وتُضِيءُ في وَجْهِ الظلامِ مُنيرَةً ... كجمانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

وقال الآخر:

سَلامَكَ رَبَّنا في كُلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئاً ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ

«بريئاً» حال مؤكدة لـ«سلامك» ومعناه: البراءة مما لا يليق بجلاله.

وقد يكون المؤكّد عامله موافقاً له معنىً ولفظاً، كقوله تعالىٰ: ﴿وأرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولاً﴾.

وقوله تعالىٰ: ﴿وسَخَّرَ لَكُم الليْل والنّهارَ والشّمْسَ والقَمَرَ والنجومُ مسخَّرات بأمْرِهِ﴾.

ومنه قول امرأة من العرب:

قُمْ قائِماً قُم قائِما ... صادَفْتَ عَبْداً نائِما

وَعُشَراء رائِماً

قوله: «﴿من في الأرض كلّهم جميعاً﴾»: فجميعاً حال مؤكدة لما سبقها؛ لأنّ كلمة كلّهم تأكيد لـ(من) فاعل آمن.

قوله: «سلامك ربّنا في كلّ فجر بريئاً»: سلامك مصدر وقع موقع فعله فانتصب، ومعناه كما ذكر هو البراءة، فيكون بريئاً حالاً مؤكدة.

قوله: «وعشراء رائماً»: الناقة العشراء هي التي أتىٰ عليها منذ طرقها الفحل عشرة أشهر.

وقول الآخر:

أَصِغْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبْدىٰ نَصِيحَتَهُ   والْزَمْ تَوَقِّي خَلْطِ الجِدِّ بِاللَّعِبِ

وأما الحال المؤكدة مضمون جملة، فما كان وصفاً ثابتاً مذكوراً بعد جملة جامدة الجزءين معرفتيهما لتوكيد بيان يتعين، نحو: هو زيدٌ معلوماً، قال الشاعر:

أنا ابْنُ دَارة مَعروفاً بها نَسبي   وهَلْ بدارَةَ يا للناسِ مِنْ عار

أو فخرٍ، نحو: أنا فلانٌ بطلاً شجاعاً، أو تعظيم، نحو: هو فلانٌ جليلاً مهيباً، أو تحقير، نحو: هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر، نحو: أنا عبدُكَ فقيراً إليك، أو وعيد، نحو: أنا فلان متمكناً منك، أو معنى غير ذلك، كما في نحو: هو الحقّ بيِّناً، وزيدٌ أبوكَ عطوفاً.

والعامل في هذه الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر، تقديره: أحقه، أو أعرفه إن كان المبتدأ غير (أنا) وإن كان (أنا) فالتقدير: أُحُقّ، أو أعرِفُ أو أعرفني.

وقال الزجاج: العامل هو الخبر؛ لتأوله بمسمىٰ.

قوله: «بعد جملة جامدة الجزئين»: لأنه إذا كان فيها مشتق كان هو العامل في الحال، فلا تكون مؤكدة مضمون جملة.

قوله: «لتوكيد بيان يتعيّن»: فهو بيان يتعيّن بذكر زيد، فيعلم أنّ المراد بالضمير هو زيد، نحو: هذا زيد معلوماً.

قوله: «تقديره أحقّه أو أعرفه»: فزيد أبوك عطوفاً يكون تقديره: زيد أبوك أعرفه عطوفاً أو أحقّه بمعنىٰ أُثبته.

قوله: «هو الخبر لتأوّله بمسمّى»: فيكون مشتقاً لا جامداً.

وقال ابن خروف : العامل هو المبتدأ، لتضمنه معنىٰ تنبه.

وكلا القولين ضعيف ؛ لاستلزام الأول المجاز ، والثاني جواز تقديم الحال علىٰ الخبر وأنه ممتنع .

فالعامل إذاً مضمر كما ذكرنا ، وهو لازم الإضمار لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ به ، كما التزم إضمار عامل الحال في غير ذلك علىٰ ما سيأتيك إن شاء الله تعالىٰ .

وَمَوْضِعَ ٱلْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ ... كَجَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ
وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ ... حَوَتْ ضَمِيراً وَمِنَ ٱلْوَاوِ خَلَتْ
وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ٱنْوِ مُبْتَدَا ... لَهُ ٱلْمُضَارِعَ ٱجْعَلَنَّ مُسْنَداً
وَجُمْلَةُ ٱلْحَالِ سِوَىٰ مَا قُدِّمَا ... بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

تقع الجملة الخبرية حالاً لتضمنها معنىٰ الوصف ، كما تقع نعتاً ، وخبراً ،

قوله: «لتضمنه معنىٰ تنبّه»: وعليه فيكون مشتقاً لا جامداً.

قوله: «لاستلزام الأوّل المجاز»: لأننا تجوزنا بلفظ الخبر عن حقيقته التي هي الجمود لا الاشتقاق.

قوله: «جواز تقديم الحال»: الذي هو مؤكد مضمون جملة علىٰ الخبر الذي هو بعض الجملة المؤكدة، ولهذا قال: وإنه ممتنع.

قوله: «وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت»: أي أنها لابدّ وأن تحوي الضمير وتخلو من الواو.

قوله: «وذات واو بعدها انو مبتدا»: مثل قمت وأصكّ وجهه، أي وأنا أصكّ وجهه.

قوله: «لتضمنها معنىٰ الوصف»: أي معنىٰ المشتقات.

ولابد في الجملة الحالية من ضمير يربطها بصاحبها، أو واو تقوم مقام الضمير، وقد يجمع فيها بين الأمرين، كما في: «جاء زيدٌ، وَهُوَ ناوٍ رِحلة».

وقد يغني تقدير الضمير عن ذكره، كقولهم: «مررتُ بالبُرِّ قَفيزٌ بدرهَم» والجملة الحالية إما فعلية أو اسمية، وكلتاهما إما مثبتة أو منفية، فإن كانت فعلية فصدرها إما مضارع أو ماض، فإن كانت مصدرة بفعل مضارع مثبت خال من (قد) لزم الضمير وترك الواو، تقول: جاءَ زيدٌ يضحكُ، وقدمَ عمرو تُقادُ الجنائبُ بينَ يَدَيْه، ولا يجوز: جاء زيد ويضحك، ولا قدم عمرو وتقاد الجنائب بين يديه.

وإن ورد ما يشبهه حمل علىٰ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والواو داخلة علىٰ جملة اسمية.

فمن ذلك قول بعضهم: «قُمْتُ وأصُكُّ عَينَه» حكاه الأصمعي تقديره: قمت وأنا أصك عينه، ومثله قول الشاعر:

عُلِّقْتُها عَرَضاً وأقتل قومَها ... زَعْماً لعمَرِ أبيك ليسَ بمزْعَمِ

وقول الآخر:

فَلَمّا خَشيتُ أظافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وأرْهَنُهُمْ مالِكا

وإن كان المضارع مقروناً بـ(قد) لزمته الواو، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أني رَسُولُ الله إلَيْكمْ﴾ .

وإن كانت الجملة الحالية غير مصدرة بمضارع مثبت، فالغالب جواز

قوله: «كما في جاء زيد وهو ناوٍ رحلة»: الواو للحال، وهو ضمير يرجع لصاحبها، وهو زيد.

قوله: «كقولهم مررت بالبرّ قفيز بدرهم»: أي قفيز منه بدرهم.

مجيئها بالضمير أو بالواو أو بهما جميعاً .

فإن كانت مصدرة بمضارع منفي، فالنافي إمّا (لا) أو (لَمْ) فإن كان (لا) فالأكثر مجيئُها بالضمير وترك الواو كما في قوله تعالىٰ : ﴿ **وَمَا لَنَا لا نُؤْمِنُ بِاللهِ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **مَا لِيَ لا أَرَىٰ الهُدْهُدَ** ﴾ ، وفي قول الشاعر :

وَلَوْ أَنَّ قَوْماً لارْتِفاعِ قَبيلَةٍ ... دَخَلُوا السماءَ دَخَلْتُها لا أُحْجَبُ

وقد يجيء بالضمير والواو، كقول الشاعر :

أَمَاتُوا مِنْ دَمِي وتَوَعَّدُوني ... وَكُنْتُ ولا يُنَهْنِهُني الوَعيدُ

وقول الآخر :

أكسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أباً ... ولقَدْ كانَ ولا يُدْعَىٰ لأَبْ

وإن كان النافي (لم) كثر إفراد الضمير والاستغناء عنه بالواو ، والجمع بينهما ، فالأول كقوله تعالىٰ : ﴿ **فانْقَلَبوا بِنِعْمةٍ مِنَ الله وفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ** ﴾ .

وقول زهير :

قوله: ﴿ وما لنا لا نؤمن بالله ﴾ : لا نؤمن بالله جملة حالية خالية من الواو واجدة للضمير، ومثلها ﴿ مالي لا أرىٰ الهدهد ﴾ ومثلها أيضاً: دخلتها لا أحجب.

قوله: «وكنت ولا يُنَهْنِهُني الوعيدُ» : فجملة ولا ينهنهني الوعيد حالية واجدة للواو، وياء المتكلم هي الضمير، ومثلها ولا يدعى لأب.

قوله: «وإن كان النافي (لم) كثر إفراد الضمير» : بالذكر، أي يذكر وحده بدون الواو ـ والاستغناء عنه ـ أي عن الضمير بالواو وحدها ـ والجمع بينهما ـ أي بين الضمير والواو ـ فالأوّل ـ أي إفراد الضمير بالذكر.

قوله: ﴿ لم يمسسهم سوء ﴾ : الرابط هو ضمير غيبة الجمع، ومثله حبّ الفنا لم يحطّم.

كأنَّ فُتاةَ العهْنِ فـي كُـلِّ مـنْزِلٍ ... نَـزَلْنَ بـهِ حَبُّ الفَـنا لَـمْ يُـحَطَّمِ

والثاني، كقوله تعالىٰ: ﴿والذينَ يَرْمُونَ أزْواجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إلّا أنْفُسهُم﴾ .

وقول عنترة:

وَلَقَدْ خَشيتُ بأن أموتَ ولم تَكُنْ ... لِلْحَرْبِ دائِرةٌ علىٰ ابنَي ضَـمْضَمِ

والثالث، كقوله تعالىٰ: ﴿أوْ قالَ أوحيَ إليَّ ولَـمْ يُـوحَ إلَـيْهِ شـيْءٌ﴾ ، وكقول الشاعر:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُـرِدْ إسْـقاطَهُ ... فَـتَناوَلَتْهُ واتَّـقَتْنا بـاليَدِ

وإن كانت مصدرة بفعل ماض، فإن كان بعد (إلّا) أو قبل (أو) لزم الضمير وترك الواو، كقوله تعالىٰ: ﴿ما يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلّا كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ .

وكقول الشاعر:

كُنْ للخَليلِ نَصيراً جارَ أوْ عَـدَلا ... وَلا تَشِـحَّ عـليهِ جـادَ أو بَـخِلا

وإن لم يكن بعد (إلّا) ولا قبل (أوْ) فالأكثر اقترانه في الإثبات (بالواو وقد) مع الضمير ودونه.

قوله: «والثاني»: أي الاستغناء عن الضمير بالواو، مثاله: ولم تكن للحرب دائرة علىٰ ابني ضمضم، فإنّ الرابط فيها الواو وحدها.

قوله: «والثالث»: أي الجمع بينهما، مثل ﴿ولم يوح إليه شيء﴾ فقد جمع في الربط بين الواو والضمير، ومثله: ولم ترد إسقاطه.

قوله: ﴿إلّاكانوا به يستهزئون﴾ : وقعت الجملة الحالية بعد إلّا، ورابطها الضمير وحده.

قوله: «جارَ أو عَدَلا»: بمعنىٰ كن للخليل ناصراً علىٰ كلتا حالتيه، جوره وعدله، فليست الحال جار وحدها الواقعة قبل أو بل هي وما بعدها.

فالأول نحو قوله تعالىٰ: ﴿أفتطْمَعُونَ أنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعونَ كلامَ الله﴾، والثاني كقولك: جاءَ زيدٌ وقدْ طلَعَت الشمسُ، ويقل تجريده من الواو و (قد)، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾، ﴿وجاؤُوا أباهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ﴾.

قالوا: وأقل منه تجريده من (قد) وحدها، كقوله تعالىٰ: ﴿الّذينَ قالُوا لإخوانِهِمْ وقَعَدُوا﴾، وأقل من تجريده من (قد) تجريده من الواو وحدها كقول الشاعر:

وقفْتُ برَبْعِ الدار قَدْ غَيَّرَ البِلا مَعارفَها والسارياتُ الهَواطِلُ

وإن كانت الجملة الحالية اسمية، فإن لم تكن مؤكدة فالأكثر مجيئُها بالواو مع الضمير ودونه.

فالأول كقوله تعالىٰ: ﴿فلا تَجْعَلوا لله أنداداً وأنتُم تَعْلمون﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ألمْ تَرَ إلىٰ الذينَ خَرَجوا مِنْ دِيارِهِمْ وهُمْ أُلوفٌ حَذَرَ الموْتِ﴾.

قوله: «فالأوّل»: أي مع الضمير، والثاني دون الضمير، أمّا التي مع الضمير فقوله: ﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله﴾ والتي دون الضمير، كقولك: جاء زيد وقد طلعت الشمس.

قوله: ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾: الاستشهاد بهذه الآية للجملة الحالية المصدّرة بفعل ماض ليس بصحيح، إذ الجملة الحالية فيها هي قوله «يبكون» وفعلها مضارع لا ماضٍ وصدرها ﴿وجاءوا أباهم﴾ ليس بحال، فليتوجه إلىٰ ذلك وإلىٰ سياق الآية بالنسبة إلىٰ ما قبلها.

قوله: «﴿وقعدوا﴾»: جملة حالية مقرونة بالواو والضمير، لكن بدون قد.

قوله: «قد غير البلا معارفها»: الجملة حالية مقرونة بقد، والضمير من دون الواو.

قوله: ﴿وأنتم تعلمون﴾: جملة حالية بالواو مع الضمير.

والثاني كقوله تعالىٰ: ﴿كَما أخْرَجَك رَبُّك مِنْ بَيْتِك بالحَقِّ وإنَّ فَريقاً مِنَ المؤمنينَ لَكارهُونَ﴾.

وقد يستغنىٰ بالضمير عن الواو، كقوله تعالىٰ: ﴿وَقُلْنا اهْبطُوا بَعْضُكُمْ لبَعْض عَدُوٌّ﴾، وقول الشنفري الأزدي:

وتشْرَب أسآر القطا الكُدْر بَعدما ... سَرَتْ قرَباً أحْناؤها تتَصَلْصَلُ

وقول الآخر:

ثمَّ راحُوا عَبَقُ المِسْكِ بهِمْ ... يُلْحِفُونَ الأرْضَ هُدَّابَ الأُزُرْ

وأنشد أبو علي في الإغفال:

ولَوْلا جَنانُ اللَّيْل ما آبَ عامِرٌ ... إلىٰ جَعْفَرٍ سِرْبالُهُ لَمْ يُمزَّقِ

وإن كانت الجملة الاسمية مؤكدة لزم الضمير وترك الواو، نحو: هو الحق لا شُبْهَةَ فيه، وكقوله تعالىٰ: ﴿ذلكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيه﴾.

وَٱلْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً، وإليه الإشارة بقوله:

قوله: ﴿وان فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾: بالواو من دون ضمير.

قوله: ﴿بعضكم لبعض عدوّ﴾: جملة حالية بالضمير من دون الواو، ومثلها قوله: أحناؤها تتصلصل، وكذلك قوله: عبق المسك بهم.

قوله: «في الإغفال»: أي من الواو ـ سرباله لم يمزّق ـ جملة حالية بالضمير من دون الواو.

قوله: «هو الحقّ لا شبهة فيه»: فلا شبهة فيه جملة حالية بالضمير مع ترك الواو، وكذلك قوله: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾.

وبَعْضُ ما يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

أي : منع، فيحذف عامل الحال جوازاً لحضور معناه ، أو تقدم ذكره .

فحضور معناه نحو قولك للراحل : راشداً مهدياً ، وللقادم من الحج : مبروراً مَأْجوراً ،

بإضمار (تذهب ، ورجعت) .

وتقدم ذكره نحو قولك راكباً ، لمن قال : كيفَ جئتَ؟ وبلىٰ مسرعاً ، لمن قال : لم تنطلق ، قال الله تعالىٰ : ﴿**بَلَىٰ قادِرين**﴾ أي : نجمعهما قادرين .

ويحذف عامل الحال وجوباً إذا جرت مثلاً، كقولهم : «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلفينَ كنَّاتٍ» بإضمار : عرفتهم ، أو بيَّن بها ازدياد ثمن شيئاً فشيئاً ، أو غير ذلك، كقوله : بعته بدرهم فصاعداً ، أي : فذهب الثمن صاعداً ، وتصدّق بدينار فسافلاً ، أي : فانحط المتصدَّق به سافلاً ، أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره، فالتوبيخ نحو : أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ؟ وأقاعِداً وقَدْ سارَ الركبُ؟ ومنه قولك لمن لا يثبت علىٰ حال : أتميمياً مرةً وقيسياً أخرىٰ؟ بإضمار «أتتحول» ، وقولك لمن يلهو دون أقرانه : ألاهياً وقدْ جَدَّ قُرِناؤُكَ؟ بإضمار «أتثبت».

وغير التوبيخ، كقولك : هنيئاً مريئاً .

قال سيبويه : وإنما نصبته ؛ لأنه ذكر خير أصابه إنسان ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت: ثبت له هنيئاً مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً.

قوله: «أو غير ذلك»: كالنقصان تدريجاً.

وقد يحذف وجوباً في غير ما ذكرناه، كالمؤكِّدة مضمون جملة والسادّة مسد الخبر، نحو: ضَرْبي زيداً قائِماً.

قوله: «كالمؤكدة مضمون جملة»: نحو هو الحق بيّناً، وزيد أبوك عطوفاً.

قوله: «والسادّة مسدّ الخبر»: كما تقدم في باب المبتدأ والخبر من قولنا: ضربي زيداً قائماً، فقائماً سدّت مسدّ خبر ضربي.

التمييـــز

اِسْـــمٌ بِـمَعْنَىٰ مِـنْ مُـبِينٌ نَكِـرَهْ   يُنْصَبُ تَـمْيِيزاً بِـمَا قَـدْ فَسَّـرَهْ

كَشِـــبْرٍ أرْضاً وَقَـــفِيزٍ بُـــرًّا   وَمَـــنَوَيْنِ عَسَـــلاً وَتَـــمْرَا

من الفضلات ما يسمىٰ مميّزاً وتمييزاً ، ومفسّراً وتفسيراً .

وهو : كل اسم نكرة مضمّن معنىٰ (مِنْ) لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو إجمال في نسبة العامل إلىٰ فاعله أو مفعوله .

(فالاسم) جنس ، وقولي : «نكرة» مخرج للمشبه بالمفعول به، نحو : الحسن الوجهَ ، و«مضمن معنىٰ مِنْ» مخرج للحال ، و «لبيان ما قبله» مخرج لاسم «لا» للتبرئة ، ولنحو «ذنباً» من قوله :

التمييز

قوله: «ينصب تمييزاً بما قد فسّره» : أي من المبهمات التي تفسّرت به.

قوله: «نحو الحسن الوجه» : بنصب الوجه بناء علىٰ أنه شبيه بالمفعول به، لا أنه تمييز، لكونه معرفة وإن كان في معنىٰ التمييز، لبيانه اسماً مجمل الحقيقة قبله، وهو كلمة الحسن.

قوله: «ومضمّن معنى من مخرج للحال» : لأنها بمعنىٰ في حال كذا.

قوله: «مخرج لاسم لا للتبرئة» : المراد لا النافية للجنس، نحو لا رجل، فإنه في تقدير لا من رجل، لكن معنىٰ من فيها للاستغراق، فرجل وإن كان اسماً نكرة بمعنىٰ من، لكنه

أستَغْفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

ومعرَّف أنّ من شرط التمييز تقدم عامله عليه، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وقولي: «من إبهام في اسم مجمل الحقيقة، أو من إجمال في نسبة العامل إلىٰ فاعله أو مفعوله» بيان لأنّ التمييز علىٰ نوعين:

أحدهما: ما يبين إبهام ما قبله، من اسم مجمل الحقيقة، وهو ما دل علىٰ مقدار، أو شبهه، فالدال علىٰ مقدار: ما دلّ علىٰ مساحة، نحو: ما لَه شبرٌ أرْضاً، وما في السماء قَدْرُ راحةٍ سَحاباً، أو وزن، نحو: لَهُ مَنوان عَسلاً، ورطل سمناً، أو كيل، نحو: له قفيزان برّاً، ومكوكان دقيقاً، أو عدد نحو: ﴿**أحدَ عشرَ كوكباً**﴾، و ﴿**أربعين ليلةً**﴾.

وأما الدال علىٰ شبه المقدار، فنحو قوله تعالىٰ: ﴿**مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خيراً**﴾، وذنوبٌ ماءً، وحبٌّ برّاً، وراقودٌ خلاً وخاتمٌ حديداً، وبابٌ ساجاً، ولنا أمثالُها إبلاً وغيرها شاءً.

والنوع الثاني: ما يبين إجمالاً في نسبة العامل إلىٰ فاعله أو مفعوله، نحو:

خارج لما بيّناه، وهكذا يخرج ذنباً وإن كان تقديره: أستغفر الله من ذنب، إلّا أنّ من هنا للابتداء، بمعنىٰ أستغفره من أوّل الذنوب إلىٰ ما لا نهاية له، فذنباً اسم نكرة بمعنىٰ من، لكن باللون الذي ذكرناه.

قوله: «ومعرّف»: أي يفهم من التعريف حيث قال لبيان ما قبله ان من شرط التمييز تقدّم عامله عليه.

قوله: ﴿**مثقال ذرّة خيراً**﴾: فخيراً تمييز لذرّة، وهي ليست مقداراً، ولكنها تشير إلىٰ المقدار باعتبار قلّتها، وهكذا ذنوب ماء، فإنه ليس مقداراً مضبوطاً بل قريب منه.

طاب زيدٌ نفساً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وفجَّرنا الأرضَ عيُوناً ﴾ ، فإنّ نسبة (طاب) إلىٰ (زيد) مجملة تحتمل وجوهاً ، و (نفساً) مبيّن لإجمالها ، ونسبة (فجّرنا) إلىٰ الأرض مجملة أيضاً و (عيوناً) مبيّن لذلك الإجمال .

ومثل ذلك : تصبَّبَ زيدٌ عرقاً ، وتفقأ الكَبْشُ شَحْماً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ واشْتَعَلَ الرأْسُ شَيْباً ﴾ ، و ﴿ هُم أحْسَنُ أثاثاً ﴾ ، و «سِرْعانَ ذا إهالَةً».

ومثله أيضاً : وَيحَهُ رجلاً ، وحسبُكَ به فارساً ، ولله دَرُّهُ إنساناً ؛ لأنه في معنىٰ ذي النسبة المجملة ، فكأنه قيل : ضَعُفَ رجُلاً ، وكَفاكَ فارساً ، وعَظُمَ إنساناً.

واعلم أنّ تمييز المفرد إن بيّن العدد فهو واجب الجر بالإضافة ، أو واجب النصب علىٰ التمييز ، كما سنذكره في بابه .

وإن بيّن غير العدد فحقُّه النصب ، ويجوز جره بإضافة المميز إليه، إلّا أن يكون مضافاً إلىٰ غيره مما لا يصح حذفه، فيقال : ما له شبرُ أرضٍ ، وله مَنَوا سَمْنٍ ، وقفيزا برٍّ ، وذَنوبُ ماءٍ ، وراقودُ خلٍّ ، وخاتمُ حديدٍ .

ويقال في نحو : هو أحسنُ الناسِ رجلاً ، هو أحْسَنُ رَجلٍ ؛ لأنّ حذف المضاف إليه غير ممتنع .

فلو كان المميز مضافاً إلىٰ ما لا يصح حذفه تعيّن نصب المميز ، وذلك نحو : ما فيها قَدْرُ راحةٍ سحاباً ، وله جَمامُ المكوكِ دقيقاً ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَنْ يقبَل مِنْ أحدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ﴾ ، وقد نبّه علىٰ هذا بقوله :

قوله: «سرعانَ ذا إهالةً»: سرعان بالفتح اسم فعل ماضٍ أي أسرع، وذا اسم إشارة فاعل، وإهالة بالنصب تمييز للفاعل.

قوله: «﴿ ملء الأرض ذهباً ﴾»: فإنه لا يصح أن يقال: ملء ذهب أو قدر سحاب أو جمام

وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا ٱجْرُرْهُ إِذَا ... أَضَفْتَهَا، كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا
وَٱلنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إِنْ كَانَ مِثْلَ: مِلْءُ ٱلأَرْضِ ذَهَبَا

الإشارة بـ (ذي) إلىٰ ما دلّ علىٰ مساحة أو كَيل أو وزن ، فيفهم من ذلك أنّ التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين .

وقوله :

والنَّصبُ بعد ما أضيف وَجَبا ... البيت

مبيّن أنّ جواز الجر مشروط بخلو المميز عن الإضافة إذا كان ما لا يصحّ فيه حذف المضاف إليه، نحو : ﴿مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾ فإنه لو قيل مكانه : ملء ذهب لم يستقم ، كما ذكرنا .

وَٱلْفَاعِلَ ٱلْمَعْنَىٰ ٱنْصِبَنْ بِأَفْعَلَا ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَىٰ مَنْزِلَا

من التمييز المبين للإجمال في النسبة الواقع بعد أفعل التفضيل، وهو نوعان : سببيّ ، وما أفعل التفضيل بعضه .

فالسببي هو المعبر عنه بالفاعل المعنىٰ ؛ لأنه يصلح للفاعلية عند جعل (أفعل ، فعلاً) كقولك في: أنْتَ أعْلَىٰ مَنْزِلاً : عَلا منزِلُك، وهذا النوع يجب نصبه،

دقيق، لفساد المعنىٰ مع الحذف.

قوله: «فَيُفْهَمُ من ذلك»: أي من إشارته بذي إلىٰ شبر وقفيز ومنوين أنّ العدد خارج.

قوله: «والفاعل المعنىٰ»: أي الذي يؤل إلىٰ الفاعلية، فأنت أعلا منزلاً في قوّة قولك: علا منزلك.

نحو : أكثر مالاً ، و «خَيْرٌ مقاماً وأحسنُ نَدِيّاً».

وأما ما أفعلُ التفضيل بعضَهُ، فيجب جره بالإضافة، إلّا أن يكون أفعل مضافاً إلىٰ غيره، تقول : زيدٌ أكرمُ رجلٍ، وأفضلُ عالمٍ، بالجر .

فلو أضفت (أفعلَ) إلىٰ غير المميز قلت : زيدٌ أكرمُ الناسِ رجُلاً ، وأفضلهم عالِماً ، بالنصب لا غير .

وَبَعْدَ كُلِّ مَا ٱقْتَضَىٰ تَعَجُّبَا ۞ مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يجوز في كلّ فعل تعجب أن يقع بعده التمييز ، لبيان إجمال نسبته إلىٰ الفاعل أو إلىٰ المفعول .

فالأول نحو : أحسن بزيدٍ رجلاً ، وأكْرِم بأبي بكر أباً .

والثاني نحو : ما أحسَنَهُ رجلاً ، وما أكرمَهُ أباً ، ومنه : للهِ دَرُّهُ فارساً ، وحسبُكَ به كافِلاً .

وَٱجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي ٱلْعَدَدْ ۞ وَٱلْفَاعِلِ ٱلمَعنَىٰ، كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

يجوز في كلّ ما ينصب علىٰ التمييز أن يجر بـ(مِنْ) ظاهرة، إلّا تمييز العدد والفاعل في المعنىٰ .

أما تمييز العدد، نحو : أحَدَ عَشَر رجُلاً ، فلا يجوز الجر بـ(مِنْ) في شيء

قوله: «زيد أكرم رجل»: فزيد بعض من ملاك أكرم رجل.

قوله: «ومنه: لله درّه فارساً، وحسبك به كافلاً»: بمعنىٰ عظم زيد فارساً، وكفاك كافلاً.

قوله: «نحو أحد عشر رجلاً»: فلا يجوز أحد عشر من رجل.

منه .

وأما الفاعل في المعنىٰ نحو : طابَ زيدٌ نَفْساً ، وهو حَسَنٌ وَجْهاً ، فلا يجوز أيضاً جرهّ بـ(مِنْ) إلاّ في تعجب أو شبهه، كقولهم : (لله دَرُّهُ مِنْ فارسٍ) ، وكقول الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِواهُ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رجُلٍ تَهامي

وما عدا ذينكَ من المميزات فجائز دخول (مِنْ) عليه، كقولك : ما في السماء قدرُ راحَةٍ مِنْ سحابٍ ، وله مَنوانِ من سَمْنٍ ، وقفيزانِ من بُرٍّ ، وراقودٌ من خلٍّ ، وملء الإناءِ من عسل ، وخاتمٌ من حديدٍ ، وأمثالها مِن إبل .

وَعَامِلَ ٱلتَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَٱلْفِعْلُ ذُو ٱلتَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

مذهب سيبويه رحمه الله امتناع تقديم التمييز علىٰ عامله مطلقاً ، ولا خلاف في امتناع تقديمه علىٰ العامل ، إذا لم يكن فعلاً متصرّفاً .

أما إذا كان فعلاً متصرّفاً، نحو : (طابَ زيدٌ نفساً) فمذهب الكسائي والمازني والمبرِّد جواز تقديم التمييز عليه قياساً علىٰ غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولم يجز ذلك سيبويه ؛ لأنّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرّف كونه فاعلاً في الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلىٰ غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقّه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، وحجتهم : أنه فعل متصرف .

قوله: «نحو طاب زيد نفساً»: فلا يقال طاب زيد من نفس.

قوله: «نزراً سُبِقا»: يقرأ سُبِق بالبناء للمجهول.

قوله: «علىٰ عامله مطلقاً»: أي فعلاً متصرفاً كان أم غير متصرف.

والقول ما قاله سيبويه؛ لأنّ الفاعل لا يتقدم علىٰ عامله.

فإن قلت: فما تقول في التقديم في نحو قول ربيعة بن مقروم:

وَوَارِدَةٍ كأنَّـها عُـصُبُ القَـطا ... تُثيرُ عـجَاجاً بـالسنابك أصْـهَبا

رَدَدْتُ بمثْلِ السيدِ نَـهْدٍ مـقَلِّصٍ ... كـميشٍ إذا عِـطْفاهُ مـاءً تـحلَّبا

وقول الآخر:

ولَسْتُ إذا ذَرْعاً أضـيقُ بـضارعٍ ... ولا يائِسٍ عنْدَ التّعسُّرِ مِن يُسْـرِ

وقول الآخر:

أتـهجُرُ لَـيْلىٰ للـفِراقِ حَـبيبَها ... وما كـان نَـفْساً بـالفِراقِ تَـطِيبُ

قلت: هو مستباح للضرورة كما استبيح لها تقديم التمييز علىٰ العامل غير المتصرف، فيما ندر من قول الراجز:

ونـارُنا لَـمْ يُـرَ نـاراً مِـثْلُها ... قـدْ عَـلمَتْ ذاكَ مَـعَدٌّ كُـلُّها

قوله: «ماء تحلّبا»: أصله تحلّب ماء.

قوله: «ولست إذا ذرعاً أضيق»: أي أضيق ذرعاً، وهكذا قوله: وما كـان نـفساً بـالفراق تطيب، أي تطيب نفساً.

قوله: ونارنا لم ير ناراً مثلها ... قد علمت ذاك معدّ كلها

أصله: مثلها ناراً، ويرىٰ الشارح أنّ العامل هو مثل، وهو جامد وعمله أنـما سـاغ لدلالته علىٰ المماثلة.

حروف الجر

هَاكَ حُرُوفَ ٱلْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَىٰ ... حَتَّىٰ خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَىٰ
مُذْ مُنْذُ رُبَّ ٱللامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَٱلْكَافُ وَٱلْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَىٰ

هذه الحروف كلّها مستوية في الاختصاص بالأسماء والدخول عليها لمعانٍ في غيرها، فاستحقت أن تعمل ؛ لأنّ كل ما لازم شيئاً وهو خارج عن حقيقته أثَّرَ فيه غالباً، ولم تعمل الرفع لاستئثار العمدة به، ولا النصب لإبهام إهمال الحرف، فتعيّن الجر .

ولكل من هذه الحروف سوىٰ ما ذكر في الاستثناء تفصيل يأتي ذكره إلّا (كي ، ولعَلَّ ، ومَتىٰ) ، وقلَّ من يذكرهُنَّ مع حروف الجر ، لغرابة الجرِّ بهنَّ .

فأما (كي) فتكون حرف جر في موضعين :

حروف الجرّ

قوله: «لمعان في غيرها»: يعني أنّ هذه الحروف أنما تعطي معنىٰ الإلصاق أو السببية أو المجاوزة إلىٰ غير ذلك، باعتبار سياقها، وهي بذلك ليست إلّا للربط.

قوله: «لإبهام إهمال الحرف»: بمعنىٰ أنّنا إذا نصبنا ما بعد حرف الجرّ أوهم ذلك أنّ حروف الجرّ مهملة من العمل، وأنّ النصب بالعامل المتقدم، كمررت ؛ لأنّ العوامل السابقة حتىٰ لو كانت قاصرة، فيها شبه تقاض للنصب، أمّا إذا جرّ ما بعدها انحصر العمل بها ؛ لأنّ الأفعال والعوامل الشبيهة بها لا يعرف عنها عمل الجرّ.

أحدهما : قولهم في الاستفهام عن علّة الشيء : (كَيْمَه) بمعنىٰ : لِـمَهْ؟ فَـ(كَيْ) هنا حرف جر دخل علىٰ (ما) فحذفت ألفها ، وزيدت هاء السكت وقفاً، كما يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة علىٰ (ما) الاستفهامية .

والثاني : قولهم : (جِئْتُ كي تَفعلَ) بمعنىٰ : لأن تفعل ، فـ(أن) المضمرة والفعل بعدها في موضع جر بـ(كي) كما يكون ذلك إذا قلت : لِتفْعَلَ.

ويدلك علىٰ إضمار (أنْ) بعد (كي) ظهورها في الضرورة كقوله :

فَقَالَتْ أكُلَّ الناس أصْبَحتَ مانحاً ... لسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا

ونَدَر دخول (كَيْ) علىٰ (ما) المصدرية في قول الآخر :

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإنّما ... يُرادُ الفَتَىٰ كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

أي : ليضر من يستحق الضر ، وينفع من يستحق النفع .

وأما (لعل) فتكون حرف جر في لغة بني عقيل ، روىٰ ذلك عنهم أبو زيد ، وحكىٰ الجر بها أيضاً الفراء وغيره .

وروي في لامها الأخيرة الفتح والكسر ، وأنشد باللغتين قول الشاعر :

لَعَلّ اللهِ فَضَّلَكُمْ علَيْنا ... بشيءٍ أنَّ أمّكُمُ شَريمُ

وأما (مَتىٰ) فتكون حرف جر بمعنىٰ (مِنْ) في لغة هذيل ، ومنه قول الشاعر :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمّ تَرَفَّعَتْ ... مَتىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ

ومن كلامهم : (أخرجَها مَتىٰ كُمِّه) أي : من كمه .

قوله: «إذا قلت لتفعل»: أي لأن تفعل، فكي في قولنا: كي تفعل مثل قولنا: لتفعلَ بلام الجرّ التعليليّة.

بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّىٰ ... وَٱلْكَافَ وَٱلْوَاوَ وَرُبَّ وَٱلتَّا

من حروف الجر ما يجر الأسماء الظاهرة والمضمرة كـ(من ، إلىٰ ، عَنْ ، عَلىٰ ، في ، والباء) .

ومنها ما يجر الأسماء الظاهرة فقط ، وهي المذكورة في هذا البيت ، فأما نحو :

وأُمَّ أوْعالٍ كَها أوْ أقْرَبا

وقولهم : «رُبَّهُ رَجُلاً مَرَرْتُ به» فقليل لا عبرة فيه ، وسَنُنَبِّهُ عليه إن شاء الله تعالىٰ .

وَٱخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً وَبِرُبْ ... مُنَكَّراً، وَٱلتَّاءُ للهِ وَرَبْ

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَىٰ ... نَزْرٌ كَذَا كَهَا وَنَحوُهُ أَتَىٰ

مُذْ ، ومنْذُ مختصان بأسماء الزمان، فإن كان ماضياً فهما لابتداء الغاية، نحو : ما رأيتهُ مُذْ يوم الجمعة ، وإن كان حاضراً فهما للظرفية، نحو : ما رأيتهُ مُذْ يومِنا .

وأما (رُبَّ) فحرف تقليل، ويستعمل في التكثير تهكماً ، قال الشاعر :

رُبَّ رفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ اليَوْ ... مِ وأسْرَىٰ مِنْ مَعْشَرٍ أقْيالِ

وتختص بالنكرات، نحو : (رُبَّ رجُلٍ لَقِيتُه) .

قوله: «فإن كان ماضياً»: أي الزمان ـ نحو ما رأيته مذ يومِ الجمعة: أي من يوم الجمعة ـ نحو ما رأيته مذ يومِنا ـ أي في يومنا.

وقد تدخل في السعة علىٰ مضمر، كما تدخل الكاف في الضرورة عليه، كقول العجاج:

خَـلَّىٰ الذَّنـابات شمالاً كَـثَبا ... وأمَّ أوْعـالٍ كَـها أوْ أقْـرَبا

وقول الآخر يصف حمار وحش وأتُناً:

فـلا تَـرىٰ بَـعْلاً ولا حَـلائِلا ... كَـهُ ولا كَـهُنَّ إلّا حـاظِلا

إلّا أنّ الضمير بعد (رُبَّ) يلزم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده، نحو: رُبَّه رجلاً عَرَفتَه، ورُبَّه امرأةً لقيتُها، وربَّهُ رَجليْن رأيتُهما، وأنشد أحمد بن يحيىٰ:

واهٍ رَأبْتُ وشيكاً صَدْعَ أعْـظُمِهِ ... ورُبَّهُ عَـطِباً أنْـقَذْتُ مِـنْ عَـطَبِهْ

وتجري (رُبَّ) مع إفادتها التقليل مجرىٰ اللام المقوية للتعدية في دخولها علىٰ المفعول به، وتختص بوجوب تصديرها، ونعت مجرورها، ومضي معداها، وهو ما بعد النعت من فعل مفرغ ظاهر أو مقدر.

مثال الظاهر: رُبَّ رجُلٍ كريمٍ عَرَفْت، ومثال المقدر: رُبَّ رجلٍ لقيتُه، أي: عرفت، وكذا قولك: ربَّ رجُلٍ رأيْت، ورُبَّ رَجُلٍ كريمٍ رأيته.

قوله: «وهو ما بعد النعت من فعل مفرغ»: غير شاغل وتارة يكون شاغلاً مثل رأيته.

قوله: «مثال الظاهر: ربّ رجل كريم عرفت»: فكريم صفة لمجرور ربّ، وهو رجل، وعرفت هو الفعل، ومثال المقدّر ربّ رجل لقيته أصله ربّ رجل عرفت لقيته، فعرفت في المثال الأول ظاهرة، وفي المثال الثاني مقدّرة، وكذا في الظهور، والتقدير، قولك ربّ رجلٍ رأيت، فهنا الفعل مقدّر؛ لأنّ رأيت المذكورة صفة لرجل، وقولك: ربّ رجل كريم رأيته، فكريم هو الصفة لرجل، ورأيته هنا فعل ظاهر.

وأما (التاءُ) فللقسم في مقام التعجب ولا يظهر معداها، ولا يجر بها إلاّ اسم الله، إلاّ ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: (تَرَبِّ الكعبة).

(والواو) كـ(التاء) في لزوم إضمار معدّاها.

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَٱبْتَدِئْ فِي ٱلأَمْكِنَهْ ... بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ ٱلأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ ... نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

تجيء (مِنْ) للتبعيض، نحو قوله تعالىٰ: **﴿وَمِنَ الناسِ مَنْ يَقولُ آمَنّا بالله﴾**، ولبيان الجنس، نحو قوله تعالىٰ: **﴿فاجتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأوْثانِ﴾**، ولابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالىٰ: **﴿مِنَ المسْجِدِ الحرام إلىٰ المَسْجِدِ الأقْصىٰ﴾**، وقد تجيء لابتداء الغاية في الزمان، نحو قوله تعالىٰ: **﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ علىٰ التَّقْوىٰ مِنْ أوّلِ يَوْمٍ﴾** وقول الشاعر يصف سيوفاً:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزْمانِ يَوْمِ حَليمَةٍ ... إلىٰ اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التجارِبِ

ومذهب البصريين أن (مِنْ) حقيقة في ابتداء الغاية في المكان، وإن استعملت في ابتداء الغاية في الزمان فمجاز، ولذلك تسمعهم يقولون في مثل قوله تعالىٰ: **﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ علىٰ التقْوىٰ مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ﴾** تقديره: من تأسيس أول يوم.

وتجيء (مِنْ) للتعليل، نحو قوله تعالىٰ: **﴿مِنْ أجْلِ ذلكَ كَتَبْنا علىٰ بَني**

قوله: «ولا يظهر معدّاها»: وهو أُقسم.

قوله: «والواو كالتاء في لزوم إضمار معدّاها»: فتقول: والله، ولا تقول: أُقسم والله.

قوله: «من تأسيس أوّل يوم»: وليس في هذا التقدير صحة، فإنّ (تأسيس) ليس مكاناً، بل هو حدث مصدري.

إسْرائِيلَ﴾ ، وقول الشاعر :

يُغْضِي حَياءً ويُغْضىٰ مِنْ مَـهابَتِهِ ... فَـما يُكَـلَّمُ إلّا حِـينَ يَـبْتَسِمُ

وتجيء زائدة جارّة لنكرة بعد نفي، نحو : «ما لِباغٍ مِنْ مَفَر» وقوله تعالىٰ : **﴿وما مِنْ إله إلّا الله﴾** أو نهي أو استفهام، نحو قوله تعالىٰ : **﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غير الله﴾** .

ويروىٰ عن الأخفش جواز زيادتها في الإيجاب ، وأنشد الشيخ مستشهداً له قول الشاعر :

وَكُنْتُ أرىٰ كالموتِ من بينِ ساعَةٍ ... فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كان مَـوْعِدَهُ الحَشْـرُ

وقول الآخر :

يَـظَلُّ بـه الحِـرْباءُ يَـمثُلُ قـائِماً ... ويَكْثُرُ فيهِ مِـنْ حَـنينِ الأبـاعِرِ

ولا حجة فيهما لإمكان كون (مِنْ) في البيت الأول لابتداء الغاية ، والكاف قبلها اسم .

والمعنىٰ : وكنت أرىٰ مِنْ بين ساعة حالاً مثلَ الموت ، علىٰ حدّ قولهم : رأيتُ منكَ أسَداً.

وفي البيت الثاني لبيان الجنس، وهي متعلقة بالاستقرار في موضع نصب

قوله:«وكنت أرىٰ كالموت من بين ساعة» : فالكاف هنا اسم بمعنىٰ مثل، ومن زائدة، والمعنىٰ كنت أرىٰ بين ساعة مثل الموت: وهكذا تدّعىٰ زيادتها في الإيجاب في قوله:

ويكثر فيه من حنين الأباعر

أي يكثر فيه حنين الأباعر.

قوله:«علىٰ حدّ قولهم : رأيت منك أسداً» : من هنا تجريدية، ولا ربط لها بابتداء الغاية.

على الحال من فاعل (يكثر) وهو ضمير ما دل عليه العطف على:

يظلُّ بِهِ الحرْباءُ يمثُلُ قائِماً

كأنه قيل: ويكثر فيه شيء آخر من حنين الأباعر.

لِلانْتِهَا حَتَّىٰ وَلَامٌ وَإِلَىٰ	وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلَا
وَٱللَّامُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي	تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي
وَزِيدَ وَٱلظَّرْفِيَّةَ ٱسْتَبِنْ بِبَا	وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ ٱلسَّبَبَا
بِالْبَا ٱسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ	وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا ٱنْطِقِ

دلالة (حتىٰ، وإلىٰ) علىٰ انتهاء الغاية كثيرة بخلاف اللام إلّا أنّ (إلىٰ) أمكن في ذلك من (حتىٰ)، تقول: سرتُ إلىٰ نِصْفِ الليلِ، وسار زَيْدٌ إلىٰ الصباح.

ولا يجر بـ(حتىٰ) إلّا آخر أو متصل بآخر، كقوله تعالىٰ: ﴿**سَلامٌ هيَ حتىٰ مَطْلِعَ الفَجْرِ**﴾.

وأما (اللامُ) فمثال مجيئها للانتهاء قوله تعالىٰ: ﴿**فسُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيت**﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿**يَجْري لأَجَلٍ مُسَمّىً**﴾.

وقوله: «وَمِنْ وباءٌ يُفْهِمانِ بَدَلا» مثال دلالة (مِنْ) علىٰ البدل قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَوْ نَشاءُ لَجعَلْنا منكُمْ ملائِكَةً**﴾ وقول الراجز:

قوله: «ويكثر فيه شيء آخر من حنين الأباعر»: أي كائناً من حنين الأباعر.

قوله: «﴿لجعلنا منكم ملائكة﴾»: أي بدلكم، وهكذا قوله ولم تذق من البقول الفستقا، أي بدل البقول، وهكذا قوله: لا يسرّني بها حمر النعم، أي بدلها، وكذلك قوله: فليت لي

جــاريَةٌ لَــمْ تأكُــلِ المُــرَقَّقا   ولَمْ تَــذُقْ مِــنَ البُــقُولِ الفُســتقا

أي : بدل البقول.

ومثال دلالة الباء علىٰ البدل قوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**لا يسرّني بها حُمُرُ النَّعَم**» ، وقول الشاعر :

فَــلَيْتَ لي بِــهِمُ قَــوْماً إذا رَكِــبُوا   شَنُّوا الإغــارَةَ فُــرْساناً وَرُكْــبانا

قوله : (واللامُ لِلْمِلْكِ) إلىٰ : (وَزيدَ) بيان لما عدا الانتهاء من معاني اللام .

فتكون للملك، نحو : المالُ لِزَيدٍ ، ولشبه المــلك، نــحو : البــابُ للــدار ، والسرج للفرس ، وللتعدية ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **فَهَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ وَلِياً** ﴾ وقلت له افعل ، وللتعليل، نحو : جئتُ لإكْرامِكَ .

ومنه قول الشاعر :

وإنِّــي لَــتَعْروني لِــذِكْراكِ هِــزَّةٌ   كما انْتَفَضَ العُصْفُور بَــلَّلَهُ القَــطْرُ

وتزاد مقوية لعامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً علىٰ غيره .

فالأول نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **إنْ كُنتم للرؤيا تَعبرُون** ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ **هدىً ورَحْمةً للذينَ هُمْ لرَبِّهِمْ يَرْهَبُون** ﴾ .

والثاني نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ** ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ **فعَّال لِما يريد** ﴾ .

بهم، أي بدلهم.

قوله:«ولشبه الملك» : كالاختصاص في قولنا الباب للدار، السرج للفرس.

قوله:«وللتعدية» : أي تعدية الفعل إلىٰ معموله، مثل فهب لي.

قوله:«﴿ **مصدقاً لما معهم** ﴾ » : فمصدّق اسم فاعل، وهو فرع من الفعل.

وقوله : (والظرْفيَّة استبِنْ بِبا) إلىٰ آخره بيان لمعاني (الباء) و (في) .

أما (الباء) فتكون للظرفية، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **وإنَّكُم لَتَمرُّون عليهِم مُصبِحين * وباللَّيْل** ﴾ .

وللسببية، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **فبظلمٍ مِنَ الذينَ هادوا حرّمنا عليهم طيّباتٍ أحِلَّت لَهُمْ** ﴾ .

وللاستعانة، نحو : كتبت بالقلم ، وذبحت بالسكين ، وللتعدية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **ولو شاء الله لَذَهَبَ بسَمْعِهم وأبْصارِهم** ﴾ ، وللإلصاق، نحو : مررتُ بزيدٍ ، وللمصاحبة، نحو : بعتُكَ الدارَ بأثاثِها ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ **ونَحْنُ نسبحُ بحَمْدِكَ ونُقَدِّسُ لكَ** ﴾ .

وبمعنىٰ (مِنْ) التي للتبعيض ، كقول الشاعر :

فَلَثَمْتُ فاها آخِذاً بِقُرُونِها ... شُرْبَ النّزيف بِبَرْدِ ماء الحَشْرَجِ

ذكر ذلك أبو علي الفارسي في التذكرة .

وحكي مثل ذلك عن الأصمعي في قول الشاعر :

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

وبمعنىٰ (عن) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **ويومَ تشقَّق السماءُ بالغَمام** ﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ **سألَ سائِلٌ بِعذابٍ واقِعٍ** ﴾ .

وأما (في) فتكون للظرفية الحقيقية، نحو : المالُ في الكيس ، والمجازية، نحو : نظرتُ في العِلم ، وللسببية كقوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**إنَّ امرأةً دَخَلَتِ**

قوله:«﴿ **تشقق السماء بالغمام** ﴾ » : أي عن الغمام، وهكذا ﴿ **سأل سائل بعذاب واقع** ﴾ أي عن عذاب واقع.

النارَ في هِرَّةٍ».

عَلَىٰ لِلاسْتِعْلَا وَمَعْنَىٰ فِي وَعَـنْ   بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَىٰ مَنْ قَـدْ فَـطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَـوْضِعَ بَـعْدٍ وَعَـلَىٰ   كَمَا عَلَىٰ مَوْضِعِ عَنْ قَدْ جُـعِلَا

(علىٰ) للاستعلاء حسّاً، نحو : ركبتُ علىٰ الفرَسِ ، أو معنى، نحو : تكبَّر عَلَيْه .

وقد تكون بمعنىٰ (في) الظرفية، نحو قوله تـعالىٰ : ﴿ واتَّـبَعُوا مـا تَـتْلُوا الشياطِينُ علىٰ مُلْكِ سُلَيْمان﴾ وقوله تعالىٰ : ﴿ وَدَخَلَ المدينَةَ علىٰ حين غَفْلَةٍ مِنْ أهْلِها﴾ ، وبمعنىٰ (عَنْ) كقول الشاعر :

إذا رَضِـيَتْ عَـليَّ بـنُو قُشَـيْرٍ   لَـعَمْرُ اللـهِ أعْـجَبَني رضـاها

وأما (عن) فللتجاوز، نحو : أعرِض عنه ، وأخذ عنه ، وقد تكون بمعنىٰ (بَعْد) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ .

وقول الأعشىٰ :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَـنْ غِبِّ مَـعرَكَـةٍ   لا تُلْفِنا عَن دِمـاء القَـوْمِ نَـنْتفِلُ

وبمعنىٰ (علىٰ) كقول الشاعر :

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلَت في حَسَب   عَنِّي ولا أَنْتَ ديّـاني فـتَخْزُوني

قوله: «في هرّة» : أي بسبب هرّة.

قوله: ﴿ طبقاً عن طبق﴾ : أي طبقاً بعد طبق، وهكذا قوله: لئن منيت بنا عن غبّ معركة، أي بعدنا.

قوله: «لا افضلت في حسب عنّي» : أي افضلت عليّ.

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا ٱلتَّعْلِيلُ قَدْ　　　يُعْنَىٰ وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَىٰ　　　مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

كون (الكاف) الجارة حرف تشبيه هو المشهور، وكونها للتعليل كثير، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿واذْكُرُوهُ كما هداكُمْ﴾.

وحكىٰ سيبويه: «كما أنهُ لا يعلم فتجاوَزَ الله عنْهُ» والتقدير: لأنّه لا يعلم، فتجاوز الله عنه.

وتزاد الكاف كقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ﴾.

وقول رؤبة:

لَواحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالمَقَقْ

أي: فيها مَقَقٌ، وهو الطول.

وتخرج عن الحرفية إلىٰ الاسمية، فتكون فاعلة كقوله:

أتنْتَهونَ وَلَن يَنْهىٰ ذوي شَطَطٍ　　　كالطّعنِ يذهبُ فيهِ الزيْت والفُتُلُ

ومبتدأ، كقول الشاعر:

أبداً كالفِراء فوق ذُراها　　　حِيْنَ يطْوي المسامِعَ الصَّرّارُ

قوله: ﴿كما هداكم﴾: أي لأجل هدايته لكم، وهكذا قوله: كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه، أي لأجل أنه لا يعلم.

قوله: «ولن ينهىٰ ذوي شطط كالطعن»: أي مثل الطعن، ومثالها مبتدأ.

قوله: «أبداً كالفراء فوق ذراها»: أي مثل الفراء فوق ذراها، ومثالها مجرورة.

ومجرورة بحرف، كقول الآخر :

بَيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جُمٍّ ... يَضْحَكْنَ عن كَالْبَرَدِ المُنهَمِّ

وقول الآخر :

بكا للقْوَةِ الشَّغْواءَ جُلْتُ فَلَمْ أكُنْ ... لأُوْلَعَ إلّا بالكَمِيِّ المُقَنَّعِ

وكذلك (عَنْ ، وعلىٰ) يخرجان عن الحرفية إلىٰ الاسمية فيجرَّان بـ(مِنْ) لا غير ، قال الشاعر :

فَقُلْتُ للركبِ لَمَّا أنْ علا بهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيّا نَظْرةٌ قَبَلُ

أَلْمحَةٌ مِنْ سَنا بَرْقٍ رأىٰ بَصَري ... أمْ وَجْه عالِيَة اختالَتْ بها الكِلَلُ

وقول الآخر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظمْؤُها ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهلِ

وَمُذْ وَمُنْذُ ٱسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا ... أَوْ أُولِيَا ٱلْفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ... هُمَا وَفِي ٱلْحُضُورِ مَعْنَىٰ فِي ٱسْتَبِنْ

(مُذْ ومُنْذُ) يُرفع اسم الزمان بعدهما ويجر، فإذا رُفِعَ، فهما اسمان مبتدآن بمعنىٰ أول المدة إن كان الزمان ماضياً ، نحو : ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة ، وبمعنىٰ جميع المدة إن كان الزمان حاضراً نحو : ما رأيته مُذْ شهرُنا .

وإذا جُرّ الزمان بعدهما فهما حرفا جرٍّ بمعنىٰ (مِن) مع الماضي وبمعنىٰ

قوله: «عن كالبرد»: أي مثل البرد.

قوله: «من عن يمين»: أي من جانب يمين الحبيا.

قوله: «غدت من عليه»: أي من فوقه.

(في) مع الحاضر كما تقدّم، وتليهما الأفعال، فيحكم بظرفيتهما وإضافتهما إلىٰ الجمل.

قال سيبويه في باب ما يضاف إلىٰ الأفعال من الأسماء: «ومما يضاف إلىٰ الفعل قولك: ما رأيته مُذ كان عندي، ومنذ جاءني» فصرّح بإضافة (مُذ) إلىٰ (كان) و (مُنْذُ) إلىٰ جاءني، ومثله قول الفرزدق:

مـا زالَ مُـذْ عَـقَدَتْ يَـداهُ إزارَهُ ... فسَـما فأدْرَكَ خَـمْسَةَ الأشـبارِ

يُدْني كَتائِبَ مِنْ كـتائِبَ تَـلْتَقي ... في ظِـلِّ مُـعتركِ العـجاجِ مـثارِ

وقد يضافان إلىٰ جملة اسمية كقول الآخر:

وما زلْتُ مَحْمولاً عَـلَيَّ ضـغِينَةٌ ... ومُضْطَلِعَ الأضْغانِ مُذْ أنـا يـافِعُ

والحاصل: أنَّ (مُذْ ومُنْذُ) لا يخرجان عن أن يكونا حرفي جر بـمعنىٰ: (مِنْ أو في) أو اسمين بـمعنىٰ أول المـدة أو جـميعها مـرفوعين بـالابتداء أو منصوبين علىٰ الظرفية.

وَبعْدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبَـاءٍ زِيـدَ مَـا ... فَلَمْ يَعُقْ عَـنْ عَـمَلٍ قَـدْ عُـلِمَا

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَٱلْكَافِ فَكَـفْ ... وَقَـدْ تَـلِيهِمَا وَجَـرٌّ لَـمْ يُكَـفْ

تدخل (ما) الزائدة علىٰ (مِنْ وَعَنْ والباء) فلا تكفهنَّ عن العمل.

مثال ذلك قوله تعالىٰ: ﴿**مِمّا خطيئاتِهِمْ أغْرِقُوا**﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿**عَما قليل ليصبحُنَّ نادِمِينَ**﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿**فَبِما رَحْمةٍ مِنَ الله لِنْتَ لَهُمْ**﴾.

قوله: «فأدرك خمسة الأشبار»: أي طالت قامته حتىٰ وصلت إلىٰ خمسة أشبار، يعني رشد وكبر.

وتدخل أيضاً علىٰ (رُبَّ والكاف) فتكفهما عن العمل غالباً، فيدخلان حينئذٍ علىٰ الجمل ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **رُبَما يَوَدُّ الذينَ كَفروا لَوْ كانُوا مُسلِمينَ** ﴾ .

وقال الشاعر :

رُبَّما الجاملُ المؤَبّل فيهمْ   وعَناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ

ونحوه في الكاف قول الآخر :

أخٌ ماجِدٌ لَمْ يُخْزِني يوْمَ مَشْهَدٍ   كَما سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

وقد تدخل (ما) علىٰ (ربّ والكاف) فلا تكفهما ، قال الشاعر :

ماويّ يا رُبَّتما غارَةٍ   شَعْواءَ كاللذْعَةِ بالمِيْسَمِ

وقال الآخر :

ونَنْصُرُ مَولانا ونَعْلَمُ أنَّهُ   كما الناسِ مَجْرومٌ علَيهِ وجارمُ

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ   وَٱلْفَا وَبَعْدَ ٱلْوَاوِ شَاعَ ذَا ٱلْعَمَلْ

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَىٰ رُبَّ لَدَىٰ   حَذْفٍ وَبَعْضُهُ يُرَىٰ مُطَّرِدَا

يجوز حذف (رُبَّ) وإبقاء عملها ، وذلك بعد (بَلْ ، والفاء) قليل ، وبعد (الواو) كثير ، ودونهن نادر ، فمن حذفها بعد (بل) قَوْل رُؤْبة :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاجِ قَتمُهْ   لا يُشْتَرىٰ كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

قوله: «ربما الجامل المؤبل فيهم»: دخلت ربّما هنا علىٰ جملة اسميّة، وفي قوله: ﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ علىٰ جملة فعلية.

ومن حذفها بعد الفاء قول الآخر :

فَمِثْلِك حُبْلىٰ قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... فأَلْهَيْتُها عَنْ ذي تمائمَ مُغْيِلِ

ومن حذفها بعد (الواو) قوله :

ولَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرْخىٰ سُدُولَهُ ... عَليَّ بأنْواعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلي

وأما حذفها دون (بل ، والفاء ، والواو) فكما ندر من قول الآخر :

رَسْمُ دارٍ وَقفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْت أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقد يعامل غير (ربَّ) معاملتها فيحذف ويبقىٰ جرُّهُ ، وذلك علىٰ ضربين : مقصور علىٰ السماع ، ومطّرد في القياس .

فمن الأول حذف (علىٰ) في قول رؤبة ، وقد قيل له : (كيْفَ أصْبحتَ)؟ «خيرٍ ، والحمدُ للهِ» .

وحذف (إلىٰ) فيما أنشده الجوهري :

وكريْمَةٍ مِنْ آلِ قيْسَ ألَفْتُهُ ... حتىٰ تَبذَّخَ فارْتَقىٰ الأعْلامِ

ومن الثاني حذف (مِنْ) بعد (كَمْ) الاستفهامية مجرورة بحرف، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريْتَ ثَوْبَكَ؟ بجر (درهم) بـ(من) مضمرة .

هذا مذهب سيبويه والخليل .

وذهب الزجاج إلىٰ أن الجر بالإضافة وهو ضعيف ؛ لأنّ (كَمْ) الاستفهامية

قوله: «رسم دار»: بكسر ميم رسم.

قوله: «أصبحت خيرٍ»: بكسر راء خير.

قوله: «فارتقىٰ الأعلام»: أي إلىٰ الأعلام.

قوله: «ومن الثاني»: أي مطّرد في القياس.

بمنزلة عدد ينصب مميزه ، وذلك لا يجرّ مميزه بالإضافة، فكذا ما هو بمنزلته .

ومنه أيضاً حذف حرف الجر لتقدم ذكره في نحو قولهم : «في الدار زَيْدٌ والحجرةِ عَمرٌو» تقديره : في الدار زيد ، وفي الحجرة عَمرٌو ، لئلا يلزم العطف علىٰ عاملين .

وحكىٰ سيبويه : «مَرَرْتُ برجل صالح إلّا صالحاً فطالحٌ ، وإلّا صالحاً فطالحاً» ، وقدّره: إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ ، وإن لا يكن صالحاً يكن طالحاً .

وحكىٰ يونس : «إلاّ صالحٍ فطالحٍ» علىٰ تقدير : إنْ لا أمرّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ .

وأجاز : أُمْرُرْ بأيّهم هو أفضَل إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو .

وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد (إن) أسهل من إضمار (ربَّ) بعد الواو ، فعلم من ذلك أنّ إضماره غير قبيح .

قوله: «وذلك»: يعني والعدد.

قوله: «لئلا يلزم العطف علىٰ عاملين»: والحقّ أن يقول معمولي عاملين، يعني يلزم أن لا يكون الجرّ بالعطف علىٰ الدار، بل بفي محذوفة ؛ لأنك إذا جعلته بالعطف، فقد عطفت علىٰ معمولي عاملين أحد المعمولين الدار، وهي معمولة لفي، والخبر الذي هو في الدار معمول للمبتدأ، فالعاملان المبتدأ وفي، والمعمولان هما الدار المجرورة بفي، وكلمة في الدار المتعلقة بكائن، الذي هو الخبر الواقعي، وعامله المبتدأ.

قوله: «إضمار هذه الباء بعد إنْ»: كما تقدم في مثال: امرر بأيّهم هو أفضل، إن زيد وإن عمرو، فإنّ أصله: إن بزيد وإن بعمرو.

الإضـــافَة

نُوناً تَلِي ٱلاِعْـرَابَ أَوْ تَـنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كَطُورِ سِينَا

وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ وَٱنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا ... لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَٱللَّامَ خُـذَا

لِمَا سِوَىٰ ذَيْنِكَ وَٱخْصُصْ أَوَّلَا ... أَوْ أَعْطِهِ ٱلتَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَـلَا

إذا أُريد إضافة اسم إلىٰ اسم آخر حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر، كقولك في ثوب: هذا ثوبُ زيْدٍ، أو مقدر، كقولك في: دراهم: هذهِ دراهمكَ، أو نُون تلي علامة الإعراب، كقولك في ثَوْبَيْن وبَنين: أعطيت ثَوْبَيْكَ، بَنيكَ.

ويجر المضاف إليه بالمضاف؛ لتضمنه معنىٰ (مِنْ) التي لبيان الجنس، أو (اللام) التي للملك أو الاختصاص بطريق الحقيقة أو المجاز.

فإن كان المضاف بعض ما أضيف إليه وصالحاً لحمله عليه كما في خاتم

الإضافة

قوله: «أو مقدر، كقولك في دراهم»: بالفتحة من دون تنوين؛ للمنع فيها عن الصرف، فدراهم حيث لا يرتفع عنها المنع من الصرف لا تنوّن، وكذلك لا تكون قابلة للتنوين مع أل والإضافة، ومعنىٰ كونه مقدّراً فيها أنها لولا المنع من الصرف لما كان من تنوينها مانع، حيث لا تصحبها أل ولا تقع مضافة، وإن كان التنوين لا يظهر عليها بحال، لا حال تجردها ولا حال اقترانها بأل، ولا حال إضافتها.

قوله: «لحمله عليه»: أي المضاف إليه علىٰ المضاف، فخاتم حديد يقال فيه: خاتم حديد،

فضَّة ، وثوب خزّ ، وباب ساجٍ ، وخمسة دراهم ، فالإضافة بمعنىٰ (مِنْ) وإن لم يكن كذلك كما في غُلامُ زيدٍ ، ولجامُ الفرس ، وبعض القوم ، ورأس الشاةِ ، ويوم الخميس ، ومكر الليل ، فالإضافة بمعنىٰ (اللام) .

ومن العلماء من ذهب إلىٰ أن الإضافة كما تكون بمعنىٰ (مِنْ) و (اللام) تكون بمعنىٰ (في) ممثلاً بقوله تعالىٰ : ﴿ **للذين يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهم تَرَبُّصُ أرْبَعَةِ أشْهُر** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **فَصِيامُ ثلاثَةِ أيَّامٍ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **يا صاحِبَي السِّجْنِ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **بَلْ مَكرُ الليلِ والنهار** ﴾ .

ونحو قول حسان رضي الله عنه :

تُسائِلُ عَنْ قِرْمٍ هِجان سُمَيْدَعٍ ... لَدىٰ البأسِ مغوار الصباحِ جَسُورِ

واختارَ الشيخ رحمه الله هذا المذهب ، فلذلك قال :

والثانيَ اجرزْ وانْوِ مِنْ أو في إذا ... لَمْ يصْلُح إلّا ذاكَ واللامَ خُذا

لما سِوىٰ ذينك ....

يعني : أنّ الإضافة علىٰ ثلاثة أنواع :

والضابط فيها : أن الإضافة إن تعين تقديرها بـ(مِنْ) لكون المضاف إليه اسماً للجنس، الذي منه المضاف فهي بمعنىٰ (مِنْ) أو تقديرها بـ(في) لكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف فهي بمعنىٰ (في) .

وثوب خزّ يقال فيه: ثوب خزّ، وباب ساج يقال فيه: باب ساج، وخمسة دراهم يقال فيه: خمسة دراهم، وهلمّ جرّا.

قوله: ﴿ تربص أربعة أشهر ﴾ : أي تربص في أربعة أشهر، وهكذا صيام ثلاثة أيام، صيام في ثلاثة أيام، و ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ يا صاحبي في السجن ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ بل مكر في الليل، ومغوار الصباح، مغوار في الصباح.

وإن لم يتعين تقديرها بأحدهما فهي بمعنىٰ (اللام).

والذي عليه سيبويه وأكثر المحققين: أنّ الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنىٰ (اللام) أو بمعنىٰ (مِنْ) وموهم الإضافة بمعنىٰ (في) محمول علىٰ أنها فيه بمعنىٰ (اللام) علىٰ المجاز.

ويدلُّ علىٰ ذلك أُمور:

أحدها: أنّ دعوىٰ كون الإضافة بمعنىٰ (في) يستلزم دعوىٰ كثرة الاشتراك في معناها، وهو علىٰ خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني: أنّ كل ما ادّعي فيه أنّ إضافته بمعنىٰ (في) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنىٰ اللام مجازاً، فيجب حمله عليه لوجهين: أحدهما أنّ المصير إلىٰ المجاز خير من المصير إلىٰ الاشتراك، والثاني أنّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، كما في قوله:

إذا كوكبُ الخَرْقاء لاحَ بسُحرَةٍ ... سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَها في القرائِبِ

وقول الآخر:

إذا قال قَدْني قالَ بالله حِلْفَةً ... لتُغْنِي عنِّي ذا إنائكَ أجْمَعا

قوله: «كثرة الاشتراك في معناها»: فتكون بمعنىٰ في أو من أو اللام، وقلة الاشتراك كونها بمعنىٰ من أو اللام فقط.

قوله: «أنّ المصير إلىٰ المجاز خير من المصير إلىٰ الاشتراك»: أي اللفظي، كما هو عند جماعة من العلماء، وإن كان مورد نقاش.

قوله: «كوكب الخرقاء»: نسبة الكوكب إلىٰ الخرقاء مجاز واضح.

قوله: «ذا إنائك أجمعا»: سياق الشعر يفسّر أنّ المراد بقوله: ذا إنائك هو أنّ الإناء لصاحب الطعام لا للمبذول له الطعام في حال أنّ صاحب الطعام المالك للإناء نسبة للمدعوّ،

والإضافة بمعنىٰ (في) مختلف فيها، والحمل علىٰ المتفق عليه أولىٰ من الحمل علىٰ المختلف فيه.

الثالث: أن الإضافة في نحو: ﴿**بَلْ مَكرُ الليلِ**﴾ إما بمعنىٰ اللام علىٰ جعل الظرف مفعولاً به علىٰ سعة الكلام، وإما بمعنىٰ (في) علىٰ بقاء الظرفية، لكن الاتفاق علىٰ جواز جعل الظرف مفعولاً به علىٰ السعة كما في: صيد عليه يومان، وولد له ستّون عاماً، والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنىٰ (في) يرجّح الحمل علىٰ الأول دون الثاني.

واعلم أنّ الإضافة علىٰ ضربين: لفظية ومعنوية.

فإن كان المضاف وصفاً يعمل فيما أُضيف إليه عمل الفعل، كما في: حَسَنُ الوجْه، وضاربُ زَيْدٍ، فإضافته لفظية، وإن كان غير ذلك فإضافته معنوية، تُورِثُهُ تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة، كـ: غُلامُ رَجُل، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، كغلام زَيْد، ما لم يكن المضاف ملازماً للإبهام (كَغَيْرِ ومثْل) إذا لم يرد بهما كمال المغايرة والمماثلة.

وأمّا المضاف إضافة لفظية، فلا يتخصص بالإضافة ولا يتعرف، بل هو معها علىٰ إبهامه قبل؛ لأنّ المقصود منها: إما مجرد تخفيف اللفظ بحذف التنوين أو نون التثنية أو الجمع علىٰ حدّهما، كما في: هو حَسَنُ وَجْهٍ، وهما حسنا

وهي نسبة مجازية واضحة.

قوله: «علىٰ الأوّل»: يعني علىٰ المفعولية علىٰ سعة الكلام دون الثاني، وهو الحمل علىٰ الظرفية.

قوله: «علىٰ حدّهما»: أي علىٰ حد التثنية والجمع، كما في: هو حسن وجهٍ بالاضافة، وهما حسنا وجه كذلك، فإنهما أخفّ من قولنا: حسنٌ وجهاً وحسنان وجهاً.

وَجْهٍ ، وهم ضاربُو زَيْدٍ ، وإما ذهاب قبحٍ في الرفع ، والنصب علىٰ وجه التحقيق ، كما في الحسن الوَجْه، أو التشبيه، كما في الضارب الرجل.

وستسمع في الكلام علىٰ إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل ما يوضّح لك هذا .

وقد نبه علىٰ أنّ من الإضافة ما يفيد التخصيص ، أو التعريف بقوله :

.... واخْصُص أولا * أوْ أعْطِهِ التعْرِيفَ بالذي تَلا

بتنكيرالمفعول علىٰ معنىٰ: واخصص نوعاً من المضاف، أو أعطه التعريف بحسب ما للمضاف إليه من التنكير أو التعريف لا كلّ مضاف .

ثم بين ما لا يتخصص ولا يتعرف بالإضافة ليبقىٰ ما عداه علىٰ حكم الإطلاق الأول ، وبين اسم كل من النوعين فقال :

قوله:«واما ذهاب قبح في الرفع والنصب علىٰ وجه التحقيق كما في الحسن الوجه»: بضمّ هاء الوجه علىٰ الفاعلية للصفة المشبهة، وفتحها علىٰ التشبه بالمفعولية لها، أمّا ذهاب القبح في حالة الرفع فإننا إذا قلنا: زيد الحسن الوجه، لم يكن في الظاهر ما يربط الخبر بالمبتدأ، إذ لا ضمير في الخبر لرفع الصفة المشبهة معمولها علىٰ الفاعلية، أمّا حيث يضاف الحسن إلىٰ الوجه يكون مجال لتحمل الصفة ضمير زيد، وبذلك يرتفع القبح، وأمّا ذهابه في حالة النصب فإنّ نصب القاصر لمعموله قبيح بعد فرضه قاصراً، أمّا حيث يضاف إليه فإن القبح يرتفع.

قوله:«أو التشبيه، كما في: الضارب الرجل»: أي تشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبهة.

قوله:«علىٰ حكم الإطلاق الأوّل»: وهو اكتساب المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.

وَإِنْ يُشَابِهِ ٱلْمُضَافُ يَفْعَلُ   وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ
كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ ٱلأَمَلِ   مُرَوَّعِ ٱلْقَلْبِ قَلِيلِ ٱلْحِيَلِ
وَذِي ٱلإِضَافَةُ ٱسْمُهَا لَفظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

الوصف الذي يشابه الفعل المضارع في العمل هو ما أُريد به الحال أو الاستقبال من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل، كالذي اشتملت عليه أمثلة البيت الثاني ، والذي يدلّ علىٰ أن إضافة هذا الوصف في تقدير الانفصال وأنها لا تفيد فائدة الإضافة المعنوية جواز دخول (ربَّ) عليه كـ (رُبَّ راجينا) ومثله قول الشاعر :

يا رُبَّ غابطنا لَوْ كانَ يَطلبكُمْ   لاقَىٰ مُباعَدةً مِنكم وحِرْمانا

ونعت النكرة به، كقوله تعالىٰ : ﴿ **هَدْياً بالِغَ الكَعْبَةِ** ﴾ ونصبه علىٰ الحال، كقوله تعالىٰ: ﴿ **وَمِنَ الناسِ مَنْ يُجادِلُ في اللهِ بغَيْرِ عِلْم ولا هُدىً ولا كِتاب مُنير * ثانيَ عِطْفِهِ** ﴾ .

قوله: «وإن يشابه المضاف يفعل وصفاً»: أي حال كون المشابه ليفعل وصفاً اشتقاقياً اسم فاعل، كربّ راجينا، أو صفة مشبهة، كعظيم الأمل، أو اسم مفعول، كمروّع القلب وقليل الحيل من الصفات المشبهة.

وربّ قائل: لا شكّ في تفاوت المعنىٰ بين قولنا: راجي فقط وبين: راجينا، فإنّ إضافة راجي لنا أفادت أنه راج لنا، فأخرجته من الإبهام.

قلنا: الذي يرفع إبهامه أنّ أصله راج لنا، فهو قبل الإضافة كان مخصصاً بمتعلقه، وهكذا ضاربُ زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً، فإنه في عالم المفعولية أفاد التخصيص، فلم تعطه الإضافة أكثر ممّا كان عليه في حال نصبه لمفعوله.

وإنما سميت هذه الإضافة لفظية ؛ لأنّ فائدتها ليست عائدة إلّا إلىٰ اللفظ، إمّا إلىٰ تخفيفه وإمّا إلىٰ تحسينه .

وإنما سميت الإضافة المخصصة محضة ؛ لأنّها خالصة من شائبة الانفصال ، ومعنوية ؛ لأنّ فائدتها عائدة إلىٰ المعنىٰ ؛ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلىٰ التخصيص أو التعريف كما عرفت .

وَوَصْلُ أَلْ بِذَا ٱلْـمُضَافِ مُـغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ ٱلشَّعَرْ
أَوْ بِـالَّذِي لَـهُ أُضِـيفَ ٱلثَّـانِي ... كَـزَيْدٌ ٱلضَّـارِبُ رَأْسَ ٱلْـجَانِي
وَكَوْنُهَا فِي ٱلْوَصْف كَافٍ إِنْ وَقَعْ ... مُـثَنًّى أَوْ جَـمْعاً سَـبِيلَهُ ٱتَّـبَعْ

يختص المضاف إضافة لفظية بجواز دخول الألف واللام عليه بشرط كونه إما مضافاً إلىٰ ما فيه الألف واللام أو إلىٰ مضاف إلىٰ ما فيه الألف واللام : «كالْجَعْدِ الشَّعَر» و«الضاربُ رأس الجاني» ، وإما مثنى أو مجموعاً علىٰ حدّه، كقولك : (الضاربا زيْدٍ ، والمكرمُو عَمْرٍو ، وإلىٰ ذا الإشارة بقوله :

وكَوْنُها في الوَصْف كافٍ إن وَقَعْ ... مُـثَنّى أو جَـمْعاً سَـبيلَهُ اتَّـبَعْ

أي : وكون (أل) في الوصف المذكور كاف في اغتفاره وقوع الوصف مثنى أو جمعاً اتبع سبيل المثنىٰ في سلامة لفظ واحدِهِ والإعراب بالحرف ، بـ(كونها) مبتدأ و (إنْ وَقع) مبتدأ ثان ، و (كاف) خبره ، والجملة خبر الأول .

قوله:«ليست عائدة إلّا إلىٰ اللفظ، إمّا إلىٰ تخفيفه» : كما في الصفة المشبهة. «وإمّا إلىٰ تحسينه» كما في اسم الفاعل بما تقدّم توضيحه.

قوله:«ووصل أل بذا المضاف» : أي بهذا المضاف، وهو المضاف إضافة لفظية.

قوله:«فكونها مبتدأ، وإن وقع مبتدأ ثان، وكاف خبره» : بل الصحيح أنّ كونها مبتدأ،

ولو كان الوصف المعرّف بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع علىٰ حدِّهِ لم يضف إلىٰ ظاهر عارٍ من الألف واللام، إلّا عند الفراء ولا إلىٰ ضمير إلّا عند الرُّمَّاني والمبرّد في أحد قوليه ، ولا خلاف في صحة اتصال الضمير بالصفة .

لكنّ سيبويه يحكم علىٰ موضعه بما يستحقه الظاهر الواقع موقعه ، والأخفش يحكم عليه بالنصب دخلت الألف واللام علىٰ الصفة أو لم تدخل ، فضاربك ، والضاربك: عنده سيان في استحقاق النصب ، وهما عند الرماني سيان في استحقاق الجرّ ، والأول عند سيبويه مضاف ومضاف إليه ، والثاني ناصب ومنصوب .

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا

الإشارة بهذا البيت إلىٰ أنه إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالمضاف إليه جاز أن يعطىٰ المضاف ما للمضاف إليه من تأنيث أو تذكير ، فمن الأول قول الشاعر :

وجملة: إن وقع حال، وكاف خبر المبتدأ بهذا التقدير، وكونها في الوصف حال كونه مثنّى أو مجموعاً اتبع سبيل المثنّىٰ كافٍ في صحة إضافة الوصف إلىٰ غير المحلّىٰ بأل.

قوله:«إلّا عند الفرّاء» : فإنه يجيز: الضارب زيد.

قوله:«الواقع موقعه» : أي موضع الضمير.

قوله:«فمن الأوّل» : أي تأنيث المضاف باعتبار ما يضاف إليه مثل: تسفّهت أعاليها مرّ الرياح، فمرّ مذكّر في نفسه، لكن لما كان بحكم الزائد لصحة قولنا: تسفهت أعاليها الرياح أكسبه المضاف إليه ما فيه من تأنيث، ولذلك دخلت تاء التأنيث الساكنة علىٰ تسفّهت.

مَشَيْن كما اهتزّت رماحٌ تَسفَّهَتْ أعـــاليها مـرُّ الريـاحِ النَّـواسِـمِ

فأنَّث فعل (المرّ) وهو مذكر لتأنيث الرياح ، وجاز ذلك ؛ لأنّ الإسناد إلىٰ الرياح مغْنٍ عن ذكر (المَرّ) .

ومثله قول الآخر :

أَتيُ الفَواحِشِ عِـنْدَهُمْ مَـعْروفَةٌ وَلَـدَيْهِمْ تَـرْكُ الجَـميلِ جَـمالُ

ولو قيل في (قام غلامُ هندٍ) : قامت غلام هند ، لم يجز ؛ لأنّ الغلام غير صالح للحذف والاستغناء بما بعده عنه .

ومن الثاني قول الآخر :

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مـا يَـؤُولُ لَـهُ الأمْـ ـرُ مُعينٌ علىٰ اجْتنابِ التـوانـي

إذ لم يقل معينة .

ويـمكن أن يكـون مـثله قـوله تـعالىٰ : ﴿إنَّ رَحْـمَةَ اللـهِ قَـريبٌ مِـنَ المُحْسِنينَ﴾ .

وَلَا يُضَافُ آسْمٌ لِمَا بِهِ آتَّحَدْ مَـــعْنىً وَأَوِّلْ مُـوهِماً إذَا وَرَدْ

لا يضاف الشيء إلىٰ نفسه ؛ لأنّ المضاف إما مخصص أو معرف بالمضاف إليه ، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فلا يضاف مرادف إلىٰ مرادفه ، ولا موصوف إلىٰ صفته ولا صفة إلىٰ موصوفها ، وما أوهم شيئاً من ذلك أُوِّل .

قوله: «ومن الثاني»: أي من تذكير المضاف لتذكير المضاف إليه مثل: رؤية الفكر معين ؛ لأنّ أصله: الفكر معين، ويمكن أن يكون مثله ﴿إنّ رحمة الله قريب من المحسنين﴾ علىٰ أن يكون أصله: إنّ الله قريب من المحسنين.

فموهم الإضافة إلىٰ المرادف يؤوّل بإضافة المسمىٰ إلىٰ الاسم، فإذا قلت : جاء سعيدُ كرزٍ، فكأنك قلت : جاء مسمىٰ هذا اللقب ، وكذا نحو : يومُ الخميسِ ، وذات اليمين .

وموهم إضافة الموصوف إلىٰ الصفة يؤوّل بحذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه ، فإذا قلت : حبَّةُ الحَمْقاء ، وصلاة الأولىٰ ، ومسجد الجامعِ ، فكأنك قلت : حبةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاة الساعةِ الأُولىٰ ، ومسجد اليوم ، أو المكان الجامع .

وموهم إضافة الصفة إلىٰ الموصوف يؤوّل بإضافة الشيء إلىٰ جنسه بعد حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فإذا قلت : سَحْق عِمامَةٍ ، وجرْد قطيفةٍ ، فكأنك قلت : شيء سَحقٌ من عمامة ، وشيء جَرْدٌ من قطيفة .

وَبَعْضُ ٱلاَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا ... وَبعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

من الأسماء ما لازم الإضافة، وهو نوعان :

أحدهما : ما لازم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو : قُصارَىٰ الشيء وحُمادَاه ، أي : غايته ، ونحو : (لَدَىٰ ، وعِنْد ، وسِوَىٰ) .

والآخر : ما لازم الإضافة معنى ، وقد يفارقها لفظاً ، وإليه الإشارة بقوله :

قوله: «فإذا قلت: جاء سعيدُ كرزٍ»: بإضافة سعيد إلىٰ كرز، وهكذا يوم الخميس، وذات اليمين، بتقدير جاء مسمّىٰ هذا اللقب، واليوم المسمّىٰ بالخميس، والذات المسمّاة باليمين.

قوله: «وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفردا»: أي بعض ملازم الإضافة قد يأتي في اللفظ مجرداً عن الإضافة.

.... وبَعْضُ ذا قَدْ يأتِ لفظاً مُفْرَدَا

أي : وبعض ما لازم الإضافة قد يفرد عنها في اللفظ ، فتثبت له من جهة المعنىٰ فحسب ، كما في (كُلّ ، وبَعْض ، وأيّ) من قوله تعالىٰ : ﴿ **وإنَّ كُلّاًلَـمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّكَ أعْمالَهُم** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ علىٰ بَعْضٍ** ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **أيّاً ما تَدْعُو فَلَهُ الأسْماءُ الحُسنىٰ** ﴾ .

ثم الأسماء الملازمة للإضافة ثلاثة أنواع :

أحدها : ما لازم الإضافة إلىٰ المضمر .

والثاني : ما يضاف إلىٰ الظاهر والمضمر .

والثالث : ما لازم الإضافة إلىٰ الجمل .

أما النوع الأول ، فكما نَبَّهَ عليه في قوله :

وَبعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً آمْتَنَعْ إِيلاَؤُهُ آسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعدَيْ وَشَذَّ إِيلاَءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

أي مما لازم الإضافة إلىٰ المضمر : (وحْدَكَ ، وَلَبَّيْكَ) بمعنىٰ: إقامةً علىٰ إجابتك بعد إقامة، ودواليك بمعنىٰ: إدالةً لك بعد إدالةٍ، وسعديك بمعنىٰ : إسعاداً لك بعد إسْعادٍ، و (حَنَانَيْكَ) بمعنىٰ : تحنُّناً عليك بعد تحنن ، وهذاذَيْك بمعنىٰ : إسراعاً إليك بعد إسراع .

قوله: ﴿ وإن كلّاً ﴾ : أي من المحسنين والمسيئين، و ﴿ فضلنا بعضهم علىٰ بعض ﴾ أي بعضهم: و ﴿ أيّاً ما ﴾ أي أيّ اسم من الأسماء تدعوه بها.

قوله: «أمّا النوع الأوّل» : وهو ما لازم الإضافة إلىٰ المضمر.

ولا يضاف شيء من هذه الأسماء إلىٰ ظاهر إلّا فيما ندر من قول الشاعر :

دَعَـوْتُ لِـمـا نـابَنِي مِسْوَراً   فَـلَبّى فَـلَبَّي يَـدَيْ مِسْـوَرِ

أنشده سيبويه ؛ لأنّ يونس ذهب إلىٰ أنّ (لبّيكَ وأخواته) أسماء مفردة ، وأنه في الأصل «لبّىٰ» علىٰ وزن «فَعْلىٰ» ، فقلبت ألفه ياء لإضافته إلىٰ المضمر ، تشبيهاً لها بألف (إلىٰ ، وعلىٰ ، ولَدىٰ) فاستدلّ سيبويه بهذا البيت علىٰ أن (لبَّيْكَ) مثنىٰ اللفظ ، وليس مفرداً لبقاء يائه مضافاً إلىٰ الظاهر في قوله : «فلبّى فلبّي يَدَيْ مِسْوَرِ» .

وأما النوع الثاني ، فنحو : (قُصارىٰ ، وحُمادَىٰ ، وعِنْدَ ، ولَدَىٰ) .

وأما النوع الثالث فكالذي في قوله :

وَأَلْـزَمُوا إِضَـافَةً إِلَـىٰ ٱلْـجُمَلْ   حَـيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُـنَوَّنْ يُـحْتَمَلْ

إِفْـرَادُ إِذْ وَمَـا كَـإِذْ مَـعْنىً كَـإِذْ   أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ حِيْنَ جَا نُـبِذْ

قوله: «فلبّي يدَي مسور»: فإنه أضاف لبّي إلىٰ يدَي، وهو اسم ظاهر لا مضمر.

قوله: «تشبيهاً لها بألف إلىٰ وعلىٰ ولدىٰ»: حينما يقال: إليه وعليه ولديه.

قوله: «لبقاء يائه مضافاً إلىٰ الظاهر»: وهو يدي مسور، أي أنّ الياء فيه ليست منقلبة عن ألف، بدليل أنّ المضاف إليه ليس بضمير، بل هي ياء تثنية، وحذفت النون لأجل الإضافة.

قوله: «وأمّا النوع الثاني»: أي ما يضاف إلىٰ الظاهر والمضمر، فيقال: قصارىٰ الشيء وقصاراه، وحمادىٰ الشيء وحماداه، وعند الشيء وعنده وهكذا.

قوله: «وأمّا النوع الثالث»: وهو ما لازم الإضافة إلىٰ الجمل.

أُلزمت الإضافةَ إلىٰ الجمل علىٰ تأولها بالمصادر أسماء منها :

«حَيْثُ»: وتضاف إلىٰ جملة اسمية، نحو : جلستُ حيث زيدٌ جالسٌ ، أو فعلية، نحو : جلستُ حيثُ جَلَسْتَ .

وشذّ إضافتها إلىٰ المفرد في نحو قول الراجز :

أما تَرىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعاً   نجماً مُضيئاً كالشهاب لامِعا

وقول الآخر :

ونَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحبا بَعْدَ ضَرْبِهمْ   ببيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

ومنها «إذْ»: وتضاف إلىٰ جملة اسمية، نحو : كانَ ذلِكَ إذ زيدٌ أميرٌ ، أو فعلية، نحو : كانَ ذلكَ إذْ قامَ زيْدٌ ، ولا تفارقها الإضافة معنىً ولا لفظاً أيضاً، إلّا إذا عوّض عن المضاف إليه بالتنوين ، كما في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُحدِّثُ أخبارَها** ﴾ .

ومنها «إذا»: وسيأتي ذكرها، ولا تضاف إلّا إلىٰ جملة فعلية، نحو : آتيكَ إذا طَلَعَت الشمْسُ ، أي : وقت طلوع الشمس .

فإن قلتَ : ما الدليل علىٰ أنّ الجملة بعد «إذا» في موضع ما قدّرت؟

قلت : الدليلُ علىٰ ذلك أنّ الجملة مخصصة لمعنىٰ «إذا» من غير شبهة ، والجملة المخصّصة بشهادة التأمّل إمّا صفة وإما صلة ، وإما في تأويل المضاف إليه ، وهذه الجملة لا يجوز أن تكون صفة ولا صلة ؛ لعدم الرابط لها بالمخصص،

قوله: «علىٰ تأوّلها» : أي الجمل بالمصادر، فمعنىٰ: حين قام زيد، حين قيامه، وقس علىٰ ذلك.

قوله: ﴿ **يومئذ تحدّث أخبارها** ﴾ : أصله يوم إذ تقوم القيامة.

فتعيّن الثالث.

وقد أجازوا في غير «إذْ وإذا» من أسماء الزمان غير المحدودة أن تحمل عليهما في الإضافة إلىٰ الجمل، وذلك نحو: «حين، ووَقْتَ، ويوْم ،وساعة»، فما كان من هذه ونحوها ماضياً أو منزلاً منزلة الماضي، فيجوز أن يُحمل علىٰ «إذْ» في الإضافة إلىٰ جملة اسمية أو فعلية.

مثال الماضي قولك: حينَ جاءَ الأميرُ نُبذَ، ومثله قول الشاعر:

نَدِمْتُ علىٰ ما فاتَني يَوْمَ بِنتمُ فيا حَسْرَتا أن لا يَرَيْنَ عَويلي

ومثال المنزّل منزلة الماضي قوله تعالىٰ: ﴿**يَوْمَ هُمْ بارزونَ**﴾ وما كان منها مستقبلاً، فيجوز أن يحمل علىٰ (إذا) في الإضافة إلىٰ جملة فعلية مستقبلة المعنىٰ لا غير.

ولو كان اسم الزمان محدوداً «كشَهَر، ونَهار» لم يجرِ هذا المجرىٰ، وقد أومأ إلىٰ هذا التفصيل بقوله:

... وما كإذْ مَعنىً كإذْ * أضِفْ جوازاً...

أي: وما كان مثل (إذْ) في المضي والإبهام فأضفه جوازاً إلىٰ مثل ما

قوله: «فتعيّن الثالث»: وهو تقديرها بالمصدر، بمعنىٰ: آتيك وقت طلوع الشمس.

قوله: ﴿يوم هم بارزون﴾: أي يوم برزوا.

قوله: «ولو كان اسم الزمان محدوداً، كشهر ونهار لم يجر هذا المجرىٰ»: وهو الإضافة إلىٰ الجمل، فعلية كانت أم اسمية، ماضوية أم استقبالية، بل يجوز قطعها عن الإضافة إذا أُريد بها العهد إلىٰ شهر خاص أو نهار خاص، أو أُريد بها التنكير ومنظوره بمحدودية الزمان إنّ شهراً معناه ما بين هلالين، ونهاراً ما كان بين ظلمتي الليل بخلاف: حين ووقت.

تضاف إليه (إذْ) من جملة اسمية أو فعلية .

ويفهم منه أنّ ما كان مثل (إذا) في الاستقبال والإبهام يجري مجراها في الإضافة إلىٰ جملة فعلية مستقبلة المعنىٰ، وأنّ ما كان من أسماء الزمان محدوداً غير مبهم لا يجوز أن يجري ذلك المجرىٰ لعدم شبهه بما هو الأصل في الإضافة إلىٰ الجمل ، وهو (إذ وإذا).

وَٱبْنِ أَوِ ٱعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أعْرِبْ وَمَنْ بَنَىٰ فَلَنْ يُفَنَّدَا

وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَىٰ جُمَلِ ٱلأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا ٱعْتَلَىٰ

الأسماء التي تضاف إلىٰ الجمل منها ما يضاف إليها لزوماً ، ومنها ما يضاف إليها جوازاً، فما يضاف إلىٰ الجملة لزوماً وهو : (حَيْثُ ، وإذْ ، وإذا) فواجب بناؤه لشبهه بالحرف في لزوم الافتقار إلىٰ جملة، وما يضاف إلىٰ الجملة جوازاً كـ(حين ، ووَقْت ، ويَوْم) فالقياس بقاء إعرابه ؛ لأنّ عروض شبه الحرف لا أثر له في الغالب ، والمسموع فيما وليه فعل ماضٍ وجهان : بناؤه مفرداً علىٰ الفتح ، ومثنىٰ علىٰ الألف ، وبقاء الإعراب والبناء أكثر ، ويروىٰ قوله:

علَىٰ حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ علىٰ الصبا وقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشّيْبُ وازعُ

بالوجهين .

قوله: «لعدم شبهه بما هو الأصل في الإضافة إلىٰ الجمل، وهو: إذ وإذا»: وإذ وإذا ليسا محدودين، بل هما مبهمان.

قوله: «بالوجهين»: البناء علىٰ الفتح والإعراب.

وأما ما وليه فعل مضارع أو جملة اسمية فعلىٰ ما يقتضيه القياس من لزوم الإعراب .

وأجاز فيه الكوفيون البناء ، وحملوا عليه قراءة نافع قوله تعالىٰ : ﴿ **هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصادقينَ صِـدقهم** ﴾ بالفتح توفيقاً بينها وبين قراءة الرفع، ومال إلىٰ تجويز مذهبهم أبو علي الفارسي ، وتبعه شيخنا، فلذلك قال بعدما أشار إلىٰ ما عليه البصريون من وجوب الإعراب بقوله :

وقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرب أو مُبتدا * أعْرِبْ........

ثم قال :

..... وَمَنْ بَنىٰ فَلَنْ يُفَنَّدا

أي : لن يغلط ، فعرّض باختيار مذهب الكوفيين .

ولما فرغ من حديث البناء للإضافة إلىٰ الجمل تمم الكلام علىٰ ما لازم الإضافة إلىٰ الجمل الفعلية، فقال :

وألْزَمُوا إذا إضافةً إلىٰ * جُمَلِ الأفْعالِ...

فعرف أنها تلازم الإضافة إلىٰ الجمل الفعلية دون الاسمية .

واعلم أنّ (إذا) اسم زمان مستقبل مضمّن معنىٰ الشرط غالباً ولا تفارقه الظرفية ولا يضاف عند سيبويه إلاّ إلىٰ جملة فعلية، وقد يليها الاسم مرتفعاً بفعل

قوله:«بالفتح توفيقاً بينها وبين قراءة الرفع» : يعني أنّ جهة الرفع واضحة، وهي كون يوم خبر هذا، وأمّا علىٰ الفتح فلابدّ أن يقال: إنّ فتحته فتحة بناء، ليكون مرفوع المحلّ، أمّا إذا جعلنا فتحته فتحة إعراب لم يكن وجه لفتحته ؛ لأنه من الظروف المتصرفة التي ترفع وتنصب وتجرّ.

مضمر علىٰ شريطة التفسير، كقوله تعالىٰ: ﴿إذا السماءُ انْشَقَّتْ﴾ .

وأجاز الأخفش في نحو هذا أن يرتفع بالابتداء، وفي امتناع مجيء الاسم بعدها مخبراً عنه بمفرد ما يرد ما أجازه الأخفش .

فإن قلت: ما تقول في قول الشاعر:

إذا باهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْها فَذاكَ المُذَرَّعُ

قلت: هو نادر، وحمله علىٰ إضمار فعل تقديره: «إذا كان باهِلِيٌّ تحته حنظلية» خيرٌ من جعله نقضاً .

لِمُفْهِمِ آثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا

مما لازم الإضافة لفظاً ومعنى (كِلا وكلتا) ولا يضافان إلّا إلىٰ معرّف مثنىٰ لفظاً ومعنى، كما في قولك: جاءني كلا الرجُلَيْن، وكلتا المرأتَيْن، أو معنى دون لفظ، كما في قولك: كِلانا فَعلْنا كذا، وفي قول الشاعر:

إنَّ للخيْرِ وللشَّرّ مَدىً ... وكِلا ذلكَ وجْهٌ وقَبَلْ

ولا يجوز إضافة (كِلا وكلتا) إلىٰ مفهم اثنين بتفريق وعطف، فلا يُقالُ: رأيتُ كِلا زيدٍ وعمرو، وقوله:

قوله: «كقوله تعالىٰ: ﴿إذا السماء انشقت﴾»: أي إذا انشقت السماء.

قوله: «وفي امتناع مجيء الاسم بعدها مخبراً عنه بمفرد»: وإنّما قال: بمفرد؛ لأنّ الخبر إذا كان جملة فعلية أُخبر به عن مفرد صحّ أن يقال: إنّ المرفوع مرفوع بفعل محذوف يفسّر بالموجود.

قوله: «قلت: هو نادر»: أي لأنّ الخبر جملة اسمية لا فعلية.

قوله: «وكلا ذلك»: فإنّ اسم الإشارة هنا مثنىٰ في المعنىٰ؛ لأنّ المراد به الخير والشرّ.

كلا أخي وخَليلي واجدي عَضُداً | في النـائباتِ وإلْـمامِ المُـلِمَّاتِ

من نوادر الضرورات .

وَلَا تُـضِفْ لِـمُفْرَدٍ مُـعَرَّفِ | أَيّاً، وَإِنْ كَـرَّرْتَهَا فَأَضِـفِ

أَوْ تَنْوِ ٱلاجْزَا وَٱخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ | مَـوْصُولَةً أَيّاً وَبِـالْعَكْسِ ٱلصِّـفَهْ

وَإِنْ تَكُـنْ شَـرْطاً أَوِ ٱسْـتِفْهَامَا | فَـمُطْلَقاً كَـمِّلْ بِـهَا ٱلْكَـلَامَا

مما لازم الإضافة معنى وقد يخلو عنها لفظاً (أيّ) وهي اسم عام لجميع الأوصاف، من نحو: ضارب وعالم وناطق وطويل ولا تضاف إلّا إلىٰ اسم ما هي له.

ولا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف، فإن كان المراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أُضيفت إلىٰ منكر وطابقته في المعنىٰ، وكانت معه بمنزلة (كلّ) لصحّة دلالة المنكّر علىٰ العموم، ولذلك جاز فيه أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، بحسب ما يراد من العموم فيقال: أيُّ رجل جاءكَ؟ وأيّ رَجلَيْنِ جاءاكَ؟ وأيُّ رجال جاؤُوكَ؟ علىٰ معنىٰ: أيّ واحدٍ من الرجال؟ وأيُّ اثنين من الرجال؟ وأيّ جماعةٍ منهم.

وإن كان المراد بـ(أيّ) تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق

قوله: «ولا تضف لمفرد معرّف أيّا»: فلا تقل: أي زيدٍ، وان كرّرتها، نحو أييّ وايّكم فأضف.

قوله: «وهي اسم عام لجميع الأوصاف»: فإذا قيل: هو أيّ ضارب وأيّ عالم وأيّ رجل، فمعنىٰ ذلك الوصف.

قوله: «بحسب ما يراد من العموم»: إفراداً أو في التثنية أو في الجمع.

التعريف أُضيفت إلىٰ معرّف ، وامتنع أن تطابقه في المعنىٰ ، وكانت معه بمنزلة بعضٍ ؛ لعدم صحة دلالة المعرف علىٰ العموم ، ولذلك وجب كونه إمّا مثنى أو مجموعاً، نحو : أيّ الرجُلَيْنِ قام؟ وأيّ الرجال جاءَ ، وإما مكرراً مع (أيّ) ولا يأتي إلّا في الشعر، كقوله :

ألا تَسْألونَ الناسَ أيِّـي وأيُّكُـم　　　غَداةَ التَقَينا كانَ خـيراً وأكْـرَما

ولا يجوز أن تضاف (أيّ) إلىٰ معرف مفرد إلّا بتأويل ؛ وذلك لما بين عموم (أيّ) وخصوص المعرّف من التضاد ، فلم يمكن أن تضاف إليه علىٰ وجه التمييز به ، فلا يقال : أيَّ زيدٍ ضَرَبْتَ؟ إلّا علىٰ حذف مضاف تقديره : أيّ أجزاء زيدٍ ضربتَ؟ أو أعضائِهِ ضربتَ .

ولذلك يقال في الجواب : يدَهُ ، أو رأسَهُ ، دون (زيداً) الطويل أو القصير ، و (أيّ) في إضافتها إلىٰ المعرفة أو النكرة لزوماً أو جوازاً بحسب معانيها، فإذا كانت موصولة لزم أن تضاف إلىٰ معرفة، نحو : امْرُرْ بأيِّ القَوْم هو أفضل ، وإذا كانت صفة نعتاً لنكرة أو حالاً لمعرفة لزم أن تضاف إلىٰ نكرة، نحو : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وجاء زيدٌ أيَّ فارسٍ .

وإذا كانت شرطية أو استفهامية جاز أن تضاف إلىٰ المعرفة والنكرة ، نحو : أيُّ رجلٍ جاء؟ وأيُّهم تضربْ أضربْ .

قوله:«ولذلك وجب كونه» : أي المضاف إليه.

قوله:«بأيّ القوم هو أفضل» : كأنك قلت: امرر بالذي هو من القوم أفضلهم.

قوله:«مررت برجل أي رجل» : هذا هو النعت.

قوله:«وجاء زيد أيّ فارس» : هذا هو الحال.

قوله:«أيّ رجل جاء؟» : هذا في الاستفهام.

قوله:«وأيّهم تضرب أضرب» : هذا في الشرط.

وَأَلْـزَمُوا إِضَـافَةً لَـدُنْ فَـجَرْ ... وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَـدَرْ

وَمَـعَ مَـعْ فِـيهَا قَـلِيلٌ وَنُـقِلْ ... فَـتْحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُـونٍ يَتَّـصِلْ

(لَدُنْ) اسم لأول الغاية زماناً أو مكاناً ، ولا يستعمل إلّا ظرفاً أو مجروراً بـ (مِنْ) وهو الغالب فيه ، ويلزم الإضافة إلىٰ ما يفسّره سوىٰ (غُدوَة) فله معها حالان : الإضافة، نحو: لقيته لدن غدوة ، والإفراد ونصب (غدوة) علىٰ التمييز، نحو : لدن غدوةً ، وهو مبنيٌّ ؛ للزوم الظرفية وعدم تصرّفه تصرّف غيره من الظروف بوقوعه خبراً وحالاً ونعتاً وصلة ، وأعربه قيس ، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالىٰ : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِنْ لَدْنِهِ﴾ .

وأما (مَع) فاسم لموضع الاجتماع ملازم للظرفية والإضافة، وقد تُفرَدُ مردودَة اللام بمعنىٰ جميع، كقول الشاعر :

حَنَنْتَ إلىٰ رَيّا ونَـفْسُكَ بـاعَدَتْ ... مَزارَكَ مِنْ رَيّا وشَعباكُـما مَـعا

وقد تجر بـ(مِنْ) نحو ما حكاه سيبويه من قولهم : (ذهبتُ مِنْ مَعه) .

وقد تبنىٰ علىٰ السكون . قال سيبويه : وقال الشاعر :

قوله: «لدن فجر»: أي ما يضاف إليه.

قوله: «ومع مع»: يعني: والزموا مع إلىٰ الإضافة، وهي في الأشهر مفتوحة العين (مَعَ) وقد تسكّن عينها (مَعْ) ثم إذا وقع بعدها ساكن، مثل: معِ القوم، جاز في حرف العين فتح علىٰ الأصل، وكسر علىٰ التقاء الساكنين.

قوله: «من لدنِهِ»: بكسر نون لدن.

قوله: «شعباكما معاً»: شعبا كما بلفظ التثنية مبتدأ، ومعاً خبر، بمعنىٰ جميع، أي مجتمع.

فَـريشي مِـنْكُمُ وَهَـوايَ مَـعْكُمْ ... وإنْ كـانَتْ زيـارَتُكُمْ لِـماما

فجعلها كـ(هَلْ) حين اضطُرَّ.

وزعم بعض النحويين أنها حرف ، إذ سكنت عينها، وليس بصحيح .

وَٱضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً ٱنْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيفَ نَـاوِياً مَـا عُـدِمَا

قَـبْلُ كَـغَيْرُ بَـعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... وَدُونُ وَٱلْـجِهَاتُ أَيْضاً وَعَـلُ

وَأَعْـرَبُوا نَـصْباً إِذَا مَـا نُكِّـرَا ... قَـبْلاً وَمَـا مِـنْ بَـعْدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

من الأسماء ما يقطع عن الإضافة لفظاً وينوىٰ معنى ، فيبنىٰ علىٰ الضم، وذلك (غير ، وقَبلُ ، وبَعْدُ) تقول : عندي رجلٌ لا غيرُ ، و ﴿**للهِ الأمرُ مِنْ قَـبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ ، فتبنيها علىٰ الضم لما قطعتها عن الإضافة ونويت معنىٰ المضاف إليه دون لفظه، ولو صرحت بما تضاف إليه أعربت، وكذا لو نويت لفظ المضاف إليه، كقول الشاعر :

وَمِنْ قَبْلِ نادىٰ كلُّ مَوْلىً قـرابَـةً ... فما عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْهِ العواطِـفُ

هكذا رواه الثقات بالخفض ، كأنه قال : ومن قَبْلِ ذلك .

وقد لا ينوىٰ بـ(قبل ، وبعد) الإضافة، فيعربان منكرين ، وعـليه قـراءة بعضهم قوله تعالىٰ : ﴿**للهِ الأمرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ**﴾ .

قوله: «فريشي منكم»: الريش هو الرياش.

قوله: «فجعلها كهل حين اضطّر»: أي جعل مع مبنية عـلىٰ السكـون حـين اضـطّر إلىٰ التسكين في قوله: فريشي منكم وهواي معكم.

قوله: «ناوياً ما عدما»: بشرط أن تنوي معناه لا لفظه.

وقول الشاعر:

فَساغَ لي الشرابُ وكُنْتُ قَبلاً ... أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ

وقول الآخر:

ونحْنُ قَتَلْنا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ ... فما شَرِبُوا بَعداً علىٰ لَذَّةٍ خَمرَا

ومثل (قَبْل، وبَعْدَ) في جميع ما ذكر (حسب، وأوَّل، ودون) وأسماء الجهات، نحو: (يمين، وشمال، ووراء، وأمام، وتحتَ، وفوق، وعَلُ).

فما كان من هذه الأسماء ونحوها مصرحاً بإضافته أو مَنْوِيّاً معه لفظ المضاف إليه أو غير منوي الإضافة، فهو معرب، وما كان منها مقطوعاً عن الإضافة لفظاً والمضاف إليه مَنْوِيٌّ معنى فهو مبني علىٰ الضم.

حكىٰ أبو علي: (ابْدأ بذا مِن أولُ) بالضم علىٰ البناء، وبالفتح علىٰ الإعراب ومنع الصرف؛ للوصفية الأصلية ووزن الفعل، وبالخفض علىٰ نية ثبوت المضاف إليه.

والسبب في أن بنيت هذه الأسماء إذا نوي معنىٰ ما يضاف إليه دون لفظه وأعربت فيما سوىٰ ذلك هو أنّ لها شبهاً بالحرف لتوغّلها في الإبهام، فإذا انضمّ إلىٰ ذلك تضمن معنىٰ الإضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنىٰ ما هي مقطوعة عنه، فيكمل بذلك شبه الحرف، فاستحقت البناء وبُنِيتْ علىٰ الضم؛ لأنه أقوىٰ الأحوال تنبيهاً علىٰ عروض سبب البناء.

قوله: «لتوغلها في الإبهام»: وكذلك الحروف تكون مبهمة إذا انقطعت عمّا يقترن بها من كلام.

قوله: «بتعريفها»: أي بسبب تعريفها بمضاف إليه محذوف غير منويّ لفظاً بل منويّ معنى.

قوله: «لأنه أقوىٰ الأحوال»: لأنه علامة العمدة من الكلام.

وإذا لم يُنْوَ بالأسماء المذكورة الإضافة، أو صُرِّحَ بما تضاف إليه، أو نوي معها لفظه حتىٰ صار كالمنطوق به، لم يكمل فيها شبه الحرف، فبقيت علىٰ مقتضىٰ الأصل في الأسماء، فأُعربت ؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب .

وَمَا يَلِي ٱلْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا   عَنْهُ فِي ٱلاِعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

وَرُبَّما جَرُّوا ٱلَّذِي أَبْقَوْا كَمَا   قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لٰكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ   مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

كثيراً ما يحذف المضاف لدلالة قرينة عليه ، ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، كقوله تعالىٰ : ﴿ **وأُشْرِبُوا في قلُوبِهِمُ العجلَ** ﴾ ، أي : حُبَّ العجل ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **وجاءَ رَبُّكَ** ﴾ أي : أمرُ ربك .

وقد يضاف إلىٰ مضاف، فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب، كقوله تعالىٰ : ﴿ **فقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أثرِ الرَّسُولِ** ﴾ أي : من أثر حافر فرس الرسول ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **تَدُورُ أعيُنُهُمْ كالذي يُغْشىٰ عليْهِ منَ الموتِ** ﴾ أي : كَدَوْر عين الذي يُغشىٰ عليه من الموت ، وكقول كلحبة اليربوعي :

فأَدْرَكَ إرْقَالَ العَرادَةِ ظَلْعُها   وقَدْ جَعَلَتْني مِنْ حَزيمةَ إصْبَعا

أراد : قدر مسافة إصْبع .

قوله:

فأدرك إرقال العرادة ظلعها   وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

الإرقال نوع من السير، والعرادة فرسه، والظلع غمز يعوقها عن السير بقوّة، وتقدير البيت هكذا: فأدرك ظلع العرادة إرقالها وقطعها عن المسير بعد ما قاربت حزيمة، وقد بقي بيني وبينه قدر مسافة إصبع.

وقد يحذف المضاف ويبقىٰ المضاف إليه مجروراً ، بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً علىٰ مثله لفظاً ومعنى ، كقول الشاعر :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارا

ونحوه قراءة ابن جمّاز قوله تعالىٰ : ﴿ تُرِيدُون عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يُرِيد الآخِرَةِ﴾ فحذف المضاف لدلالة ما قبله عليه، وأبقىٰ المضاف إليه مجروراً ، كأنّ المضاف منطوق به .

وَيُحْذَفُ ٱلثَّانِي فَيَبْقَىٰ ٱلأَوَّلُ ... كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَىٰ ... مِثْلِ ٱلَّذِي لَهُ أَضَفْتَ ٱلأَوَّلَا

قد يحذف المضاف إليه مقدراً وجوده ، فيترك المضاف علىٰ ما كان عليه قبل الحذف ، وأكثر ما يكون ذلك مع عطف مضاف إلىٰ مثل المحذوف ، كقول بعضهم : (قَطَعَ الله يَدَ ورجْلَ مَنْ قالَها ، وكقول الشاعر :

إلّا عُلالَةَ أوْ بُدا ... هَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

قوله:«ونار توقد بالليل نارا» : أي وأكلّ نار توقد بالليل ناراً.

قوله:﴿ يريد الآخرة﴾ : أي بالجر علىٰ الإضافة.

قوله:«كحاله إذا به يتصل» : أي ويحذف المضاف إليه، فيبقىٰ المضاف كحال نفسه قبل حذف المضاف إليه، من عدم جواز تنوينه أو إرجاع نون التثنية والجمع إليه، بشرط أن يعطف علىٰ المضاف الأوّل مضاف آخر مصرّح بما أُضيف، ويكون هذا المضاف إليه المذكور عين المضاف إليه المحذوف.

قوله:«يد ورجل من قالها» : الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها.

قوله:«إلّا علالة أو بداهة سابح نهد الجزاره» : العلالة بقية جري الفرس، والبداهة أول

وقد يفعل مثل هذا دون عطف كما تقدم من قول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نادىٰ كُلُّ مَوْلىً قرابةً

وكما حكاه الكسائي من قول بعضهم: (أفوقَ تنامُ أمْ أسْفَلَ؟) بالنصب علىٰ تقدير: أفوقَ هذا تنام، أم أسفلَ منه؟ وقراءة بعض القراء قوله تعالىٰ: ﴿ فلا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ أي: فلا خوفَ شيء عليهم.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أَجِزْ، وَلَم يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَٱضْطِرَاراً وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

مذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلّا في الشعر، وذهب شيخنا إلىٰ أنه يجوز في السعة الفصل بينهما في ثلاث صور:

الأول: فصل المصدر المضاف إلىٰ الفاعل بما تعلّق بالمصدر من مفعول به أو ظرف، كقراءة ابن عامر قوله تعالىٰ: ﴿ وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثير مِنَ المشرِكينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكائِهِمْ﴾.

وحسنَ مثل هذا الفصل؛ لأنّ مفعول المصدر غير أجنبي عنه، فالفصل به

جريه، والسابح الفرس، والنهد المشرف العالي، والجزارة القوائم.

قوله: «فصل مضاف شبه فعل»: كالمصدر العامل عمل فعله يفصل عن المضاف إليه بمفعول، مثل: فرك القطن المحالج.

قوله: ﴿ قتل أولادهم شركائهم﴾: برفع قتل علىٰ النيابة لزيّن المبني للمجهول، وأولادهم منصوب علىٰ المفعولية، وشركائهم مجرور بالإضافة، وأصله زين قتل شركائهم أولادهم.

كلا فصل، ولأنّ الفاعل كالجزء من عامله، فلا يضر فصله؛ لأنّ رتبته منبهة عليه، ومثله قراءة ابن عامر ما أنشده الأزهري من قول أبي جندل الطهوي في صفة جراد:

يَفْرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنافِجِ ... بالقاعِ فَرْكَ القُطْنِ المحالجِ

وما أنشده أبو عبيدة:

وحَلَقَ الماذِيِّ والقوانِسِ ... فَداسَهُمْ دَوْسَ الحصادَ الدَّائِسِ

وقول الطرماح:

يُطِفْنَ بحُوزيِّ المراتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بِوادِيه مَن قرعِ القسِيَ الكنائِنِ

وقول الآخر:

عَتَوْا إذْ أجبناهُمْ إلىٰ السِّلْمِ رَأفَةً ... فَسُقْناهُمُ سَوْق البغَاثَ الأجادِلِ

ومَن يُلْغِ أعْقابَ الأمُورِ فإنَّهُ ... جَديرٌ بهُلْكٍ آجِلٍ أوْ معاجِلِ

وقول الأحوص:

لَئِنْ كانَ النِّكاحُ أحَلَّ شيء ... فَإنَّ نكاحَها مَطَرٍ حرامُ

وهذا ليس بضرورة، إذ يمكنه أن يقول: فإن نكاحَها مطرٌ.

ومثله إنشاد الأخفش:

فَزَجَجتُها بمزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَهْ

الصورة الثانية: فصل اسم الفاعل المضاف إلىٰ مفعوله الأول بمفعوله الثاني، كقول الشاعر:

قوله: «لأنّ رتبته»: وهي كونه كالجزء من عامله منبهة علىٰ أنه كغير المفصول.

ما زالَ يُوقنُ مَنْ يَـؤُمُّكَ بـالغِنىٰ وسِـواكَ مـانعُ فَـضْلَهُ المُـحتاجِ

ويدل علىٰ أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة قـراءةُ بـعضهم قـوله تعالىٰ : ﴿ فلا تحسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ .

الصورة الثالثة : فصل المضاف عما أُضيف إليه بالقسم، نحو مـا حكـاه الكسائي من قولهم : (هذا غُلامُ والله زيدٍ) ، وما حكاه أبو عبيدة من قولهم : (إنَّ الشاةَ لَتَجْتَرُّ ، فتَسمعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّها) .

وإلىٰ جواز الفصل في الصورتين الأُوليين الإشارة بقوله :

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أجز...

أي : أجز فصل مضاف شبه فعل عما أُضيف إليه بما نصبه المضاف مـن مفعول به أو ظرف، فدخل تحت (مضاف شبه فعل) المصدر المضاف إلىٰ الفاعل، واسم الفاعل المضاف إلىٰ المفعول .

وإلىٰ جواز الفصل في الصورة الثالثة الإشارة بقوله :

... ولَم يُعَبْ * فصْلُ يمينٍ... .

والفصل في هذا الباب بغير ما ذكر مخصوص بالضرورة ، وقد نَبَّهَ عـلىٰ ذلك بقوله :

...واضْطِراراً وُجِدا بأَجْنَبِي أَوْ بنْعتٍ أَوْ نِدا

مثال الفصل بالأجنبي من المضاف قول الشاعر :

قوله:«وسواك مانع فضله المحتاج»: أصله وسواك مانع المحتاج فضله، وهكذا الأصل في قراءة من قرأ ﴿ مخلف وعده رسله﴾ هو مخلف رسله وعده.

كَما خُـطَّ الكـتابُ بكَـفِّ يـوماً ... يَـــهُودِيٍ يُــقارِبُ أوْ يُــزِيلُ

وقول الآخر :

هُما أخوا في الحَرْبِ مَنْ لا أخا لَهُ ... إذا خافَ يـوماً نَـبْوَةً فَـدَعاهُما

وقول الآخر :

تَسْقي امْتياحاً نَدىٰ المسـواك ريـقَتِها ... كَما تَضَمَّن ماءَ المُـزنَةِ الرَّصَـفُ

أراد : تسقي امتياحاً ندىٰ ريقتِها المسواكَ .

وقول الآخر :

أنْــجَبَ أيــام والِـدَاهُ بـهِ ... إذْ نـــجّلاهُ فَــنِعْمَ مــا نَـجلا

أراد : أنجب والداه به أيام إذ ولداه .

ومثال الفصل بالنعت قول معاوية :

نَجوْتُ وَقَدْ بَـلَّ المُـرادِيُّ سَـيْفَهُ ... مِنْ ابْنِ أبي شَيْخِ الأباطِحِ طالِبِ

أراد : من ابن أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ ، فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه .

ومثال الفصل بالنداء قول الراجز :

كأنَّ بِــرْذَوْنَ أبــا عِـصامِ ... زَيْــدٍ حـمارٌ دُقَّ بــاللِّجامِ

أراد : كأنّ برذون زيد يا أبا عصامٍ حمارٌ .

قوله: «بكفّ يوماً يهوديّ»: الفاصل هو يوماً، والمضاف والمضاف إليه بكفّ يهوديّ.

قوله: «هما أخوا في الحرب من لا أخاً له»: أصله هما أخوا من لا أخاً له في الحرب.

قوله: «ندىٰ المسواك ريقتها»: أصله تسقى امتياحاً ندىٰ ريقتها المسواك.

قوله: «فوصف المضاف»: وهو ابن أبي قبل ذكر المضاف إليه وهو طالب.

المُضافُ إلىٰ ياءِ المُتَكلِّم

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا آكْسِرْ إذَا ... لَمْ يَكُ مُعْتَلاً كَرَامٍ وَقَذَىٰ

أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِيْنَ فَذِي ... جَمِيعُهَا آلْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا آحْتُذِي

وَتُدغَمُ آلْيَا فِيهِ وَآلْوَاوُ وَإِنْ ... مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْه يَهُنْ

وَأَلِفاً سَلِّمْ ، وَفِي آلْمَقْصُورِ عَنْ ... هُذَيْلٍ آنْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

يجب كسر آخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إلّا أن يكون مقصوراً أو منقوصاً

المضاف إلىٰ ياء المتكلم

قوله: «كرام»: وهو المعتلّ بالياء، وهو المنقوص.

قوله: «وقذى»: وهو المعتلّ بالألف، وهو المقصور.

قوله: «أو يك كابنين»: وهو التثنية «وزيدين»: وهو الجمع، فهذه جميعها فتح الياء الواقعة بعدها أخيراً، وهي ياء المتكلم اتّبع بمعنىٰ أنّ ياء المتكلم بعد هذه الأربعة تفتح.

وقوله: «فتحها احتذي»: أي اتّبع لأنه سيرة العرب في نطقها، وهي أنهم يفتحون ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليها للمنقوص والمقصور والتثنية والجمع.

قوله: «وتدغم اليا فيه»: أي وتدغم الياء من المنقوص والمثنىٰ والجمع حال نصبهما وجرّهما فيه، أي في ياء المتكلم.

قوله: «وألفاً سلّم»: من الانقلاب، وفي المقصور دون ألف التثنية عن هذيل انقلابها ياء حسن.

أو مثنّىٰ أو مجموعاً علىٰ حدِّه ، فيقال في نحو : غُلام وصاحب : غُلامِي وصاحِبِي ، وفي نحو : ظبي وصِنو وصبيٍّ وعَدُوٍّ : ظَبْيِي وصِنْوِي وصبيي وعَدُوّي ، فيكسر ما قبل الياء إتباعاً، فيتعذر حينئذ ظهور الإعراب ، ويجب الالتجاء إلىٰ التقدير ، كما في المقصور والمحكي والمتبع في قراءة من قرأ قوله تعالىٰ : ﴿ **الحمد لله ربِّ العالمِينَ** ﴾ ، ﴿ **وإذْ قَلْنا للملائِكَة اسْجُدوالآدَمَ** ﴾ .

وذهب الجرجاني وابن الخشاب إلىٰ أنّ المضاف إلىٰ ياء المتكلم مبنيٌّ وهو ضعيف ؛ لانتفاء السبب المقتضي للبناء، لا يقال : سبب بنائه إضافته إلىٰ غير متمكن ؛ لأنّه مردود ببقاء إعراب المضاف إلىٰ الكاف والهاء ، وبإعراب المثنىٰ المضاف إلىٰ الياء .

وأما المقصور والمنقوص والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدّه ، فإذا أُضيف شيء منها إلىٰ ياء المتكلم وجب فتح الياء ، وأن يدغم فيها ما وليته، إلّا الألف، فإنّها لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، والياء تدغم ولا يغيّر ما قبلها من كسرة أو فتحة ، فيقال في نحو قاضٍ ومسلمَيْن ومُسْلِمِيْنَ: هذا قاضِيَّ ، ورأيتُ مُسْلِمَيَّ ، ومُسْلِمِيّ ، والواو تبدل ياء ليصحّ الإدغام ، وتقلب الضمة قبلها كسرة ليخف المقال ، فيقال في هؤلاء مسلمُون وبنُون: هؤلاء مُسْلِمِيَّ وبَنِيّ .

والأصل : مسلمُوي ، وبنُوَي ، فأُدغمت الواوان في الياءين بعد الإبدال ،

قوله: «للملائكة اسجدوا»: بضمّ الدال تبعاً للواو.

قوله: «إلىٰ غير متمكن»: وهو الياء ضمير المتكلم.

قوله: «المضاف إلىٰ الكاف والهاء»: حيث يقال: غلامك وغلامه بالحركات الثلاث بحسب العوامل.

قوله: «وجب فتح الياء»: أي ياء المتكلم.

قوله: «من كسرة أو فتحة»: الكسرة في المنقوص والجمع، والفتحة في المثنّىٰ.

وجعلت مكان الضمة قبلها كسرة ، وأما الألف فتبقىٰ ساكنة والياء بعدها مفتوحة ، ولا فرق بين الألف المقصورة وغيرها في لغة غير هذيل ، فيقال في نحو عصا ومسلمان : عصاي ومسلماي .

وبنو هذيل يقلبون الألف المقصورة ياءً دون ألف التثنية ، فيقولون في نحو، فتى وعصا وحُبلىٰ : فتيَّ وعصيَّ وحبليَّ .

قال شاعرهم :

سَبَقوا هَوَيَّ وأعنَقُوا لِهواهُمُ　　　فَتُخُرِّمُوا ولكُلّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ويجوز في ياء المتكلم مضافة إلىٰ غير الأربعة المستثنيات وجهان : الفتح والإسكان، والفتح هو الأصل ، والإسكان تخفيف.

قوله: «والفتح هو الأصل والإسكان تخفيف»: فيقال: غلامي بسكون الياء، كما يجوز غلاميَ بفتحها.

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ ... مُـضَافاً اَوْ مُـجَرَّداً أَوْ مَـعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَـا يَـحُلْ ... مَـحَلَّهُ وَلِاسْـمِ مَصْدَرٍ عَـمَلْ

اعلم أنّ اسم المعنىٰ الصادر عن الفاعل، كالضرْب، أو القائم بذاته، كالعلْم ينقسم إلىٰ مصدر واسم مصدر .

فإن كان أوله ميم مزيدة لغير مفاعلة، كالمضرب ، والمحمدة ، أو كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي ، كالوضوء والغُسْل فهو اسم المصدر ، وإلاّ فهو المصدر .

وإذ قد عرفت هذا فاعلم أنّ المصدر يصح فيه أن يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، بشرط أن يقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة إلىٰ مخبر عنه .

وعلامة ذلك : صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري ، فيقدر بـ (أنْ) والفعل إن كان ماضياً أو مستقبلاً ، وبـ (ما) والفعل إن كان حالاً ؛ لأنّ فعل الحال لا يدخل عليه (أنْ) .

ولو لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدري لم يَسُغ عمله ، ومن ثم كان نحو قولهم : (مَرَرْتُ بزيدٍ ، فإذا لَهُ صَوْتٌ صَوتَ حمار) النصب فيه بإضمار فعل لا بصوت المذكور ؛ لأنّه لا يصحّ تقدير : «أن يصوّتَ» مكانه .

فلو قلت : «مررت فإذا له أن يصوّت» لم يحسن لأنّ (أن يصوّت) فيه معنىٰ التجدد والحدوث ، وأنت لا تريد أنه جدد الصوت في حال المرور ، وإنما تريد : أنك مررت، فوجدت الصوت بتلك الصفة .

وإذا كان في المصدر شرط العمل، فأكثر ما يعمل مضافاً، كقولك: أعجبَني ضَرْبُ زيدٍ عمْراً، أو مُنَوَّناً، كقوله تعالىٰ: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً**﴾ ومثله قول الشاعر:

بضَرْبٍ بالسيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ ... أزَلْنا هامَهُنَّ عنِ المَقيلِ

وإعمال المصدر مضافاً أكثر، ومنَوَّناً أقيس.

وقد يعمل مع الألف واللام، كقول الشاعر:

ضَعيفُ النِّكايَةِ أعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يَراخي الأجَلْ

وقول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَىٰ المُغيرَةِ أنَّني ... كَرَرْتُ فَلَمْ أنْكلْ عَنِ الضَرْبِ مِسْمَعا

أراد: عن أن أضرب مِسْمعاً، يعني: رجلاً.

وقد عُدَّ من هذا قولُهُ تعالىٰ: ﴿**لا يُحِبُّ الله الجَهر بالسُّوءِ مِنَ القوْلِ إلّا من ظُلِمَ**﴾.

وقد أشار إلىٰ الأوجه الثلاثة في إعمال المصدر علىٰ الترتيب بقوله:

اعمال المصدر

قوله: «عن الضرب مسمعا»: مسمعا مفعول للضرب، والفاعل محذوف لأنّ فاعل المصدر يجوز حذفه، بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لا يتحمل ضميره.

قوله: ﴿إلّا من ظلم﴾: بمعنىٰ أنه لا يجوز ذكر المسلم بسوء إلّا من يظلمه المسلم، فيشكو المظلوم إلىٰ الناس بإبداء ظلامته، وهو من موارد استثناء الغيبة.

.... مُضافاً أو مجرَّداً أو مَعَ ألْ

أي : مجرداً عن الإضافة والألف واللام ، وهو المنون .

وقوله :«ولاسْمِ مَصدَر عَمَلْ» بتنكير «عمل» لقصد التقليل إشارة إلىٰ أنّ اسم المصدر قد يُعطىٰ حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، كقول الشاعر :

أكُـفْراً بَـعْدَ رَدِّ المَـوْتِ عَـنّي ... وبَـعْدَ عـطائِكَ المـائَةَ الرَّتـاعا

ومنه قول عائشة رضي الله عنها : «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَـه الوُضُـوءُ» ، وليس ذلك بمطَّرد في اسم المصدر ولا فاش فيه .

وَبَعْدَ جَرِّهِ ٱلَّذِي أُضِيفَ لَـهْ ... كَـمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِـرَفْعٍ عَـمَلَهْ

وقد تقدم أنّ المصدر يعمل مضافاً وغير مضاف ، فإذا كان مضافاً جاز أن يضاف إلىٰ الفاعل، فيجره ثم ينصب المفعول، نحو : بلغني تطليقُ زيدٍ امرأتَـهُ ، وأن يضاف إلىٰ المفعول، فيجره ثم يرفع الفاعل، نحو : بلغني تطليقُ هندٍ زيدٌ ، ونحوه قول الشاعر :

تَنْفي يَدَاها الحَصىٰ في كُلِّ هـاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَـنقادُ الصَّـياريفِ

وزعم بعضهم أنه مختص بالضرورة، وليس كذلك ، بدليل قوله تـعالىٰ :

قوله:«وبعد عطائك المائة الرتاعا» : عطاء اسم مصدر قد أُضيف إلىٰ فاعله، ونصب مفعوله، والمصدر هو الإعطاء.

قوله:«قبلة الرجل امرأته» : قبلة اسم مصدر، والمصدر التقبيل، والرجل فاعل وامرأته مفعول.

﴿ وللهِ علىٰ الناسِ حجُّ البيتِ من استَطاعَ إليْهِ سَبيلاً﴾ وإنّما هو قليل .

ولا تكثر إضافة المصدر إلىٰ المفعول إلّا إذا حذف الفاعل، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ بسُؤال نَعْجتِكَ﴾ .

وَجُـرَّ مَـا يَـتْبَعُ مَـا جُـرَّ وَمَـنْ   رَاعَىٰ فِي ٱلِاتْبَاعِ ٱلْمَحَلَّ فَحَسَنْ

المضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وإن كان مفعولاً فهو مجرور اللفظ منصوب المحل إن كان مقدّراً بـ (أن) وفعل الفاعل ، أو مرفوع المحل، إن كان مقدّراً بـ (أن) وفعل ما لم يُسمَّ فاعلُهُ .

فإذا أتبعت المضاف إليه المصدر، فلك في التابع الجرّ حملاً علىٰ اللفظ ، والرفع أو النصب حملاً علىٰ المحل، تقول : عجبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ الظريفِ ، بالجر ، وإن شئت قلت : الظريفُ ، كما قال الشاعر :

حتىٰ تَهَجَّرَ في الرّواحِ وهَاجَها   طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظلومُ

فرفع (المظلوم) علىٰ الإتباع لمحل (المعقب) .

قوله: ﴿ حجّ البيت من استطاع﴾ : البيت مفعول، ومن استطاع فاعل.

قوله: ﴿ بسؤال نعجتك﴾ : سؤال هو المصدر، ونعجتك هو المفعول، والفاعل محذوف تقديره: بسؤاله.

قوله:

حتىٰ تهجّر في الرواح وهاجها   طلب المعقّب حقّه المظلوم

تهجّر مشىٰ في الهاجرة، وضميره يرجع لحمار الوحش، وضمير هاجها المؤنث يرجع لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي، وطلب مصدر، والمعقّب مضاف إليه فاعل، والمظلوم مرفوع صفة علىٰ المحلّ.

وقال الآخر:

السالِكُ الثُّغْرَةَ اليَـقْظانَ سـالِكُها   مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْها الخَيْعَلُ الفُـضُلُ

(الفُضُل) اللابسة ثوب الخلوة، وهو نعت لـ(الهلوك) علىٰ الموضع؛ لأنها فاعل (المشي)، وتقول: عجبتُ مِنْ أَكْلِ الخُبْزِ واللحْمِ واللحْمَ، فـالجرُّ عـلىٰ اللفظ، والنصبُ علىٰ محل المفعول، كما قال الشاعر:

قَــدْ كُـنْتُ دايَـنْتُ بـها حَسَّـانا   مَـــخافَةَ الإفْـلاسِ واللَّــيانا

ولو قلت: عجبتُ من أكل الخبزَ واللحمَ جاز علىٰ معنىٰ: من أنْ أكلَ الخبز واللحم.

واعلم أنّ المصدر قد يعمل عمل الفعل، وإن لم يكن في تقدير الفعل مع الحرف المصدري، وذلك إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل، كقول القائل:

يَمُرُّونَ بـالدّهنا خـفَافاً عِـيابُهُمْ   ويخرجْنَ مِنْ دارينَ بُجْرِ الحـقائِبِ

علىٰ حينِ أَلْهَىٰ الناسَ جلُّ أُمُورهِم   فَنَدْلاً زُرَيْقُ المال نَـدْلَ الثـعالِبِ

فجعل (ندْلاً) بدلاً من (اندُلْ) فلذلك يقال: إنه مـتحمل ضـمير الفـاعل وناصب للمفعول به، وإن لم يكن مقدراً بـ(أن) والفعل؛ لأنّه لمّا صار بدلاً من اللفظ بالفعل قام مقامه، وعمل عمله.

قوله:

السالك الثغرة اليقظان سالكها   مشي الهلوك عليها الخيعل الفُضُل

السالك من السلوك، وهو السير، والثغرة الثنية المخوفة، والهلوك المـرأة الفـاجرة، والخيعل قميص لا كمّ له، والفضل بضمّ الفاء والضاد المـعجمة هـي لابسـة ثـوب الخلوة، نعت للهلوك علىٰ المحل.

قوله: «مخافة الإفلاس»: أصله مخافتي الإفلاس والليان.

قوله: «فندلاً زريق المال»: زريق منادىٰ محذوف حرف النداء، والمال مفعول لندلاً.

إعمالُ اسْمِ الفاعِل

كَفِعْلِهِ ٱسْمُ فَاعِلٍ فِي ٱلْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ
وَوَلِيَ ٱسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ... أَوْ نَفْياً ٱوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

المراد باسم الفاعل ما دلّ علىٰ حدث وفاعله جارياً مجرىٰ الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنىٰ الماضي والحال والاستقبال .

فخرج بقولي : (وفاعله) اسم المفعول ، و «جارياً مجرىٰ الفعل في إفادة الحدوث» أفعلُ التفضيل، كأفْضَل منْ زيد ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، كحَسن وظريف ، فإنهما لا يفيدان الحدوث ، ومن ثَمَّ لم يكونا لغير الحال علىٰ ما ستقفُ عليه في موضعه .

ولا يجيء اسمُ الفاعل إلّا جارياً علىٰ مضارعه في حركاته وسكناته، كضارب ومكرِم ومُستخْرِج، ويعمل عمل فعله مجرّداً ومع الألف واللام .

فإذا كان مجرداً عمل بمعنىٰ الحال والاستقبال، لشبهه حينئذٍ بالفعل الذي بمعناه : لفظاً ومعنىً ، ولا يعمل بمعنىٰ المضي ؛ لأنه لم يشبه لفظه لفظَ الفعل الذي

اعمال اسم الفاعل

قوله: «فإنهما»: أي أفعل التفضيل والصفة المشبهة لا يفيدان الحدوث، بل يفيدان الثبوت.

قوله: «كضارب ومكرم ومستخرج»: فإنها بمنزلة: يضرب في الحركات والسكنات، وبمنزلة يكرم ويستخرج فيها.

بمعناه.

والغالب أنّ اسم الفاعل المجرد من الألف واللام لا يعمل حتىٰ يعتمد علىٰ استفهام، نحو : أضارِبٌ أخوكَ زيداً؟ أوْ نَفْي، نحو : ما مُكرِمٌ أبوكَ عَمْراً، أو يجيء صفة سواء كان نعتاً لنكرة، نحو : مرَرْتُ برجل راكبٍ فَرساً ، أو حالاً لمعرفة، نحو : جاء زيدٌ طالِباً أدَباً ، أو يجيء مسنداً، نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوهُ رجُلاً .

ويدخل في المسند خبر المبتدأ وخبر (كانَ) و (إنَّ) والمفعول الثاني في باب (ظن).

وقوله : «أو حَرْفَ نِدا» مثاله : يا طالِعاً جَبَلاً .

والمسوّغ لإعمال (طالعاً) هنا هو اعتماده علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : يا رجُلاً طالِعاً جبلاً ، وليس المسوغ الاعتماد علىٰ حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ؛ لأنّ النداء من خواصّ الأسماء .

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ ٱلْعَمَلَ ٱلَّـذِي وُصِـفْ

يعني : أنّ اسم الفاعل قد يعملُ عملَ فعلِهِ ؛ لاعتماده علىٰ موصوف مقدر، كما يعمل لاعتماده علىٰ موصوف مظهر ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **ومِنَ الناس والدّوابِّ والأنْعامِ مُختلفٌ ألْوانُهُ** ﴾ .

فعمل (مختلف) لاعتماده علىٰ موصوف محذوف تقديره : ومن الناس

قوله: «لفظ الفعل الذي بمعناه»: أي وهو المضارع.

قوله: «والمفعول الثاني في باب ظنّ»: مثال الجميع زيد ضارب رجلاً، وكان زيد ضارباً رجلاً، وإنّ زيداً ضارب رجلاً، وأظنّ زيداً ضارباً رجلاً.

قوله: «لأنّ النداء من خواص الأسماء»: كما تقدم في مميزات الاسم.

والدوابّ والأنعام صِنْفٌ مختلفٌ ألوانُهُ، ومثله قول الأعشىٰ:

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَها ... فَلَمْ يَضِرْها، وأوْهىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَكمْ مالئٍ عَينيْهِ مِنْ شيء غَيْرِهِ ... إذا راحَ نَحوَ الجَمرةِ البيضُ كالدُّمىٰ

ومنه: يا طالِعاً جبلاً، ويا حسناً وَجْهُهُ، كما ذكرنا.

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي ٱلْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ٱرْتُضِي

لمّا فرغ من ذكر إعمال اسم الفاعل مجرّداً شرع في ذكر إعماله مع الألف واللام، فبيّنَ أنه إذا كان صلة الألف واللام قبل العمل بمعنىٰ الماضي والحال والاستقبال باتفاق، تقول: هذا الضاربُ أبوهُ زيداً أمسِ، فتُعمِلُ (ضارباً) وهو بمعنىٰ المضي؛ لأنه لما كان صلة للموصول وأغنىٰ بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنىً واستعمالاً، فأُعطي حكمه في العمل، كما أُعطي حكمه في صحّة عطف الفعل عليه، كما في قوله تعالىٰ: ﴿**إنَّ المُصَّدِّقين والمُصَّدِّقات وأقْرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً**﴾.

قوله: «كناطح صخرة»: أصله كوعل ناطح صخرة.

قوله: «وكم مالىء عينيه»: أي وكم رجل أو إنسان مالىء عينيه.

قوله: «نحو الجمرة البيض كالدمى»: الجمرة واحدة الجمار التي ترمىٰ في الحج، والبيض جمع بيضاء، والدمىٰ جمع دمية وهي اللعبة.

قوله: «أشبه الفعل معنى واستعمالاً»: لكونه بمعنىٰ الفعل، وفي استعماله صلة كالفعل.

قوله: ﴿وأقرضوا الله قرضاً حسناً﴾: الجملة الفعلية: أقرضوا معطوفة علىٰ ﴿إن المصدّقين والمصدقات﴾ وهكذا قوله ﴿فأثرن به نقعاً﴾ جملة فعلية عطفت علىٰ المغيرات.

وقوله تعالىٰ: ﴿فالمُغِيرات صُبْحاً * فأثَرْنَ به نَقعاً﴾ .

واعلم أنّ إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضياً كان أو حـاضراً أو مستقبلاً جائزٌ مرضيٌ عند جميع النحويين .

فَـــعَّالٌ اَوْ مِــفْعَالٌ اَوْ فَــعُولُ ... فِــي كَــثْرَةٍ عَـنْ فَـاعِلٍ بَـدِيلُ
فَــيَسْتَحِقُّ مَــا لَــهُ مِــنْ عَــمَلِ ... وَفِــي فَــعِيلٍ قَــلَّ ذَا وَفَــعِلِ

كثيراً ما يبنىٰ اسم الفاعل لقصد المبالغة والتكثير علىٰ (فعَّال) كـعلَّام أو (فعُول) كَغَفُور أو (مِفْعال) كمِنْحار ، فيستحقُّ ما لاسم الفاعل من العمل ؛ لأنـه نائب عنه، ويفيد ما يفيده مكرراً ، حكىٰ سيبويه : (أمّا العَسَل فأنا شرَّابٌ) و (إنَّهُ لِمِنْحارٌ بوائِكها) ، وأنشد :

أخا الحَرْبِ لبَّاساً إلَـيْها جِـلالَها ... ولَيْسَ بولَّاجِ الخـوالِـفِ أعْـقَلا

وقال الراعي :

عَشِيَّةَ سُعْدىٰ لَـوْ تـراءتْ لعَـابِدٍ ... بـدُومَةَ تَـجْرُ عِـنْدَهُ وحَـجِيجُ
قلا دِيـنَهُ واهـتاجَ للشَّـوْقِ إنَّـها ... عَلىٰ الشَّوْقِ إخوانَ العَزاءِ هَيُوجُ

فنصب (إخوانَ العزاءِ) بـ (هيُوج) لأنّ اسم الفاعل وما في مـعناه يـعمل مؤخّراً كما يعمل مقدّماً .

وقوله :

قوله:«ويفيد ما يفيده مكرراً» : أي ما يفيده اسم الفاعل بتكرره، فالضرب إذا صدر مـن فاعله قيل له: ضارب، فإذا تكرر منه الضرب وتكرر بمناسبته كونه ضارباً جاز أن يقال: ضراب.

.... وفي فعِيْلٍ قَلَّ ذا وفَعِلِ

يعني: أنه قد يبنىٰ اسم الفاعل لقصد المبالغة علىٰ (فعيل، أو فَعِل) فيعمل كما يعمل (فعّال) وذلك قليل، ومنه قول بعضهم: (إنَّ الله سميعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ).

وقول الشاعر:

فتاتانِ أمّا مِنْهُما فَشَبيهَةٌ هِلالاً والاخرىٰ منهما تُشْبهُ البَدْرا

وأنشد سيبويه علىٰ إعمال (فَعِل):

حَذِرٌ أمُوراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما لَيْسَ مُنْجيهِ مِنَ الأقْدارِ

ومثله قول زيد الخير:

أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَها فَدِيدُ

فأعمل (مَزِقاً) وهو (فَعِل) عدل به للمبالغة عن (مازق).

وَمَا سِوىٰ ٱلْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي ٱلْحُكْمِ وَٱلشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

ما سوىٰ المفرد ـ وهو المثنىٰ والمجموع ـ يحكم لهما في الإعمال بما يحكم للمفرد ويشترط لهما ما اشترط ثَمَّ، ومن إعمال الجمع قول طرفة:

ثُمَّ زادُوا أنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

فأعمل (غفُر) وهو جمع (غفُور).

وقول الآخر:

أوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

قوله: «فشبيهة هلالا»: علىٰ وزن فعيل أمثلة مبالغة، وهلالا مفعول.

وقول الآخر:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاق، فَشَبَّ غَير مُهَبَّلِ

ولو صغّر اسم الفاعل أو نُعِتَ بطل عمله، إلّا عند الكسائي، فإنه أجاز إعمال المصغَّر وإعمال المنعوت. وحُكِيَ عن بعض العرب: (أظُنّني مُرْتَحِلاً، وسُوَيّراً فَرْسَخاً)، وأجاز: (أنا زَيْداً ضاربٌ أيَّ ضارب). ومما يحتج به الكسائي في إعمال الموصوف قول الشاعر:

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرْخين رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَىٰ في الخَلِيطِ المُزَايِلِ

وَٱنْصِبْ بِذِي ٱلإِعْمَالِ تِلْواً وَٱخْفِضِ
وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

إذا كان اسم الفاعل بمعنىٰ الحال أو الاستقبال، واعتمد علىٰ ما ذكر جاز أن ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفاً، فإن اقتضىٰ مفعولاً آخر تعين نصبه، كقولك: أنْتَ كاسي خالدٍ ثوْباً، ومُعلّم العلاء زيداً رشيداً الآن أو غداً، وقد يفهم من قوله: «وانْصِبْ بذي الإعْمالِ» أنّ ما لا يعمل إذا اتصل بالمفعول لا يجوز نصبه، فيتعيّن جرّه بالإضافة.

هذا بالنسبة إلىٰ المفعول الأول، وأما غيره فلابد من نصبه تقول: هذا معطي زيدٍ أمس دِرْهَماً، وهذا ظانُّ زيدٍ أمس منطلقاً، فتنصب (درهماً

قوله: «حبك النطاق»: جمع حباك، وهو جمع حبيكة، وهي المفتولة المحكمة.

قوله: «وانصب بذي الإعمال»: أي بصاحب الإعمال، أي اسم الفاعل الذي يعمل، لا الذي لا يعمل، كاسم الفاعل المجرد، فإنّ إعماله في الماضي غير جائز إلّا بما عرفته سابقاً، وهكذا إعماله في الحال والاستقبال غير معتمد علىٰ نفي أو استفهام أو أخواتهما.

ومنطلقاً) بإضمار فعل ؛ لأنك لا تقْدِر علىٰ الإضافة .

وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل الماضي ؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلىٰ الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنوَّن .

وعندي أنّ المصحّح لنصب اسم الفاعل بمعنىٰ المُضِيّ لغير المفعول الأول هو اقتضاء اسم الفاعل إياه ، فلابد من عمله فيه قياساً علىٰ غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر ؛ لأنّ الإضافة إلىٰ الأول تمنع الإضافة إلىٰ الثاني ، فوجب نصبه لمكان الضرورة .

وَٱجْرُرْ أَوِ ٱنْصِبْ تَابِعَ ٱلَّذِي ٱنْخَفَضْ
كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

إذا أُتبع المجرور بإضافة اسم الفاعل إليه فالوجه جرُّ التابع علىٰ اللفظ، نحو : هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو ، ويجوز فيه النصب .

فإن كان اسم الفاعل صالحاً للعمل كان نصب التابع علىٰ وجهين : علىٰ محلّ المضاف إليه أو علىٰ إضمار فعل ، وذلك نحو : «مبتَغي جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ» فتنصب (مالاً) بالعطف علىٰ محلّ (جاهٍ) ، أو بإضمار (يبتغي) ، ومثل هذا المثال قول الشاعر:

هَلْ أنْتَ باعِثُ دِينار لحاجَتِنا ... أوْ عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مخراقِ

وإن كان اسم الفاعل غير صالح للعمل كان نصبُ التابع علىٰ إضمار الفعل لا غير ، وذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **فالِقُ الإصْباحِ وجاعِلُ الليلِ سَكَناً والشمْسَ**

قوله:«أو عبد ربّ أخا عون» : هو عطف علىٰ دينار المخفوض، وعلامة نصب عبد رب إبدال: أخا عون منه، وأخا منصوب بالألف.

والقَمَر حُسباناً﴾ التقدير : جعل الشمس والقمر حسباناً .

هذا إذا لم يرد بـ(جاعل) الليل حكاية الحال .

وَكُـلُّ مَـا قُـرِّرَ لِاسْمِ فَـاعِلِ ... يُعْطىٰ آسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَـفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِـي ... مَعْنَاهُ كَـالْمُعْطَىٰ كَـفَافاً يَكْـتَفِي

قد تقرر لاسم الفاعل أنه يجوز أن يعمل عمل فعله إذا كـان مـعه الألف واللام مطلقاً ، وإذا كان مجرّداً منهما بشرط أن يكون للحال أو الاستقبال ، وهو معتمد علىٰ استفهام أو نفي أو ذي خبر أو ذي نعت أو حال .

وكذلك اسم المفعول يجوز أن يعمل عمل فعله بالشروط المذكورة، فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل تقول : «زيدٌ مضروبٌ أبوهُ» فـترفع (الأب) بـاسم المفعول كما ترفعه بالفعل إذا قلت : (زيدٌ ضُرِبَ أبوهُ) .

والمراد باسم المفعول : ما دلَّ علىٰ حدث وواقع عليه . وبناؤه من الثلاثي علىٰ وزن (مَفْعُول) ومن غيره بزيادة ميم في أوله وصوغه علىٰ مثال المضارع الذي لم يُسَمَّ فاعله ، نحو : مُكرَم ، ومُستخرَج .

وإذا كان اسم المفعول من متعدٍ إلىٰ اثنين أو ثلاثة رفـع واحـداً مـنها ، ونصب ما سواه، نحو : هذا مُعْطىً أبوه درهماً ، ونحوه قـولُهُ : (المـعطىٰ كـفافاً يكْتَفي) .

(فالألف واللام) مبتدأ و (يكتفي) خـبره ، واسـم المـفعول صـلة الألف

قوله:«مطلقاً» : يعني بمعنىٰ المضيّ والحال والاستقبال.

قوله:«علىٰ مثال المضارع الذي لم يسمّ فاعله» : حيث يفتح ما قبل آخره.

واللام ، والمفعول الأول ضمير عائد علىٰ الموصول ، واستتر لقيامه مقام الفاعل، و «كفافاً» مفعول ثانٍ، وتقول: هذا مُعَلَّمٌ أخوه بشراً فاضلاً تقيم الأخ مقام الفاعل وتنصب الآخرين .

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَىٰ آسْمٍ مُرتَفِعْ مَعْنىً كَمَحْمُودُ آلْمَقَاصِدِ آلْوَرِعْ

يصح في اسم المفعول أن يضاف إلىٰ مرفوعه معنى إذا أُزيلت النسبة إليه، تقول : زيدٌ مضروبٌ عَبْدُه ، ترفع (العبد) لإسناد (مضروب) إليه ، وتقول : زيدٌ مضروبُ العبدِ، بالإضافة فتجرّ ؛ لأنك أسندت اسم المفعول إلىٰ ضمير زيد، فبقي (العبد) فضلة ، فإن شئت نصبته علىٰ التشبيه بالمفعول به، فقلت : زيدٌ مضروبُ العبدَ ، وإن شئت خفضت اللفظ ، فقلت : (مضروبُ العبْدِ) .

ومثله : (مَحْمودُ المقاصدِ الوَرِعُ) أي : الورعُ محمودُ المقاصِد .

أبنية المصادر

فَــعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ آلْـمُعَدَّىٰ   مِــنْ ذِي ثَــلَاثَةٍ، كَـرَدَّ رَدَّا

أبنية مصادر الفعل الثلاثي كثيرة، وإنما ذكر منها في هذا المختصر الأهم.

فمنها (فَعْل) وهو مقيس في مصدر الفعل الثلاثي المتعدي، نحو: رَدّ الشيءَ ردّاً، وأكَلَ اللحمَ أكْلاً، وقَتَلَ قَتْلاً، ولثَمه لَثْماً، وفَهِمَهُ فَهْماً.

ومنها (فَعَل) وهو المشار إليه بقوله:

وَفَــعِلَ آللَّازِمُ بَــابُهُ فَــعَلْ   كَــفَرَحٍ وَكَــجَوىً وَكَشَــلَلْ

يعني: أنه اطّرد (فَعَل) في مصدر (فَعِل) اللازم، نحو: فَرِح فَرَحاً، وَجوِيَ جوىً، وشُلّت يده تُشَلُّ شلَلاً.

ومنها (فُعُول) وهو المذكور في قوله:

أبنية المصادر

قوله: «من ذي ثلاثة»: سواء كان مفتوح العين، مثل: أكَل أكلاً، أو مكسورها، مثل: فَهِم فهماً.

قوله: «ومنها فعل»: بفتح الفاء والعين، سواء كان الفعل صحيحاً، مثل: فرح، أو معتلاً، كوجع وعور وعمي، أو مضاعفاً، مثل: شلّ.

قوله: «ومنها فعول»: بضم الفاء والعين.

وَفَــعَلَ ٱللَّازِمُ مِــثْلَ قَــعَدَا لَــهُ فُــعُولٌ بِـاطِّرَادٍ كَـغَدَا
مَـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالَا أَوْ فَــعَلَاناً فَــادْرِ أَوْ فُــعَالَا

يعني : أنه يَطَّرِدُ (فُعُول) في (فَعَل) اللازم ما لم يكن لإباء، أو تقلُّبٍ أو داء أو صوت أو سير ، وهو المستوجب لأحد الأوزان المذكورة، وذلك نحو : قَعَدَ قُعُوداً ، وَبَكَرَ بُكُوراً ، وغَدا غُدُوّاً .

فَأَوَّلٌ لِــذِي ٱمْـتِنَاعٍ، كَأَبَــىٰ وَٱلثَّــانِ لِــلَّذِي ٱقْتَضَىٰ تَـقَلُّبَا
لِـلدَّا فُـعَالٌ أَوْ لِـصَوْتٍ وَشَـمَلْ سَيْراً وَصَـوْتاً ٱلْـفَعِيْلُ كَـصَهَلْ

المراد بالأول (فِعال) وهو لما دلّ علىٰ امتناع أو إباء، نحو : أبـىٰ إبـاءً ، وشَرَدَ شراداً ، ونَفَرَ نِفاراً .

والمراد بالثاني (فَعَلان) وهو للتنقل والتقلب كالجَوَلان والطوَفان والغَلَيان والنزوَان .

وأما (فُعال) فهو للداء، نحو : سَعَلَ سُعالاً ، وزكم زُكاماً ، ومشىٰ بـطنهُ مُشاءً، وللأصوات أيضاً، نحو : نَعَبَ الغرابُ نُعاباً ، ونَعَقَ الراعي نُـعاقاً ، وأزَّت القدرُ أُزازاً ، وبَغَمَ الظبيُ بُغاماً ، وضبحَ الثعلبُ ضُباحاً .

وأما (فَعِيل) فهو للسير، نحو : زَمَل زميلاً ، وَرَحَلَ رَحِيلاً ، وللأصـوات أيضاً ، وكثيراً ما يوافق (فُعالاً) كنعيب ، ونعيق ، وأزيز ، وقد ينفرد عنه، نـحو : صَهَل الفرس صَهِيلاً ، وصَخَد الصرد صَخِيداً ، إذا صاح ، كما انفرد (فُعال) فـي نحو : بُغام ، وضُباح .

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا ‌‌ ‌‌ ‌‌ كَسَهُلَ ٱلأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلَا

(فُعُولَةٌ) و (فَعَالَةٌ) مطّردان في مصدر (فَعُل) نحو: سَهُل سُهُولَة، وصَعُبَ صُعُوبة، وعذُبَ عُذوبَة، وملُحَ مُلُوحَة، وصبُح صُباحة، وفصُح فصاحة، وصرخ صُراخَة.

وَمَا أَتَىٰ مُخَالِفاً لِمَا مَضَىٰ ‌‌ ‌‌ ‌‌ فَبَابُهُ ٱلنَّقْلُ، كَسُخْطٍ وَرِضَا

الأبنية المذكورة إما من الكثرة بحيث يقاس عليه، وإما دون ذلك، وما جاء من أبنية المصادر مخالفاً لها فنظائره قليلة، تحفظ لتُعلَم، نحو: ذَهَبَ ذهاباً، وَوَقَدْتُ النار وقُوداً، وشكر شُكراناً، وسخط سُخطاً، ورَضِي رِضاً، وعظُمَ عَظَمَةً، وكبر كِبْراً، ولم يخرج عن ذلك إلّا (فِعالَة) فإنها قد كثرت في الحِرَفِ، نحو: تَجَر تِجارَة، ونَجَر نِجارَة، وخاط خِياطَة، ومنه: وَلِيَ عليهم وِلايَة، وسفر بينهم سِفارَةً: إذا أصلح.

وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقِيسُ ‌‌ ‌‌ ‌‌ مَصْدَرِهِ، كَقُدِّسَ ٱلتَّقْدِيسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلَا ‌‌ ‌‌ ‌‌ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا

وَٱسْتَعِذِ ٱسْتِعاذَةً ثُمَّ أَقِمْ ‌‌ ‌‌ ‌‌ إِقَامَةً وَغَالِباً ذَا ٱلتَّا لَزِمْ

وَمَا يَلِي ٱلآخِرَ مُدَّ وَٱفْتَحَا ‌‌ ‌‌ ‌‌ مَعْ كَسْرِ تِلْوِ ٱلثَّانِ مِمَّا ٱفْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ، كَاصْطَفَىٰ، وَضُمَّ مَا ‌‌ ‌‌ ‌‌ يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

لما فرغ من ذكر أبنية مصادر الفعل الثلاثي شرع في ذكر أبنية مصادر ما زاد علىٰ الثلاثة، فقال: «وغيرُ ذي ثلاثَةٍ مَقِيسُ...» أي: كل فعل زاد علىٰ ثلاثة

أحرف فله مصدر مقيس، لا يتوقف في استعماله علىٰ السماع.

فإن كان الفعل علىٰ (فَعَّل) فمصدره من الصحيح اللام علىٰ (تَفْعِيل) نحو: قدَّس تَقْدِيساً، وعَلَّمَ تَعْلِيماً، ومن المعتل اللام علىٰ (تَفْعِلَة) نحو: زكّىٰ تَزكِيَةً، وغطّىٰ تَغْطِيَةً، وقد يجيء (فَعَّل) علىٰ (فِعَّال) نحو: كذّب كِذَّاباً.

وإن كان علىٰ (أفْعَل) فمصدره من الصحيح العين علىٰ (إفْعال) نحو: أجمل إجْمالاً وأكرم إكْراماً وأعطىٰ إعْطاءً، ومن المعتل العين علىٰ (إفْعال) أيضاً إلّا أنه يجب فيه نقل حركة العين إلىٰ الفاء، فتبقىٰ ساكنة والألف بعدها ساكنة، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويعوّض عنها بتاء التأنيث، نحو أقامَ إقامةً، وأعان إعانةً، وأبان إبانةً، وقد تحذف الألف ولا يعوّض عنها بتاء التأنيث، كقوله تعالىٰ: ﴿ **وإقام الصَّلاة** ﴾، ومنه قول بعضهم: (أجابَ إجاباً) بمعنىٰ: إجابة، ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم: (أراهُ إراءً).

وإن كان علىٰ (تَفَعَّل) فمصدره علىٰ (تَفَعُّل) نحو: تَجَمَّل تَجَمُّلاً، وتعلّم تعلُّماً، وتَفَهَّمَ تفهُّماً.

وإن كان (تَفَعَّل) معتلّ اللام أُبدلت الضمة التي قبل آخره كسرة، نحو: توَقَّىٰ توقياً، وتجلّىٰ تجلِّياً.

قوله: «فتحذف الألف لالتقاء الساكنين»: فـأقام إقامة أصله أقوم إقواماً، فنقلت حركت الواو للقاف، فصارت الواو ساكنة وبعدها الألف ساكنة أيضاً، ولمّا كانت الواو في الأصل متحركة وما قبلها بالفعل مفتوح قلبت الواو ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين.

وعندي أنّ ذلك تطرّف واضح، بل الحقّ أن يقال: إنّ الواو الساكنة حذفت لالتقائها ساكنة مع الألف بعدها، ولا داعي لهذا التطويل بقلبها ألفاً، ثم حذفها بعد الانقلاب، حيث كان الداعي هو التقاء الساكنين، وسيأتي في باب النقل تفصيل لهذا الباب.

وإن كان الفعل مزيداً أوّلُه همزة وصل، فبناء مصدره يكون بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره، نحو: اقتدر اقْتِداراً، واصطفىٰ اصطِفاءً، وانفرج انفراجاً، واحمرَّ احْمِراراً، واستخرج اسْتخراجاً، واحْرَنجم احْرِنْجاماً.

فإن كان (استفعل) من المعتل العين، نقلت حركة عينه إلىٰ فائه ثم حذفت ألفه وعوض عنها بتاء التأنيث، نحو: استعاذ استِعاذَةً، واستقام استِقامةً.

وإن كان الفعل علىٰ (تَفَعْلَلَ) فمصدره علىٰ (تَفَعْلُل) وإلىٰ هذا أشار بقوله:

.... وضُمَّ ما   يَرْبَعُ في أمْثالِ قَدْ تَلَمْلَما

يعني: أنك إذا أردت بناء المصدر في نحو (تَلَمْلَمَ) فضمَّ ما يربع من حروفه، أي: يقع رابعاً، وذلك نحو قولك في (تَلَمْلَمَ) (تَلَمْلُماً) وفي (تَدَحْرَج) (تَدَحْرُجاً).

فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفِعْلَلا   وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لا أوَّلا

إذا كان الفعل علىٰ (فَعْلَلَ) أو الملحق به، فمصدره المقيس علىٰ نحو: (فَعْلَلَة) كَدَحرجَ دَحرجَةً، وبَهرجَ بَهرجَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً.

وقد يجيء علىٰ (فِعْلال) نحو: سَرْهَفَ سِرْهافاً، وزَلْزَلَ زِلْزالاً، ودَحرجَ دِحراجاً، وهو عند بعضهم مقيس مطلقاً.

قوله: «ثم حذفت ألفه وعوّض عنها بتاء التأنيث، نحو استعاذ استعاذة»: كلامه هنا كالسابق، فاستقام مصدرها استقوام، نقلت حركة الواو إلىٰ القاف، فحذفت الواو أو قلبت ألفاً وحذفت الألف بعد قلب الواو إليها.

لِـفَاعَلَ ٱلْـفِعَالُ وَٱلْـمُفَاعَلَهْ ... وَغَـيْرُ مَا مَرَّ ٱلسَّمَاعُ عَادِلَهْ

إذا كان الفعل علىٰ (فاعَلَ) فله مصدران : (فِعال ومُفاعَلَة) نحو : قاتل قِتالاً ومُقاتَلَةً ، وخاصم خِصاماً ومُخاصَمَةً .

وتنفرد (مُفاعَلَة) غالباً بما فاؤه ياء، نحو : ياسرهُ مُياسرةً ، ويامَنَهُ مُيامَنَةً .

وقولي : (غالباً) احترازاً من نحو : ياوَمَه مُياوَمَةً ويواماً ، حكاه ابن سيده .

وقوله : «وغير ما مرَّ السماعُ عادَلَهْ» أي : كان له عديلاً في أنه لا يقدم عليه إلّا بثبت، فالإشارة بذلك إلىٰ ما شذ من مجيء مصدر (فَعَّل) من المعتل اللام علىٰ (تَفْعِيل) كقول الراجز :

وهـي تُـنَزِّي دَلْـوَها تَـنْزِيًّا ... كَـما تُـنَزِّي شَـهْلَةٌ صَـبِيّا

ومن مجيء (تَفَعَّل) علىٰ (تِفِعَّال) نحو : تَجَمَّلَ تِجِمّالاً ، وتَملّق تِمِلّاقاً .

ومن مجيء (تَفاعَل) علىٰ (فعيل) كقولهم وترامىٰ القوم رَمْياً ، أي : تَرامٍ .

ومن مجيء (فَوْعَل) علىٰ (فِيعال) نحو : حَوقَلَ حِيقَالاً ، قال الراجز :

يا قَـوْمِ قَـدْ حَـوْقَلْتُ أو دَنَـوْتُ ... وَبَـعْدَ حـيقالِ الرِّجـالِ المَـوْتُ

ومن مجيء (افْعَلَلّ) علىٰ (فَعَلِّيْلَة) نحو : اقشَعَرَّ قشَعْرِيرةً ، واطمأنَّ طَمَأْنِينةً .

وَفَـعْلَةٌ لِـمَرَّةٍ كَـجَلْسَهْ ... وَفِـعْلَةٌ لِـهَيْئَةٍ كَـجِلْسَهْ

قوله: «إلّا بثبت» : أي بورود عن العرب، والمنظور أنّ السماع في مصادر ما زاد علىٰ الثلاثي يجوز في مقابل الإعراض عن القواعد القياسية.

يدلُّ علىٰ المرة من مصدر الفعل الثلاثي ببنائه علىٰ (فَعْلَة) نحو : جلَس جَلْسَة ، وقام قَوْمَة ، ولَبِس لَبْسة .

فإن كان بناء المصدر علىٰ (فَعْلَة) كرحم رَحْمَة ، ونَعِم نَعْمَة ، فيدلُّ علىٰ المرة منه بالوصف، ويدلّ أيضاً علىٰ الهيئة (بفِعْلَة) كالجِلْسَة والنِّعْمَة والقِتلة .

فِي غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ بِالتَّا ٱلْمَرَّهْ   وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ

يعني : أنه يدلُّ علىٰ المرة في مصدر غير الثلاثي بزيادة التاء علىٰ بنائه، نحو : اغترف اغترافَة ، وانطلق انطِلاقة ، واستخرج استِخراجة .

وقوله : «وشَذَّ فيهِ هيئَةٌ كالخِمْره» أشار به إلىٰ نحو قولهم : «وهُوَ حسَنُ العِمَّة والقِمْصة» و (هي حسنة الخِمْرة، والنِّقْبَة) يريدون : الهيئة من (تقمَّص ، وتعمّم ، واختمَرت ، وانْتَقَبَتْ) .

قوله: «فيدلّ علىٰ المرّة منه بالوصف» : فيقال رحمه رحمة واحدة، وهكذا فيما يدلُّ به علىٰ الهيئة إن كان مصدره علىٰ وزن فِعْلة مكسورة الفاء، مثل نَعِم نِعمة، فلابدّ من الإتيان معه بما يشعر بذلك، كقولنا أنعمت عليه كنِعمة فلان علىٰ فلان.

أبنية أسْماء الفاعِلين والمفْعُولين والصفات المشبَّهَة بها

المراد بالصفة : ما دل علىٰ حدث وصاحبه ، فإن كان له فعل ولم يكن اسم فاعل ولا أفعل تفضيل ولا اسم مفعول فهو الصفة المشبهة باسم الفاعل .

كَفَاعِلٍ صُغِ آسْمَ فَاعِلٍ إِذَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَغَذَا

يقول : بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي علىٰ وزن (فاعِل) .

فيشمل ذلك ما كان علىٰ وزن (فعَل ، أو فَعِل ، أو فَعُل) وليس نسبته إليها علىٰ السواء، بل هو في (فَعَلَ) متعدّياً كان أو لازماً ، وفي (فَعِل) المتعدي مقيس ، وفي (فَعُل ، وفَعِل) اللازم مسموع ، وذلك نحو : ضَرَب فهو ضارب ، وذهَبَ فهو ذاهِب ، وغذا فهو غاذٍ ، وشَرِب فهو شارب ، ورَكبَ فهو راكِب ، فهذا وأمثاله مقيس .

وأما المسموع، فنحو : أمِنَ فهو آمِنٌ ، وسَلِمَ فهو سالمٌ ، وعقرت المرأة فهي

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

قوله: «فإن كان له»: أي الحدث له صيغة فعل يستمدّ منها اشتقاقه، ولم يكن باشتقاقه منها اسم فاعل ولا أفعل تفضيل ولا اسم مفعول.

قوله: «كغذا»: يقال: غذا الوادي، فهو غاذٍ، إذا سال.

عاقِر، وحمض اللبَن فهو حامِض، ويفهم هذا التفصيل من قوله بَعدُ:

وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدًّى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ
وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشِرِ   وَنَحْوُ صَدْيَانَ وَنَحْوُ ٱلأَجْهَرِ

يعني: أنّ فاعلاً قليل في اسم الفاعل من فِعْلٍ على (فَعُل) أو (فَعِل) غير متعدٍّ، وهو اللازم، كما قد ذكرنا.

وقوله: (بَل قِياسُهُ فَعِلْ * وأفْعَلٌ فَعْلانُ) يعني به أنّ قياس فَعِل اللازم أن يجيء اسم فاعله على مثال: (فَعِلٌ أو أَفْعَلُ، أو فَعْلان).

فـ(فَعِل) للأعراض، كفرِح وأشِر وبَطِرَ وغَرِث، و (أَفْعَل) للألوان والعيُوب والخلق، كاخضرَّ واسودَّ واكدرَّ واحوَلَّ واعورَّ واجهرَّ، وهو الذي لا يبصر في الشمس.

و (فَعْلان) للامتلاء وحرارة البطن نحو: شَبْعان وريّان وعَطْشان وصديان.

وَفَعْلٌ آوْلَىٰ وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ   كَالضَّخْمِ وَٱلْجَمِيلِ، وَٱلْفِعْلُ جَمُلْ

يقول: الذي كثر في اسم الفاعل من (فَعُلَ) حتىٰ كاد يطرد: أن يجيء علىٰ (فَعْل، أو فَعيل) نحو: ضَخُمَ فهو ضَخْم، وشَهُمَ فهو شَهْم، وصَعُب فهو صَعْب، وسَهُل فهو سَهْل، وجَمُل فهو جَميل، وظَرُف فهو ظَريف، وشَرُف فهو شريف.

قوله: «بل قياسه»: أي قياس فعل بكسر العين اللازم.

وَأَفْـعَلٌ فِـيهِ قَـلِيلٌ وَفَـعَلْ ... وَبِسِوَىٰ ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَـغْنَى فَـعَلْ

يعني : أنه قد يخالف باسم الفاعل من فعل الاستعمال الغالب، فيأتي علىٰ (أفْعَل) نحو حرش فهو أحرش ، وخطب فهو أخْطَب ، إذا كان أحمر يميل إلىٰ الكدرة ، وعلىٰ (فَعَل) نحو : بَطُل فهو بَطَل .

وقد يأتي علىٰ غير ذلك، نحو : جَبُن فهو جبان ، وفَرُت الماء فهو فُرات ، وجَنُب فهو جُنُب ، وعَفُر فهو عُفُر ، أي : شجاع ماكر ، وفَرُهَ فهو فاره .

قوله : «وبسِوىٰ الفاعِلِ قَدْ يَغنى فَعَلْ» يعني : أنه قد يستغنىٰ في بناء اسم الفاعل من (فعل) بمجيئه علىٰ غير فاعل ، وذلك نحو قولهم : طاب يَطيب فهو طَيِّب ، وشاخ يشيخ فهو شَيْخ ، وشاب يشيب فهو أشْيَب ، وعفَّ يعفُّ فهو عَفيف ، ولم يأتوا فيها بفاعل.

وَزِنَـةُ ٱلْـمُضَارِعِ ٱسْـمُ فَـاعِلِ ... مِنْ غَيْرِ ذِي ٱلثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ

مَـعْ كَسْـرِ مَتْلُوِّ ٱلأَخِيرِ مُـطْلَقَا ... وَضَـمِّ مِـيمٍ زَائِـدٍ قَـدْ سَبَقَا

بيّن بهذين البيتين كيفية بناء اسم الفاعل من كل فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف ، وأنه يكون بمجيء المثال علىٰ زنة مضارعه ، مع جعل ميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ، أي : سواء كان في

قوله:«قد يغنىٰ فعل» : يغنىٰ بفتح الياء، أي يستغني، والمنظور أنّ الفعل إذا كان علىٰ وزن فَعَل مفتوح الفاء والعين فقد يستغني باسم فاعل لم يأتِ علىٰ وزن فاعل الذي هو وزنه القياسي، وذلك مثل: عفّ فهو عفيف، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، إلىٰ غير ذلك.

المضارع مكسوراً، نحو : أكرم يُكرِم فهو مُكْرِم ، وواصل يُواصِل فهو مواصِل ، وانتظر ينتظر فهو منتظر ، أو مفتوحاً وذلك فيما فيه تاء المطاوعة نحو : تَعلّم يَتعلّم، فهو متعلّم ، وتَدحرج يَتدحرج فهو مُتَدَحْرِج .

وقوله :

وزِنَةُ المضارع اسمُ فاعِلِ　　　مِنْ غَيْرِ ذي الثلاث.......

تقديره : واسم الفاعل مما زاد علىٰ ثلاثة أحرف هو ذو زنة المضارع ، فقدّم الخبر وحذف معه المضاف ، اعتماداً علىٰ ظهور المراد .

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ ٱنْكَسَرْ　　　صَارَ ٱسْمَ مَفْعُولٍ، كَمِثْلِ ٱلْمُنْتَظَرْ

يعني : أنّ بناء اسم المفعول من كل فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف هو كبناء اسم الفاعل منه، إلّا في كسر ما قبل الآخر ، فإنّ اسم المفعول منه يكون ما قبل آخره مفتوحاً ، وذلك نحو : مُكْرَم ، ومُواصَل ، ومُنْتَظَر .

وَفِي ٱسْمِ مَفْعُولِ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱطَّرَدْ　　　زِنَةُ مَفْعُولٍ، كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

كلّ فعل ثلاثي فإنه يطرد في اسم المفعول منه مجيئه علىٰ وزن (مَفْعُول) وذلك نحو: قصده فهو مَقْصود ، ووجده فهو مَوْجُود ، وصَحِبَهُ فهو مَصْحُوب ، وكتبه فهو مكتوب .

قوله: «فقدّم الخبر»: وهو ذو زنة المضارع، وحذف معه المضاف وهو ذو.

قوله: «كآت من قصد»: أي كاسم المفعول المصوغ من قصده فهو مقصود.

وَنَـابَ نَـقْلاً عَـنْهُ ذُو فَـعِيلِ نَـحْوُ فَـتَاةٍ أَوْ فَـتىً كَـحِيلِ

يقول: ناب عن بناء وزن (مفعول) في الدلالة علىٰ اسم المفعول من الفعل الثلاثي ذو (فَعِيل) أي: صاحب هذا الوزن، وذلك نحو: كَحَل عينَهُ فهو كَحِيل، وقتَله فهو قَتِيل، وطَرَحَهُ فهو طَرِيح، وجَرَحَهُ فهو جَرِيْح، وذَبَحَهُ فهو ذبيح، بمعنىٰ مَكْحُول، ومقتول، ومطروح ومجروح ومذبوح، وهو كثير في كلام العرب، وعلىٰ كثرته لم يقس عليه بإجماع، وقد أشار إلىٰ ذلك بقوله: (ونابَ نَقْلاً) أي: فيما نقل لا فيما قيس.

ونبه بقوله: «نَحْو فتاةٍ أو فتىً كَحِيلِ» علىٰ أنّ باب (فَعِيل) بمعنىٰ مفعول أنّ المؤنث منه يساوي المذكر في عدم لحاق تاء التأنيث به.

الصفة المشبَّهةُ باسْم الفاعِل

صِفَةٌ ٱسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنىً بِهَا ٱلْمُشْبِهَةُ ٱسْمَ ٱلْفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ ٱلْقَلْبِ جَمِيلِ ٱلظَّاهِرِ

الصفة : ما دلّ علىٰ حدث وصاحبه ، والمشبهة باسم الفاعل منها ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلىٰ الموصوف به، دون إفادة معنىٰ الحدوث، فلذلك لا تكون للماضي المنقطع ، ولا للمستقبل الذي لم يقع ، وإنما تكون للحال الدائم، وهو الأصل في باب الوصف.

وأما اسم الفاعل واسم المفعول، فإنّهما كالفعل في إفادة معنىٰ الحدوث والصلاحية لاستعمالهما بمعنىٰ الماضي والحال والاستقبال .

وإلىٰ كون الصفة المشبهة لا تكون لغير الحال الإشارة بقوله : «وصَوْغُها مِنْ لازمٍ لحاضِرِ» أي : للدلالة علىٰ معنىٰ الزمن الحاضر .

ولو قصد بالصفة المشبهة معنىٰ الحدوث حُوِّلت إلىٰ بناء اسم الفاعل ، واستُعملت استعماله، كقولك : زيدٌ فارحٌ أمس وجازعٌ غداً ، قال الشاعر :

الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله: «وهو الأصل في باب الوصف»: فإنّ الوصف لو خُلّي وطبعه اقتضىٰ تلبس الموصوف به حال سوقه له.

وما أنا مِنْ رُزْءٍ وإنْ جَلَّ جازعٌ ... ولا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتكَ فارحُ

وأكثر ما تكون الصفة المشبهة غير جارية علىٰ لفظ المضارع، نحو: جميل وضَخْم وحَسَن ومَلآن وأحْمَر، وقد تكون جارية عليه كطاهِر وضامِر ومُعتدل ومُستقيم، وتمثيله: (بطاهِرِ القَلْب جميل الظاهِر) منبّهٌ علىٰ مجيئها بالوجهين.

ومما تختصّ به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل استحسان جرّها الفاعل بالإضافة، نحو: (طاهِرُ القَلْبِ، جَمِيلُ الظاهِرِ) تقديره: طاهرٌ قلبُه، جميلٌ ظاهرُهُ، فإنّ ذلك لا يَسوغ في اسم الفاعل إلّا إن أمِنَ اللَّبس، فقد يجوز علىٰ ضعف وقلة في الكلام، نحو: زيد كاتِبُ الأب، يريد: كاتب أبُوه.

وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها؛ لأنّ العلم باستحسان الإضافة إلىٰ الفاعل موقوف علىٰ العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه.

وأنت تعلم أنّ العلم بالمعرِّف يجب تقدُّمُهُ علىٰ العلم بالمعرَّف، فلذلك لم أعوِّل في تعريفها علىٰ استحسان إضافتها إلىٰ الفاعل.

قوله: «نحو جميل وضخم وحسن وملآن وأحمر»: فإن جميلاً متحرك الأوّل والثاني بخلاف يجمل، وحسن متحرك الأوّل والثاني بخلاف يحسن، وأمّا ضخم فهو مثل مضارعه يضخم في تحرك الأول وسكون الثاني، وكذلك ملآن ويملأ، احمر يحمر، وعلىٰ ذلك فليس ما ذكره من الأمثلة بمستوىٰ الصحة.

قوله: «إلّا إن أمن اللبس»: بأنّ المضاف إليه ليس مفعولاً أو نظيره، فمعنىٰ زيد كاتب الأب أنّ الأب هو الكاتب لا أنّ الأب مكتوب له وزيد الكاتب.

قوله: «فهو متأخر عنه»: يعني أنّ العلم بكون الصفة مشبهة يجب أن يكون سابقاً علىٰ استحسان الإضافة، فكيف يكون استحسان الإضافة إلىٰ الفاعل كاشفاً عن كون الوصف صفة مشبهة.

وَعَـمَلُ ٱسْـمِ فَـاعِلِ ٱلْـمُعَدّىٰ لَهَا عَلَىٰ ٱلْحَدِّ ٱلَّـذِي قَـدْ حُـدَّا

لمّا بيّن ما المراد بالصفة المشبهة باسم الفاعل، أخذ في بيان أحكامها في العمل فقال:

وعَمَل اسْمِ فاعِل المُعدّىٰ لَها........

أي : بأنها تعمل عمل اسم الفاعل المتعدّي، فتنصب فاعلها في المعنىٰ علىٰ التشبيه بالمفعول به، كقولك : زيدٌ الحسنُ وَجْهَه ، كما ينصب اسم الفاعل مفعوله في نحو : زيدٌ باسِطٌ وَجْهَهُ .

وقوله : «علىٰ الحدِّ الذي قَدْ حُدّا» أي : أنّ العمل هنا مشروط بالشرط المذكور في إعمال اسم الفاعل.

وَسَبْقُ مَـا تَـعْمَلُ فِـيهِ مُـجْتَنَبْ وَكَـوْنُهُ ذَا سَـبَبِيَّةٍ وَجَبْ

اسم الفاعل لقوة شبهه بالفعل يعمل في متأخر ومتقدّم ، وفي سببي وأجنبي ، والصفة المشبهة فرع علىٰ اسم الفاعل في العمل ، فقصرت عنه، فلم تعمل في متقدّم ولا غير سببي .

قوله: «مشروط بالشرط المذكور في إعمال اسم الفاعل»: ولا يجري من الشرائط المذكورة هناك إلّا الاعتماد علىٰ نفي أو نهي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، وأمّا شرطية العمل بمعنىٰ الحال والاستقبال فلا تتمشىٰ هنا لأنّ الصفة المشبهة أنما تعمل بمعنىٰ الحال فقط، وأمّا الألف واللام في الصفة المشبهة فهي للتعريف بخلافها في اسم الفاعل فإنّها للموصولية.

والمراد بالسببي المتلبّس بضمير صاحب الصفة لفظاً، نحو : زيدٌ حسنٌ وجهُه ، أو معنى، نحو : حسنُ الوَجْهِ، هذا بالنسبة إلىٰ عملها فيما هو فاعل في المعنىٰ .

وأما غيره كالجار والمجرور، فإنّ الصفة تعمل فيه متقدّماً عنها ومتأخّراً ، وسببياً وغير سببي، تقول : زيدٌ بكَ فَرِحٌ ، كما تقول : فَرِحٌ بكَ ، وجَذلانُ في دارِ عمرٍو ، كما تقول في دارِهِ .

فَارْفَعْ بِهَا وَٱنْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا ٱتَّصَلْ

بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا ... تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلَا

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

يعني : أنه يجوز في الصفة المشبهة أن تعمل في السببي الرفع والنصب والجر، فالرفع علىٰ الفاعلية ، والنصب علىٰ التشبيه بالمفعول به في المعرفة ، وعلىٰ التمييز في النكرة ، والجر علىٰ الإضافة ، وذلك مع كون الصفة مصاحبة للألف واللام أو مجردة منهما ، وكون السببي إما معرفاً بالألف واللام، نحو : الحسنُ الوجهُ ، وهو المراد بقوله : «مصحوب أَل» وإما مضافاً أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، وهو المراد بقوله : «وما اتصل بها مضافاً أو مجرّداً» أي : وما اتصل بالصفة ولم ينفصل عنها بالألف واللام .

فأما المضاف فعلىٰ أربعة أضرب :

قوله:«أو معنى، نحو: حسن الوجه»: فإنّ الألف واللام في الوجه بمنزلة الضمير.

قوله:«فأمّا المضاف فعلىٰ أربعة أضرب»: أحدها: المضاف إلىٰ المعرّف بأل، نحو: الحسن وجه الأب، وثانيها: المضاف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه، وثالثها:

مضاف إلىٰ المعرّف بالألف واللام، نحو : الحسنُ وَجهُ الأب .

ومضاف إلىٰ ضمير الموصوف، نحو : الحَسَنُ وجهُهُ .

ومضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره، نحو : الحسنَ وجْهُ أبيه .

ومضاف إلىٰ المجرد من الألف واللام والإضافة، نحو : الحسنُ وَجْهُ أبٍ ، وأما المجرد، فنحو : الحسنُ وَجْهاً .

فهذه ستة وثلاثون وجهاً في إعمال الصفة المشبهة ؛ لأنّ عملها ثلاثة أنواع : رفع ونصب وجر .

وكل منها علىٰ تقديرين :

أحدهما : كون الصفة مصاحبة للألف واللام .

والآخر : كونها مجرّدة منهما .

فهذه ستة أوجه وكل منها علىٰ ستة تقادير، وهي :

كون السببي إما معرفاً بالألف واللام ، وإما مضافاً إلىٰ المعرف بهما، أو إلىٰ ضمير الموصوف ، أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره ، أو إلىٰ المجرد من الألف واللام والإضافة ، وإما مجرداً .

المضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره، نحو: الحسن وجه أبيه، ورابعها: المضاف إلىٰ المجرد من الألف واللام، كما أنه مجرد من الإضافة لما فيه أل، نحو: الحسن وجه أب.

قوله:«وأمّا المجرد» : أي من كل شيء، فنحو الحسن وجهاً.

قوله:«وكلّ منها» : أي من هذه الستة علىٰ ستة تقادير، والستة التقادير هي كون السببي (١) إمّا معرّفاً بأل (٢) وإمّا مضافاً إلىٰ المعرف بهما (٣) أو إلىٰ ضمير الموصوف (٤) أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره (٥) أو إلىٰ المجرد من أل والإضافة إلىٰ ما فيه أل (٦) وإمّا مجرداً.

والمرتفع من ضرب ستةٍ في ستةٍ ستةٌ وثلاثون كلّها جائزة الاستعمال، إلّا أربعة أوجه وهي المرادة بقوله :

.... ولا   تَجررْ بها مَعْ ألْ سُماً مِنْ ألْ خَلا

وَمِنْ إضافةٍ لِتاليها ....

أي : لتالي (ألْ) .

نفهم من هذه العبارة : أنّ الصفة المصاحبة للألف واللام لا يجوز إضافتها إلىٰ السببي الخالي من التعريف بالألف واللام ، ومن الإضافة إلىٰ المعرّف بهما ، وذلك هو المضاف إلىٰ ضمير الموصوف ، والمضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره ، والمجرد والمضاف إلىٰ المجرد .

فلا يجوز : الحسنُ وجههِ، ولا الحسن وجهِ أبيه ، ولا الحسن وجهٍ ، ولا

قوله: «أنّ الصفة المصاحبة لأل»: مثل الحسن لا تجوز إضافتها إلىٰ السببي الخالي من التعريف بأل والخالي من الإضافة إلىٰ المعرف بأل، وهذا السببي الخالي هو (١) المضاف إلىٰ ضمير الموصوف، مثل الحسن وجهه (٢) والمضاف إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره، مثل: الحسن وجه أبيه (٣) والمجرد الحسن وجه (٤) والمضاف إلىٰ المجرد الحسن وجه أب، وجهة المنع من استعمال هذه الأوجه الأربعة أنّ الإضافة فيها لم تفد تخصيصاً ؛ لأنّ الصفة فيها أل والألف واللام في الصفة المشبهة للتعريف، فهي مع أل غنيّة عن التخصيص كما لم تفد تخفيفاً ؛ لأنّ الصفة المحلاة لا يقربها التنوين لمكان أل فيها، فليست محلّاً لتخفيفها بالإضافة ولا تخلصاً من قبح حذف الرابط ؛ لأنّ فيها نفسها رابطاً وهو الضمير الذي تحمله لموصوفها وفي معمولها رابط ظاهر أو في تقدير الظاهر علىٰ اختلاف حاله من الصور المارّة الذكر: أو التجوز في العمل، فإنّ المعمول المجرد يمكن نصبه علىٰ التمييز.

الحسن وجهِ أبٍ ، لأنّ الإضافة فيها لم تفد تخصيصاً ، كما في نحو : غلام زيد ، ولا تخفيفاً ، كما في نحو : حسنُ الوجهِ ، ولا تخلّصاً من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل، كما في نحو : الحسن الوجه .

وما عدا هذه الأوجه الأربعة ينقسم إلىٰ : قبيح وضعيف وحسن .

فأما القسم القبيح : فهو رفعُ الصفةِ مجردةً كانت أو مع الألف واللام المجرّدَ منهما ومن الضمير والمضاف إلىٰ المجرد، وذلك أربعة أوجه وهي : حسنٌ وجهٌ ، وحسنٌ وجهُ أبٍ ، والحسنُ وجهٌ ، والحسن وجهُ أبٍ ، وعلىٰ قبحها فهي جائزة في الاستعمال ؛ لقيام السببية في المعنىٰ مقام وجودها في اللفظ ؛ لأنك إذا قلت : مررت بزيد الحسنِ وجهٌ ، لا يخفىٰ أنّ المراد : الحسنُ وجهٌ له ، والدليل علىٰ الجواز قول الراجز :

بِبُهْمَةٍ مُنيتُ شَهْمٍ قَلْبُ ... مُنَجِّذٍ لا ذِي كَهامٍ يَنْبُو

فهذا نظير : حَسَنُ وَجْهٍ ، والمجوّزُ لهذه الصورة مجوّز لنظائرها، إذ لا

قوله: «كما في غلام زيد»: فإنّ الإضافة فيه تعطيه تخصيصاً وتخرجه من الإبهام.

قوله: «كما في نحو: حسن الوجه»: فإنه في غير الإضافة ينوّن لتجرده من أل، فإذا أُضيف أعطته الإضافة تخفيفاً.

قوله: «كما في الحسن الوجه»: فإنّ نصب الوجه علىٰ التشبيه بالمفعولية فيه تجوز، فإذا أُضيف الوصف إليه ارتفع منه هذا المحذور، وهذه المحاذير مفقودة في الصور الأربعة السابقة الذكر، ولذلك فقد يجوّز استعمالها.

قوله: «وذلك أربعة أوجه»: وجهة قبح هذه الوجوه الأربعة فقدانها للرابط في حالة الرفع، فليس في الصفة ولا في معمولها ما يربطها بالموصوف.

قوله: «ببهمة منيت شهم قلب»: البهمة الفارس الذي لا يدري من أين يؤتىٰ، وشهم صفة، وقلب فاعل الصفة، ومنجذٌ بمعنىٰ مجرّب.

فرق.

وأما القسم الضعيف، فهو نصبُ الصفة المجرّدة من الألف واللام المعرّفَ بالألف واللام، والمضاف إلىٰ المعرَّفِ بـهما، أو إلىٰ ضـمير المـوصوف، أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره، وجرّها المضافَ إلىٰ ضمير الموصوف، أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره .

وذلك ستة أوجه ، وهي : حسنٌ الوجهَ ، ونحوه قول النابغة :

ونأخُــذُ بَــعْدَهُ بـذِنابِ عَـيْشٍ أجَبِّ الظَــهْرَ لَــيْسَ لَـهُ سَـنامُ

ويروىٰ : (أجبِّ الظهرُ) برفع (الظهر) وجرّه .

وحَسَنٌ وَجْهَ الأب ، وحَسَنٌ وجهَهُ ، ونحوه قول الراجز :

قوله:«وأمّا القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من الألف واللام المعرّف» : والسرّ في ذلك من ناحية المعمول المعرفة سواء كان لاقترانه بأل، أو بإضافته لما فـيه أل، أو المضاف لضمير الموصوف، أو المضاف للمضاف إلىٰ ضميره أنّ النصب مع تعريف المعمول لازمه أن يكون علىٰ المفعولية والحال أنّ الصفات المشبهة تؤخذ من قواصر الأفعال، أمّا إذا كان معمول الصفة نكرة كان نصبه علىٰ التمييز، ولا إشكال فيه، لكن يشكل فيقال: ما خصوصية الصفة المجردة من الألف واللام فيما نـحن فـيه فـإنّ المقرونة بأل كذلك، أي أنها قاصرة، والقاصر لا ينصب المفعول به؟ وقد يجاب بأنّ الصفة المقرونة بأل مقرونة باسم موصول والصفة الواقعة صلة حـالّة مـحلّ الفـعل فتعمل عمله، لكن هذا الجواب مخدوش. أمّا أوّلاً بأنّ أل في الصفات المشبهة معرفة لا موصولة. وثانياً بأنّ الفعل القاصر لا ينصب المفعول، فكذا ما كان مثله.

قوله:«وجرّها» : أي الصفة المجردة المضافة إلىٰ ضمير المـوصوف أو إلىٰ المـضاف إلىٰ ضميره، مثل: حسن وجهه، وحسن وجه أبيه، ومنشأ هذا الضعف عاملان، الأوّل: إنه خلاف الذوق، والثاني: إنه شبيه المضاف لنفسه.

أَنْــعَتُها إنّــيَ مِــنْ نُــعاتِها　　　كُــومَ الذُّراوادِقَــةً سُــرَّاتــها

وحسنُ وجهَ أبيه، وحسنُ وجهِهِ، وحسنُ وجهِ أبيه، وعند سيبويه أنّ الجر في هذا النحو من الضرورات، وأنشد للشماخ:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهما　　　بحَقْلِ الرُّخامَىٰ قَدْ عَفا طَلَلاهُما

أقامَتْ علىٰ رَبْعَيْهما جارَتا صَفاً　　　كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

(فجونتا مصطلاهما) نظير: (حسنُ وجهِهِ).

وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح، لوروده في الحديث، كقوله صلىٰ الله عليه وسلم في حديث أُمّ زرع: (صِفْرُ وشاحِها) وفي حديث الدجال: (أعورُ عَيْنِهِ اليمنىٰ)، وفي وصف النبي صلّىٰ الله عليه وسلم: (شثنُ أصابِعِهِ).

ومع جوازه ففيه ضعف؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلىٰ نفسه.

وأما القسم الحسن: فهو رفعُ الصفةِ المجردةِ المعرّفَ بالألف واللام، والمضاف إلىٰ المعرف بهما، أو إلىٰ ضمير الموصوف، أو إلىٰ المضاف إلىٰ

قوله: «كوم الذرا»: جمع كوماء وهي عظيمة السنام، وادقة صفة مشبهة بمعنىٰ دانية، وسرّاتها معمول الصفة جمع سرّة تقرأ بالكسر؛ لأنها جمعت بألف وتاء.

قوله: «حقل الرخامى»: هو اسم موضع.

قوله: «جارتا صفا»: المراد بالصفا هنا الحجر يوضع تحت القدور، والكميت هو قريب اللون من الحمرة، وجونتا مصطلاهما سواد محلّ الاصطلاء فيهما، وكميتا وجونتا صفتان أُضيفتا إلىٰ الأعالي ومصطلاهما، وهو من باب إضافة الصفة المشبهة إلىٰ معمولها علىٰ ملاك الباب المتحدث عنه.

قوله: «صفر وشاحها»: بكسر الصاد، بمعنىٰ أنها ضامرة كأنها لا بطن لها.

قوله: «شثن أصابعه»: أي غليظة أصابعه.

ضميره ، ونصبُها المجرَّدَ من الألف واللام والإضافة، والمضاف إلىٰ المجرد منهما ، وجرُّها المعرَّفَ بالألف واللام، والمضاف إلىٰ المعرف بهما، والمجرد من الألف واللام والإضافة ، والمضاف إلىٰ المجرد منهما ، ورفع الصفة مع الألف واللام المعرَّفَ بهما، والمضاف إلىٰ المعرف بهما ، أو إلىٰ ضمير الموصوف، أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره ، ونصبها المعرَّفَ بالألف واللام، والمضاف إلىٰ المعرف بهما ، أو إلىٰ ضمير الموصوف، أو إلىٰ المضاف إلىٰ ضميره ، والمجرد من الألف واللام والإضافة ، والمضاف إلىٰ المجرد منهما ، وجرّها المعرَّفَ بالألف واللام ، والمضاف إلىٰ المعرف بهما .

فهذه اثنان وعشرون وجهاً وهي :

حسنٌ الوجهُ، كقوله : (أجبُّ الظهرُ) ، وحسنٌ وجهُ الأب ، وحسنٌ وجهُهُ ، وحسنٌ وجهُ أبيه ، وحسنٌ وجهاً ، ومثله قول الشاعر :

هَيْفاءُ مُقْبِلَةً عَجْزاءُ مُدْبِرَةً مَخْطُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أَنْيابَا

وحسنٌ وجهَ أبٍ ، وحسنُ الوجهِ ، وحسنُ وجهِ الأبِ ، وحسنُ وجهٍ ، ومثله إنشاد سيبويه لعمرو بن شاس :

أَلِكْنِي إلىٰ قَوْمي السلامَ رسالَةً بآيَةِ ما كانُوا ضِعافاً ولا عُزْلا

ولا سَيِّئِي زِيٍّ إذا ما تَلَبَّسُوا إلىٰ حاجةٍ يَوْماً مُخَيَّسَةً بُزْلا

وحسنُ وجهِ أبٍ ، والحسنُ الوجهُ ، والحسنُ وجهُ الأبِ ، ومثله إنشاد

قوله:«فهذه اثنان وعشرون وجهاً» : مضافة إلىٰ الأربعة عشر وجهاً السابقة ما بين ممتنع وقبيح وضعيف فتبلغ ٣٦ وجهاً.

قوله:«شنباء أنيابا» : شنباء هي الصفة المشبهة، وأنيابا معمولها.

قوله:«سيّئي زيّ» : جمع سيّىء صفة، وزيّ معمولها.

سيبويه :

لا يَـبْعَدَنْ قَـوْمي الذيـنَ هُـمُ　　　سَـمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الجُـزْرِ
النــازِلُونَ بكُـــلِّ مُـعْتَرَكٍ　　　والطـــيِّبُونَ مَـــعَاقِدُ الأُزْرِ

والحسنُ وجهُهُ، والحسنُ وجهُ أبيه، والحسنُ الوجْهَ، ومثله قول الشاعر :

فَـما قَـوْمِي بـثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ　　　ولا بــفَزَارَةَ الشُّـعْرِ الرِّقـابا

والحسنُ وجهَ الأب، وعليه قوله :

لَقَدْ عَلِمَ الإيْقاظُ أخْـفِيَةَ الكَـرَىٰ　　　تَزَجُّجَها مِنْ حـالِكٍ واكـتحالَها

والحسنُ وجهَهُ، والحسنُ وجهَ أبيه، والحسنُ وجهاً، كقول رؤبة :

فَــذاكَ وَخْــمٌ لا يُـبالي السَّـبا　　　الحَــزْنُ بــاباً والعَــقُورُ كَــلْبا

والحسنُ وجهَ أبٍ، والحسنُ الوجهِ، والحسنُ وجهِ الأبِ.

فهذا هو جميع ما يمتنع ويقبح ويضعف، ويحسن في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل فاعرفه.

قوله: «والطيّبون معاقد الأزر»: الطيّبون صفة، ومعاقد الأزر معمولها.

قوله: «الشعر الرقابا»: الشعر جمع أشعر، والرقابا معمولها.

قوله: «الإيقاظ أخفية الكرى»: الإيقاظ صفة، وأخفية الكرى معمولها.

قوله: «الحزن بابا والعقور كلبا»: الحزن والعقور صفتان، وبابا وكلبا معمولان.

التعجُّــب

التعجب: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه، ويدلُّ عليه بصيغ مختلفة، نحو قوله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُون بالله﴾ وقوله صلّىٰ الله عليه وسلم لأبي هريرة: «سُبْحانَ الله إنَّ المُؤمِنَ لا يَنْجُسُ» وقولهم: (للـهِ أنْتِ) وقول الشاعر:

واهــا لِــلَيْلَىٰ ثــمَّ واهاً واهــا ... هِــيَ المُــنَىٰ لَــوْ أنَّــنا نِـلْناها

وقول الآخر:

بــانَتْ لِــتَحْزُنَنا عَــفَارَهْ ... يــا جــارَتا مــا أنْتِ جــارَهْ

وقول الآخر، أنشده أبو علي:

يا هــيءَ مــاليَ مَـنْ يـعمِّرْ يُـفْنِهِ ... مَــرُّ الزمــانِ عــليهِ والتـقليبُ

والمبوّب له في كتب العربية صيغتان: (ما أفْعَلَه، وأفْعِلْ بهِ) لاطرادهما في

التعجب

قوله: «ظاهر المزية فيه»: أي في فعله، حتىٰ يصدق معنىٰ التعجب.

قوله: «واهاً لليلىٰ»: هذه الصيغة بما معها تفيد التعجب، وكذلك يا جارتا ما أنت جاره:

وياهيءَ ماليَ كلمة تقال في مقام التعجب، وقد تفرد مالي عن هيء، مثل ﴿مالي لا أرىٰ الهدهد﴾.

كلّ معنى يصح التعجب منه .

ولمّا أراد أن يذكر مجيء التعجب علىٰ هاتين الصيغتين قال :

بِأَفْـعَلَ آنْـطِقْ بَـعْدَ مَـا تَـعَجُّبَا ‌‌ ‌‌ ‌‌ ‌‌ أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَـجْرُورٍ بِـبَا

أي : انطق في حال تعجبك بالفعل المتعجب منه علىٰ وزن (أفْعَل) بعد (ما) نحو : ما أحْسَنَ زيداً ، أوْ جئْ بِهِ علىٰ وزْن : (أفْعِلْ) قبل مجرور بـ (با) نحوُ : أحْسِنْ بزَيْدٍ .

فأما نحو : «ما أحْسَن زيداً» فـ (ما) فيه عند سيبويه نكرة غير موصوفة، في موضع رفع بالابتداء ، وساغ الابتداء بالنكرة ؛ لأنها في تقدير التخصيص ، والمعنىٰ : شيءٌ عظيمٌ أحسن زيداً ، أي : جعَلَهُ حسناً ، فهو كقولهم : شيءٌ جاء بك ، وشرٌّ أهرَّ ذا نابٍ، و (أحْسِنْ) فعل ماض لا يتصرّف مسنداً إلىٰ ضمير (ما) والدليل علىٰ فعليته لزومه متصلاً بياء المتكلم نُونَ الوقاية، نحو : مـا أعـرَفَني بكذا ، وما أرغبَني في عَفوِ الله ، ولا يكون كذلك إلّا الفعل ، وعند بعض الكوفيين أن (أفْعَل) في التعجب اسم لمجيئه مصغراً، نحو قوله :

يا ما أُمَـيلحَ غـزْلاناً شَـدَنَّ لنـا ‌‌ ‌‌ ‌‌ ‌‌ مِنْ هـؤَلياءِكُنّ الضَّـالِ والسَّـمُرِ

وإنما التصغير للأسماء .

ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، ولإمكان أن يكون التصغير دخله لشبههِ (بأفْعَل) التفضيل لفظاً ومعنى ، والشيء قد يخرج عن بابه لمجرد الشبه بغيره .

قوله: «نكرة غير موصوفة»: وقوله: «والمعنىٰ شيء عظيم أحسن زيداً»، يـناقض قـوله: نكرة غير موصوفة.

وذهب الأخفش إلىٰ أنّ (ما) في نحو : (ما أحْسَنَ زيداً) موصولة ، وهي مبتدأ ، و(أحسن) صلتها ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : الذي أحسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ .

والذي ذهب إليه سيبويه أولىٰ ؛ لأنّ (ما) لو كانت موصولة لما كان حذف الخبر واجباً ؛ لأنه لا يجب حذف الخبر إلّا إذا علم وسدّ غيره مسدَّه ، وها هنا لم يسد مسدّ الخبر شيء ؛ لأنه ليس بعد المبتدأ إلّا صلته ، والصلة من تمام الاسم، فليست في محل خبره، إنما هي في محل بقية حروف الاسم، فلا تصلح لسد مسد الخبر .

وأما (أفْعِلْ) في نحو (أحْسِنْ بزَيْدٍ) فَفِعْلٌ ، لفظُهُ لَفْظُ الأمر ومعناه الخبر ، وهو مسند إلىٰ المجرور بعده ، و (الباء) زائدة مثلها في نحو : ﴿ **كفىٰ بالله شهيداً** ﴾ وهو في قوة قولك : حَسُنَ زيدٌ ، بمعنىٰ : ما أحسنَه ، ولا خلاف في فعليته ، ويدلُّ عليه مرادفته لما ثبتت فعليته ، مع كونه علىٰ زنة تخص الأفعال ، والاستدلال بتوكيده بالنون في قوله :

وَمُسْتبدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَىٰ صُرِيْمَةً ... فأَحْـرِ بـهِ بـطُولِ فَـقْرٍ وأحْـرِيا

ليس عندي بمرضي ؛ لأنه في غاية الندور ، فلو ذهب ذاهب إلىٰ اسميته لأمكنه أن يدّعي أن التوكيد فيه مثله في قول الآخر ، أنشده أبو الفتح في الخصائص :

قوله: «في محلّ بقية حروف الاسم»: يعني تعتبر الصلة بالنسبة إلىٰ الموصول كبقية حروف الاسم بالنسبة إلىٰ حرفه الأوّل.

قوله: «وأحريا»: هذه هي النون التأكيدية.

أريْتَ إنْ جاءتْ بهِ أمْلُودا ... مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودا
أقائِلُنَّ أحْضِرُوا الشُّهُودا

وَتِلْوَ أَفْعَلَ آنْصِبَنَّهُ، كَمَا ... أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

تقول : (ما أوفىٰ خَلِيلَينا) كما تقول : ما أحْسَنَ زيداً ، فتنصب ما بعد (أفْعَل) بالمفعولية ، وهو في الحقيقة فاعل الفعل المتعجب منه، ولكن دخلت عليه همزة النقل فصار الفاعل مفعولاً بعد إسناد الفعل إلىٰ غيره، وتقول : (أصْدِقْ بِهِما) كما تقول: أحْسِنْ بِزَيْدٍ .

وقد اشتمل هذا البيت علىٰ بيان احتياج (أفْعَل) إلىٰ المفعول وعلىٰ تمثيل صيغتي التعجب .

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ آسْتَبِحْ ... إِنْ كَانَ عِنْدَ آلْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

المراد بالمتعجب منه المفعول فيما أفْعَلَه، والمجرور في (أفْعِلْ به) وفيه تجوّز ؛ لأنّ المتعجب منه هو فعله لا نفسه ، إلّا أنه حذف منه المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه للدلالة عليه .

واعلم أنه لا يجوز حذف المتعجَّب منه لغير دليل ، أما في نحو : (ما أفعَلَهُ) فلعرائه إذ ذاك عن الفائدة لو قلت : ما أحْسَنَ ، وما أجْمَلَ ، لم يكن كلاماً ؛ لأنّ

قوله: «أقائلنّ»: مع أنه اسم فاعل دخلته نون التأكيد.

قوله: «وحذف ما منه تعجبت»: يريد أن حذف مفعول ما منه تعجبت الخ مثل ما أعفّ وأكرما.

معناه أن شيئاً صير الحسن واقعاً علىٰ مجهول، وهذا ممّا لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به .

وأما نحو (أفعِلْ به) فلا يحذف منه المتعجب منه ؛ لأنه الفاعل ، وإن دلّ علىٰ المتعجب منه دليل ، وكان المعنىٰ واضحاً عند الحذف جاز .

تقول : لله دَرُّ زَيْدٍ ما أعفَّ وأمْجَدَ ، كما قال علي ﷺ :

جَزَىٰ الله عَنِّي والجَـزاءُ بـفَضْلِهِ رَبيعَةَ خـيراً مـا أعـفَّ وأكـرَما

وتقول : أحْسِنْ بزيدٍ وأجْمِلْ ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ .

وأكثر ما يستباح الحذف في نحو : أفْعِلْ به ، إذا كان معطوفاً علىٰ آخر ، مذكورٍ معه الفاعل، كما في الآية الكريمة .

وقد يحذفُ بدون ذلك ، قال الشاعر :

فــذَلِكَ إنْ يَــلْقَ المَــنيَّةَ يَـلْقَها حَميداً وإنْ يَستغْنِ يَوْماً فأَجْـدِرِ

أي : فأَجْدِرْ بكونه حميداً .

فإن قلت : كيف جاز حذف المتعجَّبِ منه مع (أفْعِل) وهو (الفاعِل)؟

قلت : لأنه أشبه الفضلة ؛ لاستعماله مجروراً بالباء ، فجاز فيه ما يـجوز فيها.

وَفِـي كِـلَا ٱلْـفِعْلَيْنِ قِـدْماً لَـزِمَا مَـنْعُ تَـصَرّفٍ بِـحُكْمٍ حُـتِمَا

كلّ واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرّف ، والبناء علىٰ غير الصيغة

التي جعل عليها ، مسلوك به سبيل واحدة ؛ لتضمنه معنى هو بالحروف أليق ، وليكون مجيئه علىٰ طريقة واحدة أدل علىٰ ما يراد به .

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي ٱنْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

الغرض من هذين البيتين معرفة الأفعال التي يجوز في القياس أن يبنىٰ منها فعلا التعجب ، أعني مثالي : ما أفْعَلَهُ ، وأفْعِلْ به .

وهي كل فعل ثلاثي متصرّف قابل للتفاوت، غير ناقص ، ككان وأخواتها، ولا ملازم للنفي ولا اسم فاعله علىٰ أفعل ولا مبني للمفعول.

فلا يبنيان مما زاد علىٰ ثلاثة أحرف ؛ لأنّ بناءهما منه يفوت الدلالة علىٰ المعنىٰ المتعجب منه ، أما فيما أُصوله أربعة، نحو : دَحرَجَ وسَرْهَفَ ، فلأنه يؤدّي إلىٰ حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما في غيره فلأنه يؤدي إلىٰ حذف الزيادة الدالة علىٰ معنىٰ مقصود ، ألا ترىٰ أنك لو بنيت من نحو: ضارب وانضرج واستخرج (أفْعَل) فقلت : ما أضْرَبَه وأضرَجَهُ وأخرجَهُ لفاتت

قوله: «لتضمنه معنى»: وهو التعجب، هو بالحروف أليق نظير أمثاله من الخطاب والإشارة والتنبيه، كما تقدم بيانه في محلّه.

قوله: «ولا مبنيّ للمفعول»: أي للمجهول.

قوله: «يفوّت الدلالة علىٰ المعنىٰ المتعجب منه»: وذلك لأنّ قوالب ما أفعله وأفعل به محدودة بإطارها، وما زاد علىٰ الثلاثي حيث يراد إفراغه في القوالب المذكورة يلزمه الحذف منه، وبحذف الزائد ينقص المعنىٰ قهراً، ولذلك تفوت الدلالة علىٰ ما أُريد التعجب منه.

الدلالة علىٰ معنىٰ المشاركة والمطاوعة والطلب .

وأجاز سيبويه بناء فعل التعجب من (أَفْعَلَ) كقولهم : (ما أعْطاه للدَّراهِم) و (ما أوْلاهُ للمعروف) لا من غيره مما زاد علىٰ الثلاثة .

ولا يبنيان من فعل غير متصرف، نحو : (نعم وبئس) ولا من فعل لا يقبل التفاوت، نحو: ماتَ زيد ، وفني الشيء ؛ لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه علىٰ بعض ، ولا من فعل ملازم للنفي، نحو : ماعاجَ زيدٌ بهذا الدواء ، أي : ما انتفع به، فإن العرب لم تستعمله إلّا في النفي ، فلا يبنىٰ منه فعل التعجب ؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ مخالفة الاستعمال والخروج به عن النفي إلىٰ الإيجاب، ولا يبنيان من فعل اسم فاعله علىٰ (أفْعَل) نحو : شهل فهو أشْهَل ، وخضر الزرع فهو أخْضَر ، وعَوِر فهو أعوَر ، وعَرَج فهو أعرجُ ؛ لأنّ (أفْعَل) هو لاسم فاعل ما كان لوناً أو خلقة ، وأكثر ألوان الأفعال والخلق أنما تجيء علىٰ (أفعل) بزيادة مثل اللام، نحو : احمرّ، وابيضّ ، واسودّ ، واعورّ ، واحولّ ، فلم يُبْنَ فعل التعجب في الغالب ممّا كان منها ثلاثياً إجراءً للأقل مجرىٰ الأكثر .

ولا يبنيان من فعل مبني للمفعول، نحو : ضُرِب ، وحُمِد ، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل، وعلىٰ هذا لو كان الالتباس مأموناً، مثل أن يكون الفعل ملازماً للبناء للمفعول، نحو : وُقِص الرجلُ، وسُقِط في يده ، لكان بناء فعل التعجب منه خليقاً بالجواز .

وَأَشْـدِدَ آوْ أَشَـدُّ أَوْ شِبْهُهُمَا ... يَخْلُفُ مَا بَعْضَ ٱلشُّرُوطِ عَـدِمَا

قوله: «ملازماً للبناء للمفعول»: معروفاً بذلك لا التباس فيه.

قوله: «يخلف ما بعض الشروط»: ما فاعل يخلف واشدد مفعول يخلف بتقدير يخلف ما

وَمَـصْدرُ ٱلْـعَادِمِ بَـعْدُ يَـنْتَصِبْ   وَبَـعْدَ أَفْـعِلْ جـرُّهُ بِـالْبَا يَـجِبْ

يقول: إذا أردت التعجب من فعل فقد بعض الشروط المصححة للتعجب من لفظه، فجئ بـ(أشدّ أو أشْدِد) أو ما جرىٰ مجراهما ، وأولِهِ مصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوباً بعد (أفْعَل) ومجروراً بالباء بعد (أفْعِل) .

وهذا العمل يصح في كل فعل لم يستوف الشروط إلّا ما عدم التـصرف (كنعْم وبئسَ) لأنه لا مصدر له صريحاً ولا مؤوَّلاً، فأمّا المنفي والمبني للمفعول، فلا يصح ذلك فيه إلّا بإيلاء (أشَدّ) أو ما جرىٰ مجراه المصدر المؤول.

تقول في التعجب من نحو (استخرج) : مـا أشَـدّ اسـتخراجـه! وأشْـدِد باستخراجه! ومن نحو (مات زيدٌ) : ما أفْجعَ مَوْتَه! وأفجِعْ بمَوْتِهِ! ومن نحو (ما قام زيدٌ) و (ما عاجَ بالدواء) : ما أقرَبَ ألّا يقومَ زيدٌ! وأقرِبْ بألّا يقوم! ومـا أقربَ ألّا يَعيجَ بالدواء! وأقْرِبْ بألّا يعيجَ به!

فتأتي بالمصدر المؤول لتتمكن من أن تستعمل معه النفي ، وأن تُعمل فيه الفعل الذي تتعجب به .

وتقول في التعجب من خَضِرَ وعَوِرَ : ما أشدَّ خُضرَتَهُ! وأشْدِدْ بخُضْرَته! وما أقْبَحَ عَوَرَه! وأقْبِحْ بعَوَره! ومن نحو : ضُرِب زيدٌ : ما أشد ما ضُرِبَ! وأشْدِدْ بما ضُرِبَ! فتولي (أشدّ وأشْدِدْ) المصدر المؤول ليبقىٰ لفظ الفعل المبني للمفعول، ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح، نحو : ما أسْرَع نفاسَ هِنْد! وأسْرع

بعض الشروط عدما اشدد أو أشدّ، أي يقع بعد واحد منهما.

قوله:«لا مصدر له صريحاً ولا مؤولاً» : حتىٰ يقع المصدر عقيب اشدد، وأشد.

قوله:«المصدر المؤوّل» : يعني نفس الفعل قبل أن تؤوله بالمصدر.

قوله:«فتأتى بالمصدر المؤول» : أي قبل أن تؤوله.

بنفاسِها!

وَبِالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلَا تَقِسْ عَلَىٰ ٱلَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

الإشارة بهذا البيت إلىٰ أنه قد يبنىٰ فعل التعجب مما لم يستوف الشروط علىٰ وجه الشذوذ والندور، فيحفظ ما سمع من ذلك، ولا يقاس عليه، فمن ذلك قولهم: ما أَخْصَرَهُ! من (اختُصر)، فاختُصِر فعل خماسي مبني للمفعول، ففيه مانعان: أحدهما أنه مبني للمفعول، وثانيهما أنه زائد علىٰ ثلاثة أحرف.

ومنه قولهم: (ما أهوجَهُ!) و (ما أحْمَقَه!) و (ما أرْعَنَه!) وهي من فَعِل فهو أَفْعَل، كأنهم حملوها علىٰ (ما أجهَلَهُ)، ومنه قولهم: (ما أعْساهُ!) و (أعْسِ به!) فهو من (عسىٰ) الذي للمقاربة، وهو غير متصرف.

ومما هو شاذ أيضاً بناؤهم التعجب من وصف لا فِعْلَ له، كقولهم: (ما أذْرَعَها!) أي: ما أخفّ يدها في الغزل، يقال: امرأة ذَرَاع، أي: خفيفة اليد في الغزل، ولم يسمع له فعل، ومثله قولهم: (أقِمْنَ بكذا!) أي: أحْقِقْ به، اشتقوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا، أي: حقيقٌ به، ولا فعل له.

وَفِعْلُ هٰذَا ٱلْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ، وَوَصْلَهُ بِهِ ٱلْزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرفٍ ٱوْ بِحَرْفِ جَرْ ... مُسْتَعْمَلٌ وَٱلْخُلْفُ فِي ذَاكَ ٱسْتَقَرْ

قوله: «ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها»: كأنّما نفست المرأة لا يستعمل إلّا مبنياً للمجهول، كما نصّ عليه في المصباح المنير، وإن كان نقل عن بعض العرب نَفِس من باب فرح.

لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف، والجار والمجرور، كالحال والمنادىٰ.

وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور، ففيه خلاف مشهور، والصحيح الجواز، وليس لسيبويه فيه نص.

قال الأستاذ أبو علي الشلَوبين: حكىٰ الصيمري أنّ مذهب سيبويه منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعمولِهِ، والصواب أنّ ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور.

وقال أبو سعيد السيرافي: قول سيبويه: «ولا تزيل شيئاً عن موضعه» إنما أراد أنك تقدم (ما) وتوليها الفعل، ويكون الاسم المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه، وكثير من أصحابنا يجيز ذلك، منهم الجرمي، وكثير منهم يأباه، منهم الأخفش والمبرِّد، وهذا نصه: والذي يدلُّ علىٰ الجواز استعمال العرب له نظماً ونثراً، أما نظماً فكقول الشاعر:

وقالَ نَبيُّ المُسْلِمينَ: تَقَدَّمُوا، وأحْبِبْ إلينا أن يَكُونَ المُقَدَّما

وقول الآخر:

أُقيمُ بدار الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها وأحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أتحوَّلا

قوله: «تقديم معمول فعل التعجب عليه»: فلا يقال: زيداً ما أحسن.

قوله: «كالحال»: فلا يقال: ما أحسن راكباً زيداً، أو ما أحسن يا زيد عمراً.

قوله: «وهذا نصّه»: أي نصّ السيرافي.

قوله: «وأحبب إلينا»: هذا الجار والمجرور هو الفاصل.

قوله: «وأحر إذا»: هذا الظرف هو الفاصل.

وقال الآخر:

خَليليَّ ما أحرىٰ بذِي اللُّبِّ أن يُرىٰ   صَبُوراً ولكن لا سبيلَ إلىٰ الصَّبْرِ

وأما النثر، فكقول عمرو بن معد يكرب: «ما أحسَنَ في الهَيْجاء لِقاءَها! وأكثرَ في اللَّزباتِ عطاءَها! وأثْبَتَ في المَكرُماتِ بَقاءَها!».

وقول الآخر: «ما أحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يُحْسِنَ».

ومما يجوز في فعل التعجب الفصل بينه وبين (ما) بـ(كان) الزائدة، كقول الشاعر يمدح النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلم:

ما كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذاً   بهُداكَ مُجْتَنِباً هَوىً وعِنادا

قوله: «خليليّ ما أحرىٰ بذي اللبّ»: هذا الجار والمجرور هو الفاصل.

قوله: «ما كان أسعد»: أصله ما أسعد.

نِعْمَ وبِئْسَ وما جرىٰ مَجراهُما

فِــعْلَانِ غَــيْرُ مُــتَصَرِّفَيْنِ　　نِــعْمَ وَبِــئْسَ رَافِـعَانِ آسْـمَيْنِ
مُــقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُــضَافَيْنِ لِـمَا　　قَــارَنَهَا كَــنِعْمَ عُــقْبَىٰ آلْكُـرَمَا
وَيَــرْفَعَانِ مُــضْمَراً يُــفَسِّرُهْ　　مُــمَيِّزٌ كَــنِعْمَ قَــوْماً مَــعْشَرُهْ

(نِعْمَ وبِئْسَ) فِعلان ماضيا اللفظِ لا يتصرفان ، والمقصود بهما إنشاء المدح والذم ، والدليل علىٰ فعليتهما جواز دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما عند جميع العرب ، واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم . حكىٰ الكسائي عـنهم : الزيدان نَعِمَا رجُلَين ، والزيدُون نعِمُوا رجالاً .

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلىٰ أنهما اسمان ، واحتجّوا بدخول حرف الجر عليهما، كقول بعضهم وقد بُشّر ببنت : «والله ما هيَ بـنِعْمَ الوَلد ، نـصرُها بُكاء ، وبِرُّها سَرِقَة»، وقول الآخر : «نِعْمَ السير علىٰ بئْس العَيْر» .

وقول الراجز :

صـبَّحك اللــه بـخيرٍ بـاكـرِ　　بــنِعْمَ طَـيْرٍ وشـبابٍ فـاخِرِ

نعم وبئس وما جرىٰ مجراهما

قوله:«نصرها بكاء وبرّها سرقة» : ولاشك أنّ البكاء لا أثر للنصرة فيه، كما أنّ السرقة لا تقوم بفضيلة البرّ ؛ لأنّها معصية وعدوان.

ولا حجة فيما أوردوه ؛ لجواز أن يكون دخول حرف الجر في (بنِعْم الولدُ) و (علىٰ بئسَ العَير) كدخوله علىٰ (نام) في قول القائل :

عَمركَ ما لَيْلي بنامَ صاحِبُه ولا مَخالِطُ الليّانِ جانِبُهْ

تقديره : ما ليلي بليلٍ نام صاحبُه ، ثم حُذف الموصوف وأُقيمت صفته مقامه ، فجرىٰ عليها حكمه .

وهكذا ما نحن بصدده، كان أصله : ما هيَ بوَلَدٍ نعمَ الولدُ ، ونعم السيرُ علىٰ عَيْرٍ بئسَ العيرُ ، ثم حذف الموصوف ، وأُقيمت صفته مقامه، فدخل عليها حرف الجر .

وأما قوله :«بنِعْمَ طَيْرٍ» فهو علىٰ الحكاية ، ونقل الكلمة عن الفعلية إلىٰ جعلها اسماً للفظ ، كما في نحو قوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**وأنهاكُمْ عنْ قِيلَ وقال**» والمعنىٰ : صبّحك الله بكلمة «نِعْمَ» منسوبة إلىٰ الطائر الميمون .

وفي (نعم وبئس) أربع لغات : نَعِمَ وبَئِسَ ، وهو الأصل ، ونَعْمَ وبَئْسَ ، ونِعْمَ وبِئْسَ ، ونِعِمَ وبِئِسَ بالإتباع .

وهذه اللغات الأربع جائزة في كلّ ما عينه حرف حلق ، وهو ثلاثي مفتوح الأول ، مكسور الثاني ، نحو : شهِد وفَخِذ .

وقوله :«رافِعان اسْمَيْن» إلىٰ آخر الأبيات الثلاثة مبيّنٌ به أنّ (نعم وبئس) يقتضيان فاعلاً معرَّفاً بالألف واللام الجنسية ، أو مضافاً إلىٰ المعرّف بهما ، أو مضمراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة علىٰ التمييز .

قوله:«قيل وقال» : هما فعلان مبني أحدهما للمجهول وثانيهما للمعلوم، ومع ذلك دخل عليهما حرف الجرّ لأنّ الناطق اعتبر لفظهما لا معناهما الفعلي.

قوله:«شهد وفخذ» : والهاء والخاء حرفا حلق.

فالأول كقوله تعالىٰ: ﴿ **نِعْمَ المَوْلَىٰ ونِعْمَ النصِيرُ** ﴾.

والثاني نحو: «نِعْمَ عُقْبَىٰ الكُرَما»، ونظيره قوله تعالىٰ: ﴿ **وَلَنِعْمَ دارُ المُتَّقِينَ** ﴾.

والمضاف إلىٰ المضاف إلىٰ المعرّف بالألف واللام بمنزلة المضاف إلىٰ المعرف بهما، وذلك نحو: نعم غلامُ صاحب القوم، قال الشاعر:

فَنِعْمَ ابْنُ أخْتِ القَوْمِ غيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حَمَائِلِ

والثالث كقولك: نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُ زَيْدٍ، ومثله قول الشاعر:

لَنعْمَ مَوْئِلاً المَوْلَىٰ إذا حُذِرَتْ بأْساءُ ذي البَغْيِ واسْتِيلاءُ ذِي الإحَنِ

التقدير: لنعم الموئل موئلاً المولىٰ، فأُضمر الفاعل وفُسّر بالتمييز بعده، ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿ **بئسَ للظالمينَ بدلاً** ﴾.

وقد يستغنىٰ عن التمييز للعلم بجنس الضمير، كقوله صلّىٰ الله عليه وسلم: «**مَنْ تَوَضَّأ يَوْمَ الجُمُعَة فبها ونِعْمَتْ**» أي: فبالسنّة أخذ، ونعمت السنة.

والغالب في (نعم وبئس) ألّا يخرج فاعلهما عن أحد الأقسام المذكورة، وإنما قلت الغالب؛ لأنّ الأخفش حكىٰ أنّ ناساً من العرب يرفعون بـ (نعم وبئس) النكرة المفردة، نحو: نِعْمَ خَليلٌ زيدٌ، والمضافة أيضاً، نحو: نعم جليسُ قومٍ عَمرٌو.

وربما قيل: نعم زيدٌ، وفي الحديث الشريف: «**نِعْمَ عبدُ اللهِ خالدُ بنُ الوليدِ**» وقد مرَّ حكاية الكسائي: نعما رجُلَينِ، ونعمُوا رجالاً، إلّا أنّ هذا وأمثاله قليلٌ نادر، بالإضافة إلىٰ ما تقدّم ذكره.

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ آشْتَهَرْ

منع سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، فلا يُجيز : نِعْمَ الرجُلُ رجُلاً زيدٌ ؛ لأنّ الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل ، فلا حاجة إلىٰ التمييز .

وقد أجازه المبرِّد تمسكاً بمثل قول الشاعر :

والتغلبيُّونَ بئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأمُّهُمُ زلّاءُ مِنْطِيقُ

وما ذهب إليه المبرِّد هو الأصحّ ، فإنّ التمييز كما يجيء لرفع الإبهام كذلك قد يجيء للتوكيد ، قال الله تعالىٰ : ﴿ **إنّ عِدَّة الشهُور عِنْد الله اثنا عشَرَ شَهراً** ﴾ ومثله قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأنّ دِينَ مُحمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أديانِ البَرِيَّةِ دِينا

وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ: فَاعِلُ فِي نَحْوِ: نِعْمَ مَا يَقُولُ ٱلْفَاضِلُ

يعني : أنه قد قيل في (ما) من نحو : نِعْمَ ما صَنَعْتَ، وقوله تعالىٰ : ﴿ **بئْسَ ما اشْتَرَوْا بِهِ أنْفُسَهمْ** ﴾ : يجوز أن تكون نكرة موصوفة في موضع نصب علىٰ التمييز وهي مفسِّرة لفاعل الفعل قبلها ، وأن تكون موصولة في موضع رفع بالفاعلية ، وإن لم تكن اسماً معرّفاً بالألف واللام ، علىٰ حدّ قوله صلّىٰ الله عليه وسلم : «**نِعْمَ عَبْدُ الله خالدُ بنُ الوليد**» وكذلك قيل في (ما) المفردة، كقوله تعالىٰ : ﴿ **إنْ تُبْدُوا الصدَقاتِ فَنِعِمَّا هيَ** ﴾ ، فعند أكثر النحويين أنّ (ما) في موضع نصب علىٰ

قوله:﴿ اثنا عشر شهراً ﴾ : فشهراً المذكور بعد قوله ﴿ إنّ عدّة الشهور ﴾ ليس إلّا للتأكيد للعلم بتمييز اثني عشر من أوّل الكلام، وهكذا: دينا من شعر أبي طالب فإنه ذكر للتأكيد للمسبوقية به من أوّل الكلام.

قوله:«في نحو: نعم ما يقول الفاضل» : فيجوز أن يكون بتقدير نعم قولاً مقولاً للفاضل هذا القول، أو نعم الذي يقوله الفاضل هو هذا القول.

التمييز للفاعل المستكن، وهي نكرة غير موصوفة مثلها في نحو : مـا أحْسَـنَ زيداً! وقولهم : «إنّي مما أن أفعل» كذا .

وذهب ابن خروف إلىٰ أنها فاعل، وهي اسم تام معرفة ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، قال : وتكون (ما) تامة معرفة بغير صلة، نحو : دققته دقّاً نِعِمَّا ، قـال سيبويه : أي نعم الدقّ ، و (نعما هي) أي : نعم الشيء إبداؤها ، فحذف المضاف ، وهو (الإبداء) وأُقيم ضمير الصدقات مقامه .

وعندي : أنّ هذا القول من سيبويه لا يدلُّ علىٰ ما ذهب إليه ابن خروف ؛ لجواز أن يكون سيبويه قصد بيان تأويل الكلام ، ولم يُرِد تفسير معنىٰ (ما) ولا بيان أن موضعها رفع .

وَيُذْكَرُ ٱلْمَخْصُوصُ بَـعْدُ مُـبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ ٱسْـمٍ لَـيْسَ يَـبْدُو أَبَـدَا

لما كان (نِعْم وبئسَ) للمدوح العام والذم العام الشائعين في كلّ خـصلة محمودة أو مذمومة ، المستبعد تحقّقها، وهو أن يشيع كون المحمود محموداً في خصال الحمد، وكون المذموم مذموماً في خلافها، سلكوا بهما في الأمر العـام

قوله: «قولهم: إنّي ممّا أن أفعل»: أي من شيء هو فعل كذا، ومعناه لصوق المتكلم بـفعل ملازم له.

قوله: «ولا بيان أنّ موضعها رفع»: وفيه نظر فإنّ تأويل الكلام يرشد إلىٰ بيان إعرابه.

قوله: «ويذكر المخصوص بعد»: أي بعد الفاعل أو التمييز ـ مبتدا ـ أي بعنوانه مبتدأ مؤخرا، والجملة قبله خبر مقدم.

قوله: «ليس يبدو أبدا»: تقديره هو.

قوله: «وهو»: أي استبعاد التحقق.

طريقَي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجاؤوا بعد الفاعل بما يدلُّ علىٰ المخصوص بالمدح أو الذم، فقالوا: نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ، ونِعْمَ رَجُلاً عَمرٌو.

ألا ترىٰ أنك إذا قلت: نِعْمَ الرجلُ معرفاً للفاعل بالألف واللام الجنسية، أو قلت: نعم رجلاً، فأضمرته مفسراً بمميز عام له كيف يتوجه المدح إلىٰ المخصوص به أولاً علىٰ سبيل الإجمال؛ لكونه فرداً من الجنس، ثم إذا عقَّبته بذكر المخصوص كيف يتوجه إليه ثانياً علىٰ سبيل التفصيل، فيحصل من تقوِّي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد.

وقد جوز النحويون في المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مبتدأ خبره الجملة قبله، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف، تقديره: نعم الرجل هو زيد، كأن سامعاً سمع (نِعْمَ الرجلُ) فسأل عن المخصوص بالمدح، من هو؟ فقيل له: هُوَ زيدٌ.

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَىٰ ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ ٱلْمُقْتَنَىٰ وَٱلْمُقْتَفَىٰ

قد يتقدم علىٰ (نعم) ما يدلُّ علىٰ المخصوص بالمدح، فيغني ذلك عن ذكره، كقولك: العلمُ نعمَ المقتنىٰ والمُقْتَفىٰ، أي: المتبع، ونحوه قوله تعالىٰ حكاية عن أيُّوب عليه السلام: ﴿**إنّا وجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ العَبْدُ**﴾.

وقول الشاعر:

إنِّي اعْتَمَدْتكَ يا يَزيـ ... ـدُ فَنِعْمَ مُعْتَمَدُ الوسائِلْ

وَٱجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَٱجْعَلْ فَعُلَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

استعملوا (ساءَ) في الذم استعمال (بئسَ) في عدم التصرف، والاقتصار

علىٰ كون الفاعل معرّفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلىٰ المعرّف بهما ، أو مضمراً مفسراً بتمييز بعده والمجيء بعد الفاعل بالمخصوص بالذمّ ، فيقال : ساءَ الرجلُ زيدٌ، وساء غُلامُ الرجُلِ عمرٌو ، وساءَ غلاماً عَبْدُ هندٍ ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ بِئْسَ الشرابُ وساءتْ مُرْتَفَقاً ﴾ ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ ساءَ ما يَحْكُمُون ﴾ ، فهذا علىٰ حدّ قوله تعالىٰ : ﴿ بِئْسَ ما اشتَرَوْا بهِ أنفُسَهُم ﴾ .

قوله :

.... واجْعَلْ فَعُلا ❊ منْ ذي ثلاثةٍ كنِعْمَ مُسَجلا

أي : بلا قيد يقال : أسجلتُ الشيء، إذا أمكنتُ من الانتفاع به مطلقاً.

والمراد بهذه العبارة التنبيه علىٰ أنّ العرب تبني من كلّ فعل ثلاثي فعلاً علىٰ (فَعُل) لقصد المدح أو الذم ، وتُجريه في الاستعمال وعدم التصرّف مجرىٰ (نِعْمَ) كقولك : عَلُم الرجلُ زيدٌ ، وقَضُو صاحبُ القوم عمرٌو ، ورَمُو غُلاماً بكرٌ ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ كَبُرَتْ كلمةً تَخرُجُ مِنْ أفواهِهِمْ ﴾ ، المعنىٰ والله أعلم : بئس كلمة تخرج من أفواههم، قولهم اتخذ الله ولداً .

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا ٱلْفَاعِلُ ذَا ❊ وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لَا حَبَّذَا

يقال في المدح : حبّذا زيدٌ ، كما يقال : نِعمَ الرجلُ زيدٌ ، فإذا أُريد الذمّ قيل: (لا حبّذا) ، قال الشاعر :

ألا حَبَّذا أهلُ الملا غَيْرَ أنَّهُ ❊ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبّذا هيا

وقوله : «الفاعلُ ذا» تعريض بالرد علىٰ جماعة من النحويين، فإنهم يرون

قوله: «مطلقا»: وبلا قيد.

أنّ (حَبَّ) في هذا الباب غير مستقلة بالإسناد، بل هي مركبة مع (ذا) مجعولة معها شيئاً واحداً. ثم من هؤلاء من يجعل المخصوص بعدها خبراً، علىٰ أنّ (حبّذا) مبتدأ، ومنهم من يجعله فاعلاً، علىٰ أنّها فعل، وكلا القولين تكلُّف، وإخراج اللفظ عن أصله بلا دليل.

قال ابن خروف، بعد أن مثل بـ«حبّذا زيدٌ»: (حَبَّ) فعل، و (ذا) فاعل و (زيدٌ) مبتدأ وخبره (حبذا)، وقال: هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك.

وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِذَا، فَهْوَ يُضَاهِي ٱلْمَثَلَا

يقول: أتبع (ذا) المخصوص بالمدح أو الذم، مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، ولا تعدل عن لفظ (ذا)؛ لأنّ باب (حبذا) جارٍ مجرىٰ المثل، والأمثال لا تُغيّر فتقول: حبّذا زيدٌ، وحبّذا هندٌ، وحبّذا الزيدان، وحبّذا الزيدون، وحبّذا الهنداتُ.

ولو طابقت بين الفاعل والمخصوص بالمدح، قلت: حَبَّ ذي هندُ، وحَبَّ أولاء الزيدون، كما تقول: نعم المرأةُ هند، ونعم الرجالُ الزيدون، إلّا أنه لمّا جرىٰ مجرىٰ المثل لم يُغيّر كما قالوا: «الصيْف ضيَّعْتِ اللَّبَنَ».

وقال ابن كيسان: (ذا) من قولهم: (حبذا) إشارة إلىٰ مفرد مضاف إلىٰ المخصوص، حُذِفَ وأقيم هو مقامه، فتقدير حبّذا هندٌ: حبّذا حسنها.

وقد يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به، كما في باب (نعم) قال الشاعر:

قوله: «ضيّعت اللبن»: بتاء المخاطبة لأنّ أصل القصّة كان مع امرأة.

أَلا حَـبَّذا لَـوْلا الحياءُ ورُبَّـما   مَنَحْتُ الهَوَىٰ ما لَيْسَ بالمُتَقارِبِ

وقد يذكر قبله أو بعده تمييز، نحو: حَبَّذا رَجُلاً زيدٌ، وحبّذا هنداً امرأةٌ.

وَمَا سِوَىٰ ذَا ٱرْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرْ   بِالْبَا، وَدُونَ ذَا ٱنْضِمَامُ ٱلحَا كَثُرْ

يعني: أنه قد يجيء فاعل (حَبَّ) المراد بها المدح غير (ذا)، وذلك علىٰ ضربين:

أحدهما: مرفوع، كقولك: حبَّ زيدٌ رَجُلاً.

والآخر: مجرور بالباء الزائدة، نحو: حَبَّ بزيد رجلاً.

وأكثر ما تجيء (حبّ) مع غير (ذا) مضمومة الحاء بالنقل من حركة عينها، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: اقتُلُوها عنكُمُ بمزاجِها   وحُبَّ بها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

وقد لا تضم حاؤها، كقول بعض الأنصار رضي الله عنهم:

بـاسْمِ الإلَـهِ وبـهِ بَدِينا   ولَـوْ عَـبَدْنا غَـيْرَهُ شَـقِينا

فحبَّذا ربّاً وحَبَّ دِينا

أي: حَبَّ عبادته ديناً، وذكر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم.

قوله: «الا حبّذا لولا الحياء»: يجوز أن يقدّر الا حبّذا النساء لولا الحياء من معاشقتهن وربّما منحت الهوىٰ من ليس يقارب إذا قربت منه وقد استعمل مكان من.

قوله: «بالنقل من حركة عينها»: إذ الأصل حبُب علىٰ وزن (ظَرُف) بضمّ العين.

قوله: «ضمير العبادة»: المستتر في حبّ دينا.

أفعل التفضيل

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ، وَأْبَ آللَّذْ أُبِي

يبنىٰ الوصف علىٰ (أَفْعَل) للدلالة علىٰ التفضيل، وذلك مقيس في كل ما يبنىٰ منه فعل التعجّب، تقول: هو أَفْضَلُ مِنْ زيدٍ، وأَعْلَمُ منه، وأَحْسَن، كما تقول: ما أفضَلَ زيداً! وما أعْلَمَهُ وما أَحْسَنَهُ!

وقوله: (وَأْبَ اللَّذْ أُبي) يعني: أنّ ما لا يجوز أن يُبنىٰ منه فعل التعجب لا يجوز أن يُبنىٰ منه (أفعل) التفضيل.

فلا يُبنىٰ من وصف لا فعل له، كـ(غير وسوىٰ) ولا من فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف، نحو: اسْتَخْرَجَ، ولا معبَّر عن اسمِ فاعله بـ(أَفْعَل) كَعَوِرَ، ولا مبني للمفعول، كضُرِب، ولا غير متصرّف، كـ(عَسىٰ ونِعْم وبِئْسَ) ولا غير متفاوت المعنىٰ، كماتَ، وفَنِيَ، فإن سُمِع بناؤه من شيء من ذلك عُدَّ شاذّاً، وحُفِظ ولم يقس عليه، كما في التعجب، تقول: هُوَ أَقْمَنُ بكذا، أي: أحَقّ به، وإن لم يكن له فعل، كما قلت: أَقْمِنْ به، وقالوا: «هُوَ أَلصُّ مِنْ شظاظٍ» فبنوه من لصّ، ولا فعل له.

وتقول من اختُصر الشيء: هو أَخْصَر من كذا، كما يقال: ما أَخْصَرَهُ!، وقالوا: هو أعْطاهُم للدراهِمِ! وأَوْلاهُمْ للمعروف! وأكرمَ لي منْ زيد! أي: أشدّ إكراماً، وهذا المكان أقْفرُ من غَيْرِهِ! وفي المثل: «أفلس من ابْنِ المُذلّق»، وفي الحديث الشريف: «**فَهُوَ لما سِواها أَضْيَعُ**».

وهذا النوع عند سيبويه مقيس ؛ لأنه من (أفعل) وهو عنده كالثلاثي في جواز بناء فعل التعجب منه وأفعل التفضيل .

وتقول : هو أهوجُ منه! وأنوكُ منه! وإن كان اسم فاعله علىٰ (أفعل) كما يقال : ما أهوجَهُ ، وما أنْوَكَه! وفي المثل : «هُوَ أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة» ، «وأسودُ من حَلَك الغُراب».

وأما قولهم : «أزْهىٰ من ديك» و «أشْغَلُ من ذات النحْيَيْن» و «أعنىٰ بحاجَتك» فلا تُعدّ شاذة ، وإن كانت من فعل ما لم يُسَمَّ فاعله ؛ لأنّه لا لبس فيها إذ لم يستعمل لها فعل فاعل .

وَمَا بِهِ إِلَىٰ تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بِهِ إِلَىٰ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْ

يعني : أنّ ما لا يجوز التعجب من لفظه لمانع فيه يتوصل إلىٰ الدلالة علىٰ التفضيل فيه بمثل ما يتوصل إلىٰ التعجب منه ، فيبنىٰ (أفْعَل) التفضيل من (أشَدَّ) أو ما جرىٰ مجراه ، ويميّز بمصدر ما فيه المانع ، وذلك نحو قولك : هو أكثر اسْتِخْراجاً ، وأقْبَحُ عَوراً ، وأفْجَعُ موتاً .

أفعل التفضيل

قوله: «لأنّه من أفعل»: أي أنه رباعي مبدوء بهمزة.

قوله: «إذ لم يستعمل لها فعل فاعل»: أي لأنّها لا تستعمل إلّا مبنيّة للمجهول.

قوله: «هو أكثر استخراجاً وأقبح عوراً وأفجع موتاً»: والفعل الذي فيه المانع هو استخرج وعور ومات.

وَأَفْعَلَ ٱلتَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

أفْعل التفضيل في الكلام علىٰ ثلاثة أضرب : مضاف ، ومعرف بالألف واللام ، ومجرد من الإضافة والألف واللام .

فإن كان مجرداً لزم اتصاله بـ(مِنْ) التي لابتداء الغاية جارة للمفضل عليه، كقولك: زيدٌ أكرَمُ مِنْ عَمْرٍو ، وأحْسَنُ من بَكْرٍ .

وقد يُستغنىٰ بتقدير (من) عن ذكرها لدليل، ويكثر ذلك إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كقوله تعالىٰ : ﴿ **والآخِرَةُ خيرٌ وأبْقىٰ** ﴾ ، ويقل ذلك إذا كان صفة أو حالاً ، كقول الراجز :

تَروَّحِي أجْدَرَ أنْ تَقيلي غداً بجنْبَيْ باردٍ ظَليلِ

أي : تروّحي وائْتِي مكاناً أجدر أن تقيلي فيه من غيره .

وإن كان (أفْعَل) التفضيل مضافاً، نحو : زيدٌ أفْضَلُ القوم ، أو معرّفاً بالألف واللام، نحو : زيدٌ الأفْضَل ، لم يجز اتصاله بـ(من) فأما قوله :

ولَستَ بالأكْثَرِ منْهُمْ حَصىً وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

ففيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ (من) فيه ليست لابتداء الغاية، بل لبيان الجنس ، كما هي في نحو : أنت منهم الفارس الشجاع ، أي من بينهم .

قوله: ﴿ والآخرة خير وأبقىٰ ﴾ : أي من الدّنيا.

قوله: «تروّحي أجدر أن تقيلي»: فأجدر وقع صفة لموصوف محذوف وهو مكاناً، ومثال الحال أن يقال: جاءني أحلا وأعلا، أي حال كونه أعلا وأحلا من غيره.

الثاني : أنها متعلقة بمحذوف ، دلّ عليه المذكور .

الثالث : أنّ الألف واللام زائدتان ، فلم يمنعا من وجود (مِنْ) كما لم يمنعا من الإضافة في قول الشاعر :

تُـولِي الضَّـجيعَ إذا تَـنَبَّهَ مَـوْهِناً ... كالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشاشِ المسْتَقِي

قال أبو علي : أراد من رشاش المستقي .

وَإنْ لِـمَنْكُورٍ يُـضَفْ أَوْ جُـرِّدَا ... أُلْـزِمَ تَـذْكِيراً وَأَنْ يُـوَحَّدَا

وَتِـلْوُ أَلْ طِـبْقٌ، وَمَـا لِـمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هٰـذَا إذَا نَـوَيْتَ مَـعْنَىٰ مِـنْ، وَإنْ ... لَـمْ تَـنْوِ، فَـهْوَ طِـبْقُ مَا بِـهِ قُـرِنْ

إذا كان أفعل التفضيل مجرداً لزمه التذكير والإفراد بكل حال ، كقولك : هو أفْضَلُ ، وهي أفْضَلُ ، وهما أفْضَلُ ، وهم أفْضل ، وهُنَّ أفضل ، وإذا كان معرفاً بالألف واللام لزمه مطابقة ما هو له في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وهو المراد بقوله: وتلو (ألْ) طِبْقٌ .

تقول : هُوَ الأفْضَلُ ، وهي الفُضْلىٰ ، وهما الأفْضلانِ ، وهم الأفْضَلُون ، وهنَّ الفُضْلَياتُ ، أوْ الفُضَّل .

وإذا كان مضافاً فإن أُضيف إلىٰ نكرة لزمه التذكير والإفراد كالمجرد، تقول : هو أفضلُ رجل ، وهي أفضلُ امرأةٍ ، وهما أفضلُ رجلَينِ ، وهم أفضَلُ رجالٍ ، وهُنَّ أفْضَلُ نساءٍ.

وإن أُضيف إلىٰ معرفة جاز أن يوافق المجرد في لزوم الإفراد والتذكير، فيقال : هي أفضلُ النساء ، وهما أفضلُ القوم ، وجاز أن يوافق المعرف بالألف واللام في لزوم المطابقة لما هو له، فيقال : هي فُضلىٰ النساء ، وهما أفْضلا القومِ ،

وقد اجتمع الوجهان في قوله صلّىٰ الله عليه وسلم: «**ألا أخبركُمْ بأحبِّكُم إلَيَّ وأقرَبِكُمْ مِنِّي مجَالِسَ يَوْمَ القيامَةِ أحاسِنُكُم أخْلاقاً، الموطّئون أكْنافاً، الذينَ يألَفُون ويُؤْلَفُون**».

وإلىٰ جواز موافقة المضاف المجرد والمعرف بالألف واللام الإشارة بقوله:

وما لِمَعْرِفَهْ أضِيفَ ذُو وَجْهَيْن....

وقوله: «هذا إذا نَوَيْتَ مَعنىٰ مِنْ» يعني أنّ جواز الأمرين في المضاف مشروط بكون الإضافة فيه بمعنىٰ (مِنْ) وذلك إذا كان (أفْعَل) مقصوداً به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلابدّ فيه من المطابقة لما هو له، كقولهم: «الناقِصُ والأشَجُّ أعْدلا بني مروان» أي: عادلاهم.

وكثيراً ما يستعمل (أفعل) غير مقصود به تفضيل، وهو عند المبرِّد مقيس، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿**رَبُّكُم أعْلَمُ بما في نفوسِكُمْ**﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿**وهو الذي يبدأ الخَلْقَ ثم يُعيدُهُ وهو أهوَنُ عليه**﴾، أي ربكم عالم بما في نفوسكم وهو هَيِّنٌ عليه. وقول الشاعر:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنىٰ لنا ... بَيْتاً دَعائِمُهُ أعزُّ وأطْوَلُ

أراد: عزيزة طويلة.

قوله: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ»: جيء بأحبّ مفرداً وجيء بأحاسنكم جمعاً.

قوله: ﴿ ربكم أعلم بما في نفوسكم﴾: أي عالم بما فيها، لا أنّ غيره يعلم بما في النفوس ولكن الله أعلم من غيره، وهكذا قوله ﴿ أهون عليه﴾ بمعنىٰ أنّه هيّن عليه، لا أنّه هيّن علىٰ الغير وعلىٰ الله أهون، وليس قوله: «دعائمه أعزّ وأطول» نظير الآيتين، فإنّه قد يريد الأعزّية والأطولية الواقعيتين بحسب مدّعاه.

وَإِنْ تكُـنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَـلَهُمَا كُـنْ أَبَـداً مُـقدِّمَا
كَـمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَـدَىٰ إِخْـبَارٍ آلتَّـقْدِيمُ نَـزْراً وَرَدَا

لأفعل التفضيل مع (مِنْ) شبهٌ بالمضاف والمضاف إليه، فحقه ألّا يتقدّم عليه إلّا لموجب، وذلك إذا كان المجرور بـ(منْ) اسم استفهام، فإنه لابدّ إذ ذاك من تقديمهما علىٰ (أفْعَل) التفضيل ضرورة أنّ الاستفهام له صدر الكلام، تقول: «مِمَّن أنت خَير» وَمِنْ كَمْ دَراهِمُك أكثر؟ وَمِنْ أيّهم أنْتَ أفْضل؟

وإذا كان المجرور بـ(مِنْ) غير الاستفهام لم يتقدم علىٰ (أفعل) التفضيل إلّا قليلاً، كقول الشاعر:

فَقالَتْ لَنا: أهْلاً وَسَهْلاً وزَوَّدَتْ جَنَىٰ النَّحْلِ أوْ ما زَوَّدَتْ منْهُ أطْيَبُ

وقول الآخر:

ولا عَيْبَ فيها غيرَ أنَّ قطوفَها سريعٌ، وأن لا شيء منهنَّ أكْسَلُ

ولشبه (أفْعل) التفضيل مع (مِنْ) بالمضاف والمضاف إليه لم يفصل منه بأجنبي، تقول: زيدٌ أحْسَنُ وجهاً مِنْ عَمْرٍو، وأنتَ أحْظىٰ عنْدِي مِنْ ذاك.

وقد اجتمع فصلان في قول الراجز:

لأَكْلَةٌ مِنْ إقِطٍ وسَمْنِ أَلْيَنُ مسّاً في حشايا البَطْنِ
من يثربيّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ

قوله: «فلهما»: أي لمن وتلوها كمثل ممّن أنت خير.

قوله: «منه أطيب»: أصله أطيب منه، وهكذا «منهن أكسل» أي أكسل منهن.

قوله: «ألين مسّاً في حشايا البطن من يثربيات»: فمسّا وفي حشايا البطن فاصلان بين

وَرَفْـعُهُ ٱلظَّـاهِرَ نَـزْرٌ وَمَـتَىٰ عَـاقَبَ فِـعْلاً فَكَـثِيراً ثَـبَتَا

كَلَنْ تَرَىٰ فِي ٱلنَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَىٰ بِهِ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱلصِّدِّيقِ

(أفعل) التفضيل من قِبَل أنه في حال تجرّده لا يؤنث ولا يثنّىٰ ولا يجمع، ضعيف الشبه باسم الفاعل، وبالصفة المشبهة به، فلم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلّا إذا ولي نفياً أو استفهاماً، وكان مرفوعه أجنبياً مفضّلاً علىٰ نفسه باعتبارين، نحو قولهم: ما رأيْتُ رجُلاً أحْسنَ في عَيْنِه الكحْلُ منْهُ في عَيْنِ زيد.

وقوله صلّىٰ الله عليه وسلم: «**ما مِنْ أيّام أحَبَّ إلىٰ الله فيها الصوْمُ مِنْهُ في عَشْرِ ذي الحِجَّة**». وقول الشاعر:

مَرَرْتُ علىٰ وادِي السِّباعِ ولا أرىٰ كَوادِي السِّباعِ حِينَ يُظْلِمُ وادِيا

أقــلَّ بــهِ رَكْبٌ أتَــوْهُ تَـئِيَّةً وأخوَفَ إلّا ما وَقَـىٰ اللهُ سـاريا

تقديره: لا أرىٰ وادياً أقلَّ به ركبٌ أتوه تئيَّةً منه كوادي السباع، ولكن حذف؛ لتقدّم ما دلّ علىٰ المفضول، يقال: تأَيَّيْتُ بالمكان: أي تلبثت به.

أفعل التفضيل وبين يثربيات.

قوله: «عاقب فعلاً»: أي وقع موقع الفعل وحلّ محلّه.

قوله: «أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد»: فالكحل مفضّل علىٰ نفسه باعتبارين: فباعتبار كونه في عين زيد يصير فاضلاً، وفي عين غيره يصير مفضولاً. وهكذا الصوم في عشر ذي الحجة فاضل بالنسبة إلىٰ نفسه حيث يقع في غيرها. وهكذا قلة الركب في وادي السّباع أجلىٰ للعين من قلّته في واد غير وادي السّباع.

قوله: «ولكن حذف»: أي وادياً.

قوله: «ما دلّ علىٰ المفضول»: وهو قوله «كوادي السّباع».

وتقول : ما أحدٌ أحْسَنَ به الجميلُ مِنْ زيدٍ ، أصله : ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من الجميلِ بزيدٍ ، إلّا أنه أُضيف الجميل إلىٰ زيد ، لملابسته له في المعنىٰ ، فصار في التقدير : من جميل زيد ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، ونظير ذلك قوله :

كَلَنْ تَرىٰ في الناسِ مِنْ رَفيقِ ... أوْلىٰ بِهِ القَضْلُ مِنَ الصِّدّيقِ

يعني : أبا بكر رضي الله عنه .

فهذه الصور ونحوها يرفع (أفْعَل) التفضيل فيها الظاهر باطّراد ، ويمكن أن يعلل ذلك بأمرين :

أحدهما : ما أشار إليه بقوله : «...ومتىٰ * عاقَبَ فِعْلاً فكثيراً ثَبَتا» يعني : أنه متىٰ حسن أن يقع موقع (أفعل) التفضيل فِعْلٌ بمعناه صحّ رفعه الظاهر، كما صح إعمال اسم الفاعل بمعنىٰ المضي في صلة الألف واللام ، فقالوا : «ما رأيْتُ رجُلاً أحْسَنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عَيْنِ زيدٍ» لأنه في معنىٰ : ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِهِ في عين زيدٍ .

فإن قلت : فكان ينبغي أن يقضي جواز مثل هذا بجواز رفع (أفْعَل) التفضيل السببي المضاف إلىٰ ضمير الموصوف ، نحو : ما رأيْتُ رجُلاً أحْسَنُ منه أبوه ، وفي الإثبات ، نحو : رأيْتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكحلُ منْهُ في عَيْنِ زيدٍ ؛

قوله:«ثمّ حذف المضاف» : وهو جميل.

قوله:«أولىٰ به الفضل» : أي منه بالفضل من الصديق.

قوله:«فعل بمعناه» : أي بما قصد بأفعل التفضيل من مزيّة في مقام استعماله.

قوله:«جواز مثل هذا» : وهو معاقبة الفعل لأفعل التفضيل.

قوله:«أحسن منه أبوه» : علىٰ أن يكون أبوه فاعل أحسن.

قوله:«وفي الإثبات» : أي من دون النّفي المشترط في مسألة الكحل.

لأنه يصح في ذلك كلّه وقوع الفعل موقع (أفْعَل) التفضيل .

قلت : المعتبر في اطّراد رفع (أفْعَل) التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي يُبنىٰ منه ، مفيداً فائدته، وما أوردته ليس كذلك .

ألا ترىٰ أنك لو قلت : ما رأيْتُ رجلاً يَحْسُنُ أبوهُ كحُسْنِهِ ، فأتيت موضع أحْسَن بمضارع حَسُن فاتت الدلالة علىٰ التفضيل ، أو قلت : ما رأيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُهُ أبوه ، فأتيت موضع أحسَنَ بمضارع حَسَنَهُ ، إذا فاقه في الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذي يُبنىٰ منه أحسن ، وفاتت الدلالة علىٰ الغريزة المستفادة من (أفْعَل) التفضيل .

ولو رمت أن توقع الفعل موقع (أحسن) علىٰ غير هذين الوجهين لم تستطع ، وكذا القول في نحو : رأيْتُ رجُلاً أحسن في عينه الكحلُ منهُ في عَيْنِ زيدٍ ، فإنك لو جعلت فيه يَحْسُنُ مكان أحسن فقلت : رأيت رَجُلاً يحسُنُ في عينه الكحل كحُسْنِهِ في عَيْنِ زيدٍ ، أو يحسنُ في عينه الكحل كحلاً في عَيْنِ زيد فاتت الدلالة علىٰ التفضيل في الأول ، وعلىٰ الغريزة في الثاني .

قوله:«مفيداً فائدته» : وهو تفضيل الشيء علىٰ نفسه باعتبارين، لا مطلق وقوع الفعل موقعه من دون هذه المزية.

قوله:«يبنىٰ منه أحسن» : لأنّ أحسن يبنىٰ من حسن مضمومة العين، لا من حسن بالفتحات الثلاث، والأولىٰ قاصرة والثانية متعدية.

قوله:«فاتت الدلالة علىٰ التفضيل في الأوّل» : وهو قوله: «رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد»، فإنّ هذا المفاد لا تفضيل فيه كما هو مكشوف.

قوله:«وعلىٰ الغريزة في الثاني» : وهو قوله: يحسن في عينه الكحل كحلا في عين زيد وفقدانه للغريزة أنه ليس من باب تفضيل الشيء علىٰ نفسه باعتبارين، بل هو من باب تفوّق صنف علىٰ صنف أو فرد علىٰ فردٍ آخر.

الأمر الثاني: أنّ (أفعل) التفضيل متىٰ ورد علىٰ الوجه المذكور وجب رفعه الظاهر؛ لئلّا يلزم الفصل بينه وبين (من) بأجنبي، فإنّ ما هو له في المعنىٰ لو لم يجعل فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، ولتعذّر الفصل به.

فإن قلت: وأي حاجة إلىٰ ذلك؟ ولِمَ لَمْ يجعل مبتدأ مؤخراً عن (مِن)؟

فيقال: ما رأيْتُ رجُلاً أحْسَنُ في عينهِ منه في عَيْنِ زيدٍ الكُحْلُ، أو مقدّماً علىٰ أحسن، فيقال: ما رأيْتُ رجلاً الكحلُ أحسن في عينه منه في عَيْنِ زيدٍ.

قلت: لم يؤخر تجنباً عن قبح اجتماع تقديم الضمير علىٰ مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمىٰ واحد، وليس هو من أفعال القلوب،

قوله: «الأمر الثاني»: في مقابل قوله: سابقاً، ويمكن أن يعلّل ذلك بأمرين أحدهما.

قوله: «متىٰ ورد علىٰ الوجه المذكور»: وهو كونه صفة لاسم جنس متقدّم عليه نفي أو شبهه ومرفوعه مفضّل علىٰ نفسه باعتبارين قوله: «فإن ما هو له»، وهو الكحل ونظيره ممّا يكون أفعل له، فإذا قلنا: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ولم نجعل الكحل فاعلاً لأفعل التفضيل، بل جعلناه مبتدأ، فقد وقع الفصل به بين أحسن، ومنه (في قولنا: أحسن في عينه الكحل منه) بأجنبي، فإنَّ المبتدأ أجنبي بين أفعل التفضيل وبين من التي هي ملازمة للوقوع بعده بلا فاصلة أجنبيّ.

قوله: «تقديم الضمير علىٰ مفسّره»: وهو منه ومفسّره هو الكحل، ويريد بذلك الإضمار قبل الذكر.

قوله: «في ضميرين لمسمّى واحد»: والضّميران هما الموجود في أحسن العائد علىٰ الكحل والموجود في منه، فإنّه راجع إلىٰ الكحل أيضاً، والخبر هو أحسن، وهو ليس من أفعال القلوب حتىٰ يجوز عمله في ضميرين لمسمّى واحد، مثل: الصديق ظننتنيه، فإنّ ضمير المتكلم وضمير الغيبة مرجعهما شيء واحد وهو الذي ظنّ صديقاً.

ولم يقدم كراهية أن يقدّموا لغير ضرورة ما ليس بأهمّ ، فإنّ الامتناع من رفع (أفعل) التفضيل للظاهر ليس لعلة موجبة، إنما هو لأمر استحساني ، فيجوز التخلّف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايتُه أولىٰ ، وهو تقديم ما هو أهمّ ، وإيراده في الذكر أتمّ ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه .

ألا ترىٰ أنك لو قلت : ما رأيْتُ رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً علىٰ تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ؛ لأنه ما من راءٍ إلّا وقد رأىٰ رجلاً ما.

فلما كان موقوف الصدق علىٰ المخصّص، وهو الوصف، كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب ، فَقدّم واغتفر ما ترتب علىٰ التقديم من الخروج عن الأصل .

فإن قلت : فلِمَ لَمْ يَجُز علىٰ مقتضىٰ ما ذكرتم أن يرفع (أفعل) التفضيل

قوله:«ولم يقدم» : يعني الكحل ونظائره فلم يقل: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد.

قوله:«فيجوز التخلف عن مقتضاه» : فيرفع به الظاهر تخلّصاً من محذور قوي، والمحذورُ القويّ هو حاجة النكرة إلىٰ وصف يحقّقها ويحفظ صدق المحتوىٰ الذي من أجله سيق الكلام، ألا ترىٰ أنّك لو قلت: ما رأيت رجلاً كان صدقُ الكلام موقوفاً علىٰ تخصيص رجل بوصف يخرج بالنفي عن الكذب ؛ لأنّه ما من راءٍ إلّا وقد رأىٰ رجلاً ما، فلمّا كان موقوف الصدق علىٰ المخصص، وهو الوصف الذي هو في المثال أحسن، كان تقديم الوصف وإلصاقه برجل فوق كل مطلوب، فقدّم الوصف واغتفر ما ترتّب علىٰ تقديم الوصف من الخروج عن الأصل الذي هو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر وإنه إنّما يرفع الضمير.

قوله:«علىٰ مقتضىٰ ما ذكرتم» : من حاجة النكرة إلىٰ الوصف.

الظاهر في الإثبات، فيقال : رأيْتُ رجُلاً أحْسَن في عينه الكحلُ مِنْهُ في عَـيْنِ زيدٍ؟

قلت : لأن مطلوبية المخصّص في الإثبات دون مطلوبيته في النفي ؛ لأنه في الإثبات يزيد في الفائدة ، وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذباً ، فلما كان ذلك كذلك كان لهم عن تقديم الصفة ورفعها الظاهر مندوحة بتقديم ما هي له في المعنىٰ ، وجعله مبتدأ ، فيقال : رأيْتُ رجلاً الكحلُ أحسنُ في عَيْنِهِ منْهُ في عَيْنِ زيدٍ .

ولكون المانع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس أمراً موجباً، اطّرد عند بعض العرب إجراؤه مجرىٰ اسم الفاعل ، فيقولون : مررت برجل أفـضل مـنه أبوه ، حكىٰ ذلك سيبويه .

وإلىٰ هذه المسألة الإشارة بقوله : «ورفعه الظاهر نزر» أي : رفعه الظاهر غير مقيد بصلاحيته لمعاقبة الفعل قليل في كلام العرب .

قوله: «بتقديم ما هي»: أي الصفة له أي للكحل وأمثاله، وجعل الكـحل ونـظيره مـبتدأ والوصف خبراً له، فيقال: رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد.

قوله: «مررت برجل أفضل منه أبوه»: علىٰ أن يكون أفضل صفة لرجل، وأبوه فاعل ظاهر لأفعل التفضيل.

قوله: «غير مقيّد بصلاحيته لمعاقبة الفعل»: الذي يعطي مفاده ويقوم بمزيّته لا مجرد وقوع الفعل موقعه.

النـعْتُ

يَتْبَعُ فِي ٱلإِعْـرَابِ ٱلاَسْـمَاءَ ٱلأُوَلْ نَعْتٌ وَتَـوْكِـيدٌ وَعَـطْفٌ وَبَـدَلْ

فَـالنَّعْتُ تَـابِعٌ مُـتِمٌّ مَـا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ ٱعْـتَلَقْ

التابع : هو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمُتجدّد .

فقولي : «المشارك ما قبله في إعرابه» : يشمل التابع وغيره.

وقولي : «الحاصل والمتجدد» : يخرج خبر المبتدأ والحال من المنصوب.

النعت

قوله: «يشمل التابع وغيره»: فإنّ المفعول الثاني والثالث يشارك ما قبله في إعرابه وليس بتابع له، بل له وجود مستقل.

قوله: «وقولي: «الحاصل والمتجدد» يخرج خبر المبتدأ والحاصل من المنصوب»: يعني أنّ فرق التابع عن بقية المشاركات في الإعراب أنَّ التابع يتبع ما قبله في إعرابه الموجود بالفعل، والذي يتجدّد له علىٰ تبادل الحالات، مثلاً نعرف أنّ فاضلاً تابع لرجل ؛ لأنّه يتبعه علىٰ كل حال، فإذا قلنا: رجل فاضل جاءني تبع فاضل رجلاً في إعرابه، وإذا قلنا: رأيت رجلاً فاضلاً تبعه كذلك، وكذلك إذا قلنا: مررت برجلٍ فاضل تبعه في جرّه، أمّا خبر المبتدأ فإنّه يشاركه في رفعه ما دامت الجملة الخبرية لم يدخل عليها عامل، فإذا دخل العامل مثل كان زيد قائماً تغايرا، وكذلك الحال من المنصوب مثل: رأيت زيداً قائماً فإنه يشاركه في إعرابه، لكن إذا قلنا: جاء زيد راكباً

والتوابع خمسة أنواع : النعت ، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل .

فأما النعت : فهو التابع الموضّح متبوعه، والمخصص له بكونه دالاً علىٰ معنى في المتبوع، نحو : مَرَرْتُ برجل كريمٍ ، أو في متعلّق به نحو : مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ .

فالتابع: جنس يعمّ الأنواع الخمسة، والموضح والمخصص: مخرج لعطف النسق والبدل .

وقولي «بدلالته علىٰ معنىً في المتبوع أو في متعلق به» مخرج للتوكيد وعطف البيان ، وهذا مراده بقوله : «مُتِمٌّ ما سَبَقْ * بوَسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما بِهِ اعتلَقْ» أي : مكمل متبوعه ورافع عنه الشركة ، واحتمالها ببيان صفة من الصفات ، التي له أو لمتعلق به .

ولذلك لا يكون إلّا مشتقاً أو مؤولاً بمشتق ؛ لأنّ الجوامد لا دلالة لها بوضعها علىٰ معانٍ منسوبة إلىٰ غيرها، وكثيراً ما يكون الاسم غنياً عن الإيضاح والتخصيص، فينعت لقصد المدح، نحو : ﴿ **الحمدُ للهِ ربِّ العالمين**﴾ ، أو الذم،

لم يشاركه.

قوله: «الموضح متبوعه والمخصص له بكونه»: متعلق بالموضح والمخصص.

قوله: «والموضح والمخصص مخرج لعطف النسق والبدل»: فأنّهما لا يوضحان ولا يخصصان. نعم، لا يعدم البدل الشرح والبسط بخلاف العطف.

قوله: «علىٰ معنى في المتبوع أو في متعلق به مخرج للتوكيد وعطف البيان»: لأنّ عطف البيان والتوكيد عين متبوعهما.

قوله: «ببيان صفة من الصفات التي له أو لمتعلق به، ولذلك»: أي ولأنّه يقوم ببيان أوصاف الشيء لا يكون إلّا مشتقاً ؛ لأن الصفات مشتقات.

نحو : «أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيم» ، أو الترحم، نحو : «مـرَرْتُ بأخـيك المسكين» أو التوكيد، كقولك : «أمْسِ الدابرُ لا يعُودُ» ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ **فإذا نُفِخَ في الصُّور نَفْخَةٌ واحِدَةٌ**﴾ .

وَلْيُعْطَ فِي ٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّنْكِيرِ مَا ... لِـمَا تَـلَا، كَـامْرُرْ بِقَوْمٍ كُـرَمَا

النعت لابد أن يتبع المنعوت في إعرابه وتعريفه وتـنكيره ، سـواء كـان جارياً علىٰ ما هو له، أو علىٰ ما هو لشيء من سببه، فلا تنعت النكرة بمعرفة ؛ لئلا يلزم مخالفة الغرض المقصود بالنسبة وهو المنعوت فـإن النـعت إنـما يـجيء لتكميل المنعوت فمتىٰ كان معرفة عَيَّنْ مسمىٰ المنعوت وزال ما قُصِد فيه مـن الإبهام والشيوع، فلا تنعت النكرة إلّا بنكرة مثلها، كقولك : امررْ بقَوْمٍ كُرَما .

ولا تنعت المعرفة بنكرة ؛ صوناً لها من توهم طرآن التنكير عليها ، وإنما تنعت بالمعرفة، كقولك : امررْ بالقَوْمِ الكرما ، اللهم إلّا إذا كـان التـعريف بـلام الجنس، فإنه لقرب مسافته من التنكير يجوز نعتها حينئذ بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله :

وَلَقَدْ أمُـرُّ عـلىٰ اللَّـئيمِ يَسُـبُّني ... فأعِـفُّ ثـم أقُـولُ: مـا يَـعْنِيني

قوله: «أمس الدابرُ لا يعود»: كلمة (أمس) تدلّ علىٰ المضيّ، والدّابر له هذا المعنىٰ فـهو تأكيد له، ونفخة مصدر للمرّة يدلّ علىٰ الوحدة، وكلمة واحدة تأكيد له.

قوله: «طرآن التنكير عليها»: بعد فرض التعريف لها.

قوله: «لقرب مسافته من التنكير»: لأنّ المعرّف الجنسي إنّما يحدّد ماهية المـعرّف فـي الذهن لا أكثر.

أنّ (يسبني) صفة لا حال لأن المعنىٰ : ولقد أمر علىٰ لئيم من اللئام ، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿ وآيَةٌ لهُمُ الليلُ نَسلَخُ منهُ النهار﴾ وقولهم : ما ينبغي للرجُل مثلِك ، أو خيرٍ منْك أن يَفْعَل كذا .

وَهْوَ لَدَىٰ ٱلتَّوْحِيدِ وَٱلتَّذْكِيرِ أَوْ   سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرىٰ الفعل الواقع موقعه، فإن كان جارياً علىٰ ما هو له رُفِعَ ضمير المنعوت وطابقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول : مَرَرْتُ برجُلَيْنِ حَسَنَيْن ، وامرأةٍ حَسَنةٍ، كما تقول : برجُلَيْنِ حَسُنا وامرأةٍ حَسُنَتْ .

وإن كان جارياً علىٰ ما هو له لشيء من سببه، فإن لم يرفع السببي فهو كالجاري علىٰ ما هو له في مطابقته المنعُوت ؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت، وذلك قولك : مررت بامرأة حسنةِ الوجه ، وبرجالٍ حِسانِ الوجُوه .

وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما في الفعل، فيقال : مرَرْتُ برجالٍ حَسَنَةٍ وُجُوهُهُمْ ، وبامرأةٍ حَسنٍ وَجْهُها ، كما يقال : حَسُنَتْ وُجُوهُهُمْ ، وحَسُنَ وجْهُها ، وجاز فيه رافعاً لجمع الإفراد والتكسير فيقال : مَرَرْتُ برجُل كريمٍ آباؤُهُ ، وكرامٍ آباؤُه ، وجاز فيه أيضاً أن يجمع جمع المذكر

قوله: «أن يسبّني صفة لا حال» : ماشين علىٰ القاعدة المعروفة (إن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال)، فلما اعتبروا المعرّف باللام الجنسية بمنزلة النكرة قالوا: إنّ الجملة بعده صفة لا حال.

قوله: «أو خير منك» : فإن خيراً هنا نكرة جاءت صفة للرجل المعرف تعريف الجنس.

قوله: «لجمع» : بتنوين جمع، وقوله: «وكريمين» بالتثنية.

السالم والمطابقة في التثنية والجمع علىٰ لغة (أكلوني البراغيث) فيقال: مررتُ برجلٍ حَسَنينَ غُلمانُه، وكريمَيْنِ أَبَواهُ.

وَٱنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ،كَذَا وَذِي وَٱلْمُنْتَسِبْ

المشتق ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة علىٰ معنىٰ منسوب إليه.

فلو قال: «وانعَتْ بوَصْفٍ مثْلَ صَعْب وذرب» كان أمثل؛ لأنّ من المشتق أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا ينعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفة، وهو ما دلّ علىٰ حدث وصاحبه، كَصَعْبٍ وَذَرِب وضارب ومضْرُوب، وأفْضَل منك، أو اسماً مضمّناً معنىٰ الصفة، إما وضعاً كاسم الإشارة وذي بمعنىٰ صاحب، أو بمعنىٰ الذي، وكأسماء النسب، وإما استعمالاً، كقولهم: مَرَرْتُ بقاع عَرْفَج كلّه، أي: خَشن.

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَٱمْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ ٱلطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

تقع الجملة موقع المفرد نعتاً كما تقع موقعه خبراً، إلّا أنه لتأولها بالمفرد

قوله: «شبهه»: أي شبه المشتق، كذا اسم الإشارة وذي الصاحبية وأسماء النسب كبغداديّ وتميمي.

قوله: «إمّا وضعاً كاسم الإشارة»: فإنّه بمعنىٰ أشير ومشتقاته من مشير ومشار إليه.

قوله: «أو بمعنىٰ الذي»: فإنه بمعنىٰ المعهود.

قوله: «وإمّا استعمالاً»: عطف علىٰ وضعاً.

النكرة لا يكون المنعوت بها إلّا نكرة أو ما في معناها، كالذي في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ علىٰ اللئِيمِ يَسُبُّنِي

علىٰ ما تقدّم ذكره ولابد في الجملة المنعوت بها من ضمير يربطها بالمنعوت ليحصل بها تخصيصه، كقولك: مَرَرْتُ برجلٍ أبوهُ كريمٌ، وعَرَفْتُ امرأةً يُبْهِرُ حُسنُها، وقد يحذف الضمير للعلم به، كقوله:

فما أدري أغَيَّرَهُم تَناءٍ وطُولُ العَهْدِ أمْ مالٌ أصابُوا

وإلىٰ هذا الإشارة بقوله: «فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا».

ولمّا أوهم هذا الإطلاق جواز النعت بالجملة الطلبية، إذ كان يجوز الإخبار بها، رفع ذلك الإيهام بقوله: «وامنَع هُنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ» فعلم أنه لا ينعت بالجملة إلّا إذا كانت خبرية، لأنّ معناها محصل، فيمكن أن تخصص المنعوت، ويحصل بها فائدة بخلاف الجملة الطلبية، فإنها لا تدلُّ علىٰ معنىٰ محصّل، فلا يمكن أن تخصص المنعوت ولا يحصل بها فائدة، فلا يصح النعت بها.

وما أوهم ذلك أُوِّل، كقول الراجز يصف قوماً سَقَوْا ضيفهم لبناً مخلوطاً بالماء:

قوله: «أو ما في معناها»: وهي النكرة المقرونة بأل الجنسية.

قوله: «أصابوا»: أي أصابوه.

قوله: «إذ كان يجوز الإخبار بها»: حيث يقال: زيد اضربه.

قوله: «لأن معناها محصّل»: أي معهود، بخلاف الطلب فإنّه إن حصل لم يحصل قبل الطلب.

ما زِلْتُ أسْعَىٰ نَحوَهُمْ وأختَبِطْ حتىٰ إذا كادَ الظلامُ يَختلِطْ
جاءُوا بمذْقٍ هَلْ رأيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أي: مقول فيه عند رؤيته هذا القول، لإيراده في خيال الرائي لونَ الذئب بورقته لكونه سماراً.

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا ٱلإِفْرَادَ وَٱلتَّذْكِيرَا

ينعت بالمصدر كثيراً علىٰ تأويله بالمشتق، كقولهم: رجُلٌ عَدْلٌ ورضاً، ويلتزمون فيه الإفراد والتذكير فيقولون: امرأة رضاً، ورجلانِ رضاً، ورجالٌ رضاً، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه علىٰ أنّ أصله: رجل ذُو رضاً، وامرأة ذات رضاً، ورجلان ذوا رضاً، ورجالٌ ذوُو رضاً، فلمّا حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه علىٰ ما كان عليه.

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا ٱخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لا إذَا ٱئْتَلَفْ

يجوز نعت غير الواحد بمتفق المعنىٰ ومختلفه، فإذا نعت بمتفق المعنىٰ استغنىٰ عن تفريق النعت بالتثنية والجمع، فيقال: رأيت رجُلَيْنِ حَسَنَيْنِ، ومرَرْتُ برجالٍ كُرماء.

قوله: «هذا القول»: وهو هل رأيت الذئب قطّ.

قوله: «لإيراده»: أي القائل: هل رأيت الذئب قط في خيال الرائي، والأولىٰ أن يقول: في خيال المخاطب لون الذئب برقته لكونه سماراً، أي ليس أبيض خالصاً، ومعنىٰ ذلك أنّ المذق الذي جاؤوا به لكثرة ما مزجوه بالماء أُعطي بياضه وقوامه من يده، فصار من حيث القوام رقيقاً ومن حيث اللون أسمر.

وإذا نعت بمختلف المعنىٰ وجب تفريق النعت، وعطف بعض علىٰ بعض ، فيقال : رأيْتُ رَجُلَيْنِ عالماً وجاهِلاً ، ومررتُ برجالٍ شاعرٍ وفقيهٍ وكاتبٍ .

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ آسْتِثْنَا

إذا نُعِت معمولاً عاملين بما لهما في المعنىٰ، فلا يخلو العاملان من أن يتّحدا في المعنىٰ والعمل أو يختلفا فيهما أو في أحدهما ، فإن اتحدا فيهما كان النعت تابعاً للمنعوت في الرفع والنصب والجر ، وهذا مراده من قوله : «بغير استثنا» فيقال : انطلق زيدٌ وذهب عمرو الكريمان ، وحدَّثتُ بكراً وكلّمتُ بِشراً الشريفَيْن ، وقعدتُ إلىٰ زيدٍ، وجلستُ إلىٰ عمرٍو الكريمين .

وإن اختلف العاملان وجب في النعت القطع، فيرفع علىٰ إضمار مبتدأ، وينصب علىٰ إضمار فعل، فيقال : جاءَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو الكريمان ، علىٰ تقدير : هُما الكريمان ، وإن شئت قلت : الكريمَيْن علىٰ تقدير : أعني الكريمين ، وكذا القول في نحو انطلق بكرٌ، وكلّمتُ بشراً الشريفان والشريفَيْن ، وكذا تقول نحو : مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ عمراً العالمانِ والعالمينِ ، بإضمار مبتدأ أو فعل ناصب ؛ لأنّ الإتباع في كلّ هذا متعذر، إذ العمل الواحد لا يمكن نسبته إلىٰ عاملين من شأن كلّ منهما أن يستقل بالعمل .

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
وَآقْطَعْ أَوَ آتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا آقْطَعْ مُعْلِنَا

قوله:«ونعت معمولي»: عاملين متّحدين في معناهما وعملهما.

وَٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

قد يكون للاسم نعتان فصاعداً بعطف وغير عطف ، فالأول كقوله تعالىٰ : ﴿ سبِّح اسْمَ ربِّكَ الأعْلىٰ * الذي خَلَق فسَوَّىٰ * والذي قَدَّرَ فَهدىٰ * والذي أخْرَجَ المَرْعَىٰ﴾ ، والثاني كقوله تعالىٰ : ﴿ ولا تُطِعْ كُلَّ حَلّافٍ مَهين * هَمَّازٍ مشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ للخَيْرِ مُعتدٍ أثيمٍ * عُتُلّ بعد ذلك زنيم﴾ .

ثم إنّ المنعوت إن لم يعين المسمىٰ إلّا بجميع النعوت، وجب فيها الإتباع، وإن كان متعيناً بدونها جاز فيها الإتباع والقطع ، وإن كان متعيناً ببعض النعوت جاز القطع فيما عداه ، وإلىٰ هذا الإشارة بقوله : (أَوْ بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا) أي : وإن يكن معيناً ببعضها اقطع ما سواه، تقول : مررتُ بزيدٍ الكريم العاقِلِ اللبيبِ ، بالإتباع ، وإن شئت قطعت، وذلك علىٰ وجهين :

أحدهما : أن ترفع علىٰ إضمار مبتدأ، تقديره : هو الكريمُ العاقلُ اللبيبُ .

والثاني : أن تنصب علىٰ إضمار فعل لا يجوز إظهاره، تقديره : أخصُّ الكريمَ العاقلَ اللبيبَ .

ولك أن تتبع بعضاً وتقطع بعضاً، ولك في القطع أن ترفع بعضاً وتنصب بعضاً، فتقول : مررتُ برجل كريمٍ عاقلٍ لبيباً .

ولا يجوز في هذا قطع الجميع ؛ لأنّ النكرة لا تستغني عن التخصيص ، فلابدّ من إتباع بعض النعوت ، ثم بعد ذلك يجوز القطع كما قال الشاعر :

وَيأوي إلىٰ نِسْوَةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثاً مَراضيعَ مِثلَ السعالِي

قوله: «فالأوّل»: أي بعطف.

قوله: «والثاني»: أي بدون عطف.

وَمَا مِنَ ٱلْمَنْعُوتِ وَٱلنَّعْتِ عُقِلْ   يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَفِي ٱلنَّعْتِ يَـقِلْ

يعني : أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه، فيكثر حذف المنعوت للعلم به إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل كقوله تعالىٰ : ﴿ **وعِنْدَهُمْ قاصِرات الطرْفِ أترابٌ** ﴾ .

فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالباً إلّا في الضرورة، كقوله :

ما لَكَ عِنْدي غيرَ سَهْمٍ وحَجَرْ   وغَـيْرَ كَـبداءَ شَـدِيدَةِ الوَتَـرْ

يَرمي بكَفَّيْ كانَ مِنْ أرْمَىٰ البَشَرْ

وقول الآخر :

كأنكَ مِـنْ جَمالِ بَني أُقَيْشٍ   يُـقَعْقَعُ بَـيْنَ رجْـلَيْهِ بشَـنِّ

وقولي (غالباً) : تنبيه علىٰ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **ولَقَدْ جاءَكَ مِنْ نبإِ المرسَلينَ** ﴾ وهو مطرد في النفي، كقولهم : «ما منهما مات حتىٰ رأيته يفعل كذا».

وقد يحذف النعت للدلالة عليه بقرينة حالية أو مقالية .

فالأول كقوله تعالىٰ : ﴿ **تُدَمِّرُ كُلّ شيْءٍ بأمْرِ ربِّها** ﴾ وقول الشاعر، وهو

قوله: «﴿ **وعندهم قاصرات الطرف** ﴾ »: أي نساء قاصرات.

قوله: «يرمي بكفَّي كان»: فالموصوف محذوف تقديره بكفّي رجل كان من أرمىٰ البشر.

قوله: «كأنك من جمال»: أي جمل من جمال.

قوله: «﴿ **ولقد جاءك من نبأ المرسلين** ﴾ »: أي نبأ من نبأ المرسلين.

قوله: «ما منهما مات»: أي ما أحد منهما.

قوله: «﴿ **تدمّر كل شيء** ﴾ »: أي عامر أو قائم.

العباس بن مرداس :

وقَدْ كُنْتُ فـي الحـربِ ذا تُـدْرَأً فَـلَمْ أُعْـطَ شَـيْئاً وَلَـمْ أُمْـنَعِ

والثاني كقوله تعالىٰ : ﴿ **لا يستوي القاعِدُون مِـنَ المـؤمِنينَ غـير أُولي الضَّرَرِ والمُجاهِدُون في سبيل الله بأموالِهِمْ وأنْفُسِهِمْ فَضَّلَ الله المجاهِدِينَ بأموالِهِمْ وأنْفُسِهم علىٰ القاعِدِينَ دَرَجَة وكُلاً وَعَد الله الحُسنىٰ وَفَضَّلَ اللهُ المجاهدِينَ علىٰ القاعِدِينَ أجْراً عظيماً * دَرَجاتٍ مِنْهُ ومَغْفِرَةً ورَحْمَةً** ﴾ .

التقدير : فضَّل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم علىٰ القاعدين من أُولي الضرر درجةً ، وفضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم علىٰ القاعدين من غير أُولي الضرر درجاتٍ .

قوله: «فلم أعط شيئاً»: أي طائلاً أو كثيراً.

التوْكـيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ ٱلِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ ٱلْمُؤَكَّدَا

وَٱجْمَعْهُما بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

اعلم أنّ التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي، فأما اللفظي فسيأتي ذكره.

وأما المعنوي فهو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلىٰ المتبوع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

ويجيء في الغرضِ الأول بلفظ (النفْس والعَين) مضافين إلىٰ ضمير المؤكّد، مطابقاً له في الإفراد والتذكير وفروعهما، تقول: جاء زيدٌ نَفْسُهُ، فترفع بذكر (النفس) احتمال كون الجائي رسول زيد أو خبره أو نحو ذلك، ويصير به الكلام نصّاً علىٰ ما هو الظاهر منه، وكذا إذا قلت: لقيتُ زيداً عينَهُ.

ولفظ توكيد (النفس والعَيْن) في توكيد المؤنث كلفظهما في توكيد المذكر، كقولك: جاءَتْ هندٌ نَفسُها وكلمتها عينَها.

أما في توكيد الجمع فيجمعان علىٰ (أفعُل) كقولك: جاءَ الزيدُونَ أنفُسُهم،

التوكيد

قوله: «في الغرض الأوّل»: أي احتمال تقدير إضافة في المتبوع.

قوله: «رسول زيد»: وهو المضاف إلىٰ المتبوع.

وكلمتُ الهندات أعْيُنَهُنَّ ، وكذا في توكيد المثنىٰ علىٰ المختار، كقولك : جاءَ الزيدانِ أنفُسَهُما، ولقيتُهما أعينَهما ، ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية، وكذا كلّ مثنىٰ في المعنىٰ مضاف إلىٰ متضمنه يختار فيه لفظ الجمع علىٰ لفظ الإفراد ولفظ الإفراد علىٰ لفظ التثنية .

فالأول كقوله تعالىٰ : ﴿إن تَتُوبا إلىٰ الله فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ .

والثاني كقول الشاعر :

حَمامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمي ... سَقاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِي مُطيرُها

والثالث كقول الآخر :

ومَهمَهَيْنِ قَذفينِ مَرْتَينْ ... ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهُور الترسَينْ

قَطَعتهُ بالسَّمْتِ لا بالسَّمتينْ

ويجيء التوكيد المعنوي في الغرض الثاني بلفظ «كلّ وكِلا وكِلتا وجَميع وعامة» علىٰ ما يعرب عنه قوله :

قوله: «ويجوز فيهما أيضاً الإفراد والتثنية»: تقول: جاء الزيدان نفسهما ونفساهما.

قوله: «كل مثنّى في المعنىٰ»: أي فيما عنى به وإن لم يكن لفظه مثنىٰ ـ مضاف إلىٰ متضمنه ـ أي إلىٰ متضمن معنىٰ المثنّى.

قوله: «﴿صغت قلوبكما﴾»: فقلوب تثنية في المعنىٰ ؛ لأنّ المقصود بها التثنية أضيف إلىٰ (كما) وهو ضمير للتثنية.

قوله: «حمامة بطن الواديين»: معناه اللازم (بطني الواديين) ؛ لأنَّ كل وادٍ له بطن بحياله.

قوله: «قذفين مرتين»: المرت بسكون الراء الأرض التي لا نبت فيها ـ ظهراهما ـ هو مورد الشاهد، لإضافة ظهراهما وهما تثنية إلىٰ ضمير التثنية.

قوله: «الغرض الثاني»: وهو دفع احتمال إرادة الخصوص ممّا ظاهره العموم.

وَكُلّاً آذْكُرْ فِي آلشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيْعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
وَآسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي آلتَّوْكِيدِ مِثْلَ آلنَّافِلَهْ

يعني أنّ الذي يذكر في التوكيد المقصود به التنصيص علىٰ الشمول ورفع احتمال أن يراد باللفظ العام الخصوص هو الألفاظ المذكورة مضافة إلىٰ ضمير المؤكّد مطابقاً له .

فأما (كُلّ) فيؤكّد بها غير المثنىٰ مما له أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، نحو قولك : جاءَ الجيشُ كلّه ، والقبيلةُ كلّها ، والقومُ كلّهم ، والنساءُ كلّهُنَّ ، فترفع بذكر المؤكد احتمال كون الجائي بعض المذكورين .

وأما (كِلا وكِلتا) فيؤكد بهما المثنىٰ ، نحو قولك : جاءَ الزيدانِ كِلاهُما ، والهِندانِ كِلْتاهما .

وأما (جميع وعامّة) فإنهما بمنزلة (كلّ) معنىً واستعمالاً ، تقول : جاءَ الجيشُ جميعُهُ أو عامَّتُه ، والقبيلةُ جميعُها أو عامتُها ، والقومُ جميعُهم أو عامّتهُم ، والنساءُ جميْعُهُن أو عامَّتُهُنّ .

وأغفل أكثر النحويين التنبيه علىٰ التوكيد بهذين الاسمين ، ونبّه عليهما سيبويه .

قوله: «جميعاً»: من كلّ وكلا وكلتا.

قوله: «من عمّ»: صيغة فاعلة من عمّ بعد حلّ الإدغام عاممة وقوله: «مثل النافلة» معناه أنّ هذه اللفظة بالنسبة إلىٰ ما ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد زائدة في الذكر علىٰ ما ذكروه.

قوله: «يصحّ وقوع بعضها موقعه»: أي موقع الكل.

قوله: «بهذين الاسمين»: أي جميع وعامّة.

وأنشد الشيخ شاهداً علىٰ التوكيد بـ(جميع) قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فَـــداكَ حَـــيُّ خَـــوْلانْ   جَـــميعُمْ وَهُـــمدانْ
وَكُـــلُّ آلِ قَـــحْطانْ   والأكْـــرَمونَ عَـــدْنانْ

وقوله: (مِثْلَ النافلة) بعد التنبيه علىٰ أنّ (عامة) من ألفاظ التوكيد بقوله:

واسْتَعْمَلُوا أيضاً كَكُلٍّ فاعِلَهْ   مِنْ عَمَّ في التوْكِيدِ مِثْلَ النافِلَهْ

يعني به أنّ عدّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة أي: الزائد علىٰ ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنّ أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة علىٰ ما ذكروه؛ لأنّ من أجلّهم سيبويه رحمه الله تعالىٰ ولم يغفله.

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا   جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا
وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ   جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يجوز أن يتبع (كلّه) بأجمَع و (كلّها) بجمعاء و (كلّهم) بأجمعين و (كلُّهن) بجُمَع؛ لزيادة التوكيد وتقريره، تقول: جاءَ الجيشُ كلُّه أجْمَعُ، والقبيلةُ كلُّها جَمْعاءُ، والزيدونَ كلُّهم أجْمعونَ، والهنداتُ كلهُنَّ جُمَعُ، قال الله تعالىٰ: ﴿**فَسَجَدَ الملائكَةُ كُلُّهُمْ أجْمَعُون**﴾.

وقد يغني (أجْمع وجمعاء وأجمعون وجُمع) عن (كُلّه وكلّها وكلّهم وكلّهن) وهو قليل.

وقد يتبع (أجمع) وأخواته بـ(أكْتع وكَتْعاء وأكتعين وكُتَع) وقد يتبع (أكْتَع) وأخواته بـ(أبْصَع وبَصْعاء وأبْصَعين وبُصَع) فيقال: جاء الجيشُ كلُّه أجْمع أكْتع أبْصَع، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ كتْعاءُ بَصعاءُ، والقومُ كلُّهم أجْمعون أكتعونَ أبْصعون،

والهنداتُ كلُهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ .

وزاد الكوفيون بعد (أبْصع) وأخواته أبتع وبتْعاء وأبتعين وبُتَع ، ولا يجوز أن يتعدّىٰ هذا الترتيب ، وقد شذّ قول بعضهم : (أجْمَع أبْصع) وأشذ منه قول آخر : (جُمَع بُتع)، وربما أكَّد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بـ (أجمع وأجمعين) ومنه قول الراجز :

يـا لَـيْتَني كُـنْتُ صَـبياً مُـرْضَعا ... تَـحْمِلُني الذَّلْـفاءُ حَـولاً أكْـتَعا

إذا بَكَــيتُ قَــبَّلَتْني أرْبَــعا ... إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْـرَ أبكـي أجْـمَعا

وفي هذا الرجز إفراد (أكْتع) عن (أجـمع) وتـوكيد النكـرة المـحدودة، والتوكيد بـ(أجمع) غير مسبوق بـ (كل) والفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد، ومثله في التنزيل : ﴿ ولا يَحزنَّ ويَرْضَيْنَ بما آتيتهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ .

وَإنْ يُـفِدْ تَـوْكِـيدُ مَنْكُورٍ قُـبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ ٱلْبَصْرةِ ٱلْمَنْعُ شَـمِلْ

مذهب الكوفيين أنه يجوز توكيد النكرة المحدودة، مثل : يوم وليلة وشهر وحول ، مما يدلُّ علىٰ مدة معلومة المقدار ، ولا يجيزون توكيد النكـرة غـير المحدودة، كحين ووقت وزمان ، مما يصلح للقليل والكثير ؛ لأنه لا فائدة في

قوله:«وتوكيد النكرة المحدودة»: وهي حول ومحدوديتها باعتبار دلالتها عـلىٰ زمـنٍ محدود.

قوله:«والفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد»: والمؤكد هو الدهر والمؤكِّد هو أجمع، والفاصل هو أبكي الواقع بينهما.

قوله:«﴿ ويرضين بما آتيتهنّ كلهن ﴾ »: فالفاصل هو بما آتيتهنّ وقع بين نـون يـرضين ومؤكدها وهو كلهن.

توكيدها .

ومنع البصريون توكيد النكرة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، وهذا معنىٰ قوله : «وعَن نُحاةِ البصرةِ المنْع شَمِلْ» أي : عمَّ لما يفيد توكيده من النكرات ولما لا يفيد ، وقول الكوفيين أولىٰ بالصواب لصحّة السماع بذلك ؛ ولأنّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإنّ من قال : صُمْتُ شهراً ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال ، فإذا قال: صمتُ شهراً كلّه ، ارتفع الاحتمال وصار كلامه نصاً علىٰ مقصوده .

فلو لم يسمع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت؟ كقوله:

تحمِلُني الذَّلفاءُ حَوْلاً أكْتعا

وقول الآخر :

إنّــا إذا خُـطَّافُنا تَـقَعْقَعا ... قَدْ صَرَّتِ البَكرةُ يَوْماً أجْمعا

وقول الآخر :

لَكِنَّهُ شاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رَجَبُ ... يا ليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

وَاَغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنّىً وَكِلَا ... عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلا

لا يؤكّد المثنىٰ فيما سمع من العرب إلّا بالنفس أو بالعين أو بكلا في

قوله:«واغن» : معناه استغن واكتف.

قوله:«لا يؤكد المثنّى فيما سمع من العرب إلّا بالنفس»: كما يقال: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما كلاهما، والهندان كلتاهما.

التذكير أو بكلتا في التأنيث ، وأجاز الكوفيون في القياس أن يؤكّد المثنىٰ في التذكير بأجمعَينِ، وفي التأنيث بجمعاوَينِ ، مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب ، وأشار ابن خروف إلىٰ أنّ ذلك لا مانع منه .

وعندي أنّ ثَمَّ ما يمنع منه ، وهو أن من شرط صحة استعمال المثنىٰ جواز تجريده من علامة التثنية وعطف مثله عليه .

وعلىٰ هذا لا ينبغي أن يجوز : جاء زيد وعمرو أجمعان ؛ لأنه لا يصحّ أن تقول : جاء أجمع وأجمع ؛ لأنّ المؤكد بأجمع كالمؤكد بكل في كونه لابدّ أن يكون ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ، فلو قلت : جاء الجيشانِ أجْمعان لم يأبه القياس .

وَإِنْ تُؤَكِّدِ ٱلضَّمِيرَ ٱلْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَٱلْعَيْنِ فَبَعْدَ ٱلْمُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا ٱلرَّفعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَٱلْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أُكِّد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين، فلابد من توكيده قبلُ بضمير منفصل، كقولك : قومُوا أنتُم أنفُسُكُمْ ، فلو قلت : قوموا أنفُسُكُم لم يجز .

وإذا أُكِّد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد المعنوي، لم يلزم توكيده بالضمير المنفصل، تقول : قُومُوا كلُّكُم ، ولو قلت : قوموا أنتم كلُّكم لكان جيداً

قوله: «بأجمعين»: بصيغة التثنية.

قوله: «جاء أجمع وأجمع»: أي جاء زيد أجمع وجاء عمرو أجمع.

قوله: «وقوع بعضها موقعه»: أي بعض الأجزاء موقع صاحب الكلّ.

قوله: «قبل»: أي قبل تأكيده بالنّفس والعين.

حسناً.

وأما ضمير غير الرفع فلا فرق بين توكيده بالنفس أو بالعين، وبين توكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل، تقول: رأيتُك نفسَكَ، ومررتُ بكَ عَيْنِكَ، كما تقول: رأيْتُهم كلَّهم، ومررتُ بهم كلِّهم، وإن شئت قلت: رأيتُك إيّاكَ نَفْسَك، ومررت بك أنتَ عينِك، فتؤكّد بالمعنوي بعد التوكيد باللفظي.

وَمَا مِنَ ٱلتَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي

لما انتهىٰ كلامه في التوكيد المعنوي أخذ في الكلام علىٰ التوكيد اللفظي فقال:

وَمَا مِنَ التَّوْكيدِ لَفْظِيٌّ يَجي   مُكَرَّراً..............................

يعني أنّ التوكيد اللفظي هو تكرار معنىٰ المؤكد بإعادة لفظه، أو تقويته بمرادفه، لقصد التقرير، خوفاً من النسيان، أو عدم الإصغاء، أو الاعتناء. وأكثر ما يجيء مؤكّداً لجملة، وقد يؤكد المفرد، فالأوّل كقوله:

....ادْرُجي ادْرُجي

ومثله قول الشاعر:

أيَا مَن لَسْتُ أقْلاهُ   ولا في البُعْدِ أنْساهُ

قوله: «وما من التوكيد لفظيّ يجي»: أي والذي هو من التأكيد لفظيّ يجيء مكرراً.

قوله: «بمرادفه»: مثل هو حقيق قمن حريّ.

قوله: «أو الاعتناء»: أي أو لأجل الاعتناء.

لَـــكَ اللهُ عَـــلىٰ ذاكَ لَـــكَ اللهُ لَـــكَ اللهُ

وكثيراً ما تقترن الجملة المؤكدة بعاطف، كقوله تعالىٰ: ﴿ **وما أدراكَ ما يَوْمُ الدّين * ثمَّ ما أدْراكَ مَا يَوْمُ الدّين** ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ **أوْلَىٰ لَكَ فأَوْلَىٰ * ثُمَّ أوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ** ﴾.

والثاني: ما يؤكَّد به اسم أو فعل أو حرف.

أما الاسم: فكقولك: جاء زيدٌ زيدٌ، وقوله تعالىٰ: ﴿ **كَلَّا إذا دُكّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً** ﴾. ومنه قولك:

أنْتَ بالخَيْرِ حَقيقٌ قَمِن.

وأما الفعْل: فأكثر ما يجيء مؤكدهُ فعلاً مع فاعله: ظاهراً كان، نحو: قامَ زيْدٌ قامَ زيْدٌ، أو مضمراً، نحو: قَامَ أخَوَاكَ قامَا، ونحو: قُمْ قُمْ إلىٰ زَيْدٍ.

وقد يجيء مؤكّد الفعل خالياً عن الفاعل، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

فَأَيْنَ إلىٰ أيْنَ النَّجاءُ ببغْلَتي أتَاكِ أتَاكِ اللَّاحقونَ ٱحْبِس ٱحْبِس

وأما الحرف: فسيأتي الكلام علىٰ توكيده.

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلَّا مَعَ ٱللَّفْظِ ٱلَّذِي بِهِ وُصِلْ

لا يجوز أن يؤكد الضمير المتصل بإعادته مجرداً؛ لأنّ ذلك يخرجُهُ عن

قوله: «والثاني»: أي تأكيد المفرد.

قوله: ﴿ **دكّت الأرض دكّاً دكّاً** ﴾: فيه نظر؛ لأنّ الظاهر أنّ المقصود دكّاً بعد دكّ.

قوله: «فعلاً مع فاعله»: وإذا كان كذلك فهو من تأكيد الجملة.

حيّز الاتصال إلىٰ الانفصال، بل معموداً بمثل ما اتصل به، كقولك: عجبتُ منْكَ منكَ، ومررتُ بكَ بكَ.

كَذَا ٱلْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا ... بِـهِ جَـوَابٌ كَـنَعَمْ وَكَـبَلَىٰ

حروف الجواب: (نَعَمْ وبَلىٰ وأجَل وَجَيْر وإي وَلا) لصحة الاستغناء بها عن ذكر المجاب به هي كالمستقل بالدلالة علىٰ معناه، فيجوز أن تؤكّد بإعادة اللفظ من غير اتصاله بشيء آخر، كقولك لمن قال: أتفعل كذا؟! نَعَمْ نَعَمْ، أو: لا لا، والأولَىٰ توكيدُه بذكر مرادفه، كقولك بدل نَعَمْ نَعَمْ: أجَلْ نَعَمْ، أو: أجَلْ جَيْرِ، كما قال الشاعر:

وقُلْنَ علىٰ الْفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشرَبٍ: ... أجلْ جَيْرِ إنْ كانَتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهُ

وأما الحرف غير الجوابي فلكونه كالجزء من مصحوبه لا يجوز في الغالب أن يؤكد إلّا ومع المؤكَّد مثلُ الذي مع المؤكِّد أو مرادفه، كقولك: إنَّ زَيْداً إنَّ زَيْداً فاضِلٌ، وفي الدّار في الدّارِ زَيْدٌ.

فإن شئت قلت: إنّ زَيْداً إنَّهُ فاضِلٌ، وفي الدار فيها زَيْدٌ، فتُعمل الحرف المؤكِّد بضمير ما اتصل بالمؤكَّد لأنه بمعناه، قال الله تعالىٰ: ﴿ **ففي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فيها خَالِدُون** ﴾.

وقد يفرد الحرف غير الجوابي في التوكيد، ويسهِّلُ ذلك كونه علىٰ أكثر من حرف واحد، نحو (كأَنْ) في قول الراجز:

حَـتّىٰ تَـراهـا وكـانَّ وَكَأَنْ ... أعْـناقَها مُشَـدَّدَاتٌ بـقَرَنْ

قوله: «كذا الحروف»: أي لا تعدها إلّا مع ما اتّصل بها.

قوله: «علىٰ الفردوس»: هو اسم مكان خاص، ودعاثره: هي حياضه المتثلمة.

وإذا كان على حرف واحد كانت إعادته مفرداً في غاية من الشذوذ والقلة، كقول الشاعر:

فــلا والله لا يُـلْفَىٰ لَـمَا بــي ... ولا لَــلِمَا بــهِمْ أبــداً دَوَاءُ

فلو كان المؤكِّد مغايراً في اللفظ للمؤكَّد كان الشذوذ أقل، كقول الشاعر:

فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بـما بِـهِ ... أصَعَّدَ في عُلْوِ الْهَوَىٰ أمْ تَـصَوَّبا

فأكد «عن» بالباء لأنها هنا بمعناها، كما هي في نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السّماءُ بالغَمَامِ**﴾، وقول الشاعر:

فــإن تَسْأَلُوني بـالنِّساءِ فـإنَّني ... خــبيرٌ بأدْواءِ النّســاءِ طــبيبُ

إذا شَابَ رأسُ المَرْءِ أو قَلّ مالُهُ ... فـلَيْسَ لَـهُ مِـنْ وُدِّهِـنَّ نَـصِيبُ

وَمُضْمَرَ ٱلرَّفْعِ ٱلَّذِي قَدِ ٱنْفَصَلْ ... أَكِّـدْ بِـهِ كُـلَّ ضَـمِيرٍ ٱتَّـصَلْ

يؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المستتر، كقوله تعالىٰ: ﴿**اسكن أنْتَ وزَوْجُكَ الجنَّة**﴾، والضمير المتّصل: مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: فعَلْتَ أنْتَ، ورأيتني أنَا، ومَرَرْتُ بِهِ هُوَ.

قوله: «ولا للما بهم»: هذا هو محلّ الشاهد.

قوله: «بالنساء»: أي عن النساء.

المحتويات